أبنية الفعل
في
شافية ابن الحاجب

دراسات لسانية ولغوية

الدكتور عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية
أستاذ الدراسات العليا في العلوم اللغوية
أستاذ مشرف على أطروحات الدكتوراه

دار الفكر اللبناني

أبْنِيَة الفِعْل
في شَافِيَةِ ابن الحَاجِبْ

دِرَاسَاتٌ لسَانِيَة وَلغَوِيَة

الدكتور عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية
أستاذ الدراسات العليا في العلوم اللغوية
أستاذ مشرف على أطروحات الدكتوراه

دَارُ الفِكْرِ اللُّبْنَانِي
بَيْرُوت

مَكْتَبَةُ لِسَانِ العَرَب

رابط بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقى

www.lisanarb.com

مكتبة لبنان ناشرون
شركة مساهمة مصرية
ص. ب: ٤٦٩٩ أو ١١/٥٤٩٠
تلفون: ٦٤٤٤٢١ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس: ٦٣٠٧٥٧ - بيروت - لبنان

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الفصل الأول

زمان ابن الحاجب وبيئته

أولاً ـ مولده ووفاته

وُلد عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس[1]، الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب[2]، الملقّب جمال الدين[3]، المكنى أبا عمرو[4]، سنة سبعين

---

(١) وجدت في معهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٩ ـ نحو: **الإيضاح**، شرح على المفصل للزمخشري: تأليف أبي عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب.

(٢) لا بدّ من التنويه بما وقع فيه جرجي زيدان في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية»، مصر: مطبعة الهلال (١٩١٣م)، ص: ٣/ ٥٤، من خطأ عندما ذكر طبقات الأدباء لابن الأنباري كمصدر من مصادر ترجمة ابن الحاجب. ولما عدت إلى ابن الأنباري في كتابه «نزهة الألبّا في طبقات الأدباء»، مصر: (١٩٢٤م)، ص: ٤٢١، حيث أشار جرجي زيدان، وجدت أن المعنيّ بالترجمة هو هبة الله بن الحسين المعروف بالحاجب، وليس ابن الحاجب. علماً أن ابن الأنباري قد توفي سنة ٥٧٧هـ، أي بعد ولادة ابن الحاجب بسبع سنوات.

(٣) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وَفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٦٧هـ ١٩٤٨م)، ص: ٢/ ٤١٣.

(٤) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المدني المالكي، **الديباج** =

وخمسماية هجرية (٥٧٠هـ ١١٧٤م) بأسنا، البليدة الصغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر[١]. لكن الذهبي[٢] يقول: إن ابن الحاجب قال[٣]: «ولدت سنة سبعين أو سنة إحدى وسبعين وخمسماية بأسنا من أعمال الصعيد»، وإذا صحت هذه الرواية يكون ابن الحاجب نفسه قد شك في تاريخ ولادته، فكيف نوفق بين رواية ابن خلكان[٤]. القائلة إن ابن الحاجب ولد في

= المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٩هـ)، ص: ١٨٩.

(١) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٤١٣/٢، وينظر أيضاً: ابن عماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، الجزء الخامس، القسم الأول، ص: ٢٣٤.

(٢) الذهبي: هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ولد في نهاية القرن السابع الهجري في مدينة ميار فارقين من مدن ديار بكر، عني بالتاريخ والقراءات، له كتب كثيرة، منها معرفة القراء، توفي سنة ٧٤٨هـ (من مقدمة محقق كتابه محمد سيد جاد الحق).

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مصر: مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، ص: ٥١٦.

(٤) ابن خلكان: هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي، يكنى أبا عباس شمس الدين بن شهاب الدين البرمكي الأربلي الشافعي، ولد في ربيع الأول سنة ٦٠٨هـ بمدينة أربل بالمدرسة المظفرية. تفقه على والده بمدرسة أربل ثم انتقل إلى الموصل وحضر دروس الإمام كمال الدين بن يونس، ثم انتقل إلى حلب وتفقه على الشيخ بهاء الدين أبي المحاسن بن شداد، وقرأ النحو على أبي البقاء يعيش بن علي النحوي، ثم قدم دمشق واشتغل على ابن الصلاح، ثم انتقل إلى القاهرة عام ٦٣٦هـ وناب في الحكم عن قاضي القضاة بدر الدين السنجاري، ثم ولي قضاء السحلة ثم قضاء القضاة بالشام ثم عزل ثم وليها ثانياً ثم عزل. وقد بدأ بتصنيف كتابه الكبير «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» بالقاهرة سنة ٦٥٤هـ وكان يعمل فيه، مع اشتغاله بنيابة القضاء، لكنه توقف عن إتمامه عندما عين في منصب قاضي قضاة الشام وكان قد =

آخر سنة سبعين وخمسماية هجرية وبين رواية الذهبي؟

إن ابن خلكان معاصر لابن الحاجب ويعرفه معرفة شخصية[1].. بينما توفي الذهبي سنة ٧٤٦هـ، أي بعد وفاة ابن الحاجب بأكثر من مئة سنة.. فهو لم يسمع منه، ولم يذكر سلسلة الرواة لنستطيع الاطمئنان إلى روايته، بل ليستطيع أن يقول عن ابن الحاجب «قال: ولدت».

أما وفاته فكانت سنة ست وأربعين وستمائة هجرية (٦٤٦هـ ـ ١٢٤٩م)، قال صاحب ذيل الروضتين[2]: «وجاءنا الخبر في ذي القعدة أن الشيخ أبا عمرو

= انتهى فيه من ترجمة يحيى بن برمك، لكنه لما عزل من منصبه وعاد إلى مصر أتمّ كتابه بالقاهرة في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ٦٧٢هـ، ويعدّ هذا الكتاب من أعظم المصادر المعتمدة في التراجم، لأنه استقى مادته من كتب كثيرة ضاعت ولم تصل إلينا، ولأنه اعتمد فيه على معاينته الشخصية للرجال وللأحداث كما فعل في ترجمة ابن الحاجب عندما سأله عن مواضع كثيرة في النحو، ولابن خلكان اليد الطولى في الأدب وله شعر رقيق.

مصادر ترجمته:

١ ـ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، في مواضع كثيرة من الكتاب.

٢ ـ السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصر: مطبعة الحسينية، الطبعة الأولى، ص: ٥/ ١٤.

٣ ـ طاش كبرى زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، مطبعة حيدرآباد بالهند، الطبعة الأولى، ص: ١/ ٢٠٩.

٤ ـ علي باشا مبارك، **الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، مصر: المطبعة الكبرى (بولاق)، الطبعة الأولى (١٣٠٥هـ)، ص: ١٠/ ١٧.

(١) وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣، حيث يقول «وجاءني (ابن الحاجب) مراراً بسبب أداء شهادات.. وسألته.. فأجاب».

(٢) أبو شامة، الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي المقري النحوي، **ذيل الروضتين**، تراجم القرنين السادس والسابع، تعريف وترجمة =

عثمان بن الحاجب، رحمه الله، توفي بالإسكندرية في شعبان سنة (٦٤٦هـ) فساء ذلك من سمعه من البرية «وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية. . .»، لكن ابن خلكان يذكر أنه توفي «ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة. . .»[1]، وتذكر بعض المصادر أنه توفي في السادس عشر من شوال[2]. . فهو قد مات عند ابن أبي شامة قبل شهرين من موته عند ابن خلكان، مع أنهما معاصران له. . وقد مات قبل عشرة أيام عند ابن الجزري وجماعة من موته عند ابن خلكان. . لكن قد يكون التصحيف هو الذي أوجد هذا الفرق، لأن ابن العماد الحنبلي مثلاً، ينقل عن ابن خلكان ويشير هو إلى ذلك لكنه يقول: «سادس عشري» بدل «سادس والعشرين».

= وتصحيح محمد زاهد الكوثري، نشر عزت العطار الحسيني، الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م)، ص: ١٨٢.

(١) وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٤.

(٢) ينظر في ذلك:

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، **غاية النهاية في طبقات القراء**، نشر ج. برجستراسر، مصر: مطبعة الخانجي، الطبعة الأولى (١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢)، ص: ١/ ٥٠٩.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل، مصر: مطبعة عيسى البابي، الطبعة الأولى، ص: ٢/ ١٣٢.

السيوطي، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، مصر: مطبعة الموسوعات (١٩٠٢م ـ ١٣٢١هـ)، ص: ١/ ٢١٥.

طاش كبري زادة، أحمد بن مصطفى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد، الطبعة الأولى، ص: ١/ ١١٨.

الأدفوي، أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب، **الطالع السعيد**، تحقيق سعد محمد حسن، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م)، ص: ٣٥٤.

وقد دفن «خارج الإسكندرية في تربة الشيخ الصالح ابن أبي أسامة[1] خارج باب البحر في الإسكندرية قريب قبر الشيخ ابن أبي شامة[2]، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي[3] على يَمْنَةِ الداخل[4]. . وقد زرتُ هذا المسجد بتاريخ ١٩٧٦/٧/١١، فأكد لي المسؤولون عنه أن قبر ابن الحاجب يقع شمالي مدفن سيدي أبي العباس المرسي وابنيه في الطابق السفلي من المسجد. . لكن يلاحظ أن المكان يضم ستة أضرحة دون أن يكتب عليها ما يؤكد نسبتها إلى أصحابها. . ودون أن يذكر على قبر ابن الحاجب أبيات شعر كتبها تلميذه ناصر الدين بن المنير[5] على قبره

---

(١) ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار، من ذهب، القاهرة: مكتبة القدسي (١٣٥٠هـ)، ص: ٥/٢٣٥.

(٢) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٣) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، ص: ٢/٦٦.

(٤) طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، ص: ٢/١٧٩.

(٥) ابن المنير (٦١٠هـ ـ ٦٨٣هـ): هو «أحمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن محمد بن أبي بكر بن علي أبو العباس، الملقوب ناصر الدين، المعروف بابن المنير الجرومي الجذامي الإسكندراني، وكان إماماً بارعاً. . برع في الفقه ورسخ فيه وفي الأصلين والعربية وفنون شتى، وله اليد الطولى في علم النظر وعلم البلاغة والإنشاء. وكان متبحراً في العلوم موفقاً فيها. وله الباع الطويل في علم التفسير والقراءات. كان علامة الإسكندرية وفاضلها. . وكان مدرساً. وولي الأحباس والمساجد وديوان النظر، ثم ولي القضاء نيابةً عن القاضي التنسي سنة ٦٥١هـ، ثم ولي القضاء استقلالاً وخطابتها سنة ٦٦٢هـ، ثم عزل عن ذلك، ثم ولي، ثم عزل، وكان خطيباً مصقعاً. وتفقه بجماعة اختص منهم بابن الحاجب. وقد ذكر في ديباجة تفسيره أنه لم يجتمع بابن الحاجب حتى حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول. وأجازه ابن الحاجب بالإفتاء. ولابن المنير تآليف حسنة مفيدة، منها تفسير القرآن سماه البحر =

يوم وفاته[1] وهي (من الطويل):

ألاَ أيُّها المختالُ في مَطْرَفِ العُمر ... هَلُمَّ إلى قبر الإمام أبي عَمرو
ترى العلمَ والآدابَ والفضلَ والتُّقى ... ونيلَ المنى والعزَّ غُيِّبنَ في قبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة ... يكافي بها في مثل منزله الكفر

ثانياً ـ بيئة ابن الحاجب الطبيعية والاجتماعية

١ ـ البيئة الطبيعية:

ولد ابن الحاجب بأسنا ـ بفتح الهمزة أو كسرها ـ البليدة الصغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر[2] وهي كثيرة النخل والبساتين، وليس وراءها إلاَّ أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطىء النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني[3]. . واسمها المصري القديم (سنى)، والقبطي (أسنى) والرومي لاتوبوليس أو لينوبولبس[4]، وقد كانت هذه المدينة في

= الكبير في نخب التفسير، ومنها كتاب «الانتصاف في الكشاف» ألفه في عنفوان الشباب. . . وكتب له عليه الشيخ عز الدين بالثناء عليه، وكتاب المغني في آيات الإسراء، وله اختصار التهذيب، وله على تراجيح البخاري مناسبات، وله ديوان خطب مشهور بديع، وله مناقب الشيخ أبي القاسم، وله شعر لطيف. توفي سنة ٦٨٣هـ في أول ربيع الأول، ودفن بتربة والده عند الجامع الغربي. . وكان مولده سنة ٦١٠هـ.
تنظر ترجمته في الديباج لابن فرحون، ص: ٧١ــ ٧٤.

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩١. . وقد ذكر الأدفوي في ص: ٣٦٦ من الطالع السعيد الأبيات نفسها مع تبديل في البيت الأخير الذي كتب كما يلي:
وتوقن أن لا بدَّ يرجعُ مرةً ... إلى صدف الأجداث مكنونةُ الدُّرِّ

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٤.

(٣) ياقوت الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر (١٣٧٦هـ ــ ١٩٥٧م)، ص: ١/ ١٨٩.

(٤) علي باشا مبارك، الخطط المقريزية، ص: ٨/ ٥٩.

العهدين الفرعوني والروماني قاعدة الإقليم الثالث بالصعيد، وفي عهد العرب كانت قاعدة كورة أسنا، وفي عهد الدولة الفاطمية إلى آخر حكم المماليك كانت من أعمال القوصية، وفي العهد العثماني كانت من أعمال جرجا[1].

وانتقل في صغره إلى القاهرة[2]، ثم قدم دمشق مراراً آخرها سنة ٦١٧هـ، ثم خرج منها نهائياً ٦٢٨هـ[3] فقصد الملك داود بالكرك[4]، ثم عاد إلى الديار المصرية فدخل القاهرة ودرّس فيها، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم فيها. فمات[5].

فبيئة ابن الحاجب الطبيعية؛ مصر وبلاد الشام، كانت مسرحاً للفتن الدينية بين المسلمين من جهة، وللحروب الصليبية من جهة ثانية، فعصره عصر الحروب الصليبية، عصر المواجهة بين الشرق والغرب... فكيف كانت الحالة الدينية والاجتماعية والسياسية في البلاد الإسلامية يومذاك؟

٢ ــ الحالة الدينية والسياسية:

كان المسلمون منقسمين أحزاباً وشيعاً، فالأتراك بمذهبهم السني وطدوا دعائم حكمهم في غربي آسيا الصغرى من البحر الأسود شمالاً حتى البحر الأحمر جنوباً، يصاولهم المصريون في أرض سوريا بمذهبهم الشيعي وعلى

---

(١) ابن تغري بردى، جمال الدين أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردى البشقاوي الظاهري القاهري الحنفي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة: مطبعة كوستاتوماس وشركاه (١٩٦٣م)، ص: ٣/ ٣٦٠.

(٢) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٢/ ٤١٣.

(٣) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٤) ابن كثير، عماد الدين، أبو الفداء أسماء بن عمر بن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، مصر: مطبعة السعادة (١٣٥٨هـ)، تصحيح عبد الحفيظ أسعد عطية، ص: ١٣/ ١٥٥.

(٥) ابن الجزري، طبقات القراء، ص: ١/ ٥٠٩.

رأسهم الأسرة الفاطمية[1].

أما سوريا فكانت منقسمة على نفسها من الناحيتين السياسية والدينية، واعتادت على عقد الأحلاف الطائفية التي كانت تتنازع فيما بينها. وانصرفت هذه الأحلاف انصرافاً تاماً عن واجب الجهاد، ممّا يسر للفرنجة النزول في بلاد واقتراف المجازر وترحيل السكان[2]، وذلك بمساعدة بعض الحكام، كإعطاء السلطان الصالح إسماعيل مدينة صيدا وصفد والشقيف للفرنج وسمحه لهم بشراء السلاح من المدن الإسلامية ليعضدوه وليكونوا معه على ابن أخيه الصالح أيوب[3].

وأما مصر فقد عمّتها الفوضى، ممّا أغرى الفرنجة الذين فتحوا بيت المقدس بالتدخل في شؤونها.. لكن نور الدين طردهم، ثم استطاع صلاح الدين الأيوبي القضاء على الخلافة الفاطمية من أساسها بسبب نشوب لفتن في الجيش الفاطمي، وعادت البلاد إلى الحكم السني تحت ظل الدولة

---

(١) سير أرنست، تراث الإسلام، ترجمة جرجيس فتح الله، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٧٨

(٢) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم، بيروت. دار الحقيقة، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ١/ ١٦٠.

(٣) أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن علي الشافعي، المختصر في أخبار البشر، مصر المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ)، ص. ٣/ ١٩٩.
واليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، ص: ٤/ ١١٤
وأبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.
والمقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، مصر مطبعة دار الكتب المصرية (٩٣٤)، تصحيح محمد مصطفى زيادة، ص. ١/ ٣٠٤ من القسم الثاني

الأيوبية الكردية . ثم جمع الأيوبيون مصر والشام. . وانتصروا على الصليبيين في معركة حطين سنة ٥٨٣هـ (١١٨٧م)، وأعيد بيت المقدس إلى حظيرة الإسلام[١]

٣ ــ الحياة الفكرية:

لم يكن الصراع العظيم الذي يتمخض عنه العالم غَيْرَ نزاع بين أقوام من نهج الصليبيين وبين الحضارة الإسلامية التي تُعَدُّ من أرقى الحضارات التي عرفها التاريخ[٢]، ومع ذلك فإن هذه الحرب «فصل في قصة التفاعل بين الشرق والغرب وإحدى حلقات الصراع بينهما. . والصراع والتفاعل يولدان حياة جديدة في كل مناحيها العسكرية والسياسية والاجتماعية والحضارية والعمرانية، والعقلية والأدبية، والدينية والروحية. . وهذان الصراع والتفاعل، لم يكونا بين المسلمين والصليبيين فحسب، بل كانا بين أقسام المسلمين من سنّة وشيعة، وبين الأجناس الإسلامية الحاكمة من جهة ثانية[٣]. . فالعصر قلق سياسياً لكنه منفتح دينياً وأدبياً وعلمياً وعقلياً[٤]»، يدلنا على ذلك غنى المكتبة العربية بإنتاجها الضخم في ذلك العصر، وهذا المعنى انعكاس لحركة «علمية ناشطة

---

(١) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ٣٦٠ وسير أرنست، تراث الإسلام، ص. ٥٢/٥٣. وعبد اللطيف حمزة، الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي، ص: ٤٠.
وأحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، مصر: مكتبة النهضة، ص: ٤.

(٢) غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، طبع عيسى البابي، ص: ٣٢٠

(٣) أسعد علي، معرفة الله والمكتوب المستجاري، بيروت: دار الرائد العربي، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م)، ص: ١/٥١.

(٤) أحمد أحمد بدوي، المرجع السابق، ص: ٤ وما بعدها

وثقافة ممتازة، تنوعت فروعها، وحمل لواءها أعلام نابغون، فمن فقهاء على المذاهب الأربعة، إلى نحاة ولغويين وعروضيين، ومحدثين، ومفسرين، ومقرئين، ومتكلمين، ورجال أدب وبلاغة، ومؤرخين، وجغرافيين، وعلماء بعلوم الأوائل من منطق وفلسفة وسياسة وطب ورياضة، وموسيقى، ولم يخل بعصر من ملكيين ومنجمين.. وساعد على ازدهار هذه الحركة انتشار دور العلم في أرجاء مصر والشام، وما أُلحق بها من خزائن الكتب، وما كان العلماء يستطيعون أن يصلوا إليه من أسمى المناصب في الدولة، وما كانوا يظفرون به عند الخلفاء والسلاطين من تشجيع وتقريب، وما نالوه عند الشعب من إجلال وتقدير[1].. وممّا ساعد على ذلك خضوع مصر والشام في أغلب الأحيان لسلطة واحدة في ذلك العصر مما سهل انتقال العلماء بين القطرين[2]، وما يتبع ذلك من امتزاج الحركة العلمية بين شرق البلاد الإسلامية وغربها.

ـ فأين ابن الحاجب من عصره؟

ـ وما تأثير البيئة الطبيعية على نفسيته وسلوكه؟

ـ وما تأثير البيئة السياسية في تفكيره وإنتاجه؟

ـ وهل أثرت البيئة الثقافية والاجتماعية في اتجاهاته المذهبية والمهنية والثقافية؟.. وفي إنتاجه؟

هذا ما سيدرس في الفصول اللاحقة.

❑❑❑

---

(١) المرجع السابق، ص: ٤ وما بعدها

(٢) المرجع السابق.

الفصل الثاني

نشأة ابن الحاجب وتكوّنه الشخصي

أولاً ـ عنصر الوراثة، العائلة أصولاً، والجنس

وُلد ابن الحاجب من أب كردي[1] ينسب إلى قرية دوين الواقعة في آخر عمل أذربيجان من جهة أران وبلاد الكرخ، بالقرب من تفليس. وإليها ينسب صلاح الدين الأيوبي، والنسبة إليها: دوينّي[2].

فابن الحاجب كرديّ دُوَيْنيّ. وليس دُوْنِيّاً كما ورد في بعض المصادر[3]، أي أنه ليس من دُوْن أو من دُوْنَه «التي ينسب إليها دُوْنِي»[4]. وليس «رُوَيْنِياً» كما ورد في مصادر أخر[5]. والمرجح أن يكون ذلك

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

(٢) ابن خلكان، المصدر نفسه، ص. ٩/ ١٣٩، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ص ٢/ ٤٩١

(٣) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦، وابن الجزري، غاية النهاية، ص. ٨٠٥، والفيروز أبادي، المبلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق، منشورات الثقافة والإرشاد القومي (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، ص: ١٤٠.

(٤) معجم البلدان، ص: ٢/ ٤٩٠.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ص. ١٣/ ١٧٦، وابن فرحون، الديباج، ص ١٨٩، ويوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مصر: مطبعة سركس (١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م)، ص: ٧١. =

تصحيفاً . لأن «دوَيْن» قرية للأكراد وابن الحاجب كردي باتفاق الذين أرخوا له.

وكان والده يعمل حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[1]، أو صاحباً له[2]، وقد ذكرت بعض المصادر المهتمين لوالده ثم رجحت الحجابة «وكان أبوه حاجب موسك الكردي، وقال الكنجي في تاريخ القدس: سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول: لم يكن أبوه حاجباً، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبياً، فربّاه الحاجب، فعرف به، والأول هو المشهور»[3].

فما مهنة والده؟ أهو حاجب الأمير أم صاحبه؟

رواية ابن خلكان ومن اتّبعه أقرب إلى الصواب لمعاصرته ابن الحاجب ولمعرفته الشخصية به.. فأبوه كان حاجب الأمير ولم يكن صاحبه.. وإن كان الحاجب يصاحب الأمير وينّبه إذا طلب منه ذلك.. علماً أن الحجابة لم تكن بالضرورة وظيفة «بواب» كما هو شائع اليوم.. بل قد تعني الوزارة.

هذا كل ما نعرفه عن أصل ابن الحاجب وجنسه.. وقد يكون الرجل كتب من الأكراد قوتهم الجسدية التي اشتهروا بها.. خاصة إذا رجحت الحجابة بمعنى «البواب» مهنة لوالده الذي يفترض فيه إذّاك، أن يكون قوي البنية .. شديداً ليستطيع القيام بمهمته.. وكذلك إذا رجحت مهنة مصاحبته للأمير.. فهو من قوم استطاعوا بفضل ابن قريته صلاح الدين الأيوبي أن يغيروا تاريخ المنطقة كلها.. ببأسهم وشدتهم وتماسكهم.. ولم يكن اختلاطهم بالأجناس الأخر قد تفشى كثيراً.. فكانوا لا يزالون محافظين على فطرتهم، ولم تكن المدنية قد أفسدت أجسامهم وعقولهم بعد.

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/٤١٣

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ١٧٦، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/٥٠٨.

(٣) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٦.

وإذا أضيف إلى عامل الوراثة هذا.. مكان الولادة، وهو الصعيد الـقي بهوائه فمن المرجح أن تكون صفاته الخِلقية قوية متينة.. وهذا ما يفسر تحمله لمشاق السفر يومذاك من الصعيد المصري.. إلى القاهرة إلى دمشق.. فالكرك.. فالقاهرة فالإسكندرية.. دون أن يعيقه ذلك عن التحصيل والتدريس والتأليف.

ثانياً ـ صفاته وأخلاقه

إن ولادة ابن الحاجب في الصعيد ونسبته إلى قوم قد يكونون، يومذاك، متمسكين بنقاء الفطرة والعفة الجبلية، وتربيته الأولى ببيت مكتفٍ مالياً.. قد أثّرت في صفاته الخُلقية والخِلقية.. فكان «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، وكان من أذكى الأمة قريحةً، وكان ثقة حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى»[1]، وكان من أحسن خلق الله ذهناً[2]، مطرحاً للتكلف[3]، وكان «صحيح الذهن قوي الفهم، حاد القريحة، قال الشيخ الإمام أبو الفتح ابن علي القشيري عنه: هذا الرجل تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف، ما على المحسنين من سبيل، وكان، رحمه الله، من المحسنين الصالحين المتقين»[4].

لقد جمع ابن الحاجب صفات الباحث الحر والعابد الورع والإنسان الإنسان في شخصه فكان قمة عطاء ونضال.. وكان نبع حكمة وإيمان.

---

(١) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٤.

(٣) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٧.

(٤) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

ثالثاً ـ دراسته وعلمه وشيوخه

عاش ابن الحاجب ستاً وسبعين سنة، من سنة ٥٧٠هـ إلى سنة ٦٤٦هـ، قضى معظمها في التحصيل العلمي حتى أصبح رأساً في علوم كثيرة، منها الأصول والفروع والعربية والتصريف والعروض والتفسير وغير ذلك[١].

فحفظ في صغره القرآن الكريم بالقاهرة، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات[٢] على عدد من الشيوخ الذين كانوا يدرّسون مختلف المواد المميّزة عن ثقافة العصر يومذاك.. فقرأ على الشاطبي[٣]

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/١٧٦.

(٢) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٢/٤١٣.

(٣) الشاطبي (٥٣٨هـ ـ ٥٩٠هـ): هو أبو محمد القاسم بن فيّرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرُّعينيّ، الشاطبيّ، الضرير، المقرئ. ولد في آخر سنة ٥٣٨هـ، وكان دخوله مصر سنة ٥٧٢هـ، وكان يقول عند دخولها إنّه يحفظ وقر بعير من العلوم، بحيث لو نزل عليه ورقة لما احتملها، وتصدر بمدرسة الفاضلية لإقراء القرآن الكريم وقراءاته والنحو واللغة، وهو صاحب القصيدة المسماة «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات»، وقد نظم قصيدة دالية في خمسمائة بيت سمّاها أحاط علماً بكتاب التمهيد لابن عبد البر، وكان عالماً بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيراً، وبحديث الرسول (ص)، مبرزاً فيه، وكان يدا قرىء عليه صحيح البخاري ومسلم والمُوَطّأ تصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع التي يحتاج إليها وكان أوحد زمانه في علم النحو واللغة، عارفاً بعلم الرؤيا، حسن المقاصد، مخلصاً فيما يقول ويفعل، وكان يجتنب فضول الكلام فلا ينطق في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه ضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وتخشع واستكانة، وكان يعتل العلة الشديدة فلا يشتكي ولا يتأوّه، وإذا سئل عن حاله قال بعافية ولا يزيد على ذلك. توفي يوم الأحد بعد صلاة العصر في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ٥٩٠هـ، ودفن يوم الإثنين في تربة القاضي الفاضل بالقرافة الصغرى.

مصادر ترجمته:

١ ـ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٣/٢٣٤.

٢ ـ الذهبي، طبقات القراء، ص: ٢/٤٥٧ =

بعض القراءات[1]، وسمع منه التيسير[2]، كما سمع منه الحديث[3]، وأخذ عنه لأدب[4] ثم قرأ جميع القراءات على أبي الفضل الغزنوي[5] وعلى أبي الجود اللخمي[6]، وأخذ الأدب عن ابن البَنّا[7]، والفقه عن أبي منصور

= ٣ ـ السبكي، طبقات الشافعية، ص. ٤/٢٩٧.

(١) ابن خلكان، المصدر نفسه، ص: ٢/٤١٣.

(٢) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/٥١٦ وما بعدها. التيسير: كتاب في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ، وقد نظمه الشاطبي في قصيدته المشهورة بالشاطبية
(السيد يعقوب بكر، نصوص من النحو العربي في القرن السادس إلى الثامن، بيروت، دار النهضة العربية (١٩٧١م)، مراجعة الشيخ فهيم أبو عبية، ص: ٢٦٤)

(٣) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(٤) الذهبي، معرفة القراءة، ص: ٢/٥١٦.

(٥) أبو الفضل الغزنوي، (٥٢٢هـ ـ ٥٩٩هـ): هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن يوسف بن علي بن محمد الغزنوي البغدادي الفقيه الحنفي وتنسب إليه المدرسة الغزنوية، لأنه كان يدرس بها، وكان إماماً فاضلاً حسن الطريقة متديناً حدّث بالقاهرة بكتاب الجامع لعبد الرزاق بن همام، فرواه عنه جماعة، وجمع كتاباً في الشيب والعمر. ولد ببغداد سنة ٥٢٢هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٥٩٩هـ (المقريزي، الخطط المقريزية، ص. ٤/٢٣٥)

(٦) أبو الجود اللخمي، (٥١٨ ـ ٦٠٥): هو غياث بن فارس بن مكي .. المنذري، الأستاذ، المقرىء، الفرضي، النحوي، العروضي، النحوي، الضرير .. الذي تلا عليه ابن الحاجب القراءات السبع كلها...
راجع:
ـ معرفة القراء، ص: ٢/٥٧٩، و ٢/٥٨٩ ـ ٥٩٠
ـ غاية النهاية، ص: ٢/٤، وبغية الوعاة، ص: ٢/٢٤١.
ـ الطالع السعيد، ص: ٣٥٣، وغاية النهاية، ص: ١/٥٠٨، والديباج المذهب، ص: ٢/٨٧

(٧) ابن البنا (٠٠٠ ـ ٥٩١هـ): هو محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البناء أبو عبد الله =

الأبياري، وسمع الحديث عن أبي قاسم البوصيري وإسماعيل بن ياسين[1]، وعن القاسم بن عساكر[2] [3]، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي[4]، كما تخرج على يد أبي الحسن الأبياري[5] [6]، وسمع الحديث

الشافعي، المقرىء. سمع من القاضي مجلي وأبي عبد الله الكيزاني وغيرهما. وحدث وأقرأ القرآن، وانتفع به جماعة وهو منقطع بمسجد ابن البناء، توفي في شهر ربيع الآخر سنة ٥٩١هـ. (المقريزي، الخطط المقريزية، ص: ٤/ ٢٦٥).

(١) الذهبي، معرفة القراء، ص. ٢/ ٥١٦

(٢) القاسم بن عساكر (٥٢٧هـ ــ ٦٠٠هـ): هو القاسم بن عساكر بن علي بن الحسن بن هبة الله. وُلد عام ٥٢٧هـ، وتوفي سنة ٦٠٠هـ. وصنف كتباً مختلفة، منها. الجامع المستقصي في فضائل المسجد الأقصى. (دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٣٥٠).

(٣) ابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/ ٥٠٩

(٤) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(٥) أبو حسن الأبياري (٥٧٧هـ ــ ٦١٨هـ): هو علي بن إسماعيل بن علي بن عطية، الملقب شمس الدين، وشهرته بأبي الحسن الأبياري وهو أحد الأعلام أئمة الإسلام برع في علوم شتى كالفقه والأصول والكلام، وكان ابن عقيل المصري الشافعي يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول، ولد عند السيوطي سنة ٥٧٧هـ، وعند ابن فرحون سنة ٥٥٩هـ، وتوفي عند السيوطي سنة ٦١٨هـ، وعند ابن فرحون سنة ٦١٦هـ، تفقه بأبي الطاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية، وانتفع به الناس. وناب في الحكم عن القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن سلامة القضاعي المالكي. وله تصانيف حسنة، منها: شرح البرهان لأبي المعالي الجويني، وله كتاب سفينة النجاة على طريقة الإحياء، وله تكملة على كتاب محلوف الذي جمع في التبصرة والجامع لابن يونس والتعليقة لأبي إسحاق تكملة حسنة جداً تدل على قوته في الفقه. وأصله من أبيار مدينة من بلاد مصر على شاطىء النيل.

مصادر ترجمته:

١ ــ السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ٢/ ١٣٥.

٢ ــ ابن فرحون، الديباج، ص: ٢١٣ ــ ٢١٤

(٦) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ٢/ ١٣٥.

من الفقيهة المحدّثة فاطمة بنت سعد الخير، (٥٢٢ ــ ٦٠٠)[١]، كما «أخذ عن أبي الحسين بن جيد، وقرأ على الإمام أبي الحسن الشاذلي الشفاء[٢]. كما سمع من أبي العباس الخُوَيِّي[٣]، ومن أبي الثّناء الحرّاني[٤]، فبحر في الصرف، وعلت عليه علم العربية، وصنف عدداً من المؤلفات، كلها في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزمات تعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً[٥]. وقال ابن خلكان موهماً بعلمه[٦]. «وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: «إنْ أكلتِ إنْ شربتِ فأنت طالق» لِمَ تعيَّنَ تقديم الشرب على الأكل سبب وقوع الطلاق، حتى لو أكلتْ ثم شربتْ لا تطلق؟ وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبي وهو قوله (من البسيط).

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لاَتَ مُصْطَبَرٍ مَالاَنَ أُلْجِمُ حَتَّى لاَتَ مُلْتَجَمِ

ما السبب الموجب لخصص «مصطبر ومقتحم»، و «لات» ليست من

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق د. بشار عواد معروف ود. يحيى السرحان، بيروت. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥)، ص: ٢٣/ ٢٦٥

(٢) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ص: ٢/ ٦٥

(٣) السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٨/ ١٦

أبو العباس الخُوَيِّي (٥٨٣ ــ ٦٣٧). نحويٌّ بارع، وفقيه، وأصوليّ، متكلّم، مفسّرٌ، ديّنٌ، ورعٌ، ذو همة عالية. حفظ القرآن على كبر

(٤) أبو ثناء الحرّاني (٥١١ ــ ٥٩٨)، مؤرخٌ، محدّثٌ

(٥) شذرات الذهب، ص: ٤/ ٣٣٥، والبداية والنهاية ص. ١٣/ ٣٧

(٦) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص. ٢/ ٤١٣.

أدوات الجر، فأطال الكلام فيهما، وأحسن الجواب عنهما، ولولا التطويل لذكرت ما قاله»[1].

«وكان فقيهاً مناظراً مفتياً مبرزاً في عدة علوم، متبحراً، ثقة، ديناً، ورعاً، مطرحاً للتكلف»[2]، وكان «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل»[3]، وكان «علامة زمانه ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني.. وكان علم اهتداء في تلك المسالك[4]، وكان أوّل فقيه بين عقائد المالكية في مصر وعقائد المالكية في المغرب[5] وأحد أشهر أعلام المدرسة المصرية في النحو[6] في القرن السابع الهجري[7]. وقد تأثر كثيراً بمفصل الزمخشري[8] [9].

---

(١) المصدر السابق، ص: ٢/٤١٣.

(٢) حول هاتين المسألتين ينظر.

ابن الوردي، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن علي، تتمة المختصر في أخبار البشر، ص: ٢/١٧٩.

شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، ص: ٤/١٥٧.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/ ١٣٥.

(٤) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٥) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٨٩.

(٦) محمد بن شنب، دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/٢٤٧.

(٧) عبد المنعم خفاجي، منهج البحوث الأدبية (مناهجها ومصادرها)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص: ١٩٥

(٨) شوقي ضيف، المدارس النحوية، مصر: دار المعارف (١٩٦٨م)، ص: ٢٤٧.

(٩) الزمخشري (٤٦٧هـ ـ ٥٣٨هـ) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو وأنواعه وعلم البيان.. ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنه سبع وستين وأربعمائة بزمخشر، وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم بعد رجوعه =

وأخيراً، فإن سعة علم ابن الحاجب وغزارة إنتاجه، وقيمة مؤلفاته ونفاستها قد فرضت، مجتمعة على خصومه المذهبيين موقفاً إيجابياً منه ومن مؤلفاته، قال ابن فرحون في ديباجه[1]: «بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق، رحمه الله تعالى، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب (الجامع بين الأمهات)، وكان قد شرع في شرحه (...)، وممّا ذكره في مدح الكتاب أن قال: هذا كتاب أتى بعجب العجاب، ودعا قصي الإجادة، فكان المجاب، ورمى عصيَّ المراد فأزال شماسته وانجاب وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه، فإنّه، رحمه الله تعالى، تيسرت له البلاغة متفيّأً ظلّها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره بطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فأداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل، ويقتصر على هذه البذة من كلامه خوف التطويل. قال والدي علي بن محمد بن فرحون، رحمه الله تعالى: قال لي

= من مكة التي سافر إليها وجاور بها وماتَ فصار يقال له جار الله حتى صار هذا لاسم علماً عليه، وقد سمع ابن خلكان من أحد المشايخ أن إحدى رجليه كانت سافطة وأنه كان يمشي في رجل خشبية وكان متحققاً بالاعتزال، قدم بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسماية هجرية له تآليف حسنة كثيرة، منها: المفصل في النحو والصرف الذي شرع بتأليفه في غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسماية وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسماية هجرية، والكشاف في تفسير القرآن الكريم وأساس البلاغة.. وغيرها كثير.

مصادر ترجمته.

١ ــ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٣/ ٤٩٥.

٢ ــ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: مكتبة خيابان، الطبعة الثالثة (١٣٧٨هـ ــ ١٩٥٧م)، ص ٢/ ١٣٧٦

(١) هذه الدراسة، مبحث مقارنة أعمال ابن الحاجب التصريفية بأعمال الزمخشري

الإمام العالم، الفاضل، العلاّمة، القاضي فخر الدين المصري- كان شيخنا كمال الدين الزملكاني يقول ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية، وكفى بهذه الشهادة، قال- جمال الدين كان وحيد عصره علماً وفضلاً واطلاعاً، قال وما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية وما يشهد، رحمه الله تعالى، إلاّ على ما حقّقه ومن خير الكتاب صدقه «وملبحة شهدت لها صرّاتها».

❑❑❑

الفصل الثالث

حركة الحياة

أولاً ـ أسرته

كل ما ذكرته المصادر عن أسرة ابن الحاجب أن والده كان كردياً من دُوَين، وأنه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[1]. ولم أعثر على أيّ خبر يفيد شيئاً عن والدته وأخوته ورواجه وأولاده، باستثناء عبارة عارضة وردت عند ابن أبي شامة عندما قال[2]: «وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية». لذلك، فمن الصعب معرفة تأثّر ابن الحاجب ببيئته الاجتماعية الأولى ومدى تأثيره فيها.

ثانياً ـ أخباره

انتقل ابن الحاجب في صغره إلى القاهرة، واشتغل فيها بالقرآن الكريم وبالفقه وبعلوم العربية، فبرع فيها وأتقنها غاية الإتقان[3]، وقد شهد له ابن خلكان بذلك عندما كان نائباً عن قاضي مصر سنة ٦٣٨هـ[4].

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٣٥

(٢) أبو شامة، ديل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص٢/٤١٣

(٤) المصدر نفسه

وقد انتقل إلى دمشق مراراً آخرها سنة ٦١٧هـ، فأقام فيها مدرساً بالجمع لأموي في زاوية المالكية وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية[1] . وحدث في أثناء وجوده في دمشق أن قوي خوف الصالح إسماعيل صاحب دمشق من ابن أخيه الصالح أيوب صاحب مصر، فسلم الصالح إسماعيل صفد والشقيف وصيدا للفرنج وسمح لهم بشراء السلاح من البلاد الإسلامية ليمدوه وليكونوا معه على ابن أخيه الصالح أيوب فعظم ذلك على المسلمين فمشوا إلى العلماء واستفتوهم، فأفتى الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام[2] بتحريم فِعْلَةِ الصالح إسماعيل وقطع الدعاء من الخطبة له في

---

(١) أبو شامة، المصدر السابق، ص: ١٨٢.

(٢) عز الدين بن عبد السلام. وُلد بدمشق سنة ٥٧٨هـ، حيث تفقه على فخر الدين بن عساكر وجمال الدين بن الحرستاني، وقرأ الأصول على سيف الدين الآمدي، وأخذ الحديث عن القاسم بن عساكر، ودرس النحو، ورحل إلى بغداد. ونبغ في أصول الفقه، وأصول الدين، والتفسير، وبرع في الفقه حتى صار أعلم أهل عصره فيه وانتهى به الأمر إلى مرتبة الاجتهاد. ولي في دمشق خطابة الجامع الأموي والإمامة فيه لكن السلطان الصالح إسماعيل أعطى الفرنج مدينة صيدا والشقيف وصفد وسمح لهم بشراء السلاح من المدن الإسلامية، مما أغضب ابن عبد السلام الذي أنكر عليه ذلك فوق المنبر، وترك الدعاء له في الخطبة، فاعتقل مع صديقه ابن الحاجب، ثم أفرج عنهما، ثم ألزما منزليهما، ثم ذهب ابن عبد السلام إلى القاهرة حيث ولي الخطابة في جامع عمرو بن العاص، ثم تولى رياسة القضاء في مصر، لكنه عزل نفسه عن القضاء بعدما هدم الدار التي ابتنيت فوق مسجد، ثم عكف على التدريس بمدرسة الصالحية بشارع بين القصرين، للشافعية، وقصده الطلبة من كل البلاد وتخرج به الأئمة وروى عنه عدد من المشاهير، منهم ابن دقيق الذي لقب ابن عبد السلام سلطان العلماء أما مصنفاته فكثيرة نفيسة، تعالج مسائل الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام والتصوف توفي في جمادى الأولى سنة ٦٦٠هـ، وشهد الظاهر بيبرس جنازته وصلى عليه وحضر دفنه، كما شيعه الأمراء والخاصة والأجناد وطبقات الشعب

جمع دمشق.. وانضم ابن الحاجب إليه وشاركه نقمته، فسجنا مدة ثم أطلق سراحهما وأُلزما منزليهما، ثم خرجا من دمشق[1] سنة ٦٢٨هـ، فقصد ابن الحاجب الناصر داود بالكرك[2]، ونظم له مقدمته الكافية في النحو، ثم سافر بعد ذلك إلى الديار المصرية[3]، فدخل القاهرة وجلس بمدرسة الفاضلية[4]

= مصادر ترجمته.

١ ــ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ص: ٥/ ٨٠.

٢ ــ ابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٥/ ٣٠١.

٣ ــ ابن كثير، البداية والنهاية، ص. ١٣/ ٢٣٥.

٤ ــ اليافعي، مرآة الجنان، ص: ٤/ ١١٤

٥ ــ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ٣/ ١٦٩.

٦ ــ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد زيادة، مصر: مطبعة دار الكتب (١٩٣٤)، ص: ١/ ٣٠٤

(١) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢، واليافعي مرآة الجنان، ص: ٤/ ١١٤، وأبو الفداء، المختصر، ص: ٣/ ١٦٩، وابن كثير، البداية والنهاية، ص ١٣/ ١٥٥، والمقريزي، السلوك، ص: ١/ ٣٠٤

(٢) هذه الدراسة، ص: ٢٣

(٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ١٦٩

(٤) مدرسة الفاضلية: بناها القاضي عبد الرحيم بن البيساني بجوار داره في القاهرة سنة ٥٨٠هـ، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية أقرأ بها الإمام الشاطبي وهي من أعظم مدارس القاهرة، وكان فيها قاعة للإقراء، وكان فيها مكتب ضخمة، وظلت هذه المكتبة عامرة بكتبها حتى وقع الخلاء بمصر سنة ٦٩٦هـ، فَنَشَّ العثة، فباعوا كتبها حتى ذهب معظم ما فيها.

مصادر الترجمة.

١ ــ المقريزي، الخطط المقريزية، مصر: مطبعة النيل (١٣٢٥هـ)، ص: ٤/ ١٩٧.

٢ ــ الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة الإرشاد الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م)، ص: ١٦.

موضع الشاطبي، فقصده الطلبة، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم فيها، فلم تطل إقامته فيها، وتوفي سنة ٦٤٦هـ[1].

إن حياة ابن الحاجب العلمية وإسهامه في التصدي للفرنجة وأتباعهم مؤشران منيران في حياة هذه الأمة.. إذ التزم بالإسهام في دحر الغزو الفكري، ونصح الملاء وشنع فعلتهم... وواجه البطش والسجن بالتحدي والنضال لذلك اتجه إلى كتابة مؤلفاته على شكل مختصرات ليسهل حفظها ونقلها.

إن ابن الحاجب قد مَثَّلَ الزمنَ المتحرك داخل البيئة العربية الإسلامية يومذاك، أو كان بعبارة أخرى «نهراً يجري في البيئة»[2]، تأثر بها وبأحداثها، كما يتأثر النهر بطبيعة الأرض من حيث تركيبها ومنخفضاتها وارتفاعها. وأثر في بيئته كما يؤثر النهر في مجراه وفي الأرض التي حوله، فيحولها إلى جنة معطاء.. لكن ماء النهر يؤثر في الأرض وفي طبيعتها تأثيراً آلياً دون وعي أو تصميم... بينما كان تأثير ابن الحاجب في بيئته ناتجاً عن التصميم والالتزام.. فدفع حريته واستقراره ثمناً لذلك

ثالثاً ـ تلاميذه وتأثيره فيهم

كان ابن الحاجب متعدّد الثقافات، فقد جمع بين الصرف والنحو واللغة والفقه والحديث والقراءات.. وبعدما برع في علومه وأتقنها غاية الإتقان قدم دمشق فأقام فيها مدرساً بالجامع الأموي في زاوية المالكية وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية ثم خرج من دمشق سنة ٦٢٨هـ، فقصد الديار ودود بالكرك ونظم له الكافية في النحو ثم سافر إلى الديار المصرية فدخل

---

(١) ابن الجزري، طبقات القراء، ص: ١/ ٥٠٩

(٢) علي (أسعد، الدكتور)، فن المنتحب العاني وعرفانه، لبنان- دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، ص: ٢٣ ـ ٢٤، حيث شرح نظرياً تفاعل العصر والبيئة

القاهرة وجلس بالمدرسة الفاضلية موضع الشاطبي.. فقصده الطلبة والترم لهم الدرس. فتتلمذ عليه عدد من الدارسين، منهم: الصرفيُّ، والنحويُّ، واللغويُّ، والفقيهُ، والمحدِّثُ، المقرىء»[1].

ففي الصرف والنحو درس عليه ابن مالك[2] عندما قدم إلى المشرق[3]

---

(١) هذا البحث، ص: ٣٠ و ٤٦

(٢) ابن مالك (٦٠٠هـ ــ ٦٧٢هـ): هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك. ولد ببلدة جيان في الأندلس عام ٦٠٠هـ، ودرس في مسقط رأسه على أبي المظفر وابن الطيلسان وسواهما، ثم رحل إلى المشرق ودرس على النحاة ابن الحاجب وابن يعيش وأبي علي الشلوبين وبعدما أتمّ دراسته أخذ يدرّس النحو في حلب، وأصبح إمام العادلية فيها، ثم درّس بعد ذلك في حماة، وأخيراً في دمشق حيث توفي سنة ٦٧٢هـ. وكان ابن مالك مالكياً، لكنه تمذهب بالشافعية بعد رحيله إلى المشرق. وله مؤلفات كثيرة أشهرها الكافية، الشافية، والخلاصة «الألفية» أو بالاختصار «الألفية» «وهذه الأرجوزة تقع في ألف بيت وهي مختصرة «الكافية الشافية» وعليها شروح كثيرة، وله كتاب لامية الأفعال، أو المفتاح، وهي منظومة من بحر البسيط في ١١٤ بيتاً في علم الصرف، وغيرها من الكتب التي قد تصل إلى ٣٨ كتاباً.

مصادر ترجمته:

١ ــ ابن مالك، تسهيل الفوائد، مقدمة محقق الكتاب، محمد كامل بركات.

٢ ــ السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٩٩، والسبكي، طبقات الشافعية، ص: ٥/٢٥٧، رابن حماد، شذرات الذهب، ص: ٥/٢٣٩، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/٤٠٥.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، ١/٢٧٢، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مقدمة محقق كتابه، محمد كامل بركات.

وأحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، ص: ٦٧، حيث يقول إنه اقتبس هذه العبارة من كتاب تنبيه الطالب، ص: ٣/١١٦، لكني لم أجده

فجلس في حلقة ابن الحاجب، واستفاد منه[1]، واقتبس منه سِرّ تسميته لمنظومته «الكافية الشافية».. وقد عَقّ به وقال: إن ابن الحاجب «أخذ نحوه من صاحب المفصل وصاحب المفصل نحوي صغير»[2].

كما درس عليه النحو الملك الناصر داود بن المعظم، صاحب الكرك، الذي نظم له ابن الحاجب «الكافية في النحو» سنة ٦٣٨هـ، عندما ترك دمشق ونزل في الكرك[3]، وقيل إنه قد نظم له الكافية في النحو في أرجوزة سماها الوافية[4]. وقرأ عليه النحو أيضاً أحمد بن محسن بن علي في دمشق[5].

أما في النحو واللغة فقد درس عليه رضي الدين القُسْطَنْطِينيّ[6] [7].

وأما في الفقه فأشهر تلاميذه ابن المُنَيِّر (٦٢٠ ــ ٦٨٣) الذي تجمعه به علاقة صداقة ووفاء، ولم يجتمع ابن المنير بابن الحاجب حتى حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول وأجازه ابن الحاجب بالإفتاء[8]، وقد بقي أمياً

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ص: ١/ ٧.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/ ١٣٤

(٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ٣/ ٢٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٥/ ١٣ ــ ١٤.

(٦) رضي الدين القسطنطيني (٦٠٧ ــ ٦٩٥): الإمام رضي الدين القسطنطيني أبو بكر بن علي بن سالم المحوي الشافعي، وكان قد نشأ بالقدس، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب، وتزوج ابنة ابن معط، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، سمع منه جماعة كثيرة، وأضر بآخر عمره، ومات سنة ٦٩٥هـ. أحدث ترجمته من: الخوانساري، روضات الجنات، ص: ٣/ ٣٤٩

(٧) الخوانساري، روضات الجنات، ص: ٣/ ٣٤٩.

(٨) ابن فرحون، الديباج، ص ٧١ ــ ٧٤

لأستاذه بعد وفاته، فكتب على قبره ثلاثة أبيات من الشعر[1].

وقرأ عليه بالروايات السبع، الشيخ موفق الدين محمد بن أبي العلاء النصيبي نزيل سملك الذي أخذ عنه أيضاً، العربيَّة، وسمعَ منه مقدّمته في نحو[2]. وحدث عنه الحافظ إسماعيل، والحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي[3]، وجمال الدين الفاضلي، وأبو علي الخلال، وأبو الحسن بن البقال، وأبو الفضل الذهبي وآخرون[4]. وروى عنه الحافظ عبد العظيم المنذري[5]،

---

(١) هذا البحث، ص: ٢٩ ــ ٣٠.

(٢) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/٥١٧، و ص: ٢/٦٤٨، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٢/٢٤٤ ــ ٢٤٥، و ٢/٥٠٩.

(٣) الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي (٥١٣هـ ــ ٦٠٥هـ): وُلد سنة ٥١٣هـ، ودرس بدمياط والإسكندرية والقاهرة، حيث لازم الحافظ المنذري، ثم حج وارتحل إلى الشام وبلاد الجزيرة والعراق، وسمع من عدد كبير جداً من المشايخ، حتى صار من كبار حفاظ زمانه، راسخاً في الفقه، نحوياً، لغوياً، عالماً بالقراءات، وامتاز بالحديث وأربى في علم النسب على المتقدمين. ولي مشيخة الظاهرية، ثم درس الحديث بمدرسة المنصورية. توفي سنة ٦٠٥هـ، وقد أربى على التسعين. وقد درس على ابن الحاجب، وله مصنفات عديدة في الحديث والفقه واللغة والتاريخ.

مصادر ترجمته:

١ ــ السبكي، طبقات الشافعية، ص. ٩/١٤٠.

٢ ــ الذهبي، معرفة القراءة، ص: ٢/٥١٧.

(٤) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/٥١٧

(٥) الحافظ عبد العظيم المنذري (٥٨١هـ ــ ٦٥٦هـ): هو ابن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري، ولد بمصر سنة ٥٨١هـ، وقرأ القرآن بالسبع، ودرس الأدب والنحو والفقه، ثم طلب الحديث فرحل من أجله إلى مكة والمدينة ودمشق وحران والإسكندرية والرها وبيت المقدس حتى صار أحد الحفاظ المشهورين. ولما عاد إلى مصر درس بالجامع الظافري، ثم ولي مشيخة دار الحديث الكاملية، وظل ملازماً لها =

والحافظ منصور بن سليم الإسكندراني المعروف باين العمادية (٦٠٧ ــ ٦٧٧)[١]، كما حدث عنه بالإجازة العماد البالسي، ويونس الدبوسي[٢] وتتلمذ عليه أيضاً شهاب الدين القرافي، وأخو ابن المُنير زين الدين، وناصر الدين الأبياري، وناصر الدين الزواوي[٣].

وأخذ عنه العربيّةَ ابن الدهاء المحلّيّ[٤]، والفِقْهَ شهاب الدين القرافي[٥]، والنَحْوَ نجم الدين بن ملي[٦]، والكلام شرف الدين التلمساني[٧]، و تعربيةَ زين الدين الدواوي (٥٨٩ ــ ٦٨١)[٨]. وأجاز ابنُ الحاجب عبد العزيز الهواري المعروف بابن يَنّة[٩]، وروت عنه إجازة وجيهة بنت علي بن يحيى بن

= ينشر العلم بها عشرين عاماً وكان عز الدين بن عبد السلام يحضر مجلسه ولا يحدث، كما كان عبد العظيم يحدث ولا يفتي ومن أشهر تلاميذه ابن خلكان، وابن دقيق، وعبد المؤمن الدمياطي. توفي بمصر سنة ٦٥٦هـ، وترك كتباً كثيرة في الحديث، كما ألف معجماً لشيوخه.

مصادر ترجمته:

١ ــ السبكي، طبقات الشافعي، ص: ٥/١٠٨.

٢ ــ الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣

(١) الأدفوي، الطالع السعيد، ص. ٣٥٣.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/١٣٥

(٣) المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ص: ٢/٦٥ و ٢/٨٦.

(٤) بغية الوعاة، ١/١٠٣، والدرر الكامنة، ص: ٤/٦٠ ــ ٦١.

(٥) الديباج المذهب، ص. ١/٢٣٦ ــ ٢٣٩

(٦) شذرات الذهب، ص: ٥/٤٤٤ ــ ٤٤٥.

(٧) طبقات الشافعية للسبكي، ٨/١٦٠.

(٨) معرفة القراء الكبار، ص: ٢/٦٧٦، والبداية والنهاية، ص: ١٣/٢٨٥.

(٩) برنامج الوادي آشي، ص: ١٤٧ بالاقتباس عن حسن أحمد العثمان، في دراسته وتحقيقه الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، مكة المكرمة: المكتبة الملكية، =

سلطان الإسكندرية المعروفة بأمّ محمد[1]، كما تلمذ عليه أبو محمد الجزائري[2]، وياقوت الحموي[3]، وعبد الرحمن بن يوسف بن محمد السعلي[4].

رابعاً ـ معاصروه من اللغويين

بإمكاننا اعتبار شيوخ ابن الحاجب وتلاميذه من معاصريه، وقد مرّ ذكرهم، لكنّا نستطيع عدّ نفر من أصحابه ومعاصريه ممن طبقت شهرتهم الآفاق، منهم ابن خلّكان الذي ذكر في كتابه «وفيات الأعيان» أنه ناقش ابن الحاجب في مسائل نحوية فأجاب ابن الحاجب عنها أبلغ إجابة وبسكون تام[5]، ومن معاصريه صديقه عز الدين بن عبد السلام، وقد وردت قصة نضالهما معاً[6]، ومن معاصريه رفيقه الفقيه عبد الكريم بن عطاء الله أبو محمد الإسكندراني الذي كان إماماً في الفقه وأصول العربية[7]، كما أنه عاصر كلاً من ابن معط[8] وابن . . . . . .

= الطبعة الأولى (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، ص: ٢٥/م، والهامش (٤).

(١) الطالع السعيد، ص: ٣٥٤.

(٢) معرفة القراء، ص: ٢/٦٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/٦٤٨.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ص: ٢/٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٥) هذا البحث، ص: ٤١.

(٦) هذا البحث، ص: ٤٥ ـ ٤٧

(٧) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١/٢١٥.

(٨) ابن معط (٥٦٤هـ ـ ٦٢٨هـ): هو زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربيّ، المعروف بابن معط، ولد سنة ٥٦٤هـ، ودرس النحو والفقه في الجزائر على أبي موسى الجزولي، ثم رحل بعد ذلك إلى المشرق ومكث مدة طويلة في دمشق، وهناك حضر دروس ابن عساكر حيث من الجائز أن يكون قد =

= التقى بابن الحاجب الذي درس أيضاً على ابن عساكر ثم درس النحو فيها، وكان يكسب عيشه بالشهادة ثم عين مدرساً للأدب في جامع عمرو بالقاهرة. وتوفي بها في يوم الاثنين ٣٠ ذي القعده عام ٦٢٨هـ، وكان مالكياً بالمغرب شافعياً بدمشق، حنفياً بالقاهرة، ويظهر أنه كان أول من ألف منظومه في النحو في ألف بيت ولم يسق لنا من مؤلفاته إلا «ألفية ابن معطء»، أو «الدرة الألفية في علم العربية»، وهي منظومة في النحو في ١٠٢١ بيتاً من الرجز وسريع المزدوج. وقال السيوطي إنه كان يحفظ صحاح الجوهري، وقال أبو شامة عنه: كان آية في حفظ كلام النحويين.

مصادر ترجمته:

١ ــ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٦/١٩٧ من النسخة التي حققها الدكتور إحسان عباس.

٢ ــ السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١٦٠

٣ ــ ابن عماد، شذرات الذهب، لبنان: المكتب التجاري، ص: ٦/١٢٩.

٤ ــ دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/٣٩١

٥ ــ معجم المطبوعات لسركيس، ص: ٢٤٥

٦ ــ بغية الوعاة للسيوطي، ص: ٤١٦.

(١) ابن يعيش (٥٥٣هـ ــ ٦٤٣هـ) هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، ويعرف أيضاً بابن الصانع وهو نحوي عربي، ولد بحلب في ٣ رمضان عام ٥٥٣هـ، ودرس النحو والحديث في مسقط رأسه وفي دمشق ثم عزم على الرحيل إلى بغداد ليحضر على أبي البركات بن الأنباري، لكنه سمع بوفاته عندما وصل إلى الموصل فمكث هناك مدة من الزمن يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب ووقف حياته على التدريس. ويقول ابن خلكان الذي قرأ عليه هذه المادة من عام ٦٢٦هـ حتى سنة ٦٢٨هـ إنه كان يعد حجة في الأدب. وله إلى جانب حاشيته على شرح ابن جني على تصريف المازني شرحٌ وافٍ على المفصل للزمخشري، وكان يعارض آراءه في غالب الأحيان، توفي بحلب في ٢٥ جمادى الأولى عام ٦٤٣هـ، ودفن بها في مقام إبراهيم

مصادر ترجمته:

١ ــ وفيات الأعيان، ص: ٦/٤٥ ــ ٥١. =

«الأشبيلي»[1]

□□□

---

٢ ــ ابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٢٢٨ ــ ٢٢٩.

٣ ــ السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/ ٣٥١

٤ ــ دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٤١٦.

(١) ابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧هـ ــ ٦٦٩هـ) هو أبو الحسن بن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي الأشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يملّ من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك. ولم يكن عنده ورع، وجلس في مجلس شراب ولم يزل يرجع بالتاريخ إلى أن مات في رابع عشر ذي القعدة، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة هجرية، وصنف «الممتع» في التصريف، وكان أبو حيان لا يفارقه، وله شرح الجزولية ومختصر المحتسب، ثلاث شروح على الجمل، شرح الأشعار الستة وغير ذلك، ومن شعره

لمّا تدثّست بالتمويه في كبرى ... وصرت مغرى بشرب الراح واللعس

أيقنت أن خضاب الشيب أستر لي ... إن البياض قليل الحمل للدنس

مصادر ترجمته:

١ ــ كشف الظنون، ص: ٢/ ١٨٢٢.

٢ ــ ابن عماد، شذرات الذهب، بيروت: المكتب التجاري، ص: ٧/ ٣٣٠ و ٧/ ٣٣١.

٣ ــ بغية الوعاة، ص: ٣٥٧.

الفصل الرابع

حركة التعبير عن حياته في إنتاجه

أولاً ـ نظم ابن الحاجب وشعره

نظم ابنُ الحاجب بعض المسائل النحوية والصرفية، وقيل إنه نظم «الكافية في النحو للملك داود في الكرك وسمى نظمه «الوافية في نظم الكافية»[1]، وله أيضاً منظومة بالمؤنثات السماعية[2] (من الكامل)، وهي:

نفسي الفداء لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كغصن البانِ
أسماء تأنيث بغير علامة ... هي، يا فتى، في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنّث، ثم ما ... هو فيه خيرٌ باختلاف معانٍ،
أما التي لا بدّ من تأنيثها ... ستون، منها: العينُ، والأذنانِ،
والنفس، ثم الدار، ثم الدلو من ... اعدادها، والسنّ، والكفّان،
وجهنّم، ثم السعير، وعقرب، ... والأرض، ثم الاست، والعَضُدان
ثم الجحيم، ونارها، ثم العصا ... والريح منها، واللظى، ويدان
والغول، والفردوس، والمُلك التي ... تجري، وهي في البحر، في الأغرانِ،

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص ١٩٠ ـ ١٩١

(٢) نشر هذه المنظومة الأب لويس شيخو وهامر في «اللبلغة في شذور اللغة»، بيروت المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية (١٩١٤)، ص ١٥٧

وعروض شعر، والذراع، وثعلب، والملح، ثم الفأس، والوركان،
والقوس، ثم المنجنيق، وأرنب، والخمر، ثم التبر، والمخذان،
وكذلك في الذهب، ومهر حكمهم أبداً، وفي ضرب بكل بنان،
والعين للينبوع، والدرع التي هي من حديد، قدك، والقدمان
وكذلك في كبد، وفي كرش وفي سقر، ومنها الحرب، والنعلان،
وكذاك في فرس، فكأس، ثم في أفعى، ومنها الشمس، والعَقبان،
والعنكبوت منها، والموسى معاً، ثم اليمين، وأصبع الإنسان،
والرِّجل منها، والسراويل التي في الرجل كانت زينة العريان،
وكذا الشمال من الإناث، ومثلها ضبع، كذاك، الكتف، والساقان.
أما الذي قد كنت فيه مخيّراً هو كان سبعة عشر للتبيان:
السّلم، ثم المسك، تم الصدر في لغة، ومثل الخال كلّ أوان،
والليث منها، الطريق، وكالشَّرَى ويقال في عُنُق كذا، ولسان،
وكذاك أسماء السبيل، وكالضحى، وكذا السلاح لقاتل طعّان،
والحكم هذا في القضاء أبداً، وفي رَحِم، وفي السكّين، والسلطان.
وقصيدتي تبقى، وإني أكتسي ثوب الفناء، وكلّ شيء فان

وله في التصريف (من الخفيف)[1] قوله:

أيْ غَدٌ مع يَدٍ دَوٍ ذي حروف طاوعت في الروي وهي عيون
ودواة والحسوت والنون نونات عصتهم وأمرها مستبين

وهذان البيتان جواب عن البيتين المشهورين وهما (من الخفيف):

ربما عالج القوافي رجالٌ في القوافي فتلتوي وتلين

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣، وابن عساكر، شذرات الذهب، ص: ٥/ ٣٣٥ وعلي مبارك، الخطط، ص: ٨/ ٦٢.

طـاوعتهـم عيـنٌ وعيـنٌ وعيـنٌ وعصتهـم نـونٌ ونـونٌ ونـون

فيعني بقوله: «عين وعين وعين» نحو: غدٍ ويَدٍ ودَدٍ، فإن وزن كل منها/ فَعٍ/ إذ أصل «غد»: «غدو»، و «يد»: «يدي»، و «دد»: «ددن».

ويعني بقوله: «نون ونون ونون» الدواة، والحوت، والنون المدي هو الحرف[1]

وله أيضاً منظومات لغوية، قال في أسماء قداح الميسر ثلاثة أبيات (من الخفيف) وهي[2]:

هـي فـذٌ وتـوأم ورقيـب ثـم حلـس ونـافـس ثـم مسبـل
والمعلـي والـوغـد ثـم سفيـح ومنيـح وذي الثـلاثـة تهمـل
ولكـل مـا عـداهـا نصيـب مثلـه أن تعـد أول أول

وله أيضاً أبيات شهيرة في الممنوع من الصرف (من البسيط): هي[3]:

عـدل ووصـف وتـأنيـث ومعـرفـة وعجمـة، ثـم جمـع ثـم تـركيـب
و نـون زائـدة مـن قبلهـا ألـف ووزن فعـل هـذا القـول تقـريـب

وقد يرتفع، أحياناً، بنظمه ليصلَ به إلى مرتبة الشعر، لكن شعره مشبع بروح اللغوي، تقريري مباشر، لا أثر فيه للخيال، فها هو يمدح تلميذه ابن المنير الجرومي الجذامي بقوله[4] (من الوافر):

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/٤١٣.

(٣) الكافية في النحو، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص. ٣. ورضي الدين الاستيرادي، شرح الكافية، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى، ص: ١/١٠١

(٤) ابن فرحون، الديباج، ص. ٧٢، وقد أورد الخوانساري في روضات الجنات، ص: ١/٣٠٦، الأبيات نفسها مع تبديل في البيت الأول فجاء:

لقد سئمت حياتي اليوم لولا مباحث ساكن الإسكندرية
كأحمد سبط أحمد حين يأتي بكل غريبة كالعبقرية
تذكرني مباحثه زماناً وإخواناً لقيتهم سرية
زماناً لا يبارى فيه مدرسنا وتعيطنا البرية
مضوا فكأنهم إتنا منام وإما صحبة أصحت عشية

وله شعر حسن يعالج مشاكل إنسانية، (من البسيط)[1]:

وكانَ ظنّي بأنَّ الشيب يُرشدني إذا أتى فإذا غَيٌّ به كَثُرا
ولستُ أقنط من عفو الكريم وإنْ أسرفت فيها وكم عفا وكم سترا
إنْ خصَّ عفوُ إلهي المحسنين فمن يرجو المسيء ومن يدعو إذا عثرا

وله أيضاً[2] (من البسيط):

إنْ غبتُمُ صورةً عن ناظريّ فما زلتُم حضوراً على التحقيق في خَلَدي
مثل الحقائق في الأذهان حاضرة وإنْ تُرد صورةً من خارج تجد

وله بيتان في معنييهما، لكن قلبهما في قافية أخرى فقال (من الخفيف):

إنْ تغيبوا عن العيون فأنتُمُ في قلوبٍ حضورُكمْ مستقِرُّ
مثلما تثبتُ الحقائقُ في الذِّهـ ـنِ وفي خارجٍ لها مُستقرُّ

- لقد سئمت حياتي البحث لولا مباحث ساكن الإسكندرية
أما قوله في الأبيات «سبط أحمد» فإشارة إلى جده لأمه الإمام كمال الدين أحمد بن فارس.

(١) الأدفوي، الطالع السعيد، ص. ٣٥٦ ــ ٣٥٧، وأورد ابن فرحون في الديباج ص: ١٩١ الأبيات نفسها مع تبديل البيتين الأخيرين بالشكل التالي:

ولست أقنط من عفو الكريم وإن أسرفت جهلاً فكم عافى وكم غفرا
إن خصّ عفو الهي المحسنين يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا

(٢) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٦.

وله أيضاً[1] (من مجزوء البسيط).

كنتُ إذا ما أتيتُ غَيّا ... أقولُ بعد المشيب أرشدُ
فصرتُ بعد أبيضاض شيبي ... أسوأ ما كنت وهو أسودُ

وله أيضاً المقصد الجليل في علم الحليل على بحر البسيط يعالج فيه العروض نشرها فرايتاح[2].

ثانياً ـ مؤلفات ابن الحاجب النثرية

تعالج مؤلفاتُ ابنِ الحاجب الفقه المالكيّ والنحوَ والصرفَ والعَروضَ، ولقد انتفع بها الناس «لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ (...) وكلها متقنة كثيرة التحقيق والتدقيق»[3]، وهي ممّا يتنافس بها[4] لتميزها بالاختصار والاستيعاب والدقة والتهذيب والتنقيح[5]، ولأنها غاية في الحسن والإفادة[6].. وأهم مؤلفاته[7]:

ـ الشافية في التصريف والخط،

ـ الكافية في النحو،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الكتبخانة، ص ٤/ ٢٤، وكذلك ترجمها فرايتاج إلى الألمانية في صفحة ٣٣٤ ـ ٣٧١ من كتابه عن العروض العربي، كما ورد في الكتبخانة.

(٣) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٤.

(٤) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٦.

(٥) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، طبع ونشر لجنة البيان العربي، الطبعة الخامسة (١٣٠١هـ ـ ١٩٦٢م)، ص: ٢٦٩.

(٦) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣

(٧) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة (١٩٥٧م ـ ١٣٨٧هـ)، ص: ١/ ٦٥٤.

ـ شرح كتاب سيبويه،
ـ شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي،
ـ أمالي الإيضاح في شرح المفصل،
ـ جمال العرب في علم الأدب،
ـ كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب،
ـ المقصد الجليل في علم الخليل،
ـ المكتفي للمبتدي،
ـ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل،
ـ جامع الأمهات في الفقه،
ـ عقيدة ابن الحاجب،
ـ معجم الشيوخ،

وهذا ما وصل إلينا من مؤلفاته:

١ ـ الشافية في التصريف والخط:

وسيأتي الكلام عليها مفصّلاً.

٢ ـ الكافية في النحو:

عبارة عن كتيب مشهور اختصر فيه ابنُ الحاجب مفصل الزمخشري، ثم نظمها وسمى نظمه «الوافية في نظم الكافية»[1] وقدمها للملك داود بن عيسى الأيوبي صاحب الكرك بعد تركه دمشق سنة ٦٣٨هـ، وقد طبق ذكرها جميع البلاد خصوصاً بلاد العجم، وَأَكَبَّ الناسُ على الاشتغال بها[2]

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠ ـ ١٩١.
(٢) أبو الفداء، المختصر، ص: ٣/١٦٩.

وقد شرح ابن الحاجب كافيته[1]، وشرحها غيره، وأهم شروحها وأكثر انتشاراً وأوسعها مادة شرح العلاَّمة الرضي الاستراباذي محمد بن الحسن[2].

وقد طبعت الكافية مرات عدة في مصر والهند وطشقند والأستانة[3]

٣ ــ الإيضـاح:

أُعملَ ذكره ابن خلكان، لكن السيوطي قال: «وشرح المفصل بشرح سمّاه الإيضاح كما ذكره ابن كثير بقوله «وله شرح المفصل»[4].

وقد ألف الإيضاح قبل الأمالي، فقد وجدت في الصفحة الثالثة في مخطوط الأمالي رقم (١٨) في معهد إحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية أن ابن الحاجب قال مملياً بدمشق سنة سبع عشرة (...) وهذا مقدر بعمله في الإملاء على المفصل وفي المسائل الدمشقية وفي الإملاء على المقدمة فليطلب في أماكنه».

وقد وجدت في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة ثلاث مخطوطات للإيضاح، وهي:

ــ نحو: **الإيضاح، شرح على المفصل للزمخشري تأليف أبي عمر** وعثمان بن علي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ. نسخة كتبت سنة

---

(١) يقول الدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه نصوص من النحو العربي، ص: ٢٦٦، إن شرح ابن الحاجب على كافيته قد نشر في استانبول سنة ١٣١١هـ

(٢) طبع هذا الشرح أخيراً في ليبيا في أربعة مجلدات، منشورات جامعة بنغازي، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر. (١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م). كما طبع في جدّة سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، ص. ١/ ٢٤٦، ودائرة معارف البستاني، ص. ٢/ ٤٢٦

(٤) بغية الوعاة، ص: ٢/ ١٣٥

٧٨١هـ، بخط نسخي (٣١٩ق، ٣١ × ١٨سم)، وهذه أكمل من بقية النسخ المخطوطة وأوضحها

٣٠ ــ نحو الإيضاح، (٢٨٩ق، ١٦ × ٢٣سم).

٩٨ ــ نحو: شرح المفصل للزمخشري، تأليف جمال الدين أبي عمر عثمان بن أبي بكر بن الحاجب المالكي المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وقد كتبت هذه النسخة سنة ٧١٧هـ، بخط عبد الله بن نصر الكسائي (١٣٢ق، ٢٤ × ١٧سم).

وقد طبع في مجلدين سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، في بغداد: مطبعة العاني.

٤ ــ الأمالي النحوية:

مجلد ضخم تكلم فيه على آيات من القرآن ومواضع من المفصل وأبيات للمتنبي، ومواضع من كافيته، وأشياء أخر[١] وقد أملاها في دمشق[٢] والقاهرة، وقد لاحظت ذلك من خلال قراءة إحدى النسخ الموجودة بمعهد إحياء المخطوطات بالقاهرة فوجدت عبارة «وقال مملياً بالقاهرة» و «قال مملياً بدمشق»، وهذه الأمالي غاية في التحقيق[٣]. وقد وجدت في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة ثلاث مخطوطات للأمالي تحت أرقام:

١٨ ــ نحو، الأمالي النحوية، كتبت هذه النسخة سنة ٦٩٦هـ (٢٣٣ق، ١٦ × ٢٢ سم)، وهي أوضح النسخ وأكملها.

١٩ ــ نحو، الأمالي النحوية، نسخة كتبت سنة ٧٣٣هـ، بخط

---

(١) تاريخ ابن كثير، ص: ١٣/ ١٧٦.

(٢) الكتبخانة، ص: ٤/ ٢٤.

(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة، ص: ٣/ ٥٣.

عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي بالقاهرة (٦٥٥ق، ٢٠ × ٢٨ سم)

٢٠ ــ نحو: الأمالي، نسخة كتبت سنة ٦٨٢هـ، (٦٥ق، ١٣ × ٢٠ سم).

وقد طبع الكتاب في بيروت سنة ١٩٨٥، بتحقيق الدكتور هادي حمودي، الذي جعله في مجلدين[١].

٥ ــ شرح الوافية نظم الكافية:

حقّقه الدكتور موسى بناي العليلي في مجلدٍ واحدٍ، وطبع في العراق سنة ١٤٠٠هـ في مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

٦ ــ شرح الكافية:

حقّقه الدكتور جمال مخيمر، ونال عليه شهادة الدكتوراه في جامعة الأزهر في مصر .. وكان قد طبع في استانبول سنة ١٣١١هـ، في دار الطباعة العامرة.

٧ ــ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية:

حقّقها الدكتور طارق نجم عبد الله... وهي ثلاثة وعشرون بيتاً من الكامل.. وطبعت في الأردن سنة ١٤٠٥هـ في مكتبة المنار... وكانت قد طبعت في بيروت، ضمن كتاب «البلغة في شذور اللغة» نشرها الأب لويس شيخو وهافر.. وكانت طبعتها الثانية سنة ١٩١٤م.

---

(١) ابن الحاجب، الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور هادي حمودي، بيروت عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م).

٨ ــ رسالة في العَشْرِ[1]:

بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) مع الصفتين (أول) و (آخر)، منها نسخة مخطوطة في برلين رقم[2] ٦٨٩٤.. وقد طبعت بتحقيق الدكتور هادي حمودي في آخر الجزء الرابع من الأمالي النحوية سنة ١٩٨٥، في بيروت

٩ ــ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل:

يعالج هذا الكتاب أصول الفقه المالكي، طبع في مصر سنة ١٣٢٦هـ، بمطبعة السعادة، وقد اختصره بكتاب سماه «مختصر المنتهى». وعلى المنتهى أكثر من سبعة عشر شرحاً[3].

١٠ ــ مختصر المنتهى، أو: المختصر الأصولي:

ويُعرف أيضاً بمختصر ابن الحاجب، طبع في بولاق سنة ١٣١٦هـ مع شرح عضد الدين الأيجي وحاشيتي السعد التفتازاني والشريف الجرجاني على هذا الشرح وتعليق للحسن الهروي على حاشية الجرجاني[4]، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي[5]، وله صيت ذائع بحيث شهد له الخصوم قبل الأصدقاء، وقال فيه شيخ الشافعية:

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/ ١٦٢.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٢٤٦

(٣) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة (١٣٨٧هـ ــ ١٩٢٧م)، ص: ٢/ ٥٧٢. ودائرة معارف البستاني، ص: ٢/ ٤٢٩.

(٤) السد يعقوب بكر، بحوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، ص: ٢٦٩

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ١٧٦ ويفتخر ابن كثير بحفظه فيقول «وقد منّ الله عليّ تعالى بحفظه وجمعت كراريس في الكلام على ما أودعه فيه من الأحاديث النبويه».

«كمال الدين الرملكاني (. .) وليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب وكفى بهذه الشهادة (. . .) وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب»[1] «إلاّ أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصول حين تعرض للقراءات وأتى بما لم يتقدم فيه غيره[2] ولهذا الكتاب شروح كثيرة[3].

١١ ــ مختصر الفروع، أو: جامع الأمهات:

«من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاس»[4] ويعالج الفقه المالكي بإيجاز مع التوضيح، وقد قلد هذا الكتاب بعد ذلك سيدي خليل، ويوجد منه نسخ مخطوطة في مكتبة وزارة الهند، فهرس (Loth) رقم ٢٩٨، والمتحف البريطاني (Fagnan) جـ ٢، رقم ٢٢٦، وفهرس دار الكتب المصرية، جـ ٣، ص ١٥٩[5] وعليه شروح كثيرة، وقد بالغ أحد أئمة الشافعية وهو الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في أول شرحه له، قال: «هذا كتاب أتى بعجب العجاب ودعا قصي الإجادة فكان المجاب وراضى حصى المراد فأزال شماسته ونجاب وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه»[6].

١٢ ــ عقيدة ابن الحاجب:

أولها «الحمد لله مبدع الأكوان الآفاقية». . ومن شروحها تحريز المطالب

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠.

(٢) ابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/٥٠٩.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ص. ١/٢١٧، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/٥٠٩.

(٤) دائرة المعارفة الإسلامية، ص: ١/٢٤٦.

(٥) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ص: ١/٣٥١.

(٦) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠.

لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب للشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم الكوفي، وبغية الطلب في شرح عقيدة ابن الحاجب لأبي العباس أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني[1].

١٣ ــ الوافية نظم الكافية:

له نسخ خطية عدة، منها نسخة في الإسكوريال.

١٤ ــ المقصد الجليل في علم الخليل:

قصيدة في العروض، من البسيط، لامِيّة... منها عدة نسخ في السليمانية.

أما بقية المؤلفات المنسوبة إلى ابن الحاجب مثل: جمال العرب في علم الأدب، وشرح كتاب سيبويه، ومعجم الشيوخ[2]، والمكتفي للمبتدي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، وعيون الأدلة، وشرح المقدّمة الجزولية، فلم أستطع الوصول إلى مصادر تذكر عنها بعض التفصيلات.. كما لم أجد مخطوطات لها في المكتبات التي زرتها.

هذه لمحة عن كتبه التي تعكس صفاته وعلمه... بل هي تسجيل لحصيلة علم رجل «كان من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية متقناً لمذهب مالك بن أنس، رحمه الله، وكان من أذكى الأمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى»[3]

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ٢/ ١١٥٧.

(٢) عمر بن محمد المعروف أيضاً بابن الحاجب.. معجم باسم «معجم الشيوخ» فهل تكون نسبة هذا الكتاب لجمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب.. من قبيل الخطأ؟

(٣) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

ثالثاً ـ الشافية

الشافية: مقدمة في التصريف ومقدمة في الخط كتبهما ابن الحاجب على نحو مقدمته الكافية في النحو، وذلك إجابة لسؤال من لا تسعه مخالفته[1]، وقد اشتملت مقدمته في التصريف على:

١ ـ مقدمة صغيرة يحمد الله فيها ويصلي على نبيه وآله وصحبه، ويبين سبب وضعها. ص ٢٩٩

٢ ـ تعريف التصريف، ٢٩٩

٣ ـ أنواع الأبنية، ٢٩٩

٤ ـ الميزان الصرفي، ٣٠٠

٥ ـ القلب المكاني، ٣٠٠

٦ ـ الصحيح والمعتل، ٣٠١

٧ ـ أبنية الاسم الثلاثي المجرد، ٣٠٢

٨ ـ رد بعض الأبنية إلى بعض، ٣٠٢

٩ ـ أبنية الاسم الرباعي، ٣٠٢

١٠ ـ أبنية الاسم الخماسي، ٣٠٣

١١ ـ أبنية الاسم المزيد فيه، ٣٠٣

١٢ ـ أحوال الأبنية، ٣٠٣

١٣ ـ الفعل الماضي: ٣٠٤

ـ أبنية الماضي الثلاثي المجرد، ٣٠٤

ـ أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه، ٣٠٤

ـ فَعَلَ ـ بالفتح ـ ومعانيه، ٣٠٥

ـ فَعِلَ ـ بالكسر ـ ومعانيه، ٣٠٥

ـ فَعُلَ ـ بالضم ـ ومعانيه، ٣٠٥

(١) الشافية، الملحق رقم ١، ص. ٢٩٩

ـ أفْعَل ومعانيه، ٣٠٥
ـ فَعَّلَ ومعانيه، ٣٠٦
ـ فاعل ومعانيه، ٣٠٦
ـ تفاعل ومعانيه، ٣٠٦
ـ تفعّل ومعانيه، ٣٠٦
ـ انفعل ومعانيه، ٣٠٧
ـ افتعل ومعانيه، ٣٠٧
ـ استفعل ومعانيه، ٣٠٧
ـ بناء الفعل الرباعي المجرد، ٣٠٧
ـ بناء الفعل الرباعي المزيد فيه، ٣٠٧

١٤ ـ المضارع وأبوابه:
ـ مضارع فَعَلَ ـ بفتح العين، ٣٠٨
ـ مضارع فَعِلَ ـ بكسر العين، ٣٠٨
ـ مضارع فَعُلَ ـ بضم العين، ٣٠٩
ـ مضارع الأكثر من الثلاثي، ٣٠٩

١٥ ـ الصفة المشبهة من:
ـ فَعِل ـ بكسر العين، ٣١٠
ـ فَعُل ـ بضم العين، ٣١٠
ـ فَعَلَ ـ بفتح العين، ٣١٠

١٦ ـ المصدر:
ـ أبنية الثلاثي المجرد. ٣١١
ـ مَصدر فَعَل. ٣١١
ـ مصدر فَعُل. ٣١٢
ـ مصدر المزيد فيه والرباعي، ٣١٢

ـ المصدر الميمي، ٣١٢
ـ مصدر الرباعي، ٣١٢
١٧ ـ اسم المرة ٣١٣
١٨ ـ أسماء الزمان والمكان ٣١٣
١٩ ـ اسم الآلة ٣١٣
٢٠ ـ التصغير: ٣١٤
ـ تصغير الترخيم. ٣١٥
ـ تصغير المبنيات. ٣١٦
٢١ ـ المنسوب: ٣١٧
ـ النسب إلى ما آخره ألف، ٣١٨
ـ النسب إلى ما آخره ياء، ٣١٨
ـ النسب إلى ما آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما، ٣١٨
ـ النسب إلى ما آخره ياء من قبلها حرف علة، ٣١٨
ـ النسب لما آخره ياء مشدّدة بعد ثلاثة ٣١٨
ـ النسب لما آخره همزة قبلها ألف، ٣١٩
ـ النسب لما آخره واو أو ياء قبلها ألف. ٣١٩
ـ النسب إلى ما جاء على حرفين، ٣١٩
ـ النسب للمركب، ٣١٩
ـ النسب للجمع، ٣٢٠
ـ شواذ النسب، ٣٢٠
ـ النسب بغير الياء، ٣٢٠
٢٢ ـ الجمع: ٣٢١
ـ جمع التكسير للثلاثي، ٣٢١
جمع تكسير الثلاثي المؤنث، ٣٢٢

ـ حكم غير الثلاثي المؤنث في جمع التأنيث، ٣٢٢
ـ جمع التكسير للثلاثي في الصفة ٣٢٣
ـ الصفات بجمع جمع الصحيح، ٣٢٣
ـ جمع الثلاثي المزيد فيه بمدّة ثالثه، ٣٢٣
ـ جمع فاعل الاسم، ٣٢٥
ـ جمع فاعل الصفة، ٣٢٥
ـ جمع ما آخره ألف التأنيث، ٣٢٥
ـ جمع أفعل اسماً وصفة، ٣٢٦
ـ جمع فعلان اسماً وصفة، ٣٢٦
ـ جمع سائر الصفات، ٣٢٦
ـ تكسير الرباعي والمشبه به، ٣٢٦
ـ جمع الخماسي، ٣٢٧
ـ اسم الجمع، ٣٢٧
ـ شواذ الجمع. ٣٢٧
ـ جمع الجمع. ٣٢٧
٢٣ ـ التقاء الساكنين، ٣٢٨
٢٤ ـ الابتداء وهمزة الوصل، ٣٣٠
٢٥ ـ الوقف ٣٣١
٢٦ ـ الاسم المقصور ٣٣٤
٢٧ ـ الاسم الممدود. ٣٣٤
٢٨ ـ ذو الزيادة: ٣٣٦
ـ أدلة الزيادة، ٣٣٦
ـ الخروج على الأوزان المشهورة، من أدلة الزيادة، ٣٣٧
ـ العلية من أدلة الزيادة، ٣٣٨

ـ تعيين الزائد من حرفي التضعيف، ٣٣٨
ـ بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول، ٣٣٨

٢٩ ـ الإمالة:

تعريف الإمالة وسببها، ٣٤١
ـ عدم تأثير الكسرة المنقلبة عن واو، ٣٤١
ـ مواضع تأثير الياء في إمالة الألف، ٣٤١
ـ إمالة الألف المنقلبة عن مكسور، ٣٤٢
ـ إمالة الألف الصائرة ياء، ٣٤٢
ـ الإمالة للإمالة، ٣٤٢
ـ إمالة ألف التنوين، ٣٤٢
ـ حروف الاستعلاء تمنع الإمالة، ٣٤٢
ـ أثر الراء في الإمالة. ٣٤٢
ـ إمالة الفتحة قبل الهاء، ٣٤٣
ـ ما لا يمال، ٣٤٣
ـ إمالة الفتحة منفردة، ٣٤٣

٣٠ ـ تخفيف الهمزة: ٣٤٤

ـ تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها، ٣٤٤
ـ تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها، ٣٤٥
ـ تخفيف الهمزتين المجتمعتين، ٣٤٦

٣١ ـ الإعلال:

ـ تعريفه وأنواعه وحروفه، ٣٤٧
ـ مواقع الواو والياء في الكلمات، ٣٤٧
ـ قلب الواو همزة إذا كانت فاء، ٣٤٨
ـ قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فائين، ٣٤٨

ـ قلب الواو ياء والياء واواً، ٣٤٨
ـ حذف الواو والياء فائين، ٣٤٨
ـ قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان، ٣٤٨
ـ تصحيح العين إذا اعتلت اللام، ٣٤٩
ـ بعض ما لا يعل من الصيغ وسبب ذلك، ٣٤٩
ـ إعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة، ٣٥٠
ـ حكم الياء إذا كانت عيناً لفُعلى، ٣٥٠
ـ حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين، ٣٥١
ـ قلب الواو ياء لاجتماعها والياء، ٣٥١
ـ الإعلال بالنقل، ٣٥١
ـ إعلال اللام، ٣٥٢
ـ قلب الواو ياء وهي لام، ٣٥٢
ـ قلب الواو والياء همزة وهي طرف، ٣٥٣
ـ قلب الياء واواً والواو ياء في الناقص، ٣٥٣
ـ قلب الياء ألفاً والهمزة ياء في فعائل وشبهه، ٣٥٣
ـ إسكان الواو والياء، ٣٥٤
ـ حذف الواو والياء لامين، ٣٥٤
ـ حذف اللام سماعاً، ٣٥٤

٣٢ ـ الإبدال:

ـ تعريفه، ٣٥٥
ـ حروف الإبدال، ٣٥٥
ـ مواطن إبدال الهمزة، ٣٥٥
ـ مواطن إبدال الألف، ٣٥٦
ـ أبدال الياء، ٣٥٦
ـ إبدال الواو، ٣٥٦

ـ إبدال المبم والنون والتاء والهاء واللام والطاء والدال والجيم والصاد والزاي. ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ـ ٣٥٨

٣٣ ـ الإدغام:

ـ تعريفه، ٣٥٩

ـ مخارج الحروف الأصلية، ٣٦٠

ـ مخارج الحروف الفرعية، ٣٦٠

ـ صفات الحروف، ٣٦١

ـ طريق إدغام المتقاربين، ٣٦٢

ـ امتناع إدغام المتقاربين للبس أو لثقل، ٣٦٣

ـ إدغام حروف الحلق، ٣٦٣

ـ إدغام اللام المعرفة، ٣٦٤

ـ إدغام النون، ٣٦٤

ـ إدغام التاء والدال والذال والطاء والظاء والثاء والصاد والزاي والسين، ٣٦٤

ـ إدغام تاء الافتعال والإدغام فيها، ٣٦٤

ـ إدغام تاء المضارعة في تفعّل وتفاعل وتخميمها، ٣٦٥

ـ إدغام تاء تفعّل وتفاعل ماضيين. ٣٦٥

٣٤ ـ الحذف. ٣٦٦

٣٥ ـ مسائل التمرين. ٣٦٧

٣٦ ـ مقدمة الخط وفيها: كتابه الهمزة أولاً ووسطاً وآخراً، والفصل والوصل، وألفا الزيادة، والنقص والبدل. ٣٦٧ ـ ٣٧١

٢ ــ منهج ابن الحاجب التصريفي وتأثره بعلمي الأصول والجدل:

دراسة رأي ابن الحاجب في اللغة ضرورية لفهم منهجه التصريفي فقد ناقش «مبادىء اللغة والكلام عليها»، في كتابه: «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، وهذه الدراسة تساعد الباحث على فهم منهجه التصريفي من جهة، وعلى تأثر هذا المنهج بالميادين الأخر التي عالجها من جهة ثانية.

فقد بدأ كتابه «منتهى الوصول والأمل» بالكلام عن مبادىء اللغة، فذكر حدّها وأقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها[١]. . وقد اعتبر اللغة من صنع الإنسان عندما «علم الله حاجة الناس إلى تعريف بعضهم بعضاً ما في نفوسهم لمعاملاتهم ومعاشهم وأحكامهم أقدرهم على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب»[٢].

فاللغة عنده ليست توقيفاً كما ساد عند علماء العربية والمسلمين لحقبة طويلة من الزمن، بل هي من وضع الإنسان الذي أقدره الله على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه ليعبّر عن حاجاته. وبذلك يكون ابن الحاجب قد صالح بين المفهومين، مفهوم القدماء الجازم بأنها توقيفية من عند الله، ومفهوم المحدثين الجازم بأنها من وضع الإنسان[٣]. وبذلك أيضاً يكون قد تخلص من مثل حيرة

---

(١) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٦هـ)، ص: ١٢ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن جني، الخصائص تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعه والنشر، الطبعة الثانية، ص: ١/ ٤٠، ١/٤٨، حيث يناقش آراء العلماء بهذا الشأن، ينظر أيضاً محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي، مصر - دار المعارف (١٩٦٢م)، =

ابن جني في خصائصه حيث لم يستطع الجزم بأحد الأمرين وإن كنا نلمح من خلال عرضه الغضية في «باب القول على أصل اللغة أإلهامٌ هي أم اصطلاح» أنه يميل إلى اعتبارها اصطلاحاً ومواضعة دون أن يجرؤ على الجزم بذلك[1].

فاللغة، عند ابن الحاجب، كل لفظ وضع لمعنى، وهذا اللفظ قد يكون مفرداً وقد يكون جمعاً[2].

فـ «المفرد، اللفظ بكلمة واحدة، وقال المنطقيون (التأكيد مني) لمعنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه»[3]، وينقسم إلى اسم وفعل وحرف[4]

فابن الحاجب قد تأثر في أثناء دراسته التصريفية واللغوية بعلمي الأصول والجدل وبالمنطق والمنطقيين، فأورد أقوالهم في محاولة للاستفادة من منهجهم في التفكير، وفي تقسيم المادة، وفي وضع المقدمات، وفي الوصول إلى

= ص ٥٥ والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مصر: دار إحياء الكتب العربية، شرح وضبط وتصحيح وعنونة محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ص ١/٧ وما بعدها ينظر أيضاً

ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ليبيا، منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣م)، ص: ٣٨. وينظر أيضاً.

إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، مصر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٩٥٨م)، ص: ٩ ــ ٣٣

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٤٠ وما بعدها

(٢) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص. ١٢ **والكافية في النحو**، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٢.

(٣) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص ١٢.

(٤) المصدر السابق، ص: ١٢، والكافية في النحو، ص: ٢.

التتائج فهو مثلاً لا يكتفي بالقول إنّ اللفظ المفرد ما دلّ على كلمة واحدة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف.. بل يقول: قال المنطقيون إن اللفظ المفرد معناه اللفظ بكلمة واحدة لمعنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه[1] ويقول أيضاً إنّ نحو: بعليك وتأبط شراً وعبد الله أعلاماً قد يكون بعضها مركباً باعتبار أن اللفظ المفرد هو ما كان بكلمة واحدة وقد يكون مفرداً عند من اعتبر أن اللفظ المفرد هو ما لا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه[2]..

وقد حصر ابن الحاجب المادة التصريفية كلها في أربع نقاط هي. الحاجة، والتوسع، والمجانسة، والاستثقال، فقال في بداية شافيته[3] «وأحوال الأبنية قد تكون:

(أ) للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف،

(ب) أو للتوسع: كالمقصور، والممدود، وذي الزيادة،

(ج) أو للمجانسة: كالإمالة،

(د) أو للاستثقال: كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف»

وقد التزم ابن الحاجب بهذا المنهج الحصري، ورتب موضوعات الشافية

---

(١) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٣

على أساسه، وبذلك يكون أول تصريفي استطاع حصر مادة الصرف ومعالجتها وتقسيمها وفق منهج واضح ومحدّد مرتكز على المنطق.

وقد قاده منهجه هذا ــ النابذ لأيّ قدسية مسبقة للّغة قد تعيقه عن التفكير فيها وعن تقليب أمورها بجدية ــ إلى معالجة المادة التصريفية معالجة منطقية، «ذكر القاعدة العامة أولاً، ثم مثّل لها، ثم أورد بعد ذلك ما كان منها متداخلاً، أو شاذاً، أو لهجة، أو لغة ضعيفة، أو لغة مماتة، أو لغة كثيرة الاستعمال، أو قليلة الاستعمال، كقوله مثلاً عند معالجته الفعل المضارع[1].

«المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فإن كان مجرداً على «فعَلَ»، كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، «وشذّ أبى يأبى، وأما قلى يقلى فعامرية، وركن يركن من التداخل، ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال: «طوّحت وأطوح وتوّهت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من لتداخل، ولم يضموا في المثال، ووحد يجد ضعيف، ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو: يشدّه ويمدّه، وجاء الكسر في. يشدّه ويعنّه وينمّه ويبثّه، ولزموه في حبّه يحبّه وهو قليل».

إن الدارس لا يجد التصريف قد درس بهذا الشكل الحصري المنطقي الشامل عند الذين سبقوه. ومعظم ما عندهم أبحاث في الصرف متفرقة بين ثنايا كتب علم الإعراب أو في آخر هذه الكتب.. أو أبحاث صرفية مجتزأة. ومنهجهم في بحث المادة خاضعة لتشعباتها فلم يستطيعوا حصرها ومنهجتها وتبويبها..

وحتى يكون الكلام أكثر دقة فلا بدّ من إجراء مقارنة بين منهج ابن

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

الحاجب وأعماله التصريفية في الشافية وبين منهج وأعمال أستاذه الزمخشري ومعاصريه: ابن مالك وابن عصفور ليتبين القارىء ما له وما عليه.

٣ ــ مقارنة بين معالجة الزمخشري وابن الحاجب للتصريف:

التصريف عند الزمخشري جزء من النحو لا يتجزأ، عالجه ضمن أبواب النحو دون أن يفرد له باباً مستقلاً بذاته، وقد قال في مقدمة المفصل[1] «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي» فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام:

ــ القسم الأول: في الأسماء،

ــ القسم الثاني: في الأفعال،

ــ القسم الثالث: في الحروف،

ــ القسم الرابع: في المشترك من أحوالها،

وصفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصّلت كل صنف منها تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقرّ في مركزه، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفرائد المتكاثرة، ونظمت من الفرائد المتناثرة، مع الإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل» بحيث حوى الكتاب بحوث التصريف موزعة بالشكل التالي:

ــ القسم الأول: في الأسماء. جاء فيه المثنى، والمجموع والاسم المصغر، والمنسوب، والمقصور، والممدود، والمصدر، واسم الفاعل، واسم

---

(١) الزمخشري، **المفصل**، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، ص ٥.

المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم آلة، وأبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزيد، وأبنية الاسم الرباعي المجرد والمزيد، وأبنية الاسم الخماسي المجرد والمزيد.

ـ والقسم الثاني: في الأفعال: جاء فيه الفعل الماضي والمضارع والأمر، والمتعدي وغير المتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول، وأبنية الفعل الثلاثي المجرد والمزيد فيه، ومعاني الأبنية، وأبنية الفعل الرباعي المجرد والمزيد فيه.

ـ أما القسم الثالث: في الحروف، والحروف لا تدخل علم التصريف

وأما القسم الرابع: القسم المشترك، فكاد أن يكون مختصاً بعلم التصريف لولا معالجة الزمخشري فيه لباب المَقسَم.. وقد جاء فيه: الإمالة، والوقف، وإبدال الحروف، والتقاء الساكنين، وحكم أوائل الكلم، وزيادة الحروف، وإبدال الحروف، والاعتلال، والقول في الواو والياء فائين، والقول في الواو والياء عينين، والقول في الواو والياء لامين، وأخيراً الإدغام.

فالزمخشري لم يفرق بين النحو والصرف لأنهما يدخلان ـ عنده ـ تحت علم الإعراب وهو لم يفرد لكل منهما قسماً مستقلاً، بالرّغم من أن القسم الرابع كاد أن يكون تصريفاً خالصاً لولا بحثه فيه لِلْقَسَمِ.

فإذا قارنّا هذا المنهج بمنهج ابن الحاجب الذي فصل بين التصريف والإعراب؛ بأن جعل للتصريف «الشافية»، وللإعراب «الكافية» والذي عالج موضوعاته التصريفية ضمن منهجية علمية دقيقة وبوّب المسائل تبويباً مناسباً نصل إلى أن المنهج عند ابن الحاجب أفصل منه عند الزمخشري، وإلى أن وضوح علم التصريف عنده ساعده على فصله عن علم الإعراب..

ولكن كيف عالج الزمخشري المادة التصريفية، وهل تأثر به ابن الحاجب بعد اثنتين وثلاثين سنة؟

للإجابة عن هذا السؤال سأختار للمقارنة بينهما «أبنية الفعل الثلاثي»، مبتدئا بقول الزمخشري؟

«للمجرد منه ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِل وفَعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدٍّ وغير متعد، ومضارعه على بنائين، مضارع فَعَلَ على يَفْعِل وَيَفْعُلُ، ومضارع فَعِل على يَفْعَل ويَفْعِل، والثالث على وجه واحد، غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يَفْعُل.

«فمثال فَعَلَ. ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد.

«ومثال فَعِلَ يَفْعَلَ: شربه يشربه وفرح يفرح ورمقه يرمقه ووثق يثق،

«ومثال فَعُل: كَرُمَ يَكْرُمُ.

«وأما فَعَلَ يَفْعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلاَّ مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلاَّ ما شذّ، من نحو: أبى يأبى وركن يركن.

«وأما فَعِل يَفْعُل نحو: فَصِلَ يَفْصُل، ومِتَّ تَمُوت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعل يفعل، نحو: كدت تكاد،

«وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء (...) والزيادة لا تخلو إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها (...)، وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له.

«فالأول على ثلاثة أوجه:

«ملحق بدحرج، نحو: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي.

«وملحق بتدحرج، نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتعفل وتكلم،

«وملحق باحرنجم، نحو: أقعنسس وأسلنقى،

«ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين،

«والثاني، نحو أخرج وجرّب وقاتل، يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره،

«والثالث، نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ، واغدودن واعلوّط»[1]

فمن خلال دراسة هذا النص يلاحظ أن الزمخشري:

١ ــ ذكر القاعدة العامة (للمجرد منه ثلاثة أبنية. فَعَل وفَعِل وفَعُل).

٢ ــ أخذ بتفريع تعريفه دون تقسيم الموضوع إلى ماض ومضارع وأمر، أو إلى متعد ولازم . بل وضع النقاط الرئيسة أولاً ثم عاد إلى كل نقطة ليحدد القواعد التي تتشعب منها «فكل واحد من الأولين (فَعَلَ وفَعِل) على وجهين، متعد وغير متعد، ومضارعه على بائين، مضارع فَعَل على يَفْعِل ويَفْعُل، ومضارع فَعِل على يَفْعَل ويَفْعِل» والثالث (فَعُل) على وجه واحد، غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يَفْعُل.

٣ ــ انتقل بعد ذلك إلى التمثيل لكل قاعدة من القواعد التي قررها أولاً مراعياً تسلسل القواعد، فقال: «فمثال فَعَل: ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد، ومثال فَعِل يَفْعِلُ شربه يشربه وفرح يفرح ووثق يثق، ومثال فَعُل كرم يكرم.

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٠٤.

٤ ــ انتقل بعد ذلك إلى الاستثناءات أي ما «ليس بأصل» أي ما جاء مشروطاً، فقال: وأما فَعَل يَفْعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلاَّ مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة والحاء والحاء والعين والغين.

٥ ــ ثم انتقل إلى الشاذ من اللغات فقال: «وأما فَعِلَ يَفْعُلُ نحو فضل يفضل ومتّ تموت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكد.

٦ ــ ثم انتقل إلى أبنية المزيد فيه.

٧ ــ ثم انتقل إلى معاني الأبنية.

فكيف عالج ابن الحاجب هذا الموضوع وهل تأثر بأستاذه؟

يلاحظ أن المنهج الصرفي قد أخذ شكلاً جديداً عند ابن الحاجب وهو مراعاة الموضوع الواحد ومحاولة إعطاء كل نقطة حقها من البحث قبل الانتقال إلى غيرها بالرغم من تشابك الموضوعات وتداخلها، فهو يقول «وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية»[1] وأن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر[2] وإنَّ للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية «فَعَل وفَعِل وفَعُل، نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وورمه وفرح ووثق وكرم، وللمزيد فيه خمسة وعشرون:

«ملحق بدحرج، نحو: شملل وحوقل وبيطر وحوقر وقلس وقلسى،

«وملحق بتدحرج، نحو. تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتمافل وتكلّم،

«وملحق باحر نجم، نحو: أقعنس وأسلنقى،

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٣

فوغير ملحق، نحو: أخرج وجرّب وقاتل وانطلق واقتدر واستحرج وأشهبّ وأشهبّ واغدودن واعلوّط، واستكان، قيل: افتعل من السكون فالمد شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسيّ»[1].

ومضارع الثلاثي بزيادة حرف «المضارعة على الماضي، فإن كان مجردّ على:

فَعَلَ: كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، وشذّ أبي يأبى، وأماقلى يقلى فعامرية، وركن يركن من التداخل، ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال طوّحت وأطوح وتوّهت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل، ولم يضموا في المثال وَوَجَدَ يَجُدُ ضعيف، ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو يشدّه ويمدّه، وجاء الكسر في يشدّه ويمدّه وينمّه ويبتّه، ولزموه في حيّه يحبّه وهو قليل»[2]

أو فَعِلَ. «فتحت عينه، أو كسرت إن كان مثالاً، وطيىء تقول هي بأب بقي يبقى، بقى يبقى، وأما فَضِل يَفْضُلُ ونَعِم يَنْعُمُ فمن التداخل»[3].

أو فَعُل: ضمّت عينه[4]

فمن دراسة هذا النص يتبين أن ابن الحاجب قد عالج مادته بالشكل التالي

١ ــ **أعطى القاعدة العامة أولاً**، كأستاذه الزمخشري، ويستعمل

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٠٨

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٩

الكلمات نفسها، لكن بدقة أكثر. فبينما قال الزمخشري «المجرد منه ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل» قال ابن الحاجب «للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل».

٢ ــ ثم انتقل إلى التمثيل لهذه القاعدة، فقال: «نحو ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم». وبقليل من التدقيق يلاحظ أن ابن الحاجب استعمل أمثلة الزمخشري نفسها، ولكن بمنهجية أفضل، فبينما استعمل الزمخشري هذه الأمثلة مرة للمتعدي على وزن فَعَل مثل ضربه بضربه ومرة للازم نحو جلس يجلس، ثم عاد إلى المتعدي على وزن فَعَل يَفْعُل مثل: قتله يقتله ثم إلى اللازم منه، نحو: قعد يقعد، وفي كل ذلك تتشابك معه أبنية الماضي والمضارع والمتعدي واللازم.. في حين أن ابن الحاجب قد استعمل هذه الأمثلة مرة واحدة للمتعدي ومرة واحدة للازم، ولكن دون أن يذكر ذلك كأستاذه، فهو أكثر اختصاراً وأكثر تشدداً بالمنهج الصارم الذي رسمه، فيقول نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد، أي فكأنه قال مضارع فَعَلَ المتعدي قد يكون على وزن يَفْعِل، نحو ضربه يضربه أو يَفْعُل، نحو قتله يقتله، ومضارع فَعَل اللازم قد يكون على يَفْعِل نحو: جلس يجلس أو يَفْعُل نحو: قعد يقعد.

لكن بما أنه متشدّد جداً بمنهجه الدقيق لم يتطرق إلى المضارع بل وقف عند الماضي لا يتجاوزه لأن للمضارع بحثاً مستقلاً، فلماذا يخلط الموضوعات بعضها ببعض؟

٣ ــ عند معالجة ابن الحاجب للمضارع يقول: فإن كان الفعل «مجرداً على فَعَل كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف وشذّ أبى يأبى»، وأمّا قلى يقلى فعامرية وركن يركن من التداخل» فقد استعمل، هنا، طريقة أستاذه وأمثلته، ولكن دون أن تطغى

هذه الأمثلة وتلك الطريقة على شخصيته لأنه أخذ الحجارة نفسها وأراد أن يبني البناء نفسه الذي يطمح إليه أستاذه. . فترك بصماته واضحة على كل شيء، ثم شيّد بنياناً يختلف شكله المنهجي عن بنيان أستاذه مع أن غايتهما أن يبنيا للعربية بناءً متيناً لقواعدها. . فهو يذكر القاعدة الأساسية باختصار أكثر «فإن كان على فَعِل كسرت عينه أو ضمت «في المضارع، بينما قال الزمخشري» ومضارع فَعَلَ على يَفْعِل ويَفْعُل «وينتقل إلى ما ليس بأصل أو إلى ما كان مشروطاً». . إن عين مضارع فعَلَ تفتح إذ كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، ثم ينتقل إلى اللغات الشاذة، فيقول: «وشذّ أبى يأبى» «وركن يركن من التداخل» ثم يذكر اللغات الضعيفة ولم يضعوا عين المضارع في المثال ووجد يجد ضعيف ثم يذكر لغات العرب في كلمة واحدة «ولرموا الضم في المضعف المتعدي نحو شدّه ومدّه وجاء الكسر في يشدّه وبمدّه ويعلّه وينمّه ويبتّه»، ثم ينتقل إلى ذكر شيوع لغة أو قلتها «ولرموا الضم في حَبَّه يحِبُّهُ وهو قليل»

ولكن يلاحظ أن الزمخشري عند معالجته أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه، كان أكثر دقة ووضوحاً من ابن الحاجب بالرغم من أن ابن الحاجب قد نقل عنه نقلاً أميناً، فهو لم يذكر:

١ ــ أن الزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة أو غير جنسها بينما ذكر الزمخشري ذلك.

٢ ــ أن الزيادة على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على سبيل غير الإلحاق، وغير موازن له، بالرغم من أنه قد استعمل الأمثلة نفسها الملحقة بدحرج ويتدحرج وباحرنجم.

٣ ــ إن مصداق الألحاق اتحاد المصدرين، فإذا كانت الكلمتان موازنتين، وكان مصدراهما متخالفين فلا يقال إنّ أحديهما ملحقة بالأخرى.

٤ ــ يفصل الزمخشري بين الموازن على غير سبيل الإلحاق وبين غير الموازن، بينما لم يفعل ابن الحاجب ذلك.

٤ ــ مقارنة بين معالجة ابن عصفور للتصريف. وابن الحاجب

يتفق ابن عصفور وابن الحاجب في أنهما قد فصلا علم التصريف عن علم الإعراب، فأفراد كلٌّ منهما له كتاباً مستقلاً.. وقد سمّى ابنُ عصفور كتابه «**الممتع في التصريف**»، وشرح ذلك في خطبة الكتاب، وبيّن سبب تأليفه له فقال[1]: «إني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلاّ القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرّد غليلاً، ولا يحصل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه، وضعتُ في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيه وطائعه، وذلّلته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرعَ من لفظه إلى السمع، فلما أثبتُّ به على القدح، ممتنعاً على القدح، مشبهاً للروض في وشي ألوانه، وتعمم أفنانه وأشراف أنواره، وانتهاج اتجاهه وأعواره، والعقد في التئام وصوله، وانتظام فصوله، سميته بـ «الممتع» ليكون اسمه وفق معناه، ومترجماً عن فحواه»..

فإذا ما قارنا أولاً ما ورد في هذه المقدمة المنهجية «**للممتع**» مما جاء في مقدمة ابن الحاجب للشافية نجدُ الفرق الشاسع بين هدفي المؤلفين. فابنُ

---

(١) ابن عصفور الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب المكتبة العربية، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م)، ص: ١/ ٢٢.

يحاجب ألّف مقدّمته الشافية إجابةً لسؤال من لا تسعه مخالفته كي يلحق بمقدمته في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها[1]..

أمّا ابنُ عصفور فألّف ممتعه لعدّة أسباب ذكرها، وهي:

١ ــ ترك علماء النحو التأليف في التصريف لأنهم هابوا غموضه،

٢ ــ المؤلفات التصريفية التي وضعت قبله لا تبرد غليلاً ولا يحصل طالبها مأمولاً.

٣ ــ عاب على من سبقه اختلال الترتيب وتداخل التبويب،

٤ ــ وضع الكتاب ليتلافى فيه أخطاء من سبقه ويستوفي فيه التصريف مادة ومنهجاً.

الفرقُ كبيرٌ بين منهجية مقدمة ابن عصفور في ممتعه وبين إجابة ابن الحاجب لسؤال من لا تسعه مخالفته ولكن هل كانت معالجة ابن عصفور لمادته كما رسم لنفسه؟ وهل رتّب التصريف وبوّبه بمنهجية أفضل من مناهج الذين سبقوه؟

قد يكون ابنُ عصفور الوحيدَ من معاصري ابن الحاجب الذي أفرد بعده كتاباً مستقلاً للتصريف، لكن قد تحقّق السَّبقُ في ذلك لابن الحاجب، وإذ استعرضنا المواد التي عالجها فسنجد أنه:

١ ــ بدأ كتابه بخطبة منهجية، بيّن فيها سبب تأليفه كتابه وهي أفضل من مقدمة ابن الحاجب للشافية، بل لا يمكن أبداً مقارنتها بها.

٢ ــ ثم وضع مقدمة عامة حول التصريف، ذكر فيها شرف علم التصريف وبيّن مرتبته بين علوم العربية، وهذه النقطة لم يذكرها ابن الحاجب في شافيته،

---

(١) ابن الحاجب الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٢٩٩

وذكر ابن عصفور في هذه المقدمة تقسيم علم التصريف، ويقابل هذا عند ابن الحاجب أحوال الأبنية..

وذكر فيها، ما يدخله التصريف وما لا يدخله.. وهذا الباب لم يذكره ابن الحاجب وإن كان يمكن استنتاجه بمراجعة محتويات الشافية. لكن ذكره ضروري جداً في البداية ليستطيع الدارس فهم المخطط العام للدرس التصريفي

٣ ـ قسم ابن عصفور كتابه قسمين:

القسم الأول، جعله ستة أبواب:

ـ باب تبيين الحروف الزوائد.

ـ باب أبنية الأسماء:

ـ الثلاثي المجرد.

ـ والرباعي المجرد.

ـ والخماسي المجرد

ـ والثلاثي المزيد فيه حرف واحد، وحرفان، وثلاثة حروف، وأربعة حروف.

ـ الرباعي المزيد فيه حرف واحد وحرفان.

ـ الخماسي المزيد فيه.

ـ باب أبنية الأفعال:

ـ الماضي الثلاثي.

ـ المضارع من الثلاثي.

ـ ذكر معاني أبنية الأفعال.

ـ باب حروف الزيادة والأماكن التي تزاد فيها،

ـ باب ما يزاد من الحروف في التضعيف،

ـ باب التمثيل (أي الميزان الصرفي ووزن الكلمات).

أما القسم الثاني من الكتاب، فذكر فيه ستة أبواب أيضاً، وهي:

ـ باب الإبدال.
ـ باب القلب والحذف والنقل (أي الإعلال).
ـ باب أحكام الحروف والصلة والزوائد.
ـ باب القلب والحذف على غير قياس.
ـ باب الإدغام.
ـ باب مسائل التمرين.

وعند مقابلة الموضوعات التي عالجها ابن عصفور في ممتعه بموضوعات الشافية لابن الحاجب يتبين:

١ ـ أن ابن عصفور لم يدخل في كتابه المباحث التالية، والتي ذكرها بن الحاجب في شافيته: فعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والمقصور، والممدود، والإمالة، وتخفيف الهمزة. . على الرغم من أن بعض مباحثها قد مرت معه في أثناء بحثه بحوثاً أُخر. .

٢ ـ من الناحية المنهجية يلاحظ أن المنهج عند ابن عصفور قريب من منهج ابن الحاجب فيما عدا المادة المحذوفة. . ولكن السؤال التالي يطرح نفسه: هل المواد التي حذفها ابن عصفور أو التي لم يخصّص لها أبواباً مستقلة، والتي أثبتها ابن الحاجب، لا تدخل في علم التصريف؟ أو ليست جديرة بوضع مباحث مستقلة لها؟ أم يجب إدخالها فيه وإفرادها بأبحاث مستقلة؟

إن منهجية متماسكة تقود الدارس إلى اعتبارها جزءاً من التصريف،

ويجب إفرادها بأبحاث مستقلة بها.. فابن الحاجب يعتبر أن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة أو للتوسع أو للمجانسة أو للاستثقال.. والموضوعات التي لم يشتها ابن عصفور في مباحث مستقلة تدخل تحت هذا التقسيم.

أمّا عند إجراء مقارنة بينهما في المادة التصريفية وفي كيفية معالجتها فيتبيّن أن ابن عصفور قد قال في الفعل الماضي «فأمّا الثلاثي غير المزيد فيه ثلاثة أبنية: فَعَلَ كـ«ضَرَبَ» وفَعِل كـ«عَلِم» وفَعُل كـ«ظَرُف»[1].. فهل استوفى ابنُ عصفور بمنهجه المادة المعالجة؟

يلاحظ من نصّ ابن عصفور:

١ ــ أنه ذكر القاعدة العامة أولاً «فأمّا الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية».

٢ ــ فصل القاعدة العامة، فقال وهذه الأبنية هي «فَعَل وفَعِل وفَعُل».

٣ ــ مثّل لكلّ بناء بمثلٍ واحد.

إن دراسة هذه الفقرة من كلامه تبيّن أنه لم يستكمل أمثلة أبنية الثلاثي المجرد، لأنه:

١ ــ ذكر لـ «فَعَل» مثلاً واحداً وهو «ضَرَبَ»، بينما، ذكر ابن الحاجب هذا المثل من ضمن أمثلته عنه، ولكن بدقة أكثر، فقال «ضَرَبَهُ» ولم يقل مثله «ضَرَبَ» ليبيّن القارىء إلى أنه يأتي متعدياً

٢ ــ لم يذكر بقية الأمثلة التي ذكرها ابن الحاجب وهي:

ــ «قَتَلَهُ» ليبقيَ الدارسَ ضمن منهجيته وليبيّنَهُ إلى أن فَعَل المتعدي يأتي مضارعه على يَفْعِل ويَفْعُل، دون أن يتطرق إلى المضارع فهو تلميح فقط تمسّكاً بالمنهج.

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/١٦٦

٣ ــ أهمل ابنُ عصفور أمثلة «فَعَل» اللازم، نحو: جَلَسَ وقَعَدَ ــ وقد ذكرها ابن الحاجب حتى لا يقعَ الوهمُ في ذهن الدارس فيظن أن اللازم لا يأتي من فَعَل.

٤ ــ بالنسبة لفَعِل، أيضاً، فقد اكتفى ابنُ عصفور بمثلٍ واحد وهو عَلِمَ، بينما ذكر ابنُ الحاجب مع عَلِمَ «شَرِبَهُ ووَمِقَهُ وفَرِحَ وَوَرِثَ» للأسباب السابقة نفسها ..

٥ ــ أما فَعُلَ ــ بالضم ــ فلا مجال للاختلاف فيه أو لزيادة أو لنقصان

يستنتج من كلّ ذلك أن ابن الحاجب أكثر استيفاء للمادة وأكثر تمسكاً بالمنهج.. وإذا أكملنا المقارنة في الماضي المزيد فيه فهل يصدق الاستنتاج السابق؟

قال ابنُ عصفور إنَّ الملحق بـ«فَعْلَلَ» من الرباعي نحو قَرْطَسَ «ويأتي على: فَيْعَلَ، نحو: بيطر، وفَعْلَلَ، نحو: جلبب وشملل، وفَوْعَلَ، نحو: حوقل، وفَعْنَلَ، نحو: قلنس وهو قليل، ويَفْعَلُ. نحو: يَرْنَأُ لِحيَتَهُ، وفَعْلَى، نحو: قلسى[1].

بينما قال ابن الحاجب إن الملحق بدحرج يأتي على: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى[2]؛ أي أنه انتقص بناء «يَفْعَلُ، نحو: يرنأ لحيته» عن ابن عصفور.

وقال ابن عصفور عن الملحق بـ«تفعلل» من الرباعي، نحو تدحرج، إنه يأتي على «تَفَعْلَى، نحو: تقلسى وتمسكن، وتَفَعْلَتَ، نحو تَمَسْكَنَ، وتَفَعْلَلَ نحو. تقلنس وتفعلل، نحو: تجلبب، وتَفَيْعَلَ، نحو: تشيطن، وتَفَوْعَلَ، نحو

---

(١) الممتع، ص: ١/١٦٩.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

تجورب، وتَفَاعَل، نحو: تغافل، وتَفَعَّلَ، نحو: تكرّم، وتَمَفْعَلَ، نحو تمسكن»[1]

بينما أهمل ابن الحاجب ثلاثة أبنية هي: تَفَعْلَى وتَفَعْلَتَ وتَفَعْلَلَ، فقال[2]: «الملحق بتدحرج يأتي على تَفَعْلَلَ، نحو تجلبب وتَفَوْعَلَ، نحو تجورب، وتَفَيْعَلَ، نحو: تشيطن، وتَفَعْوَلَ، نحو ترهوك، وتَمَفْعَلَ، نحو. تمسكن، وتَفَاعَلَ، نحو: تغافل، وتَمَفْعَلَ، نحو: تكلّم».

أمّا بالنسبة للملحق باحرنجم فقد أورد الأمثلة نفسها[3]، وهي افْعَنْلَلَ، نحو: اقعنسس، وَافْعَنْلَى، نحو: اسلنقى.

وقد ذكر ابنُ عصفور معنى الإلحاق[4]، فقال: «والذي يعلم به أن هذه الأمثلة ملحقة ببناء ما ذكرنا من مجيء مصادرها على حسب مصادر ما ألحقت به، فتقول: جلبية وشملة وبيطرة وجهورة وقلنسة وقلساة كما تقول قرطسة، وتقول تجلبباً وتشيطناً وتجوراً وترهوكاً وتمسكناً وتغافلاً وتكرماً، كما تقول تدحرجاً، وتقول اسلنقاءً واقعنساساً، كما تقول احرنجاماً.

بينما لم يذكر ابن الحاجب معنى الإلحاق، وعذره أنه كتب شافية مختصرة للخاصة بدليل أنه عاد وشرحها، كما شرحها عدد كبير غيره في اللغات العربية والفارسية والتركية كما سيأتي[5]، في حين أن ابن عصفور ألف كتاباً تاماً في التصريف حسب قوله[6]، وفرق كبير من حيث المادة بين مختصر وبين كتاب

---

(١) الممتع، ص: ١/١٦٩.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٣) الشافية، الملحق، ص: ٣٠٤، الممتع، ص: ١/١٦٩.

(٤) الممتع، ص: ١/١٦٩.

(٥) هذا البحث، ص: ٩٨ وما بعدها.

(٦) الممتع، ص: ١/٢٢.

مسهب ومع ذلك فعذر ابن الحاجب أنه كتب شافيته للخاصة الذين يفترض فيهم معرفة معنى الإلحاق وغير الإلحاق..

وبعد انتهاء ابن عصفور من ذكر أبنية المزيد فيه للإلحاق، ذكر المزيد فيه لغير الإلحاق فقال[1]: «وغير الملحق ما جاء على أَفْعَل، نحو: أكرم، وعلى فَاعَلَ، نحو: ضارب، وعلى فَعَّلَ، نحو: ضَرَّبَ، فهذه الأمثلة على وزن دحرج وليست ملحقةً به، بدليل أنك لا تقول «ضَارَبَة» ولا «أَكْرَمَة» كما تقول «دحرجةً». والذي لم يجيء على وزن الفعل ما كان على انْفَعَلَ نحو: انطلق، أو افْتَعَلَ، نحو: اقتدر، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: استخرج، أو افْعَلَّ، نحو: احمرّ، أو أَفْعَالَّ، نحو: احمارّ، أو افْعَوْلَ، نحو: اعلوّط، أو افْعَوْعَلَ، نحو اعدودن، فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي وليس لها نظير في الرباعي». بينما قال ابن الحاجب من قبله[2] «وغير ملحق نحو: أخرج وجرّب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ واعدودن واعلوّط، واستكان قيل: افتعل من السكون فالمدّ شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسي».

فالنتيجة المستخلصة من هذه المقارنة أن ابن الحاجب، في مختصره الشافية، قد استوعى مادته، بل معظم مادته.. كما أن ابن عصفور قد استعمل، تقريباً، الأمثلة نفسها التي استعملها ابن الحاجب الذي يكبره بسبعة وعشرين عاماً وهي ليست بالزمن القصير في عملية التحصيل العلمي.

ويلاحظ أيضاً أن علم التصريف في الأندلس وشمال أفريقيا قد تبع بخطوات أمينة، على يدي ابن عصفور، علم التصريف في المشرق العربي ومصر على يدي ابن الحاجب في ذكر القاعدة، ثم التمثيل لها، والانطلاق بعد

---

(١) الممتع، ص: ١/١٦٩.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

ذلك إلى معالجة اللغات الشاذة والقليلة والمتداخلة وأقوال العلماء في هذه وتلك..

٥ ـــ مقارنة بين أعمال ابن مالك التصريفية ومعالجته لها وبين شافية ابن الحاجب ومنهجه:

قبل البدء بإجراء مقارنة بين شافية ابن الحاجب في التصريف وبين أعمال ابن مالك التصريفية تجدر الإشارة إلى أن ابن مالك لم يعالج مباحث التصريف كلها في مصنف واحد، بل إن التصريف عنده يأتي في أواخر مؤلفاته النحوية، كما فعل في الألفية وفي التسهيل، أو أنه يفرد مؤلفات خاصة لمباحث تصريفية متفرقة كما فعل في لامية الأفعال مثلاً..

لكن التدقيق في مباحثه التصريفية الملحقة بكتبه النحوية يقود الدارس إلى اكتشاف خلطه بين مباحث علم التصريف ومباحث علم الإعراب.. فهو، مثلاً، يعدّ بعضَ الأبحاث تابعة لقسم الإعراب مرة، ومرة أخرى تابعة لقسم التصريف.. وذلك كما حدث في ألفيته، وفي التسهيل، فقد بحث الوقف والإمالة في التسهيل في قسم التصريف وجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء[1]، في حين أنه ذكرهما في قسم الإعراب في «الألفية» وجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين[2]، بل إنه قَدَّمَ الإمالة على الوقف في التسهيل[3] في حين أنه قدّم الوقف على الإمالة في الألفية[4]

كذلك يلاحظ أنه أورد في التسهيل في قسم الإعراب بين باب التحذير

---

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ينظر فهرس الكتاب.

(٢) ابن مالك، الألفية، مصر: مكتبة الحاج عبد السلام، ينظر فهرس الألفية

(٣) ابن مالك، فهرس التسهيل

(٤) ابن مالك، فهرس الألفية.

والإغراء وباب أسماء الأفعال والأصوات باب أبنية الأفعال ومعانيها في تسعة فصول، ثم ذكر بعدهما باب همزة الوصل وباب مصادر الفعل الثلاثي فباب مصادر غير الثلاثي. . فباب ما زيدت الميم في أوله[1].

كذلك يلاحظ أنه أورد التأنيث والمقصور والممدود والجمع والتصغير والنسب والوقف والإمالة في قسم الإعراب في ألفيته بين مبحث الحكاية ومباحث التصريف[2].

كذلك يلاحظ أنه بدأ في التسهيل بذكر الفعل الماضي فالأمر فالمضارع[3] في حين ذكر في ألفية المضارع فالماضي فالأمر[4].

أما في مصنفه «لامية الأفعال» الذي خصّصه للتصريف، فقد عالج فيه[5]: أبنية الفعل المجرد وتصاريفه واتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل، وأبنية المزيد فيه، والمضارع، وفعل ما لم يسم فاعله، وفعل الأمر، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وأبنية المصادر، ومصادر ما زاد على الثلاثة، والمفعل والمفعل ومعانيهما، وبناء المفعلة، وبناء الآلة. بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. . أي أنه عالج فيه مباحث فعلية واسمية في حين يفهم من عنوانه أنه مخصص للأفعال. .

فالاستنتاج الذي يخرج به الدارس من استعراض تبويب ابن مالك وترتيبه لمواد التصريف هو افتقاره إلى منهج تأليفي دقيق في علم التصريف وإلى أنه لم يستطع الفصل بدقة بين علم التصريف وعلم الإعراب مع أنهما كانا قد أصبحا

---

(١) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٢) ابن مالك، فهرس الألفية.

(٣) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٤) ابن مالك، فهرس الألفية.

(٥) ابن مالك، لامية الأفعال (مجموع مهمات المتون)، مصر. المطبعة البهية (١٣٠٤)

على يدي ابن الحاجب علمين مستقلين منفصلين في مؤلفين، كل واحد منهما يعالج علماً مستقلاً من جميع النواحي..

ولا مجال، إذاً، للمقارنة المنهجية في التأليف من ناحية حصر المادة وتبويبها وترتيبها، وبين مؤلفاتهما، لأن الدراسة التصريفية قد انتظمت على يدي ابن الحاجب، منهجاً ومادة، في مؤلفه التصريفي «الشافية» بحيث بقي معظم الذين ألّفوا من بعده عيالاً عليه في هذا المجال[1].

أما من ناحية معالجة المادة التصريفية الواحدة فسأختار للمقارنة بينهما مبحثين، اسم الآلة من الأسماء، وأبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه من الأفعال:

١ ــ مقارنة اسم الآلة:

قال ابن الحاجب في شافيته[2] «والآلة على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، كالمِخْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة، ونحو المِسْعَط والمِنْخَل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلَة والمُخْرُضَة ليس بقياس»..

وقال ابن مالك في «لامية الأفعال»[3]:

كمِفْعَـــل وكمِفْعَـــال ومِفْعَلَـــة ... من الثلاثي صحّ اسم ما به عملا
شـــذّ مُـــدُق ومُسْـــعُـــط ومُكْحُلـــة ... ومُـــذْهُـــن متصـــل والات مـــن نخـــلا
ومـــن ســـوى عمـــلاً بهـــن جـــاز لـــه ... فيهـــن كســـر ولـــم يمـــأ بمـــن عـــدلا

فمادا نجد غير نقل أمين للمفردات وللجمل على الرغم ممّا تعرضه عمدية

---

(١) خديجه الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى (١٩٦٥م ــ ١٣٨٥م)، ص: ٣٤ و ٣٩

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٣ من هذا البحث.

(٣) ابن مالك، **لامية الأفعال**، ص. ١٨٦.

النظم عند ابن مالك.. فابن الحاجب قد ذكر القاعدة أولاً، ثم مثّل لها ثانياً، وانتقل بعدها إلى ذكر ما ليس بقياس.. وهذا ما فعله ابن مالك أيضاً.

٢ ــ مقارنة بناء الفعل الماضي:

ذكر ابن مالك في التسهيل[١] أن للماضي المجرد مسبباً للفاعل «فَعُلَ» ــ بالضم ــ «وفَعِلَ» ــ بالكسر ــ «وفَعَلَ» ــ بالفتح ــ «وفَعْلَلَ» ثم ذكر أبنية المزيد فيه ومعانيها دون أن يذكر أمثلة عليها، والأبنية التي ذكرها هي[٢] أفعل وفعّل وتفعّل وفاعل وافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ وافعوعل وافعوّل، وافعوّل وافعيّل، ثم ذكر[٣] أن فوعل فعول وفعلل وفيعل وفعيل وفعلى ملحقات بـ «تفعلل» ثم ذكر[٤] ما ألحق بـ «افعنلل» وهما افعلى وافعلل الزائد الآخر، وإلحاق ما سواهما به نادر، وافعلل بناء مقتضب وقد يطاوع فعلل والإلحاق به نادر..

يلاحظ ابن مالك قد استعمل الأمثلة التي استعملها ابن الحاجب لكن دون منهج دقيق في التأليف، فبينما بدأ بالمزيد غير الملحق انتقل إلى الملحق بـ «فعلل» ثم إلى الملحق بـ «تفعلل» دون أن يذكر لها أيّ مثل، ثم ذكر الملحق بـ «افعنلل» فالملحق بـ «افعلل».

٦ ــ شروح الشافية:

١ ــ لمن كتب ابن الحاجب مقدمته في التصريف؟

٢ ــ ولماذا عاد وشرحها بنفسه؟

---

(١) التسهيل، ص: ١٩٥ ــ ٢١٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

إن من يعود إلى القرن السابع الهجري ويستعرض مؤلفات ذلك العصر، يجد أن عدداً لا بأس به من المؤلفات المختلفة الموضوعات كتبت بشكل مختصرات نثرية أو شعرية، ولكنه يلاحظ، أيضاً، أن مؤلفي ذلك العصر قد عددوا وشرحوا مختصراتهم بأنفسهم كما فعل ابن الحاجب وابن مالك وسواهما. ويلاحظ أيضاً أن العلماء قد انكبّوا على هذه المختصرات والمتون وشرحوها شروحاً وافية.

وبعد دراسة العصر قد يصل الباحث إلى أن تلك المختصرات والمتون والمقدمات قد تكون رداً على النزاع والقلق اللذين سادا العالم الإسلامي يومذاك بسبب كثرة الفتن والاضطرابات الناتجة عن هجوم الصليبيين والتتار على المسلمين، وبسبب صراعات المسلمين فيما بينهم.. وكذلك منازعات خلفاء صلاح الدين بين بعضهم.. فالمختصرات ردّ على الوضع وتأقلم معه؛ لأن صغر حجمها يسهل نقلها وحفظها واستظهارها، ويقلل من فرص ضياعها وتلفها.. بدليل أن أصحاب المختصرات أنفسهم قد عادوا وشرحوا مختصراتهم عندما شعروا بنوع من الاستقرار. وهذا ما فعله ابن الحاجب.. فقد كتب مقدمته «الشافية» في التصريف والخط بما لا يزيد عن الأربعين صفحة، لكنه جمع فيها ــ بالرغم من صغر حجمها ــ كل أبحاث التصريف، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم، وإلى اختلاف العلماء في بحث قضية معينة، وإلى تداخل بعض اللغات..

فالشافية ــ عند الجاربردي[1] ــ كتاب مع صغر حجمه ووجازة لفظه، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة، ومحتوٍ على دقايق الأسرار العربية، ومنطوٍ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية

---

(١) شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة (١٣١٠)، ١/٥.

والشافية ــ عند الحسيني المعروف بنقره كار[1] ــ عباب كثير علمه بالرغم من صغر حجمه.

والشافية ــ عند الكرمياني[2] ــ وافية من بين تصانيف الصرف في فضاء الوطن..

لذلك لم يكن غريباً أن يعود ابن الحاجب إلى شافيته ليشرحها، وقد ورد ذكر هذا الشرح في ثنايا بعض شروح الشافية التي وصلتنا، فقال الجاربردي مثلاً[3]: «ثم لو وقع في كتابنا هذا (شرح الشافية) دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف (ابن الحاجب) فلا بأس به. فإنّا قد سمعنا أن هذا الشرح ليس من تصانيفه، بل كان قد أملى عليه أشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى. وكفاك شاهداً على ذلك النظر إلى سائر تصانيفه. هذا مع أن الحق حقيق بأن يتبع» (التأكيد مني).

كذلك فقد استشهد الأستَرابادي كثيراً بهذا الشرح وناقشه مثلما ورد في صفحة ١٨/١ وفي صفحة ٨٩/١ مثلاً من شرحه للشافية.. لكني لم أستطع الوصول إلى هذا الشرح المنسوب إلى ابن الحاجب[4] في الوقت الذي استطعت

---

(١) شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة (١٣١٠)، ص. ٢/٢.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢/ ٢٨٠

(٣) المصدر السابق، ص: ١/ ١٢.

(٤) وقد وجدتُ وأنا أصحح الطبعة الثانية هذه أنّ الباحث حسن أحمد العثمان قد صرّح بأنه فرغ من تحقيق شرح ابن الحاجب لشافيته على ثلاث نسخ قديمه .. بعدما أشار إلى أنّ نسخ هذا الشرح كثيرة جداً.. منه نسختان في السليمانية ــ فاتح ــ برقم ٤٧٧١ ــ ٤٧٧٢، وثالثة في السليمانيه ــ عمومية ــ برقم ١٣٤٤. انظر الشافيه في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٢٩/م.

الوصول إلى الشروح التالية من شروح الشافية التي قد تصل إلى الخمسين في العربية، والخمسة في الفارسية، وبعضها بالتركية:

١ ــ شرح الأَسْتَرَاباذي، محمد رضي الدين بن الحسن، الذي توفي بعد سنة ٦٨٨هـ، وقد طبع هذا الشرح مرات عدَّة أفضلها على الإطلاق الطبعة التي حققها الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وقد أعيد تصوير هذا الشرح المحقّق سنة ١٩٧٥م ــ ١٣٩٥هـ في بيروت بدار الكتب العلمية.. ويقع هذا الشرح في ثلاثة أجزاء، وألحق به جزء رابع يضم شرح عبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، والمتوفى سنة ١٠٩٦هـ لشواهد الأَسْتَرَاباذي ولشواهد الجاربردي.

ويبدأ الأَسْتَرَابادي شرحه بحمد الله والصلاة على رسوله وعترته المعصومين، ويبين الأسباب التي دعته إلى شرح الشافية، فيقول[1]:

أمّا بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط وأبسط الكلام فيها شرحاً كما في شرح أختها «الكافية» بعض البسط، فإنّ الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب (الكافية)، وهذا ــ مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد ــ بعيد من الصواب».

ويبدو أنّ الأَسْتَرَاباذي قد انتهى من تأليف هذا الشرح في سنة ثمان وثمانين وستمئة هجرية (٦٨٨هـ)، وقد ملأه تحقيقاً، وأفعمه تدقيقاً، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده، وأتى بين ثناياه على غرار ابن جني وتدقيقه، وأسرار ابن الأنباري واستدلاله وتعليله، وإفاضة المازني وترتيبه، وأمثلة سيبويه

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص. ١/١.

وتنظيره[1]. . وقد أفدت من هذا الشرح كثيراً.

٢ ــ شرح الجَارَبَردي، فخر الدين أحمد بن الحسن الجَارَبَردي، لمتوفى سنة ٦٤٧هـ، كما جاء في كشف الظنون[2] ــ يبدأ الجَارَبَردي شرحه بحمد الله والصلاة على الرسول وآله وعلى صحبه، ثم يبين قيمة الشافية ويقول[3] «ولما لم يتفق له شرح يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فحدرته بعد لمن يكشف في شرح عنها القناع، فليتظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في حلده إنكار أو نزاع، ومستتراته لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلاَ جَانٌّ﴾ [سورة الرحمن ٥٥/٥٦]. ثُمَّ أشار إليّ جمع من الفضلاء أن أكتب له شرحاً ينحلّ به ألفاظه ومعانيه وينشف عباراته ومبانيه، فكنت أتعلل بلعل وسوف وربّما، وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى، حتى توسلوا إليّ بما لا تسعني معه المخالفة وهو الوزير محمد بن الوزير علي الساوي».

وقد طبع هذا الشرح في مجموعة الشافية، بالمطبعة العامة سنة ١٣١٠هـ مع حاشية ابن جماعة عليه. .

وابن جماعة هو عز الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨١٦هـ وأول هذه الحاشية[4] أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد، فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية متكلفة بحاجة طالبيه وافية بشرح مبانيه وتوضيح معانيه وتحقيق مسائله وتحرر دلائله وتبين

---

(١) المصدر السابق، مقدمه المحققين.

(٢) ص: ٢/١٠٢٠ ــ ١٠٢٢.

(٣) مجموعة الشافية، ص ٦/١

(٤) مجموعة الشافية.

مرادفه» وهذه الحاشيه مطبوعة مع حاشية أخرى أيضاً وهي حاشية حسين الرومي وقد وقع لي التباس بين قول صاحب كشف الظنون[1] أن ابن جماعة ألف حاشية على شرح الجاربردي أولها أحمد الله على نعمه، وحاشية أخرى أيضاً أولها محمدك على ماصرفت الجنان بأشرف طرف الجنان . إلخ سماها الدرر الكافية في حل شرح الشافية.. وبين ما جاء في مجموعة الشافية من أن هذه «الدرر» هي من تأليف حسين الرومي. وقد ذكر صاحب كشف الظنون أن بدر الدين محمود بن أحمد العيني الذي توفي سنة ٨٥٥هـ قد ألف حاشية على شرح الجاربردي، كما يذكر أن السيوطي قد ألف عليه حاشية أيضاً وسماها «الطراز اللأَرَوَرْدي» وذكرها في فهرس مؤلفاته[2] لكني لم أستطع الوصول إليهما.

٣ ــ شرح نقرة كار، السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المتوفى سنة ٧٧٦هـ وهذا الشرح موجود في مجموعة الشافية التي طبعت سنة ١٣١٠ بالمطبعة العامرة، وأول هذا الشرح حمد لله وتبيين لأهمية الصرف وأهمية الشافية، ويقول[3]: «قد كتبت له (الشافية) شرحاً مراعياً فيه شريطة الاختصار، متجافياً عن وصمة الإطالة «والإكثار (...) وافياً بتلخيص مقاصده ومبانيه، كافياً بإعلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر»، ثم يذكر أنه ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر.. وهو كتاب قيّم.. لكنه بحاجة إلى إخراج جديد ليستفاد منه.

٤ ــ شرح الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ المسمى «المناهج الكافية في شرح الشافية»، بدأه بالبسملة والحمد له

---

(١) ص: ٢/ ١٠١٠ ــ ١٠٢٢.

(٢) المصدر نفسه

(٣) مجموعة الشافية، ص: ١/ ٢.

والصلاة والسلام على الرسول ثم قال[1] «هذا شرح وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط (...) يحل ألفاظها ويبرز دقائقها، ويحقق مبانيها، ويحرر دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال من الحشو والتطويل، حاوٍ للدلائل والتعليل، وسميته المناهج الكافية في شرح الشافية» . وقد طبع هذا الشرح في مجموعة الشافية بالمطبعة العامرة سنة ١٣١٠هـ.

لكني وجدت أن الشيخ الأنصاري قد نقل عن نقره كار نقلاً أميناً في لمنهج والمادة دون أن يشير إلى ذلك، ولا يعقل أن يكون ذلك من توارد لأفكر عندهما خاصة وأن نقرة كار قد توفي سنة ٧٧٦هـ في حين توفي الشيخ لأنصاري سنة ٩٢٦هـ.

٥ ــ شرح إبراهيم بن حسام الكرمياني المتخلص بشريفي، المتوفى سنة ١٠١٦هـ، وقد نظم الكرمياني الشافية، وشرح نظمه، وسماه «الفوائد الجليلة في شرح القرائد الجميلة»، وبدأ شرحه بحمد الله وبتبيان قيمة العلوم اللغوية عامة والتصريف خاصة ثم قال بما أن بعض المتأخرين قد نظموا الكافية في سجع لابن الحاجب أحببت أن أنظم الشافية وأشرحها، وقال إنه قد اقتفى في شرحه أثر الجاربردي في شرحه للشافية لأن شرح الجاربردي ــ عنده ــ أحسن الشروح، وهذا الشرح مع النظم طبع في مجموعة الشافية في الجزء الثاني، ص: ٢ ــ ٢٨٠ وما بعدها

وقد ذكر صاحب كشف الظنون عدداً آخر من الشروح التي لم أستطع الوصول إليها وهي[2]:

---

(١) مجموعة الشافية، ص: ١/٢.

(٢) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٠٢٠، ٢/١٠٢٢.

١ شرح نظام الدين حسن بن محمد النيسابوري الأعرج المتوفى بعد سنة ٨٥٠هـ[1].

٢ ــ شرح جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي وسماه «عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب»، وقد توفي صاحبه سنة ٧٦١هـ.

٣ ــ شرح السيد الشريف ركن الدين حسن بن محمد الأَسْتَرابادي، صاحب المتوسط المتوفى سنة ٧١٧هـ. وقد ذكر غير واحدٍ من الدارسين أنَّ لهذا الشرح عدة نسخ في برلين برقم ٦٦٠٤، وفي السليمانية رشيد أفندي برقم ٩٣٦، وفي ظاهرية دمشق برقم ١٦٢٢. وعدة نسخ في صنعاء.

٤ ــ شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي المتوفى سنة ٧٤٩هـ

٥ ــ شرح حضر اليزدي الذي فرغ منه سنة ٧٢٠هـ ومنه ثلاث نسخ في السليمانية، وهو موضوع أطروحة الباحث حسن أحمد العثمان لنيل شهادة الدكتوراه[2]

٦ ــ شرح علاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي، وهذا الشرح ألف بالفارسية، وقد توفي صاحبه سنة ٨٧٩هـ.

---

(١) تبيّن لي، في أثناء تصحيح هذه الطبعة، أنّ الكتاب قد طُبِعَ في إيران طبعة حجرية سقيمة، وله نسخ عديدة.. وقد قامت طالبة بتحقيقه بجامعة أمّ القرى للحصول على شهادة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا كما يقول حسن أحمد العثمان الذي لم يذكر اسم الطالبة الدكتورة راجع الشافية في علم التصريف، ص: ٣٩/م

(٢) الكنتوري، كشف الحجب، ص: ٣٣٨

٧ ــ شرح أحمد بن محمد المعروف بابن الملا الحلبي المتوفى سنة ٩٩٠هـ

٨ ــ شرح المولى سودي المتوفى سنة ١٠٠٠هـ تقريباً، وهذا الشرح ألف بالتركية

٩ ــ شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الحبي المتوفى سنة ١٠٢٠هـ، ووصل فيه إلى مقدمة الخط وأسماه الغنية الكافية من بغية حل الشافية.

٩ ــ شرح ممزوج لقرة سنان، وهو يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي المتوفى سنة ٨٥٢هـ، والمسمى «الصافية» وهو سهل المأخذ وقد أتمّ تأليفها سنة ٨٣٨هـ، ومنه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم ١٦ عن المكتبة الأحمدية في حلب رقم ١٠١٨ وثانية في السليمانية ــ هربوت ــ رقم ٤/١٦٥٥.

١٠ ــ شرح بالقول للمولى عصام الدين الاسفرائني المتوفى سنة ٩٤٣. أو ٩٥١ وقد طبع بهامش شرح نقره كار.. ونسخه كثيرة جداً.

١١ ــ شرح محمد هادي بن محمد صالح المازندراني، وهذا الشرح بلغة الفارسية[1]

١٢ ــ شرح ميررا كمال الدين محمد القوي المشهور بميررا كمالا[2].

١٣ ــ شرح خضر اليزدي الذي فرغ منه سنة ٧٢٠هـ

١٤ ــ شرح «أبي بكر بن إسماعيل الشنواني المصري الشافعي المتوفى سنة ١٠١٩هـ وسماه «المناهل الصافية على المناهج الكافية».

---

(١) المصدر السابق

(٢) الشافيه في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٣٥/م، و ٣٦/م.

١٥ ــ شرح الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسري الشهير بالصلاحي المتوفى سنة ١١٩٦هـ.

١٦ ــ شرح المولى إبراهيم بن محمد المعروف بجاوش زادة الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٠٥٠هـ[١].

١٧ ــ شرح شمس الدين أحمد المشهور بديكتوز[٢].

١٨ ــ شرح ابن مالك، «النكت النحوية على مقدّمة ابن الحاجب»، وقد ورد ذكر هذا الشرح عند شارح ألفية ابن مالك، قال الأشموني في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك «ولا نعرف إن كان قد شرح مقدمة الإعراب أم مقدمة التصريف، والأرجح أنها مقدمة الإعراب لأنه أسماها. النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب[٣].

١٩ ــ شرح ابن الناظم المتوفى سنة ٦٨٦هـ: «بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب» الذي حقّقه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الماجستير من جامعة أمّ القرى[٤].

وذكر صاحب كشف الظنون أنها ترجمت إلى التركية بقلم قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف للوزير محمد باشا[٥].

---

(١) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ص: ٢/ ٣٨٠

(٢) الكتبخانة الحدوية، م: ٢٤، ٨/ ٩.

(٣) الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١/ ٤٢، و ١/ ٤٩، وينظر أيضاً، ابن مالك، التسهيل، ص: ٣٣ من مقدمة محقق الكتاب.

(٤) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٠٢٠ ــ ١٠٢٢.

(٥) المصدر السابق

كما ذكر صاحب كشف الظنون أنها نظمت[1]، فقد نظمها:

١ ــ الشيخ أبو النجا ابن خلق المعري المولود سنة ٨٤٩هـ.

٢ ــ يوسف بن عبد الملك وسماه الصافية وكان حياً في حدود سنة ٨٠٤هـ.

وقد نظمها أيضاً[2].

٣ ــ الكرمياني في «الفرائد الجميلة» كما تقدّم.

٤ ــ علي الينبعي الطالبي

٥ ــ عبد الجليل بن أبي المواهب بن الباقي الحنبلي المتوفى سنة ١١١٩.

٦ ــ التَّيساري في «الوافية».

٧ ــ وأحمد بن محمد بن لقمان المتوفى سنة ١٠٣٩هـ.

٨ ــ وحسين الحوثي اليمني المتوفى سنة ١١٥٠هـ.

٩ ــ وحسين بن إبراهيم الذماري المتوفى سنة ١٢٤٩هـ.

١٠ ــ ومحمد بن قاسم حميد الدين اليمني المتوفى سنة ١٣٥٩هـ.

١١ ــ ومصطفى الطرابلسي

❑❑❑

---

(١) الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٣٤/م

(٢) راجع دراسة حسن أحمد العثمان في الشافية في علم التصريف والخط، ص ٥٠ ــ ٥٣.

الباب الثاني

علم التصريف وأبنية الفعل

تمهيد

علمُ التصريف

أولاً ـ تعريفُ الصرف

١ ـ لغةً:

لو تتبّعنا معنى حروفِ الكلمةِ؛ «الصّاد»، و «الرّاء»، و «الفاء» لوجدنا أنّ[1]:

ـ الصّاد، يدلُّ على المعالجة الشديدة

ـ والرّاء، يدلُّ على الملكة، ويدلُّ على شيوع الوصف . .

ـ والفاء، يدلُّ على لازم المعنى؛ أي يدلُّ على المعنى الكنائي . .

وإذا عدنا إلى الطريقة العلايلية في فهم اللغة[2] لوجدنا أنَّ الفعلَ «صَرَفَ» يفيدُ مُصبَّ التعبير من حال إلى حال، لأنّ المعالجةَ الشديدةَ الكامنةَ في معنى «صاد» لا تتمُّ إلاّ بالتعبير والتحويل مضافةً إلى الملكةِ وشيوعِ الوصفِ الكامنةِ

---

(١) العلايلي (عبد الله)، مقدّمة لدرس لغة العرب، القاهرة المطبعة العصرية الحديثة (١٩٣٨م)، ص: ٢١٠ ـ ٢١١ . مع الهامش رقم (١).
علي (أسعد، الدكتور)، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، بيروت: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، ص: ٦٣ وما بعدها

(٢) مقدّمة لدرس العرب، ص: ٢١، وما بعدها

في «الراء» مخصصةً هذا التغييرَ وذاك التحويلَ بدخول «الفاء» الذي يدلُّ على لازم المعنى

وقد وردتْ أصولُ هذه الكلمة في القرآن الكريم ثلاثين مرة، تفيدُ كلُّها معنى التغيير والتحويل[1]، كقوله تعالى: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾[2]، و ﴿ويَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ﴾[3]، و ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[4]، و ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صرفاً وَلاَ نَصْراً﴾[5].

وقد وردت أصولُ هذه الكلمة في المعجمات العربية لمعانٍ مختلفةٍ، تفيدُ كلّها التغييرَ والتحويلَ والانتقال[6].

- فالصَّرْفُ : رَدُّ الشيءِ عن وجهه.. تقولُ **صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صرفاً فانصرف**: أي رجع.
- والصَّرْفُ أن يُصْرَفَ العملُ الثاني عن معنى الفعل الأول.
- والصَّرْفُ أن تَصْرِفَ إنساناً عن وجهٍ يريدُهُ إلى مَصْرف غير ذلك..
- وصَرَّفَ الشيءَ : أعْمَلَهُ في غيرِ وجهه، وكأنه يصرفه من وجه إلى وجه

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، ص: ٢/ ٧٠ ـ ٧١.

(٢) يوسف ١٢/ ٣٤.

(٣) النور ٢٤/ ٤٣.

(٤) البقرة ٢/ ١٦٤، والجاثية ٤٥/ ٥.

(٥) الفرقان ٢٥/ ١٩

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة: صرف.

ـ وتصريفُ الرياحِ : صرفُها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات.

ـ وتصاريفُ الأمورِ : تخاليفُها، ومنه: تَصَارِيفُ الرِّياح والسَّحاب.

ـ والصَّرفُ : الحيلةُ..

ـ وصَرَّفنَا الآياتِ : بيّناها..

ـ وصرف الدهرِ : حدثانه ونوائبه، لأنه يصرف الأشياء عن وجوهها..

ـ والصرف : فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار، لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه.

ـ والصَّرْفُ : بَيْعُ الذّهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه يُنْصَرَفُ به عن جوهر إلى جوهر.

ـ والتصريف : في جميع البياعات: إنفاق الدراهم..

ـ وأصرفت السباعُ : إذا اشتهت العسل..

ـ وصريفُ الأقلامِ : صوت جريانها

ـ وأصرف الشاعرُ شعره : يصرفه إصرافاً: إذا أقوى وخالف بين القافيتين أي أكفأ به.

ـ وصرفُ الكلمةِ : إجراؤها بالتنوين.

ومع ذلك يلاحظ الباحث أن الصرف هو مصدر المجرد الثلاثي والتصريف، هو مصدر المزيد الرباعي، ولا يمكن أن يكون معنى المصدرين واحداً؛ لأنّ في معنى الثاني زيادةً لا بدّ من ملاحظتها بالرغم من أنّ النحاة القدامى لم يميزوا بينهما، واستعملوهما لمعنى واحد.

٢ ــ اصطلاحاً:

التصريف «علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[١]، أي. أن التصريف علمٌ بالقوانين «الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً كلّ واوٍ أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً»[٢]

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٢١٦

(٢) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، بيروت دار الكتب العلمية، ص ١/١ وعلّق على قول ابن الحاجب بقوله «والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها» معترضاً على عبارة ابن الحاجب «التصريف علم بأصول».
لكن الجاربردي في شرحه (مجموعة الشافية، ص ١/١٢)، يقول «وإنما قال علم بأصول» فأورد لفظ العلم لأن المراد بالأصول الأمور الكلية التي تنطبق على الجزئيات كقولهم إذا اجتمع الواو والياء سبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ومن عادتهم أنهم يستعملون العلم في الكليات ثم قال «يعرف بها» فأورد لفظ المعرفة لأن المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئية التي تستعمل تلك الأصول فيها كسيد مثلاً، ومن عادتهم أنهم يستعملون المعرفة في الجزئيات وأتى بالباء في قوله «بأصول» لأنه يقال علمه وعلم به، قال الله تعالى ﴿ألم يعلم بأن الله يرى﴾ [العلق ٩٦/ ١٤]، أو ضمنه معنى الإحاطة فأتى بصلتها، وفي اشتمال الصلة للتضمين، وذكر بعض الفضلاء أن هنا حذفاً لا بد من تقديره، وتقديره علم التصريف علم بأصول، وفيه نظر، لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة إلى هذا التقدير، وإذ قيل علم التصريف أو علم النحو مثلاً يكون ذلك من باب إضافة العام إلى الخاص فلا حاجة ههنا إليه
أما زكريا الأنصاري، فيقول (مجموعة الشافية، ص ٢٠/ ٤) معنى «علم بأصول» جمع أصل، وهو لغة ما يبنى عليه غيره، واصطلاحاً ما يأتي قريباً، ويرادفه القاعدة والقانون والضابط، وقيد بأصول لأنه لا يمكن حد نوع من العلم إلاّ باعتبار متعلقاتها التي يبحث في ذلك العلم عنها . وهي هنا أصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم»

ويبحث أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب[1] لأن علم النحو يشتمل

---

(١) قال رضي الدين الاستراباذي في شرح الشافية، ص: ١/٥ «قوله: ليست بإعراب لم يكن محتاجاً إليه، لأن بناء الكلمة ــ كما ذكرنا ــ لا يعتبر فيه حالات الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذاً في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلا احترز عنه أيضاً؟

وقد اعترض الشريف في بغية الطالب ــ كما يقول ابن جماعة في شرحه، ص: ١/٩ ــ على ابن الحاجب فقال: «إن» تعريف المصنف بأنه غير مانع لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ككون النكرة اسماً لا التيرة، نحو" لا رجل، وكون المفرد المعرفة منادى، نحو" يا زيد، وكون الاسم مقطوعاً عن الإضافة لفظاً، نحو ﴿ لأمر من قبل... وغيرها مما هو من علم النحو».

وقد ردّ الجاربردي في شرحه للشافية، ص. ١/٩ عليهما بقوله إن المقصود من قول ابن الحاجب «ليست بإعراب» إخراج علم النحو بأقسامه أي بحث المبنيات والمعربات من التعريف «فإنه يقال هذا كتاب إعراب القرآن، مثلاً وإن كان مشتملاً على ذكر البناء والإعراب، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب «إن ألحقّ بمقدمتي في الإعراب». . فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات».

وقد ناقش ابن جماعة في حاشيته (مجموعة الشافية، ص: ١/٩) قول الجاربردي، بقوله. «وظاهر كلام ابن الحاجب» أن علم النحو وعلم التصريف متقابلان موافقان لما مرّ في شرح المفتاح. وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين أحدهما علم الإعراب والآخر علم التصريف. قالوا: وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية. فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حد النحو علم يعرف أحكام لكلم العربية أفراداً وتركيباً قالوا: وأطلق علم الأحكام التركيبية على الإعراب، ومنها ما هو غير إعرابي تغليباً ونقل عن المتقدمين ومنهم سيبويه ما يوافقه وهو ظاهر عبارة المصنف «فلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدل علم النحو لوافق ذلك».

وناقش حسن الرومي الجاربردي أيضاً بحاشيته المسماة «درر الكافية حل شرح الشافية»، ص: ١/٩ من مجموعة الشافية، بقوله. «فإن قيل ما ذكره الجاربردي» لم يدفع الاعتراض لأن المعترض يقول غاية ما ذكرت أن يصح إطلاق الإعراب وإرادة جميع =

. . . . . .

= النحو، ولكن هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز؟ إن قلت حقيقة فلا نسلم لأن نقيه صحيح بأن يقال النحو ليس بإعراب فحسب بل إعراب وبناء، ولأن الإعراب بعض فلا يكون كله وإن قلت مجاز فسلم، ولكن يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ المجازية ويمكن أن يجاب عنه بأنه مجاز مشهور بين علماء العربية، بدليل ما ذكره من الاستعمال، فيكون كالحقيقة العرفية».

وقد حدد ابن جني في كتاب «الخصائص»، ص: ١/ ٣٤، النحو بقوله «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره. كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها» وواضح أن ابن جني قد جعل النحو يشتمل نحو الجملة العربية ونحو الكلمة العربية، فالأول هو الإعراب والثاني هو التصريف.. أي أن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة» كما يقول في كتابه المنصف، ص: ١/ ١.

وقد رد زكريا الأنصاري في شرحه على المعترضين بقوله، ص. ٢/ ٥. «لا نسلم أن أحوال الحرف الأخير ليست أحوالاً للأبنية أو أحوال بعض الشيء أحوال ذلك الشيء»، وبذلك سقط ما قيل إنه لا حاجة لقوله (ابن الحاجب) التي ليست بإعراب «بناء على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير».

وقد ردّ نقره كار في شرحه، ص: ٢/ ٤، على المعترضين بقوله: «إن قوله (ابن الحاجب) ليست بإعراب خرج علم النحو (.) لأن علم النحو الإعراب، أي لعلم بالمعرب والمبني من جهة الإعراب، والبناء ليس من علم التصريف».

كما رد الكرمياني في شرحه، ص: ٢/ ٢٨٢، بقوله: «قال الرضي إنّ قوله ليست بإعراب لم يكن محتاجاً إليه (.) والجواب عنه أن المراد بعدم الاعتبار بحركة الآخر في أن البناء لا يتغير باختلاف حركاته كما يتغير باختلاف حركات الأول والوسط، وهذا لا يمنع كون الإعراب الطاري على الآخر الذي هو من حروف البناء من أحوال البناء ألا ترى أن الإعلال والإبدال قد لا يتغير بهما البناء، فمثل بوائع بالهمزة ويرمل بالراي على بناء ضوارب وينصر كما أن أصلهما كذلك أعني بوايع بالياء ويسدل بالسين عوضاً

على علمي الإعراب والتصريف[1]، فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة بينما التصرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة[2].

وقد حدد ابن الحاجب هذه الأحوال[3] . . . . . .

= أي الإعراب بالحروف يتغير به البناء قطعاً. وأما الجواب عن قوله وإن دخل فلزم الاحتراز فمعلوم مما سبق أولاً».

وعلى كل حال، فإن الرضي يقول في شرحه للشافية، ص. ٦/١، «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف ــ على ما حكى سيبويه عنهم ــ هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في ابنيه الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم (. . .) والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك».

(١) ابن جماعة، شرح الشافية، ص: ٩/١

(٢) ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م)، ص: ٣/١

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص. ٣، وقد اعترض الاستراباذي في شرحه للشافية، ص. ٤/١، على ابن الحاجب بقوله: «قوله أحوال أبنية الكلم» يخرج من الحد معظم أبواب التصريف، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعل التفضيل والإمالة والموضع والمصدر والمصدر، وقد دخل المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في أحوال الأبنية، وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع إلخ وفيه نظر، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي المزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تعرف به أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها، فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلاً حالان طارئان على بناء المصادر فيه بعد، لأنهما بناءان مستأنفان بنيا بعد هدم المصدر، ولو سلمنا ذلك فلم عدَّ المصادر في أحوال الأبنية؟ فإن القانون الذي تعرف به أبنيتها تصريف وليس يعرف به حال بناء، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مرّ كما أنها ليست بأحوال الأبنية لـ =

= داخلة أيضاً على الحقيقة، بل هي ذوات أبنية على ما ذكرنا من تفسير البناء، بلى قد يقال لضرب مثلاً: هذا بناء حاله كذا، مجازاً، ولا يقال أبداً: إن ضرب حال بناء، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام وهو إدغام بعض حروف الكلمة بعض، وأما نحو «قل له» فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء، لأن البناء على ما قررنا، لم يتغير به، وكذا بعض التقاء الساكنين، وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قل وأصله «قول»، وأما التقاؤهما في نحو «اضرب الرجل» فليس حالاً لبناء الكلمة، إذ البناء ـ كما ذكرنا ـ يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير، فهذه المذكورات أحوال الأبنية، إلاّ الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيها، فإن هذه الثلاثة لا أبنية ولا أحوال أبنية»

وقد ردّ الجاربردي في شرحه، ص: ٩/١ من مجموعة الشافية، على ذلك بقوله: «وإنما قال: «أحوال أبنية الكلم» ولم يقل «أبنية الكلم» ليكون الحد جامعاً، إذ يخرج عنه، حينئذٍ، بعض أحكام الإدغام، نحو: «أنا أضرب بعدك» وإنما قيدنا بالبعض لأن بعضه داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة نحو: «شدّ يشدّ» وإذا كان في كلمتين، فحينئذٍ، يكون داخلاً في الأحوال لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى، ويخرج عنه أيضاً بعض أحكام التقاء الساكنين مثل: «اضرب الرجل» وإنما قيدنا بالبعض لأن البعض الآخر داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة، إذ هو راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها، نحو: انطلق، بسكون اللام وفتح القاف في انطلق، ويخرج، أيضاً، أحكام الوقف لأنها ليست راجعة إلى أبنية الكلم لأن الوقف على جعفر وزيد وأشباههما بالسكون أو بالروم أو بالإشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة ـ هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وأورد عليه بعض الشارحين بأنه ينبغي أن يقال بعض أحكام الوقف لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضاً وهو الوقف بتضعيف «الآخر» نحو جعفر وفيه نظر، لأنا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين، فأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف فتجعل بعضها راجعاً إلى الأبنية والبعض «الآخر» إلى =

. . . . . .

= أحوال لأبنية تحكم، إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف. ألا ترى إلى قول الشارحين، الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم لأن البنية تكون أيضاً على حال باعتباره فإنه يدل على ما هب إذاً لإعراب أعم من أن يكون بالحركات، أو بالحروف وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره، لكن ذكرناه كما ذكروا تأسياً بهم وأورد على هذا الحد أن أن زيادة توله أحوال وإن أفاد ما ذكرتم لكن أخل به من وجه آخر لأنه خرج به معرفة أبنية لكلم، لأنه لا يلزم من إسناد المعرفة إلى المضاف إسنادها إلى المضاف إليه، بل ينبغي أن يكون معلوماً قبل ذلك كما حقق في موضعه فيلزم أن لا تكون أبنية الكلم من تصريف وهي منه، وجوابه أن يقال إن أريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها إذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وإن أريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والأحوال فهي نفس أحوال أبنية الكلم والإضافة فيه كما في قولهم «شجر أراك» فمعنى قوله أحوال أبنية الكلم على هذا التقدير أحوال هي الكلم، هكذا ذكروه، لكن التحقيق في هذا الموضع إن يقال أن المراد بأبنية الكلم هي لألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض ( ) كما ذكره بعض لفضلاء في تصريفه، وإذا كان كذلك فلا بدّ من زيادة قولنا أحوال ليتطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه إذ معرفة أبنية الكلم ليست منه فإنه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية أي يعرف بها الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك (. .) فرد جميع ذلك راجع إلى أحوال الأبنية لا إلى نفس الأبنية، يدل عليه قول المصنف فيما بعد وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة إلى آخره حيث جعل ذلك من أحوال الأبنية ويظهر لك من هذا التحقيق أن الشارحين إن أرادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، حيث قيدوا بالبعض إن البعض لآخر الراجع إلى الأبنية ليس من التصريف فلا بأس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا به بالإدغام في نحو. شدّ بشدّ وفتح القاف وسكون اللام من «انطلق» ولا خفاء في أنه من التصريف وإن أرادوا أن ذلك البعض كان داخلاً في هذا العلم فزاد قوله «أحوال» ليدخل البعض الآخر أيضاً فلا يستقيم أيضاً إذا هذا التركيب لا يفيد ذلك لما

بقوله. «وأحوال الأبنية قد تكون:

(أ) للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف.

(ب) أو للتوسع: كالمقصور، والممدود، وذي الزيادة.

(ج) للمجانسة: كالإمالة.

(د) وقد تكون للاستثقال، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف».

وقد أخذت الألسنية الحديثة[1] هذا التعريف حرفياً تقريباً حينما قسمت

= عرفت أن كل أصل يعرف به حال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم لأنه ممنوع وأيضاً يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه».

كما رد الكرمياني في منظومة الشافية وشرحها المسمى «الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة، ص. ٢/ ٢٨٢ من مجموعة الشافية، بقوله. «قال الرضي إذ العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع والأمر وغيرها تصريف بلا خلاف مع أنه علم لما يفيد معرفة الأبنية نفسها لا أحوالها فخرج عن التعريف وهو مدفوع بأنه إن أراد بمعرفة أبنية الماضي والمضارع مثلاً معرفتهما من حيث أنها تركب وتؤخذ من شيء أو يرد إليها شيء فالعلم بما يفيدها من الاشتقاق وقد عرفت حاله وإن أراد معرفتها بأنها ماض أو مضارع فالعلم بما يفيدها من التصريف داخل في التعريف ولا يلزم من هذا أن تكون الإضافة في قوله أحوال أبنية كالإضافة في قولهم «شجر الأراك» توهمه البعض لأنه فاسد وأيضاً يناقضه ما ذكر في الشرح المنسوب إلى صاحب الأصل من أنه إنما أتى بقوله «أحوال» إذ لولاه لخرج عن التعريف بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين وبعض أحكام الوقف»

(١) رمضان طحان، الألسنية العربية، بيروت. دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ١/ ٢٣ =

مستويات الدرس الصرفي إلى مستويين:

* **المستوى الأول** : وصفية بنى الكلمة، أي البحث عن الكلمة وما يعتريها من تغير وتبدل في حالات الإفراد والتثنية والجمع.

* **والمستوى الثاني** : وظيفة الأصوات واتصالها الوثيق بالدراسات الصرفية. فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية.. فالدراسة الصرفية أو التصريفية هي دراسة أحوال الكلمة التي سوف تدخل في التركيب ونقلها من المفرد إلى المثنى والجمع ومن حالة التنكير إلى حالة التعريف ومن حالة التذكير إلى حالة التأنيث، وتضاف إليها دراسة أحوال الفعل في دلالته على الزمان والهيئة والشخص والجنس والعدد، كما يقول الألسنيون[1].

ثانياً ـ ميدان علم الصرف

لا يتعلّق علمُ التصريف إلاّ بالأفعال المتصرفة التي لها الأصالة فيه والأسماء المتمكنة[2]، أما الحروف وشبهها من الأسماء الموغلة في البناء فلا تعلق لعلم التصريف بها، كذلك لا يتعلق بالأفعال الجامدة.

ـ فالحروف لا يصح فيها التصريف أو الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول وربما هي كالأصوات، نحو: صه ومه ونحوهما، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل

---

(١) المرجع السابق، ص ١/ ١٣٠ و ١/ ٢٣.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٢٩٠.

لأنها لا يُعرفُ لها اشتقاقٌ، فلو قال قائل: ما مِثالُ «هل أو قد أو حتى أو هلاّ» ونحو ذلك من الفعل، لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يُمثَّلُ؛ لأنه ليس بمشتق، إلاَّ أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ، يجور وزنها بالفعل، فأمّا وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرّف[1].

ـ والأسماء المبنية: الموغلة في شبه الحروف ـ كذلك لا تصرف ولا تُمثَّلُ ـ لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألاَ ترى أن «كم، ومن، وإذ» سواكن الأواخر كـ «هل، وبل، وقد» وإنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تُثنّىٰ ولا تُمثَّلُ من الفعل كما أن الحروف كذلك[2].

وأمّا ما جاء مشتقاً من الأسماء المبنية مثل «لبّيك» من قولهم ألبّ بالمكان، ومثل «قطّ» لأنها من قططت أي قطعت وذلك من قولهم ما فعلته قطّ: أي فيما انقطع وعصى من عمري، ومثل دا ودي والدي ونحو ذلك مما يدخله التحقير، أو يستعمل استعمال المتصرف، فليس بالكثير. وكلّما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد»[3].

ـ والأفعال الجامدة: كعسى ـ لا تصرّف ولا تمثل في الميزان الصرفي لأن الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف أيضاً من حيث أداؤه معنى مجرداً عن الزمن والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها، وذلك مثل ليس وعسى ونعم وبئس[4].

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/٧.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١/٨

(٣) المرجع نفسه، ص: ١/١٣، وابن عصفور، الممتع، ص. ١/٣

(٤) الملايني، جامع الدروس العربية، صيدا. المطبعة العصرية، الطبعة الحادية عشرة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، ص. ١/٥٣.

ـ والأسماء الأعجمية: التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه، ولأنها نُقِلَتْ من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، لذلك لا يدخلها التصريف[1].

ـ والأصوات: لا يدخلها التصريف، كـ «غاق» ونحوه، لأنها حكاية يصوّت به، وليس لها أصل معلوم[2].

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين، إلاّ إن كان محذوفاً منه، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ «يد» و «فم» و «م الله» و «ق زيداً»[3].

ثالثاً ـ نشأة علم الصرف وتطوره

علم الصرف علم من علوم الأدب الاثني عشر التي «يُحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة (.)»، منها أصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع؛

أما الأصول فالبحث فيها:

١ ـ إمّا عن المفردات من حيث جواهرها وموادها، فعلم اللغة.

٢ ـ وإمّا من حيث صورها وهيئتها، فعلم التصريف.

٣ ـ وإمّا من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية، فعلم الاشتقاق.

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/٣.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/٣

(٣) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، ص: ٢/٥٢٩.

وإما عن المركبات على الإطلاق.

٤ ــ وإمّا باعتبار هيئتها التركيبة وتأديها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو.

٥ ــ وإمّا باعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى، فعلم المعاني.

٦ ــ وإمّا باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح، فعلم البيان.

وإمّا عن المركبات الموزونة.

٧ ــ فأمّا من حيث وزنها، فعلم العروض.

٨ ــ وأمّا من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية.

٩ ــ وإمّا أن يتعلق بنقوش الكتابة، فعلم الخط.

١٠ ــ أو يختص بالمنظوم، فالعلم المسمى بقرض الشعر.

١١ ــ أو بالمنثور، فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب.

١٢ ــ أو لا يختص بشيء منها، فعلم المحاضرات ومنه التواريخ»[١]

وكان علماءُ النحو، في الماضي، علماءَ لغة وأدب؛ لأن هذه الفروع لم تنفصل وتتحدد ويتميز كل عالم يعلم منها إلاّ بعد العصر الأول، وقد نبت هذا البحث في العراق ونما في العراق كما نشأ جمع اللغة وتدوينها في العراق[٢].

وقد نشأ الصرف والإعراب معاً بعدما شعر العربُ بحاجتهم إليهما، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن[٣] الذي انتشر نتيجة لدخول شعوب غير عربية في «الإسلام» و «لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة»[٤]

---

(١) ابن جماعة، شرح الشافية، ص: ١/٦ من مجموعة الشافية

(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: ٢/ ٢٧٧.

(٣) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، بيروت. دار الفكر، ص: ٨/ ١٧.

(٤) عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت: دار النهضة، ص. ٣٤ ــ ٣٥

ولم تكن العلوم الصرفية والنحوية منفصلة عن بعضها، وبقيت كذلك ردحاً طويلاً من الزمن، حتى أن ابن جني لا يفرق، في القرن الرابع الهجري، بين العلمين عندما عرّف النحو بقوله[1]: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم رُدَّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً» وقد قال الإمام علي بن أبي طالب (ع) لأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) «انحُ هذا النحو» بعدما دفع إليه رقعة فيها[2]:

«الكلام كله اسم وفعل وحرف.

«فالاسم ما أنبأ عن المسمى،

«والفعل ما أنبىء به،

«والحرف ما أفاد معنى.

«واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر. ثم وضع أبو الأسود بابي «العطف والنعت»، وبابي «التعجب والاستفهام» إلى أن وصل إلى باب «إن وأخواتها، ما خلا»، فلما عرضها على عليّ أمره بضم «الكن» إليها، وكلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه عليه[3].

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٤

(٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص: ١٨.

(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص. ١٨، وابن خلدون، المقدمة، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني الثالثة (١٩٦٧م)، ص: ١٠٥٧ وينظر أيضاً. محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء الأول ــ القسم الثاني، بيروت مطبعة الإنصاف، الطبعة الرابعة (١٣٨٠هـ ــ ١٩٦٠م)، ص. ١/ ١٤٦ وما بعدها حيث يورد روايات عدد من المؤلفين الذين يقولون إن «علياً» قد كان أول من وضع النحو، ينظر أيضاً: أحمد =

فعلي بن أبي طالب، إذاً، أولُ من تكلّم في النحو والصرف، ووضع التصميم الأولى الذي سار عليه النحاة من بعده..

ولا يطعن بصحة هذا الاستنتاج ما ذهب إليه أحمد أمين حين قال عن رواية دفع علي بـ «التعليقة» إلى أبي الأسود الدؤلي إنها «حديث خرافة، فطبيعة رسم علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع يتناسب مع الفطرة، ليس فيه تعريف ولا تقسيم، إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب، فأما تعريف، وأما تقسيم منطقي فليس في شيء مما نقله إلينا عن عصر علي وأبي الأسود، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى عليّ وأتباعه»[1]، ولا يطعن بصحة هذا الاستنتاج أيضاً تساؤل أستاذي سعيد الأفغاني حين قال «ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها؟»[2].. وذلك لعدة أسباب:

١ ـ نشأة النحو العربي لم تكن رداً على انتشار اللحن بين الشعوب غير العربية التي دخلت الإسلام، وحتى بين العرب أنفسهم فقط «لأن حفظ القرآن من اللحن كان سبباً من الأسباب، لكنه لم يكن السبب الأول، ولم يكن الغاية من الدراسة، والسبب الحقيقي لنشأة علوم اللغة ـ ومنها علم

= الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة السادسة عشرة (١٩٦٥م ـ ١٣٨٤هـ)، ص: ١٩.

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: ٢/ ٢٨٥.

(٢) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٦ ـ ٣٢، حيث يسوق الروايات المتعلقة بالتعليقة، وبعلاقة علي والدؤلي بالنحو، وحيث يحاول نفي رواية وضع علي النحو

ينظر أيضاً هامش صفحة ٢٩

النحو ــ إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة. وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص القرآني، وبين علم يسعى لحفظه من اللحن[1].

٢ ــ لأن علي بن أبي طالب كان يمثل قمة الفصاحة والبلاغة بعد الرسول الكريم ﷺ، وهو الذي وعى أكثر من أي إنسان آخر، بعد الرسول، آيات القرآن الكريم، ومناسباتها ومعانيها، وأحكامها، وناسخها ومنسوخها والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمبين. بل وحفظها واتخذها منهجاً للبلوغ والبلاغة والتبليغ، نظراً لملازمته الدائمة للرسول، ولذكائه، وصغر سنه، وانطباعه على الإسلام دون غيره..

٣ ــ السياسة، يومذاك، كانت تتمحور تمحوراً مباشراً وغير مباشر، حول النصوص القرآنية التي كان المتصارعون على السلطة يحاولون الاستشهاد بها والاستفادة منها.. وبما أن النحو وضع لضبط النص وفهمه، فإن اشتغال علي بالنحو لم يكن غريباً عن الجو السياسي، لأنه يخدم محور السياسة الإسلامية . وإن كان الصراع عند علي قد أخذ دائماً الجانب الديني.. حفظاً له كما رسمه القرآن الكريم. وكما طبّقه الرسول الأعظم..

٤ ــ كثرة المؤرخين الذين قالوا إن «علياً» أول من وضع النحو.. وإنه قال لأبي الأسود «انح هذا النحو».. وأهم هؤلاء المؤلفين: ابن الأنباري في «نزهة الألبا»، وابن النديم في «الفهرست»، وابن قتيبة الدينوري في «الشعر والشعراء»، وابن حجر في «الإصابة»، وابن أبي حديد في «شرح

---

(١) عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص: ٣٤.

نهج البلاغة»، واليافعي في «مرآة الجنان»، والسيد المرتضى في كتاب «الفصول»، وأبو القاسم الزجاج في «الأمالي»، والسيوطي في «الأوائل»، وابن الأنباري في شرح كتاب سيبويه[1].

٥ ــ إن علي بن أبي طالب لم يؤلّف كتاباً كاملاً في النحو على غرار ما فعل سيبويه ومن جاء بعده.. بل اكتفى برسم المنهج العام للدرس النحوي. وترك مَهمة التأليف لأبي الأسود وسواه.. تماماً كما يفعل المهندس الملهم حينما يرسم مخططات الأبنية أو الآلات المقدة، ويترك مهمة التنفيذ للمهندسين العاديين وللعمال الفنيين..

٦ ــ ثم لا أدري كيف يقبل بعضُ من يؤلّف في النحو رواية اختراع أبي الأسود «الشكل» الذي عرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين، ويرفض رواية تلقي أبي الأسود الإيحاءات الأولى لعمله من علي، مع أن الرجلين قد عاشا في عصر واحد، ومع أن علم عليّ وثقافته لا وجه لمقارنتهما بعلم أبي الأسود وثقافته[2].

٧ ــ أليس وضع أبي الأسود لنقطه للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين عملاً منطقياً فلسفياً حصرياً. فلماذا رفضوا «تعليقة» علي، وقبلوا «نقط»

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص: ١/١٤٦ وما بعدها، ينظر ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، طبعة بغداد، ص. ٢٢ ــ ١٧، وص ٣٠٢ وشهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، مصر، مطبعة دار السعادة. الطبعة الأولى (١٣٠٨هـ)، ص: ٢/٢٤٢، وينظر جمال الدين محمد بن محمد بن نباته المصري، شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، مصر مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الأولى (١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧م)، ص: ١٥٨

(٢) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٢٦ وما بعدها حيث يورد ترجيحاته التي تبعد شرف وضع النحو أو اختراعه للإمام عليّ.

أبي الأسود؟؟ أليس ذلك من عمل الذين يريدون سَلْبَ عليّ كلّ فضل في العلم وسواه؟؟

٨ ــ أخيراً ليس الشيعة بحاجة إلى «وضع» روايات لـ «ينسبوا كل شيء إلى عليّ وأتباعه»، لأن «علياً وأتباعه» هم الذين وضعوا علم النحو وطوّروه، ويكفي أن يكون أبو الأسود وابناه عطاء وأبو حرب، ويحيى بن يعمر العدواني، وإبان بن تغلب، وحمران بن أعين، والخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي، والكسائي أبو الحسن علي بن حمزة، ومعاذ بن مسلم الهراء، وقطرب النحوي، ومحمد بن المستنير بن أحمد، والفراء يحيى بن زياد الأقطع، وأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن حمدون، وابن السّكّيت يعقوب بن إسحاق، وأبو عثمان المازني بكر بن محمد بن حبيب، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي، والصابوني محمد بن أحمد بن إبراهيم، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ومحمد بن مزيد بن محمود الحوي النوسنجي المعروف بابن أبي الأزهر، وعبد العزيز بن يحيى الجلودي، وأبو الحسن علي بن محمد العدوي الشمشاطي، وأبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد، والحسين بن أحمد بن خالويه، والصاحب إسماعيل بن عابد، والحسين بن محمد بن جعفر الرافعي المعروف بالحالع، وأحمد بن فارس، والشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، وسلار بن عبد العزيز الديلمي، والحسن بن صافي الملقب ملك النحاة، والشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي، ومحمد بن أحمد، خازن دار الكتب القديمة بالكرخ، وأبو الحسن علي بن محمد بن أبي زيد الاسترابادي، وأبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي المعروف

بابن الشجري، وهبة الله بن حامد بن أيوب الحلي المعروف بعميد الرؤساء، وأبو العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبي الحمصي، وأبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي الأزدي المعروف بابن الحاج، والحسن بن علي بن داود الحلي، ومحمد بن الحسن الاسترابادي المعروف بالشيخ الرضي نجم الأئمة المتفرد بفلسفة علم العربية، والشيخ بهاء الدين العاملي محمد بن الحسين، والشيخ محمد بن الحرفوشي الحريري الكركي الدمشقي.. يكفي أن يكون كل هؤلاء العلماء اللغويين من الشيعة[1] حتى لا «يضع» الشيعة روايات وينسبوها إلى علي..

أمّا ما قيل من أنّ أوّلَ من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء، وأنّ رجلاً جلس إليه فسمعه يقول لرجل كيف تقول من «تؤزهم أزّاً» يا فاعل أفعل؟ اعتماداً على استنتاج السيوطي الذي علّق على هذه الرواية بقوله: «ذكر ذلك كله الزبيدي، ومن هنا لمحت أنّ أول من وضع الصرف معاذ هذا»[2]، فإنّ هذه الرواية لم تُفهم من المحدثين جيداً؛ لأنّ معاذاً قد يكون أول من حاول فصل علم الصرف عن علم الإعراب اللذين كانا ضمن علم النحو.. وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق التعليق لعدم المنهجية العلمية في أحذهم لها. ولأنها محاولة غير مستندة إلى ما يدعمها.. وكذلك الروايات التي قالت إنّ أول من تكلم في الصرف هو: نصر بن عاصم، المتوفى سنة ٨٩هـ، أو عبد الرحمن بن

---

(١) أعيان الشيعة، ص: ١/١٤٦.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ١/٣٩٣ ـ ٣٩٥، والزبيدي، طبقات النحويين، ص: ١٣٥، والمزهر، ص: ٢/٤٠٠ وحسين الرومي، دار الكافية في حل شرح الشافية، (مجموع الشافية)، ص: ١/٥.
سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٧.

هرمز، المتوفى سنة ١١٧هـ، أو يحيى بن يعمر، المتوفى سنة ١٢٩هـ، أو ابن إسحاق المحضرمي، المتوفى سنة ١١٧هـ[١].. لا تستحق التعليق.. ويكفي أن يُعرف أن هؤلاء كانوا تلاميذ أبي الأسود[٢].

فعلي بن أبي طالب، إذاً، أول من نهّج نهج انتحاء سمت كلام العرب بوضعه التعليقة، وبقوله لأبي الأسود «انح ذا النحو».. وأبو الأسود هو أول من حاول تنفيذ هذا المنهج تحت إشراف أستاذه علي[٣].

رابعاً ـ أهم كتب التصريف حتى شافية ابن الحاجب

أما أهم الكتب التي وصلتنا أسماؤها بعد التعليقة فهي[٤]:

(أ) كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠هـ.

(ب) كتاب التصريف للمكتيمي المتوفى سنة ١٢٥هـ.

(ج) كتاب التصريف لمحنف المتوفى سنة ١٢٥هـ.

(د) كتاب التصريف لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي المتوفى سنة ١٩٤هـ[٥].

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٥٠، والمزهر، ص: ٢/ ٣٩٧.

(٢) أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٤٦ و ١/ ١٥٩ و ١/ ٢٢٣

(٣) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو: ص: ٤٢.

(٤) إنباه الرواة، ص: ٤/ ١٠٤، ومعجم الأدباء، ص: ٣/ ١١، وبغية الوعاة، ص: ٢/ ١٥٩، وهدية العارفين، ص: ١/ ١٦٨

(٥) ذكره أبو علي الفارسي في كتابه الحجة في علل القراءات السبع، ٤/ ٢٠ أ، ٢٠ب، مخطوط نقلاً عن مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، ص: ٦٦

(هـ) كتاب التصريف لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ[١].

(و) كتاب التصريف لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الأوسط، المتوفى سنة ٢١٠هـ[٢].

(ز) كتاب الأبنية والتصريف لأبي عمر الجيري المتوفى ٢٢٥هـ[٣]

أما أهم الكتب المؤلفة التي وصلتنا حتى شافية ابن الحاجب، فهي[٤]:

(أ) كتاب سيبويه، المتوفى سنة ١٨٠هـ، الذي تكلّم فيه على مسائل صرفية في مواضع متفرقة فيه، وشغل التصريف معظم جزئه الثاني.

(ب) كتاب التصريف للمازني، قال صاحب كشف الظنون[٥] إنّ المازني أول من دون علم الصرف، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو». لكني لم أستطع الاطمئنان إلى روايته لأن ابن جني يقول في مقدمة شرحه لكتاب المازني هذا «ولما كان هذا الكتاب الذي شرحت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأرصنها»[٦]، ولذلك فقد يكون كتاب التصريف للمازني أول كتاب كامل استطعنا الوصول إليه، لكنه ليس أوّل كتاب كامل ألف في هذا المجال.. ولكن قد يكون كما وصفه ابن جني من أفضل الكتب حتى ذلك الوقت..

---

(١) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، ص: ٢/٧٥.

(٢) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٤.

(٣) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٤.

(٤) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/٤١٢، وطاش كبرى زادة، مفتاح السعادة، ص: ١/١١٤.

(٥) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/٤١٢.

(٦) ابن جني، المنصف، ص: ١/١.

وله كتاب في التصريف[1]:

(ح) كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، المتوفي سنة ٣٧٧هـ، حققه كاظم المرجان، رسالة ماجستير في عصبة الأمراء بجامعة القاهرة ١٩٧٢

(د) كتاب المنصف في شرح كتاب التعريف للمازني لأبي الفتح المتوفى سنة ٣٩٢هـ، حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله، القاهرة (١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م).

(هـ) التصريف الملوكي لابن جني، حققه محمد القسا، دار المصارف للطباعة، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م).

(و) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش، حققه فخر الدين قباوة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٧٨م.

وجاء بعد المازني تلميذه المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (توفي سنة ٢٢٥هـ)، فألّف المقصور والممدود[2]، ثم جاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ أو ٣٢٠هـ وألّف كتاب التصاريف، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب المقصور والممدود، ثم جاء أبو زيد البلخي (توفي سنة ٣٢٢هـ)، ثم جاء أبو علي الفارسي (توفي سنة ٣٣٩هـ)، وألف كتاب «الحمل» الذي تكلم فيه عن مباحث صرفية، ثم جاء الرماني الذي توفي سنة ٣٧٤هـ، ثم جاء ابن جني الذي توفي سنة ٣٩٢هـ، فألف أضخم كتب الصرف، ومنها «الخصائص»، و «المنصف»، و «التصريف الملوكي»، ثم جاء الزمخشري الذي توفي سنة ٥٣٨هـ، فألف «المفصل» الذي جمع فيه أبواب الصرف والإعراب معاً، ثم جاء ابن الحاجب الذي ألف مقدمته المشهورة «الشافية في التصريف والخط» التي تُعَدّ أكمل كتاب في التصريف حتى منتصف القرن السابع الهجري...

❑❑❑

---

(١) أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٥٤، والمزهر، ص. ٢/ ٤٠٨.

(٢) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٨، وإنباه الرواة، ص ٣/ ٢٥٢.

الفصل الأول

الميزانُ الصرفيُّ[1]

أولاً ـ تعريفُهُ وسببُ وضعِهِ على ثلاثةِ أحرف

١ ـ تعريفُهُ لغةً:

الميزانُ: هو الآلة التي تُوزَنُ بها الأشياءُ.

وأصلُه: مُوْزَان،

وجمعُهُ: مَوَازين،

والفعلُ: وَزَنَ، يَزِنُ، زِنْ..

والمصدرُ: وَزْنٌ وزِنَةٌ..

والوَزْنُ: وزْنُ الثقل والخِفة..

والجمع: أَوْزَان[2].

فالميزانُ، إذاً، معيارٌ استعملَهُ الناسُ كلٌّ في مجاله وصنعته، لضبط الأشياء وتجريدها من التزوات سلباً أو إيجاباً..

فَوَزَنَ الرَّجلُ الحَلِيبَ: عرفَ وَزْنَهُ؛ أي كميّته، وعرف ما يداخلُهُ من الماء في حالة الغش.

---

(١) يعرف أيضاً بـ «التمثيل»، والوزن يُعرفُ بـ «المثال»

(٢) لسان العرب، مادة (وزن)

وَوَزَنَ الرّجلُ المسافاتِ: حَدَّدَ أطوالها،

ووزن الرّجلُ حرارةَ الطّقس والماءِ وسواهما: عرفَ دَرَجَتَهَا..

وَوَزَنَ السّرعةَ.. والانحدارَ.. والعمقَ . والارتفاعَ... إلخ..

وَوَزَنَ الشّعْرَ: عَرَفَ وَزْنَهُ، أيْ بَحْرَهُ وموسيقاه..

وَأوْزَانُ الشّعر: بُحُوْرُهُ.

وَوَزَنَ الكلمةَ: عَرَفَ حركاتِهَا، وسَكَنَاتِهَا، وما فيها من أصول، وزوائد، وتقديم، وتأخير، وحذف أو عدمه . وذلك بواسطة الميزان الصرفي، ــ ويعرف أيضاً بـ «التمثيل» كما يعرف الوزن بـ «المثال» ــ في ثمانية أمور؛ وهي[1]:

الأول والثاني: ضبط الحركات الثلاث، والتمييز بينها وبين السكون في المفردات.

الثالث والرابع. معرفة الأصول والزوائد في الصيغ المختلفة.

الخامس والسادس: معرفة ما طرأ على حروف الكلمة الواحدة من التقديم والتأخير، وهذان اللذان يُعَبَّرُ عنهما علماء الصرف بالقلب المكاني.

السابع والثامن: حذف حرف أو أكثر من الكلمة: وعدم الحذف.

علماً أن الميزان الصرفي يعين الدراسات النحوية في أمور أهمها:

١ ــ بناء الفعل للمجهول

٢ ــ التمييز بين المتعدي واللازم في الصيغ القياسية.

٣ ــ كيفية إسناد الأفعال إلى الضمائر وما يحدث فيها من تغيير.

---

(١) الســد (أمين علي، الدكتور)، في علم الصرف، مصر دار المعارف، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٧ ــ ٨.

٤ ــ معرفة التغييرات التي تحدث عند توكيد الفعل بإحدى النونين.

٥ ــ كيفية التثنية والجمع بأنواعه الثلاثة.

٦ ــ النسب.

٢ ــ فما الميزانُ الصرفيُّ، وما الحاجةُ إليه؟

الميزانُ الصَّرفيُّ هو لفظة (ف ع ل)، جاءَ بها علماءُ صناعة التصريف بعدما شبّهوها بالصياغة، وقالوا: فكما أن الصّواغَ يصوغُ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التصريفيُّ يصوغُ منه أشياء مختلفة؛ كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية. فمن أجل تلك المشابهة احتاجَ التصريفيون إلى ميزان تُعْرَفُ به الأصولُ من الزوائد كما يحتاجُ إلى ذلك الصّواغُ ليعلمَ مقدارَ ما يصوغُهُ من ذلك الأصل[1]، ولكن..

٣ ــ لماذا لفظة (ف ع ل)؟

لأنَّ (ف ع ل) لفظٌ مُتّصفٌ بالصّفة التي يُقال لها «الوزن»، واستُعْمِلَ ذلك اللفظُ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ: على وزن: فَعَلَ، وكذا، نَصَرَ وخَرَجَ؛ أي هو على صفة يتصف بها (فعل).

وليس قولك. (فعل) هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات؛ لأنَّا نعرفُ ضرورةً أنَّ نفس «الفاء»، و«العين»، و«اللام» غيرُ موجودةٍ في شيءٍ من الكلمات المذكورة، فكيف تكونُ الكلماتُ مشتركةً في (فعل)؟ بل هذا اللفظُ مصوغٌ ليكونَ محلاً للهيئة المشتركة ليس غير، بخلاف تلك الكلمات، فإنَّها لم تُصَغْ لتلك الهيئة، بل صِيغت لمعانيها المعلومة. فلما كان المُرادُ من صَوْغ (ف ع ل) الموزون به مجرّدَ الوزن، سُمّي وَزْناً وَزِنَةً، لا أنه في الحقيقة وَزْنٌ وزِنَة، وإنّما اختيرت لفظةُ (فعل) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأنَّ الغرضَ

---

(١) حسين الرومي، درر الكافة في حل شرح الشافية، (مجموعة الشافية)، ص. ١/ ١٥

الأهمّ من وزنِ الكلمةِ معرفةُ حروفها الأصول، وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون (. . .) ومعنى (فعل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضَّرْبُ فعل وكذا القتلُ والنّومُ، فجعلوا ما تشتركُ فيه الأفعالُ والأسماءُ المتصلةُ بها في هيئته اللفظية ممّا تشترك أيضاً في معناه[1]

ولفظة (فعل) أعمّ الأفعال معنىً، ويصح استعمالها في معنى كلّ الأفعال، قال تعالى ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾[2] أي مزكون[3]، ولكن

٤ ــ لماذا جعل لفظ الميزان (ف ع ل) ثلاثياً؟

اختار التصريفيون لفظ (ف ع ل) الثلاثي، وقالوا: إنّما كان الميزانُ ثلاثياً لكون الثلاثيّ أكثر من غيره[4]، أو لأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يمكن

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٢ و ١/ ١٣.

(٢) سورة المؤمنين ٢٣/ ٣.

(٣) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٥

(٤) تبين، فعلاً، أن جذور مفردات اللغة العربية، طبقاً لمادة (معجم العروس)، موزعة كما يلي:

أولاً: الفعل.

٧٥٩٧ جذراً من الثلاثي.

٤٠٨١ جذراً من الرباعي

٣٠٠ جذرٍ من الخماسي.

ثانياً: الاسم

وأنّ أبنية الاسم هي عشرون بناءً موزعة على الشكل التالي:

عشرة أبنية للثلاثي [وهي متنوعة]

ستة أبنية للرباعي [أقل من الثلاثي، وكلماته قليلة الشيوع]

أربعة أبنية للخماسي [فقير الأوزان، شحيح الأمثلة، وكلماته قليلة الشيوع] =

وزن الثلاثي إلاَّ بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثياً لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي إلاَّ بزيادة «لام» مرة أو مرتين. والزيادة عندهم أسهل من الحذف[1].

ثانياً ـ وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول

١ ـ الأصـل والزائـد:

سأبدأ بتوضيح معنى «الأصل والزائد»؛ لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع بالأصل والزائد ولا يعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يرد بهما ـ كما يقول ابن جني[2] ـ.

(أ) الأصـل:

عبارة ـ عند أهل الصناعة ـ عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلاَّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك ـ بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه[3].

(ب) والـزائـد:

هو ما لم يكن «فاء ولا عيناً ولا لاماً»..

ومثال ذلك قولك: ضَرَبَ، فالضاد من ضرب «فاء» الفعل، و «الراء» «عينه» و «الباء» لامه، فصار مثل ضَرَبَ. «فَعَلَ»، فالفاء الأصل الأول، و لعين

= شاهين (عبد الصبور، الدكتور)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، ص: ٤٦ وما بعدها.

(١) حسين الرومي، دور الكافيه (مجموعة الشافية)، ص: ١/١٥

(٢) المنصف، ص: ١/٧

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ١٠.

«الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الصاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بـ «فاء» ولا «عين» ولا «لام»، وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من «ضرب» زائدة، فلو حذفتها، لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف، وكذلك قولك: «مضروب» لو حذفت «الميم» و «الواو» لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول، كما يدل عليه «مضروب» بكماله، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم لأن «الصاد» بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم. فما زيد في ضرب من أوله قولهم: استضرب، فالهمزة والسين والتاء روائد، لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله: استفعل.. وكذلك «يضرب» الياء زائدة، ومثاله: يفعل. والزيادة في وسطه: قولك «ضروب» الواو زائدة، ومثاله. فعول. والزيادة في آخره، قولك: «ضربان» فالألف والنون زائدتان، ومثاله «فعلان»[1].

(ج) أبنية الفعل الأصول:

أبنية الفعل (الأصول) ثلاثية ورباعية[2]؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون وسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما فصلوا بينهما[3] بحرف قد يكون متحركاً وقد يكون ساكناً..

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ١١ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩

(٣) الجاربردي، شرح الشافيه (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٣.

فأبنية الفعل الأصول، هنا، هي المتصرفة، ولها الأصالةُ في التصريف، ولا تكون إلاَّ ثلاثية مثل: دَرَسَ، أو رباعية، مثل: دَحْرَجَ.. ولم يُبَيِّنَ من الفعل خماسي، لأنه إذاً، يصير ثقيلاً، بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل، واسم المفعول، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة[1] بدليل إسكان ما قبله[2].

(د) أبنية الاسم الأصول:

أبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية، وخماسية[3]، والمقصود هنا الأسماء المتمكنة التي يمكن تصريفها واشتقاقها، ولا تكون إلاَّ:

ثلاثية، نحو. رَجَلٌ، وَفَرَسٌ،

أو رباعية، نحو: جَعْفَرٌ،

أو خماسية، نحو: سَفَرْجَلٌ،

ولم يجوّزوا في الاسم سداسياً لئلا يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف[4].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩

(٢) الجاربردي، المصدر السابق، ص: ١/ ١٤.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٨٥.

(٤) الجاربردي، ١/ ١٤ . هذا بالنظر للوضع، أما بالنظر للاستعمال فقد تنقص الكلمة، سواء كانت معلاً أم لم يسمّ عن ثلاثة أحرف، وذلك بحذف الفاء، أو العين أو اللام.

ومثال ما كان على حرفين من الفعل:

(أ) محذوف الفاء، نحو: ضَعْ، دَعْ، ذَبْ. ← على وزن ← عَلْ

(ب) محذوف العين، نحو قُلْ، بِعْ، سَلْ. ← على وزن فل

ومثال ما كان على حرف واحد من الفعل:

[أ] ما كان محذوف الفاء واللام معاً، نحو «عِ كَلَامِيَ»، و «قِ نَفْسَكَ» ← على =

٢ ــ وزن الكلمات الثلاثية الأصول:

إذا أردنا وزن كلمة ثلاثية الأصول، سواء أكانت اسماً أم فعلاً، فإننا نقابل[1] أصول هذه الكلمة بأحرف الميزان «ف ع ل»:

ــ الأول بـ «الفاء» ويسمى «فاء» الكلمة،

ــ والثاني بـ «العين» ويسمى «عين» الكلمة،

ــ والثالث بـ «اللام» ويسمى «لام» الكلمة.

وتشكل حروف الميزان حروف هذه الكلمة، فتأخذ «الفاء» حركة «ف» الكلمة، وتأخذ «العين» حركة «عين الكلمة»، وإذا كان الحرف الأخير محركاً، حركت «لام» الميزان حسب حركة الإعراب أو البناء، فنقول:

= وزن ع

[ب] ومثال ما كان على حرفين من الاسم:

(أ) محذوف الفاء: عِدَة، وزِنَة، وثِبَة، وشِيَة، ← على وزن عِلَة

(ب) محذوف العين: قليل لم يسمع إلاّ في ثلاث كلمات هي:

ــ سه: اتفاقاً، وأصلها (سته) بدليل جمعها على (أسناه)،

ــ مُذ: على رأي من يقول إن أصلها (منذ)، استدلالاً بأنك لو سميت بـ «مذ» لصغرته على «سيذ» وجمعته على «أمناذ»

ــ دا: الإشارية على رأي من يقول إن المحذوف منها العين وإن أصلها «دوي».

(ج) محذوف اللام، نحو: أب، وأخ، ويد، وثبة، ورأمة.

ومثال ما كان على حرف واحد من الاسم:

ثم الله على رأي من يقول إنّ أصله «أيمن الله»، لا على رأي من يقول إنه موضوع للقسم، هكذا ابتداء، وليس مختصراً من (اليمين) فهو عندهم حرف قسم كالباء والواو.

ينظر الاستراباذي، شرح الشافية، هامش صفحة ١/ ٧ و ١/ ٨

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٢٩٩

ـ دَرس : أَكَلَ، كَتَبَ، ضَرَبَ ← فَعَلَ.

ـ فَلْس : شَمْسٌ. فَعْل.

ـ فَرَس : وَطَنَ ـ بَلَح ـ مَمَر ← فَعَل.

ـ كَتِف : فَخِذ ← فَعِل.

ـ عَضُد : رَجُل. فَعُل.

ـ حِبْر : حِصْن ـ مِلْح ـ حِمْل، بِئْر ← فِعْل.

ـ كَرُمَ : سَهُلَ ـ صَعُب ـ شَرُفَ ← فَعُلَ.

ـ عِنَب : ← فَعَل.

ـ إِبِل : ← فِعِل.

ـ قُفْل : رُمْح ← فُعْل.

ـ صُرَد[1] : ← فَعَل.

ـ عُنُق : كُتُب ← فُعُل.

ـ شَرِبَ : حَسِبَ، عَلِمَ ← فَعِلَ.

ـ ضُرِبَ : ← فُعِلَ.

ـ صَامَ : [أصلها: صَوَم] ← فَعَل

ـ دَانَ [أصلها: دَيَنَ] ← فَعَل.

٣ ـ وزن الكلمات الرباعية الأصول:

إذا أردنا وزن كلمة رباعية الأصول، سواء أكانت فعلاً أم اسماً، وزنا على الميزان الثلاثي «لاماً ثانية»، كما يقول ابن الحاجب[2].

---

(١) الصُرَد جمع صرْدان طائر ضخم الرأس، أبيض البطن، أحضر الظهر، يصطاد صغار الطير

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٢٩٩

ولكن، لماذا تكون الزيادة بـ «لام ثانية»، ولا تكون بفاء ثانية أو بعين ثانية؟

يجيب التصريفيون بأنه إذا زادت الأصول على الثلاثة كررت «اللام» دون «الفاء» أو «العين»، لأنه لمّا لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرف بعد «اللام»، لأن الفاء والعين واللام تكتفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها، كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد «اللام أولى» ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد[1]. . فنقول:

- دَحْرَجَ : فَعْلَلَ.
- دَرْبَخَ فَعْلَلَ.
- بَعْثَرَ . فَعْلَلَ
- زَلْزَلَ : فَعْلَلَ.
- جَعْفَر . فَعْلَل
- زِبْرِج : فِعْلِل [الذهب، والريبة، والسحاب الدقيق].
- بُرْثُن، قُسْطُل . فُعْلُل.
- دِرْهَم، خِنْجَر . فِعْلَل.
- قِمَطْر[2] فِعَلّ (فِعَلٌّ)[3].
- جُخْدَب : فُعْلَل
- جَنْدَل . فَعْلَل.

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص ١/ ١٣

(٢) والقِمَطْر (ج) قماطير ما تُصَانُ فيه الكتب، وما يجعل فيه أرجل المحرمين في السجن.
والرجل القصير الضخم

(٣) بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وزيادة لام رابعة، ثم إدغام اللامين

ـ عُلَبِط : فُعَلِل.

ويلاحظ أن الحرف الأول قابل «فاء» الكلمة، والحرف الثاني قابل «عينها»، والحرف الثالث قابلَ «لامها»، وأمّا الحرف الرابع فقابل «اللام الثانية». كما يلاحظ أن حروف الميزان قد شُكِّلت بحركات الكلمة الموزونة وبالترتيب نفسه.

٤ ـ وزن الكلمات الخماسية الأصول:

ورد أن أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية فقط، وأن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية فقط.. إذاً فعند وزننا لبناء أصلي على خمسة أصول فإن هذا البناء يكون اسماً فقط.. فنقول في وزن أبنية الأسماء الأصول الخماسية أن الحرف الأول قابل «فاء» الكلمة، والحرف الثاني قابل «عينها» والثالث «لامها» والرابع «اللام الثانية» والخامس «اللام الثالثة»، فنقول:

ـ سَفَرْجَل : فَعَلَّل ـ زَبَرْجَد ـ غَضَنْفَر ـ حَجَنْفَل، شَمَرْدل، خَزَعْبَل[1].

ـ قِرْطَعْب : فِعْلَلّ [والقرطعب]، والجِرْدَحل [الوادي، والضخم من الإبل].

ـ جَحْمَرِش : فَعْلَلِل [وهي العجوز الكبيرة، والمرأة السمجة].

ـ قُذَعْمِل : قُعَلِّل [والقُذَعْمِل: هو الضخم من الإبل].

ثالثاً ـ وزن الكلمات المزيد فيها:

مرّ، حتى الآن، كيفية وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول، سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية، وسواء أكانت فعلاً أم اسماً، ومرّ أنه يعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد فبلامٍ ثانية وثالثة... ولكن كيف توزن الكلمات المزيد فيها؟

---

(١) القصنفر الأسد، والعليط الحيّة، والزبرجد من الجواهر والزمرد، والحجنفل العليط الشقة، والشمردل: الفتى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق، والخزعبل الأحاديث المستطرفة.

١ ــ وزن الزيادة من غير تاء الافتعال:

يقول ابنُ الحاجب[1]. «ويعبر عن الزائد بلفظه إلاَّ المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلاَّ المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاَّ يثبت». فما معنى ذلك؟

إذا وجدت كلمة من هذا النوع فإننا نقابل الحروف الأصول بالفاء و لعين و للام، ويعبر عن الزائد بلفظه، إذا كان هذا الزائد غير مبدل من تاء الافتعال وغير مكرر، وعادةً تكون هذه الزيادة من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «اليوم تنساه»[2]؛ أي أنا نقابل الزائد بعينه في الميزان ولا نقابل به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً فمثال ذلك:

ــ يَكْتُبُ: يَفْعُلُ : (بزيادة الياء في أول الميزان).

ــ أُكْتُبْ: أَفْعُلْ : (بزيادة الألف في أول الميزان).

ــ إِسْتَكْتَبَ: إِسْتَفْعَلَ: (بزيادة الألف والسين والتاء في أول الميزان)

ــ مَكْتُوب. مَفْعُولٌ : (بزيادة الميم في أول الميزان، والواو قبل لام الكلمة).

ــ كَاتِب: فَاعِل : (بزيادة ألف بعد فاء الكلمة).

ــ كَاتِبَان: فَاعِلان : (بزيادة ألف بعد فاء الكلمة وألف ونون بعد لامها).

وهكذا في بقية الكلمات المشتقة من هذا الأصل: ك، ت، ب، ويلاحظ أن هذه الزيادة ليست زيادة تكرير لإلحاق أو لتضعيف، وليست زيادة مبدل من تاء الافتعال.

٢ ــ وزن الزيادة المبدلة من تاء الافتعال:

إذا وجدت كلمة أبدل فيها الحرف الزائد عن أصولها تاء الافتعال فكيف

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٢) وتجمعُ أيضاً بـ «سألتمونيها»، و«هويت السمان».

توزن؟ بل ما هو المبدل من تاء الافتعال قبل البدء بالوزن؟

المبدل من تاء الافتعال هو ما تقلب فيه تاء «افتعل» عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة، وذلك أنك إذا قلت «افتعل» وما تصرف منه، وكانت الفاء أحد حروف الإطباق الأربعة: صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، فالتاء فيه مبدلة، أي أن تاء الافتعال تقلب طاء، وذلك قولك «اصطبر، ويصطبر ومصطبر، واضطرب يضطرب فهو مضطرب، واطّلع فهو مطّلع، واصطهر فهو مصطهر، ولا يقال في اصطبر: اصتبر، ولا في اضطرب اضترب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل. وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة، والعلة في أنّهُ لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق: أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف[1].

وقد تبدل تاء الافتعال على ما قبلها إذا كان قبلها صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء: نحو: اصبّر، ومصبّر، واصّلح (من الصّلح)، واضّرب وظّهر بحجتي. وأصل هذه كلها اصتبر، واصتلح، واضترب، واظتهر، فكرهوا ظهور التاء، وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والظاء، وهما مجهورتان مستعليتان فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد، وهو تاء افتعل للأصلي الذي قبله[2] وأما اصتبر فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاء ليس في التاء فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد فأبدلوا الزائد للأصلي

---

(١) ابن جني، المنصف، ص ٢/ ٣٢٤، والتصريف الملوكي، ص: ٤٨، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ٣٦٠، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣١٦، وشرح الاسترابادي، ص ٣/ ٢٢٦، والسمنادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٢٤٣.

(٢) ابن جني، المنصف، ص. ٢/ ٣٢٧.

فقالوا: اصبّر ولا يجوز في «اصطبر»: «اطّبر» على أن تدغم الصاد في الطاء لأن في الصاد صفيراً وتمام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك.. كما لا يجوز في اصطرب: اطّرب، لأن الصاد لا تدغم في الطاء، لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الصاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء. وإنّما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك أو الشيء في نظيره وأما قولهم اطّجَعَ في اضطجع فشاذ، وكذلك الطجع، ونظيره في الشذوذ قولهم «استحذ فلان أرضاً» يريدون: اتّخذ، وكذلك لا يجوز في اصطلح: اتّلح، ولا في اضطرب. اترب، لأن الصاد، والضاد لا يدغمان في التاء[1]

وقد تبدّل تاء الافتعال دالاً إذا كان قبلها زاي، نحو. ازدجر، ومزدجر، ومن اتبع التاء الحرف الذي قبلها أبدل منها الزاي فقال: ازّجر، وهو مزّجر.. وأصلها: ازتجر، فالزاي مجهورة والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالاً لتوافق لزاي في الجهر عند من قال اردجر.. ومن قال. ازّجر فقد أبدل الزائد للأصلي، مثل: اصّبر . ولا يجوز: ادّجر ولا: اتّجر في ازدجر، لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال، لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت، لما فيها من الاسلال[2].

وقد تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كان قبلها ذال، ثم تدغم الذال فيها، وذلك

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/٣٢٨، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، والزمخشري، المفصل، ص: ٣٧٠، وابن جني، الخصائص، ص: ١/٦٣ و ١/٢٦٣، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/٤٠٣، وشرح الاسترابادي للشافية، ص: ٢/٣٢٤ و ٣/٢٢٦

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢/٣٣٠، والتصريف الملوكي، ص. ٤٨، وابن الحاجب ص: ٢٤٩، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٢٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/٣٥٦، والاسترابادي، شرح الشافية، ص. ٣/٢٢٧.

افتعل من «ذكر يذكر»، تقول فيه: اذكر ويذكر. ومن أتبعها الحرف الأول قال. ذكر ومذكر.. وأصله: اذتكر، والذال مجهورة والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالاً لتوافق الدال في الجهر، كما قربوا التاء من الزاي في: ازدجر بأن قلبت دالاً. أما من قلب الزائد للأصلي فقال: ادّكر كما قال ازّجر.. وادكر أجود من ادّكر[1]

فالمبدل من تاء الافتعال، وإن كان زائداً، يعبر عنه «بالتاء ولا يعبر عنه بلفظه»، إمّا للاستثقال، وإمّا للتنبيه على الأصل كما قال ابن الحاجب[2]

يعني أن وزن اضطراب، وازدرع: افتعل، ولا تقول افطعل، ولا افدعل، وكذلك اطّلع، واصطهر، واصطلح، وازدهر، وازدجر، وازدلف، واذدكر إلخ..

وقد اعترض بعض الصرفيين على قول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه «إنّما لم يورن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال وإمّا للتنبيه على الأصل[3]، فقال الاستراباذي[4]: «قلنا: هذان حاصلان في: فَحَصْطُ وفي قُزْدُ، ولا يوزنان إلاّ بلفظ البدل، ولو قال ويعبر عن الزائد بلفظه، إلاّ المدغم في أصلي فإنما بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازْيَنَّ وادَّارَكَ على وزن: افْعَلَّ وافَاعَلَّ، وقولك قَرْدَد، وقَطَّع، واطَّلَب، على وزن: فَعْلَل وفَعَّل وافَّعَل، لكان أولى وأعم».

وقال ابن جماعة[5]: «كلا الوجهين (الاستثقال والتنبيه على الأصل) فيه ضعف»

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٣٣٠

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٨، وشرح الكرماني، ص: ٢/ ٣٨٣.

(٣) الاستراباذي، ص: ١/ ١٨، والكرماني، ص: ٢/ ٣٨٣.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/ ١٩.

(٥) شرح الشافيه، (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٧

أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص، إذ قد يقلبون الزِنة بقلب الموزون، ولا يراعون بيان أصل الوزن.

وأما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة، إذ الاستقلال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظ لما قالوا في رتة «هيلع» مثلاً «هفعل» فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير[1].

وقد رفض الاستراباذي أن يكون وزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء، وقال: إنّ هذا ممّا لا يسلّم، بل تقول اضْطَرَبَ على وزن افتعل، وفَحَصْطُ (أي فحصتُ بتاء المتكلم) وزنه: فَعَلْطُ، وهَرَاق وزنه: هَفْعَل، وقُتَيْمِجٌ وزنه. قُعَيْلِجٌ، فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه، وقال عبد القاهر في المبدل من الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن: فال[2].

٣ ــ وزن زيادة التكرير:

إذا وجدنا كلمة زيد على أصولها حرف أو أكثر من مثل حروفها الأصلية وذلك بغية تكرير ذلك الحرف، فكيف نعامل هذا الحرف الزائد في الميزان التصرفي؟

حدد ابن الحاجب الطريقة المتبعة في وزن مثل هذه الكلمات، فقال: إن الحروف الزائدة عن أصول الكلمة يعبر عنها بلفظها، إلا المبدل من تاء الافتعال، فيقابله في الميزان التاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاّ تثبت[3] ولتتضح القاعدة: أكثر من ذلك، لا بدّ

---

(١) ابن جماعة، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/١٧.

(٢) شرح الشافية، ص: ١/١٨.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٣٠٠

من إيضاح زيادة التكرير.. التي قد تكون[1]:

(أ) للإلحاق، مثل: قَرْدَدَ، على وزن: فَعْلَلَ، أي أن غرضهم جعل الكلمة على مثال باب موزونِ تلك الكلمةِ في ذلك الباب أصل، كدحرج في باب فعلل، مثلاً، فأرادوا في الزِنة أن ينبهوا على ذلك[2].

(ب) لغير الإلحاق، مثل. قطّع، على وزن: فعّل، وذلك بغية التنبيه على أنهم أرادوا ما قبلها، وذلك أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد، لذلك أدغموا المثلين[3].

وحروف زيادة التكرير قد تكون:

(أ) من حروف الزيادة العشرة (اليوم تنساه)، نحو: شَمْلَلَ: فَعْلَلَ.

(ب) أو من بقية حروف الهجاء، نحو: جَلْبَبَ: فَعْلَلَ.

وهذه الحروف الزائدة قد تكون:

(أ) مفصولاً بينها، نحو: جِلْبِيب بِعْلِيل.

(ب) أو غير مفصول، نحو: علّم: فعّل.

فكيف نزن زيادات التكرير التي للإلحاق أو لغيره؟

قال ابن الحاجب: «يعبر عن حرف الزيادة» المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاّ يثبت[4]؛ أي أن المكرر يعبر عنه في الميزان الصرفي بالحرف الذي تقدمه سواء كان ذلك الحرف «فاء»، أو «عيناً»،

---

(١) الكرمياني، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ٢/ ٢٨٣.

(٢) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٧ و ١/ ١٨

(٣) المصدر السابق

(٤) الشافية، ملحق رقم واحد، ص. ٣٠٠.

أو «الامأه» حتى وإن كان من حروف الزيادة (هويت السمان)، فإنه يعبر عنه بما تقدمه ولا يعبر عنه بلفظه إلا إذا قام الدليل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة هذه الحروف فاتفق موافقتها لما قبلها فيعبر عنها، حينئذٍ، بلفظها[1] وذلك نحو: قَرْدَدَ على وزن: فَعْلَلَ، ولا يقال: فَعْدَدَ (الزيادة بالإلحاق).

قطّع، على وزن: فعّل، ولا يقال: فعطل (الزيادة لغير الإلحاق).

فممّا جاء مكرر الفاء:

ـ مَرْمَرِيس : وهي الداهية والشدة، قال الراجز:

«داهيةٍ حدباءَ مَرْمَرِيس»

ـ ومَرْمَريت : في معناه.

ومثالهما من الفعل: فعفعيل، لأنه من المراسة وهي الشدة، فتكررت الفاء والعين ولا نظير لهذه الكلمة. لأن الماء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد[2].

ومما جاء مكرر العين:

ـ ضَرْبَبَ: فَعْلَلَ.

ومما جاء مكرر اللام:

ـ ضَرْبَب فَعْلَل، ومَهْدَدَ: فَعْلَل، وجَلْبَب: فَعْلَل، وشملل ملحق بدحرج.

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/١٩، والجاربردي، ص: ١/١٨، ونظره كلاه ص. ٢/٨، والأنصاري، ص: ٢/٨ (من مجموعة الشافية)

(٢) ابن جني، المنصف، ص. ١/١٢ و ١/١٣، ولبن جماعة (مجموعة الشافية)، ص: ١/٧.

فإن تكررت العين واللام: ضرَبْرَب: فَعَلْعَل.. كررت في المثال العين واللام، نحو: صَمَحْمَح: فَعَلْعَل.

وعلى ذلك فإن وزن «المكرر للإلحاق» يكون بأحد حروف «فعل» لأنه في مقابلة «الحرف الأصلي»: كما ورد في الشرح المنسوب لابن الحاجب[1]، ومن هذا المنطلق، أي يعبر عن الحرف المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاّ بثبت قال ابن الحاجب[2]: «ومن ثمة كان جِلْتِيت فِعْلِيلاً لا فعليتا، وسُحْنُون وعُثْمُون فُعْلولاً لا فعلونا، لذلك ولعدمه، ومَسْحُوق ــ بـ صح الفتح ــ فَمَعْلُول لا فَعْلُول كَحَمْدُون، وهو مختص بالعلم لندور فَعْنُول، وهو صَمْغُوق، وخَرْنُوب ضعيف، وسَمْنَان فَعْلَان، وخَزْعَال نادر، وبُطْمان فُعْلَان، وقرطاس ضعيف، مع أنه نقيض ظهران»، أي أن وزن:

جِلْتِيت: فِعْلِيل، للإلحاق بِقِنْدِيل، ولا يقال إنه على وزن «فعليت» لأنه لم يقدم الدليل على أن الإتيان به لم يكن بقصد التكرار. علماً أن التاء من حروف «اليوم تنساه»، وعلماً بأن وزن «فعليت» موجود كـ «عفريت» والجلتيت صمغُ الأنجُذان، والأنجُذان ــ بضم الجيم ــ نبات يقاوم السموم، جيد لوجع المفاصل، جاذب، مدر للطمث[3].

لكن الاستراباذي، يعترض على هذه القاعدة، أي على قول ابن الحاجب «ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت، ويقول[4]: هذا ويجوز في بعض الكلمات أن نحمل

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/١٩

(٢) الشافيه (ملحق رقم واحد)، ص: ٣٠٠

(٣) الجاربردي وابن جماعة (مجموعة الشافية)، ص: ١/١٨، ونقره كلر والأنصاري، مجموعة الشافية، ص: ٢/٨.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٥.

الزيادة على التكرير، وأن لا تحمل عليه، إذا كان من حروف «اليوم تنساه»، وذلك كما في «حلتيت» يحتمل:

أن تكون اللام مكررة كما في «شمليل» فيكون وزنه: فعليلاً، فيكون ملحقاً بقنديل وأن يكون لم يقصد تكرير لامه وإن اتفق ذلك، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما في عفريت فيكون «فعليتا»

ـ وسُحَنْكُوْن وعُثَنْثُوْن: فُعْلُوْل، ولا يقال إن وزنهما، فُعَلْلُوْل لسببين[1].

(أ) لوجوب التعبير عن المكرر بلفظه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت، وهما ملحقان بـ «عُضْرُوف وعُصْفُور».

(ب) ولعدم وجود وزن «فُعَلْلُوْن» في كلامهم

ـ والسُحَنْكُوْن: أول الريح والمطر[2]، وقيل علم لرجل[3]، ويقال إنه من فقهاء المالكية[4]

ـ والعُثَنْثُوْن: رأس اللحية، أو اللحية، أو ما فصل منها بعد العارضين، أو نبت على الذقن، أو شعرات طوال تحت حنك البعير، ومن الريح والمطر أولهما، أو عام المطر ما دام بين السماء والأرض[5].

ـ وسَحَنْكُوْن: إن صَحَّ فتحُ السين: فَعَلْلُوْن، كـ «حَمَدْلُون»، ولا يقال إنه على

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١٦/١، والجاربردي وابن جماعة، ص. ١٨/١، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٨/٢.

(٢) الجاربردي، ص: ١٨/١، ونقره كار، ص ٨/٢

(٣) الأنصاري، ص: ٨/٢.

(٤) حسين الرومي، ص. ١٨/١.

(٥) ابن جماعة، ص: ١٨/١.

وزن: فَعْلُوْل، لأنه مختص بالعلم، ولأنه ليس مكرر اللام للإلحاق بـ «صَعْفُوق» والنادر كالمعدوم. . فصورة «سَخْنُون» وإن كان على صورة المكرر إلا أن هنا دليلاً يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار، فلم يعتد بصورته، ولم يعبر عنه بما تقدمه، بل عبر عنه بلفظه[1].

ـ وصَعْفُوق : غير منصرف للعلمية والعجمة: على وزن فَعْلُوْل، وذكر أن صعفوق اسم أعجمي، ويقال: بنو صعفوق لخول باليمامة، قال العجاج[2]:

فهو فا فقد رجا الناس الغير
من أمرهم على يديك الثؤر
من آل صعفوق وأتباع أخر
الطاعمين لا يبالون الغمر

ـ وخَرْنُوْب: على وزن: فَعْلُوْل، والخَرْنُوب ـ بفتح الخاء ـ ضعيف، والفصيح بالضم، وهو نبات يتداوى به[3]، «والفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون، نحو: خُرّوب كـ «تُنّور»، وإنما تمنحه العامة، وقيل إن خَرنوباً ـ بالفتح ـ متفرع على حروب؛ أبدلت النون من إحدى الراءين كراهة التضعيف فورنه على هذا: فعنول لا فعلول[4].

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/١٦، والجاربردي، ص: ١/١٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/٨.

(٢) الجاربردي، ص: ١/١٩، وابن جماعة والرومي، ص: ١/١٩.

(٣) الجاربردي، ص: ١/١٩.

(٤) نقره كار والأنصاري، ص: ٢/٨.

لكن عدداً من شراح الشافية يعترضون على قول ابن الحاجب[1]، «وسَحُنُون إن صحَّ الفتح ففعلون، لا فعلول كحَمْلُون، وهو مختص بالعلم لندور فَعْلُول وهو صَعْفُوق وخَرْنُوب ضعيف». فقال الجاربردي[2] فلو قال ابن الحاجب «العلم فَعْلُول بدل قوله لندور فَعْلُول لكان أولى»، وقال نقره كار[3] وعلى هذا كان فَعْلُول في كلام العرب معدوماً لا نادراً.

ويعترض حسين الرومي على قول ابن الحاجب «إن فَعْلُون مختص بالعلم» بقوله[4]. «وفيه نظر، لأنَّه جاء «زَيْتُون» مع أنه ليس بعلم، فلو قال: وهذا الوزن من العلم أكثر منه من غير العلم لكان صواباً»، وقال ابن جماعة[5] «قال ابن درستويه إن فعلولاً ليس من أبنية كلام العرب ولا في العرب إلا كلمة أعجمية في قول العجاج «من آل صعفوق وأتباع أخر»، وقول ثعلب وكل اسم على فعلول فهو مضموم الأول. وقد استدرك عليهم:

— زَرْنُوق : في لغة حكاها اللحياني في رُزْنُوق ــ بالضم ــ واحد الزرنوقين وهما منارتان كانتا تبنيان على جانبي رأس البئر.

— وبَرْشُوم : لأبكر النخل بالبصرة، حكاها أبو حنيفة.

— وحَنْدُوق: حكاها أبو عمر الشيباني

— وقَرْبُوس: بسكون الراء.

— وعَصْفُور: حاكاها ابن رشيق في كتاب الغرائب والشذوذ.

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٢) شرح الشافية، ص. ١/١٩.

(٣) شرح الشافية، ص: ٢/١٩.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/١٨.

(٥) شرح الشافية، ص: ١/١٩.

والفتح ــ فيما عدا قَرْبُوس منها شاذ ــ جاء مرجوحاً مع الضم، وقيل. إن راء قربوس لا تسكن إلا في ضرورة الشعر.

ــ سَمْنَان : فَعْلَان، ولا يقال إنها على وزن: فَعْلَال وإن كان النون فيه مكرراً. وسَمْنَان ماء لبني ربيعة، غير منصرف للعلمية وللزيادة، ولأن هذا الوزن نادر[1]، وقال أبو تمّام (من البسيط).

نَحْــوَ الأُمَيْلِــحِ مِــنْ سَمْنَــانَ مُبْتَكِــراً
بِفِتْيَــةٍ فِيهِــمُ المَــرَّارُ وَالحَكَــمُ.

قالوا: ليس في كلامهم «فعلال» من غير البناء المكرر نحو: زلزال إلا خزال، وقهقار للحجر وأما بهرام، وشهرام فعجميان، قال في الصحاح: القهقرّ ــ بتشديد الراء ــ الحجر الصلب، وكان أحمد بن يحيى (ثعلب) يقول واحده القهقار، وقال أيضاً القسطل، والقصطل، بالسين والصاد: الغبار، والقسطال لغة فيه، كأنه ممدود منه[2] وقيل أيضاً: قرطال، كخزعال، حبّ معروف، وهو الهرطمان[3].

ولكن الاستراباذي يقول[4]: «يجوز في بعض الكلمات أن تحمل الزيادة على التكرير وأن لا تحمل عليه، إذا كان الحرف من حروف «اليوم تنساه» وذلك كما في جِلْتِيْت (...) وكذ سَمْنَان: إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بزلزال. وإمّا أن يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سلمان، ولا

---

(١) الجاربردي، ص: ١/١٩، وشرح كلر والأنصاري، ص: ٢/٩.
(٢) الجاربردي، ص: ١/١٩
(٣) ابن جماعه، ص: ١/٢٠
(٤) شرح الشافيه، ص. ١/١٥.

دليل في قول الحماسي (أبي تمام) (من البسيط):

نَحْـوَ الأُمَيْلِـحِ مِـن سَمْنَـانَ مُبْتَكِـراً
بِفِتْيَـةٍ فِيهِـمُ المَـرَّارُ والحَكَـمُ

بمنع صرف «سَمْنَان» على كونه: فَعْلَان، لجواز كونه «فعلالاً» وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع. قال المصنف: لا يجوز أن يكون مكرر اللام للإلحاق لأن «فَعْلالاً» نادر كخَزْعَال، ولا يلحق بالوزن النادر، ولقائل أن يقول: إن فعلالاً إذا كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد نحو زلزال وخلخال غير نادر اتفاقاً، فهلاّ يجوز أن يكون سمنان ملحقاً به، وليس نحو زلزال بـ «فعفال» على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب «ذي الزيادة» ولا يجوز أن يكون التاءان أصليتين في حلتيت، وكذا النونان في سمنان (لأن) التضعيف في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زائداً إلا أن ينفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلي كزلزال على ما فيه من الخلاف».

ـ خَزْعَال: فَعْلَال، يقال ناقة بها خزعال، أي ظلع، وهو نادر لا يحمل عليه «سَمْنَان لندور فَعْلال، بينما يحمل على فَعْلان لكثرته.. قال الفراء: لم يأتِ من غير المضاعف على فعلال إلا قولهم: ناقة بها خَزْعَال: أي ظلع، وزاد ثعلب قهفاراً وأنكره الناس، وقالوا قهقر، وزاد أبو مالك قسطالاً بمعنى قسطل، وهو الغبار، وأما في المضاعف كخلخال وبلبال (شدة الهم والوسوسة) وزلزال فكثير»[1].

(١) الاسراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٢٠.

ـ بُطْنَانِ : فُعْلاَن، لا فُعْلاَل، لوجهين[1]:

الأول: أنه نقيض ظُهْران، لأن ظهراناً اسم لظاهر الريش وبطناناً لباطنه، وظهران: فعلان، بالاتفاق، إذ لم يتصور فيه التكرار فيطان كذلك حملاً للنقيض على النقيض.

الثاني: أن «فُعْلاَلاً» لم يوجد في كلامهم غير «قُرْطَاس» ـ بالضم ـ وهو ضعيف أيضاً والفصيح الكسر، ولم يقصدوا فيه التكرار، وإنما قصدوا إلى زيادة الألف والنون للبناء كما في سكران فاتفق أن وقع قبلها نون فوقع التكرار[2].

لكن الاستراباذي يقول[3]: «وأمّا بطنان فليس بمكرر اللام لأنه جمع بطن، وليس فعلال من أبنية الجموع، وفعلان منها كقفزان، ولو كان بطنان واحداً لجاز أن يكون فعلال مكرر اللام للإلحاق بقسطاس كما في قرطاط وقسطاط، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للإلحاق كما في سؤدد عند سيبويه، وقال المصنف: لا يجوز أن يكون بُطان ملحقاً بقُرطاس لأنه ضعيف والفصيح قِرْطَاس ـ بكسر الفاء ـ ولقائل أن يقول: قُرطاس غير ضعيف، وقد قرىء في الكتاب العزيز بالكسر والضم، وما قيل «إنها لغة رومية» لم يثبت، والظاهر أن المصنف بنى على أن بُطناناً وظُهراناً مفردان، فحمل بُطاناً في كونه: «فعلان» على ظهران الذي هو فعلان بيقين، ولو جعلهما جمعين لم يحتج إلى ما ذكر، لأن فعلالاً ليس من أبنية الجموع، والحق أنهما جَمْعَا. بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة».

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٢٠، والأنصاري، ص: ٢/ ٩.

(٢) المصدران أنفسهما

(٣) شرح الشافية، ص: ١/ ١٦ و ١/ ١٧.

٤ ــ وزن الحرف الزائد المدغم بأحد حروف الكلمة الأصول:

أهمل ابن الحاجب ذكر هذه الحالة، وقد علّل له بعض الصرفيين هذا الإهمال بقولهم. «وأهمل في الأصل بين حال المدغم ويبغي ذكره فكأنه إنما لم يذكره بناء على ظهوره لأن المدغم لما كان كالمستهلك يتبع المدغم فيه»[1]

وقد حاول الاستراباذي[2] تدارك هذه القضية فقال. «ولو قال. ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي، فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازّيّن وادّارك على وزن: افّعّل وافّاعل، وقولك قردد وقطّع واطّلب على وزن: فعلل وفعّل وافّعل لكان أولى وأعم، ولا يخفى أن عبارة الاستراباذي «قاصرة عن بيان التعبير عن مثل اضطراب بافتعل (...) فالأمر ليس كما زعمه»[3].

يعبر، إذاً، عن المزيد المدغم في حرف أصلي «بما عبر بعده لا بلفظه ولا بلفظ الذي أبدل هو منه[4]»، نحو: ازّيّن: افّعّل.

وحاصل الكلام من قول ابن الحاجب: «ويعبر عنها بالفاء» إلى قوله: «نقيض ظهران» أنّ الحروف التي يراد زنتها إمّا أن تكون أصلية أو لا فإن كانت أصلية فإن لم تزد على ثلاثة أحرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام، وإن زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة، وإن لم تكن أصلية فإمّا أن تكون مكررة من حيث الصورة أو لا. فإن لم تكن مكررة من حيث الصورة فإما أن تكون مبدلة من تاء الافتعال أو لا. فإن كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء، وإلا فبلفظها، وإن

---

(١) الكرماني، ص. ٢/ ٢٨٣.

(٢) شرح الشافيه، ص: ١/ ١٩.

(٣) الكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٨٣.

كانت مكررة من حيث الصورة فإما أن يدل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار أو لم يدل، فإن لم يدل فبما تقدمه وإن دل فبلفظه»[1].

رابعاً ـ وزن الكلمات التي وقع فيها القلب المكاني وطرق معرفته

لمّا كان الغرض من الميزان الصرفي التنبيه على «فاء» الكلمة و «عينها» و «لامها» وعلى ترتيب الحروف الأصول، وعلى الحرف الزائد وموضعه، وعلى حركات هذه الحروف وسكناتها... فلذلك إذا حصل قلب في الكلمة لموروبة بتقديم حروف الكلمة وتأخيرها عن بعضها قلبت حروف الميزان بما يوافق هذا الموزون[2].

فمن الطبيعي، معرفة القلب المكاني قبل المباشرة بوزن الكلمات التي حصل فيها هذا القلب.

فما القلب المكاني؟ وكيف يعرف؟

القلب المكاني «عبارة عن جعل حرف من الكلمة مكان غيره منها وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف»[3]، ويقع هذا التقديم والتأخير في كلام العرب كثيراً، وهو سماعيّ لا يقاس عليه، وأما «طريقة الإقدام من غير صنعة فنحو (. .) ما أطيبه وأيطبه، وأشياء، في قول الخليل، «وقسيّ» وقوله: «أخو اليوم اليمي». فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأتٍ ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس»[4]،

---

(١) الحاربردي، ص: ١/ ٢٠ و ١/ ٢١

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠

(٣) ابن جماعة، ص: ١/ ٢١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٨٨.

باستثناء ما «ادعى الخليل مما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كحاءٍ وسواءٍ، فإنه قياسي»[1].

ومن المفيد معرفة أن «أكثر ما يقع القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ في اِضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه، كَنَاءَ يَنَاءُ في نَأَى يَنْأَى، وراء في رأى، ولاعٍ وهاعٍ وشواعٍ في لائع وهائع وشوائع، والمهاة وأصلها الماهة، وأمهيت الحديد في أمهته، ونحو جاءٍ عند الخليل، وقد يقدم متلو الآخر على العين، نحو. عامس وأصله. طمأن، لأنه من الطمأنينة، ومنه اطمأن يطمئن اطمئناناً.

ـ وقد تقدم العين على الفاء، كما في أيس وجاءٍ وأينق والآراء و لآبارُ والآدُر،

ـ وقد تقدم اللام على الفاء، كما في «أشياء» على الأصح،

ـ وقد تؤخر الفاء عن اللام، كما في الحادي وأصله الواحد»[2].

ونستطيع معرفة القلب المكاني بطرق عدّة ذكرها ابن الحاجب مع التمثيل لها وهي[3]:

١ ـ بأصله:

كـ«ياء» مع الناي[4]، أي بإرجاع الكلمة إلى مصدرها الذي اشتقت منه

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٢١ و ١/ ٢٢.

(٢) الاستراباذي، المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي وابن جماعة، ص. ١/ ٢١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٠٠

وناء بناء مقلوب: نأى ينأى، لأن مصدرهما «النأيُ». لا «النَيْءُ» فوزن هذه الكلمات هو:

ـ نَـأَى : فَعَـل نَأَءَ: فَلَعَ.

ـ يَنْأَى : يَفْعَل يَنْأَءُ: يَفْلَعُ.

ويلاحظ أن «لام» الكلمة جعلت في موضع عينها، «ففلت في الميزان أيضاً بحيث جعلت لام الميزان مكان عينه»[1].

٢ ـ وبأمثلة اشتقاقه:

كالجاه والحادي والقِسيّ[2]، أي بعرف القلب، أيضاً، في الكلمات المشتقة مما اشتقت منه الكلمة التي حصل في حروفها القلب، وذلك نحو: الجاه والحادي والقِسيّ.

فالجاه: كلمة مشتقة من المصدر «وجه» فإن أمثلة اشتقاقه هي: وجه وتوجّه والمواجه والتوجيه والوجاهة، فكلها مشتقة من المصدر نفسه الذي اشتق منه الجاه.

فوزن جَاه: عَفْل، لأن أصله:

وَجْه: فَعْل، ولما أعلوه بالقلب، أعلوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من «فَعْل» إلى عَفْل» أي أنه صار من وجه إلى جَوَه ثم حركت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إلى: جَاه[3].

---

(١) الاسترابادي، ص ١/ ٢٣، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢١ ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرماني، ص. ٢/ ٢٨٤.

(٢) ابن الحاجب، الشافيه، ص: ٣٠٠.

(٣) الاسترابادي، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي والسرومي، ص. ١/ ٢١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرماني، ص ٢/ ٢٨٤.

ويوضح ذلك قول ابن جني[1]: «وورويناه عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها، فقلت لها: ردّي عليه، فقالت. أحاف أن يجوهني بأكثر من هذا، قال وهو من الوجه، أرادت يواجهني، وكان أبو علي (الفارسي) يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً (...) وحكى أبو زيد قد وجه الرجل وجاهة عند السلطان، وهو وجيه، وهذا يقوى القلب، لأنهم لم يقولوا (جويه) ولا نحو ذلك».

الحَادي: على وزن: عَالِف ــ مثل الجاه ــ تدلنا أمثلة اشتقاق هذه الكلمة، وهي: الوحدة والتوحيد والوحدان والواحد، أنها وكلمة الحادي مشتقة من أصل واحد، هي كلمة: وحَدَ على وزن: فَعَل. قلبت ء الكلمة «الواو» إلى موضع اللام «الدال» فصارت إلى: أحِدَو. أعِلِف.. ثم قدم الحاء على الألف لأنه لا يمكن الابتداء بساكن فصارت إلى حِادِو: عِالِف ، ثم قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها في الموضعين فصارت إلى حِادِي: عِالِف.. ثم أبدلت كسرة العين بفتحة فصار إلى حَادِي: عَالِف[2].

فالحادي «فاعل عن وحد، وأصله الواحد فنقل عن (فاعل) إلى (عالف) سواء، فانقلبت الواو التي هي في الأصل (عاء) «ياء» لانكسار ما قبلها في الموضعين جميعاً، وحكى الفراء: معي عشرة فاحْدُهُنّ لي، أي اجعلهن أحد عشر، فظاهر هذا يؤمن بأن الحادي فاعل. والوجه إن كان المروي صحيحاً أن يكون الفعل مقلوباً من وحدت إلى حدوت، وذلك أنهم لما رأوا الحادي في ظاهر الأمر على صورة فاعل صار كأنه جار على حدوت جريان غاز على غزوت

---

(١) الخصائص، ص: ٢/ ٧٦

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي، ص. ١/ ٢٢، وقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠؛ والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤.

«فأحدهن مقلوب من وَحَدَه»[1].

القِسيّ: على وزن: فِلوع أو فِلِيع ـ مثل الجاه والحادي ـ مشتقة من «القَوْس» لأن أمثلة اشتقاقه: قوّس الشيخ واستقوس، أي انحنى، ورجل متقوس: أي معه قوس. فهي والمشتقات مشتقة من (قوس) أيضاً.

وأصل «قِسيّ»: قُوُس: فُعُول، وهي جمع قَوْس. فَعْل. قدم اللام في «قُوُوس»: «فُعُول» إلى موضع العين كراهة اجتماع الضمتين والواوين فصار إلى قُسوو: قُلُوع.

قلبت الواو الأخيرة ياء فصار إلى: قُسُوي. قُلُوع، وذلك لتطرفها في جمع وانضمام ما قبلها.

ثم اجتمعت الواو والياء في: قُسُوي: فقلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية فصارت إلى: قُسُيّ.

ثم قلبت ضمة العين (السين) كسرة لأجل مناسبة الياء فصارت إلى: قُسِيّ، ولما ثقل النقل من الضمة إلى الكسرة في: قُسِيّ، قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فصارت إلى قِسِي: فِلوع[2]

وقال كل من الجاربردي[3] والكرماني[4] والأنصاري[5] أن وزن قِسِيّ فِلِيع، لأن وزن قُسُوو ـ عندهم ـ فُلُوع. لكنهم قالوا إذا سبت إليها قلت «قسوي» لأنها «فلوع» مغير من فعول.

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٦٨ و ٢/ ٧٩.

(٢) ابن جني، المنصف، ص ٢/ ٥٦ و ٢/ ١٠١، والاستراباذي، ص ١/ ٢٣ والجاربردي، ص: ١/ ٢٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤

(٣) شرح الشافية، ص. ١/ ٢٢ من مجموعة الشافية

(٤) شرح الشافية، ص: ١/ ٢٨٤ من مجموعة الشافية.

(٥) شرح الشافية، ص: ٢/ ١٠ من مجموعة الشافية

٣ ــ ويعرف القلب: بصحته:

كأيس[1]. عَفِلَ أي بصحة المقلوب، ومعنى ذلك أن يكون في كلمة موجب إعلال لحروفها. . ومع ذلك تبقى صحيحة لا تعلّ في الوقت الذي توجد فيه كلمة تتألف من الحروف نفسها دون وجود أيّ علة تدعو للإعلال عند ذلك يعرف أن الكلمة التي فيها علة الإعلال مقلوبة عن الكلمة التي لا يوجد فيها علة إعلال، مثال ذلك: كلمة أَيِسَ فيه ياء متحركة، وقبل الياء المتحركة يوجد حرف متحرك فوجب إعلال الياء وقلبها ألفاً، بحيث يقال: إسْتُ آس، كهيت أهاب، ولكن ظهوره صحيحاً دل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عيه وهو «يَئِسْتُ» لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى كما كانت صحة عَوِرَ دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو «أعوَرَ».

فوزن «يَئِسَ»: فَعِلَ، ووزن «أَيِسَ: عَفِلَ»[2].

وقال ابن جني[3]: «أيِسْتُ من كذا، فهو مقلوب من «يَئِسْتُ» لأمرين. ذكر أبو علي (الفارسي) أحدهما وهو ما ذهب إليه من أن (أيست) لا مصدر له، وإنما المصدر لـ «يئست» وهو اليأس واليآسة. قال: فأما قولهم في اسم الرجل «أياس» فليس مصدراً لـ «أيست» ولا هو أيضاً من لفظه وإنما هو مصدر «أسْتُ لرجل» أوؤسه «إياساً»: سمّوه كما سمّوه عطاء تفاؤلاً بالعطية (. . .) وأما الآخر فعندي أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقول. «أست آس، كهيت أهاب». فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح

---

(١) «الاسترابادي، ص ١/ ٢٣، والجاربردي، ص: ١/ ٢٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٣) الخصائص، ص ٢/ ٧٠.

عينه وهو «يئست» لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى، كما كانت صحة «عور» دليلاً على أنه في معنى ما لا بدّ من صحته وهو «أعوَر».

٤ ــ ويعرف القلب أيضاً «بقلة استعماله كأرام وآدُر»[١]:

«إن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل وأيهما الفرع، وسنذكر وجوه ذلك:

فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ وجَبَذَ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو جَذَبَ يَجْذُبُ جَذْباً فهو جَاذِب والمفعول مَجْذُوب، وجَبَذَ يَجْبُذُ جَبْذاً فهو جَابِذ، والمفعول مَجْبُوذ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتواريا وأن يمثلا بصفحتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله.

فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه[٢] وذلك نحو:

آرام، لما كان أقل استعمالاً من أرآم علم أن أرآم هو الأصل. قدم الهمزة على الراء فاجتمع همزتان أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة (أَءْرَام) فقلبت الثانية ألفاً فصارا: آرام. فالمفرد: رِئْم، على وزن فِعل، والمصدر والجمع

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠

(٢) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٦٩.

أرآم، أفعال، المقلوب: أعرام: أعقال[1].

آدر ـ كذلك ـ أصلها الأكثر استعمالاً: أَدْوُر: أَفْعُل، والواو المضمومة بحور قبلها همزة فصارت إلى: أَدْءُر: أَفْعُل، ثم جعل الفاء (الدال) موضع العين (الهمزة) فصار إلى: أأدر: أعفل.. ثم قلبت الهمزة ألفاً فصارت الكلمة إلى «آدر: أعفل»[2].

وصح أن يقال إن ما ذكره ابن الحاجب حتى الآن من القلب يعرف «بأصله» «وبأمثلة اشتقاقه» و «بصحته» و «بقلة استعماله» تعرف كلها بأصلها، أي بمصدرها، فالجاه والحادي والقسي التي ذكرها تمثيلاً لمعرفة القلب «بأمثلة اشتقاقه»، يعرف قلبها بمصادرها أي بالوجه والوحدة والقوس، والأمثلة التي ذكرها لمعرفة القلب «بصحته» يعرف قلبها أيضاً بمصدر الكلمة مثل: أيس من اليأس، وكذلك أمثلة «قلة الاستعمال» «آرام وآدر» بـ «رئم ودار»[3].

٥ ـ ويعرف القلب «بأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو جَاءِ»[4]:

وهذا الوجه من القلب قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين، وهو عنده قياسي وليس سماعياً[5]، نحو:

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/ ٢٤، والجاربردي، ص: ١/ ٢٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١١، والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢٤، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢١، والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٦٩، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٤، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢٣، والرومي، ص: ١/ ٢٣، والأنصاري، ص: ٢/ ١١.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٥) ابن جني المنصف، ص: ٢/ ٥٢، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٤.

جَاءٍ. اسم فاعل من الفعل جَاءَ المعتل العين المهموز اللام، على ورد فَالٍ أو قَاعٍ.

فأصله: جايىء: فاعل، بتقديم الياء على الهمزة، لأن أصل المعل. جَيَأ، ثم فلت اللام (الهمزة) إلى موضع العين (الياء) فصار إلى: جَائِي: فَالِع، ثم أعل إعلال قاضٍ فصار إلى: جَاءٍ: فَالٍ.

فلو «لم تقلب اللام إلى موضع العين، وجب قلب يائه همزة لكونها عين اسم «فاعل من ثلاثي مجرد اعتل فعله كما في (باع ــ بايع ــ بائع) فصار إلى «جاءء» بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره»[1].

أما سيبويه فقال إنما يستكره اجتماع الهمزتين إذا كان ذلك يؤدي إلى بقائهما في الاستعمال «أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف أحدهما فلا بأس بالاجتماع فـ: جاءٍ هنا أصله (جاءء) اسم فاعل من الفعل (جَاءَ) المعتل العين بالألف، ثم قلبت الهمزة الثانية (ياء) لاجتماع همزتين ثانيهما «لام» ولأن الأولى منهما مكسورة فصار إلى جَائِيٍ. فَاعِل. ثم أعل إعلال قاضٍ: فصار إلى جَاءٍ: فَاعٍ[2].

وعلى طريقة سيبويه لا يكون في الكلمة قلب وإعلال، إنما يكون فيها قلب العين همزة واللام ياء، وقد تصاربت أقوال التصريفيين في أيّ الطريقتين أفضل؛

---

(١) ابن جني المنصف، ص: ٢/٥١، والاستراباذي، ص: ١/٢٥، والحلربردي ابن جماعه، ص: ١/٢٤، والأنصاري، ص: ٢/١١.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصر: تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٥م)، ص: ٤/٣٧٦.

قال المازني[1]. «إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بدّ من إبدال ثانية على كل حال (. . .) لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة».

وقال ابن جني[2]: «ومن العرب من يجمع بين الهمزتين فيقول «جائي» وهذا قليل لا يؤخذ به»، وقال أيضاً[3]: «وقد رأيت أبا علي (الفارسي) يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب. قال: لأنه لا يجمع على الكلمة إعلالين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام وتأخير العين. قال ومن قال إنه ليس بمقلوب فقد جمع على الكلمة إعلالين، قلب العين همزة وقلب اللام ياء»

أما المخالفون، فقالوا[4]: وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك لأنه إنما يحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه، وهنا سبب لزواله، فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أن نقل حركة واو نحو «مقول» إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سبب مزيل له، وهو حذف أولهما، وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه».

وخلاصة القول في وزن «جاءٍ»:

جَاءٍ: على وزن فَالٍ، وأصلها: فَالِع، بالقلب، عند الخليل وهو قياس عنده.

---

(١) المنصف، ص: ٢/ ٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٢ و ٢/ ٥٣

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/ ٢٥.

جَاءٍ: على وزن: فَاعٍ، وأصلها: فَاعِل، من غير قلب، عند سيبويه وجماعة.

وكذلك نزن.

سَاءٍ فالٍ، من سَاءَ يسوء، لأن أصل ساءَ: سَوَأَ: فَعَلَ واسم الفاعل «ساءء». فاعل؛ قدمت اللام موضع العين ثم قلبت العين واواً ثم ياء فالع، ثم أعلت إعلال قاضٍ فأصبحت: سَاءٍ: فَالٍ.

وناءٍ على وزن: فَالٍ، من ناء ينوء.

وشاءٍ: على وزن فَالٍ، من شاء يشاء، وأصل شاء شَيِءَ: فَعِلَ، بكسر الياء في المضارع، يَشَاءُ، يَفْعَل، «وشاءء فاعل»، قدمت اللام إلى موضع العين فصارت إلى: شائي فالع، ثم أعلت إعلال قاضٍ فصارت إلى: شَاءٍ: فَالٍ

وقد قوى مذهب الخليل في ذلك تقديم العرب لام الكلمة على عينها في مثل قول الشاعر (طريف بن تميم) (من الكامل).

فَتَعَـرَّفُـونِـي إنَّـنِـي أَنَـا ذَاكُمُـو شَاكٍ سِلاحِي في الحَوَادِثِ مُعْلَمُ

وفي قول العجاج (من الرجز المشطور):

«لاثٍ بِـــهِ الأَشَـــاءُ والعُبْـــرِيُّ»

فشاكٍ: اسم فاعل من الشوكة من الواو، ويراد به السلاح.

ولاثٍ: اسم فاعل من لاث يلوث إذا جمع ولفّ.

وأصل شاكٍ شائك، على وزن. فاعل: قلبوا العين إلى موضع اللام فصارت إلى: شاكيء: فالع، ثم أبدلت الهمزة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت إلى. شَاكٍ: فَاعٍ.

وكذلك لاثٍ، أصلها لائث: فاعل، قدمت اللام إلى موضع العين فصارت إلى لائىء: فالع، ثم قلبت الهمزة إلى ياء فصارت إلى. لائي: فالع، ثم أعلت إعلال قاض، فصارت إلى: لاثٍ: فَاعٍ.

وحكي أنهما يقولون شاكٍ ولاثٍ: بحذف العين أصلاً، وأنشد.

«لَآثٍ بِهِ الأَشَاءُ والعُبْرِيُّ».

ووجه هذا أنهم لما قالوا في الماضي: شاكٍ ولاثٍ، وسكنت العين بانقلابهما، ألفاً، وجاءت ألف فاعل فالتقت ألفان، فحذفت الثانية حذفاً، ولم تحرك حتى تنقلب همزة كما فعل من يقول. قائم وبائع[1].

وقال أبو علي الفارسي[2]: «وإذا كانوا قد قلبوا في «شَاكٍ ولاثٍ»، مع أنه ليس فيه اجتماع همزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين، فهم بأن يقلبوا فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان ــ وهو باب «سَاءٍ، وشَاءٍ، وجَاءٍ ــ أولى»

٦ ــ ويعرف القلب في الكلمة إذا كان تركه يؤدّي إلى منع الصرف بغير علة على الأصح:

وذلك، نحو: أَشْيَاء، فإنها لفعاء، وقال الكسائي أفعال، وقال الفراء: أفعاء وأصلها أفعلاء[3].

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٥١ وما بعدها، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٥ من شرح الشافية، وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ١/ ٢٤، ونقره كار والأنصاري، ص ٢/ ١١ البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٣٧٤، و ٤/ ٣٥٧ وسيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٣٧٦ وما بعدها.

(٢) المنصف، ص: ٢/ ٥١ وما بعدها

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص. ٣٠٠.

وواضح من قول ابن الحاجب اختلاف العلماء في ميزان «أشياء» وقد ذكر بعض هذه الاختلافات وهي:

(أ) مذهب الخليل وسيبويه[1]: (أَشْيَاء: لَفْعَاء).

أصل أَشْيَاء: شَيْئَاء؛ فَعْلاء، مثل حمراء.

قدمت اللام (الهمزة الأولى) على الفاء (الشين) كراهة اجتماع الهمزتين، بينهما حاجز غير حصين وهو الألف فصارت إلى: أَشْياء: لَفْعَاء، فهي ممنوعة من الصرف، في مثل قوله تعالى: ﴿لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[2]، ولما كانت نكرة غير مصروفة في حالة التنكير ذهب إلى أن الهمزة فيها للتأنيث

(ب) مذهب الكسائي: أَشْيَاء. أَفْعَال.

(أَشْيَاء: أَفْعَال)، جمع: شَيْء: فَعْل، بمنزلة بَيْت وأبيات، وشيح وأشياح، وحي وأحياء، وكما أن أَحْيَاء. أَفْعال لا محالة فكذلك أَشْيَاء عنده أَفْعَال، ثم احتال لمنعها من الصرف فشبهها «بفعلاء» لكثرة استعمالها.. وقال: هي ممنوعة من الصرف توهماً أنها كحمراء، فهي في كونها جُمعت على: أَشْيَاوَات، فصارت كخضراء وخضروات.

وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعف إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صح أنها: أفعال.

(ج) مذهب الفراء[3]: (أَفْعَاء):

أَشْيَاءٌ على وزن: أَفْعَاء، وأصلها. أَشْيِئَاء على وزن. أَفْعِلاَء، وأصل

---

(١) الكتاب، ص ٤/ ٣٨٠، والمنصف لابن جني، ص: ٢/ ٢٤ وما بعدها، والاستر بادي، ص: ١/ ٢١ وما بعدها والممتع لابن عصفور، ص: ٥/ ٥١٣.

(٢) سورة المائدة ٥/ ١٠١

(٣) المنصف، ص: ٢/ ٩٤، وما بعدها، والاسترابادي، ص: ١/ ٢١ و ١/ ٢١، والممتع، ص: ٢/ ٥١٣.

شَيْء شَيْيء: فَيْعِل، ثم خفف كما خفف (هيّن وميّت) إلى (هَيْنٌ ومَيْت) ثم جمع على شيء كما جمعوا هين على أهوناء، فقالوا: شيء؛ أشيئاء؛ أفعلاء ثم حذف لام الكلمة (الهمزة الأولى) فصارت إلى: أشياء: أفعاء، وذلك كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف.

(د) مذهب الأخفش[1]: (أفْعَلاء):

أشْيَاء على وزن: أفْعَلاء. وهمزتها للتأنيث، فهرب من القلب فلم يجعلها «لفعاء» ورآها غير مصروفة فلم يجعلها «أفعالاً» فذهب إلى أنها «أفْعَلاء» محذوفة اللام وأما تشبيهه لها بشاعر وشعراء فمن قبل أن «شَيْئاً» على وزن: فَعْل، وليس حكم فَعْل أن يجمع على أفْعِلاء، كما أنه ليس حكم باب أن يجمع على فُعَلاء، وكما قالوا: سُمّح وسُمَحَاء جمع سَمِيح والمشهور عنهم سَمْح.

وعلى هذا يكون قول ابن الحاجب «على الأصح» متعلقاً بيُعْرَف أي: يُعْرَفُ القلبُ، على الأصحّ، بأداء تركه إلى منع الصرف من غير علة «على ما ذهب إليه الاستراباذي والأنصاري، وتكون على الأصحّ مذلك إشارة إلى مذهب سيبويه[2].

أما الجاربردي فيقول[3] «إنَّ على الأصح متعلق» بأداء «أي ويُعرف القلبُ بأنه لو لم يقدّر لأدّى على الأصحّ إلى منع الصرف بغير علة» فالأصح واقع على قول الكسائي، والمراد أنه أصح من قول الفراء. .

---

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠، والمنصف، ص: ٣/ ٩٤ وما بعدها، والاستراباذي، ص: ١/ ٢١ وما بعدها، وابن عصفور، الممتع، ص: ٢/ ٥١٣ وما بعدها.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) شرح الشافية للاستراباذي، ص: ١/ ٢٨، ومجموعة الشافية، ص: ٢/ ١٣.

وعرف القلب «بما هو مذهب سيبويه. لأنه لو لم يقدّر القلب أدى في عدم القلب إلى مذهبين، أحدهما مذهب الكسائي، والآخر مذهب الفراء، ولكن مذهب الكسائي بالنسبة إلى مذهب الفراء أصح (..) وإن كان مذهب سيبويه أصح منهما، وذلك لأن:

١ ــ مذهب سيبويه أولى إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلاّ من وجه واحد وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثله كثيرة

٢ ــ ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين، الأول منع الصرف بعبر علة والثاني أنها جمعت على أشاوي، وأفعال لا يجمع إلى أفاعل

٣ ــ ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه:

الأول : أنه لو كان أصل شيء «شيّئاً» كبيّن لكان الأصل شائعاً كثيراً، ألا ترى أن بيّناً أكثر من بيّن وميّت أكثر من مَيْت؟

الثاني : أن حذف الهمزة في مثلها غير جائز، إذ لا قياس يؤدّي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

الثالث : تصغيرها على «أُشيّاء»، ولو كانت «أفعلاء» لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة

والرابع : أنها تجمع على «أشاوي» وأفعلاء لا يجمع على أفاعل

«ولا يلزم سيبويه شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشياء لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على أشاوي لأنه اسم على وزن فعلاء فيجمع على فعالى كصحراء وصحارى، وقال في الصحاح أصل أشاوي أشائي فليست الهمزة باء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت من الأولى واواً»[1]

---

(١) مجموعة الشافيه، ص: ١/٢٥، وما بعدها

خامساً ـ وزن الكلمات التي وقع فيها الحذف وطرق معرفته

إذا كان في الموزون حَذْفٌ، حُذِفَ في الزِّنة مثله، فيقال: قاضٍ على وزن فاعٍ، بحذف اللام[1]، ويعرف الحذف بعدة طرق، منها

١ ـ الاشتقاق، فإنك إذا علمت ما اشتقت منه، حكمت بأن فيها حذفاً، مثل. قُل: من: قال يقول، فوزنه: فُلْ.

٢ ـ أصلها: الذي غيرت هي منه بالحذف، فإنك إذا علمت أنه أصل لها حكمت بأن فيها حذفاً مثل: غد، مع العلم بأن أصله: غدو.

٣ ـ لزوم الإخلال بالقاعدة المقررة عندهم، على تقدير عدم فرض الحذف، أي مخالفتها، كأن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف، إمّا بدون تأمل مثل: قُل، وقه، ولم يك.. وإمّا بأدنى تأمل مثل: رمنا وراموا، وقمت، ويعد، ويسل، فإن الصمائر كلمات على حدة وليست من أصول الأفعال. وكذا حروف المضارعة أو كأن يلزم عدم وجود الأبنية الأخيرة للاسم، أعني الخماسية، وهذا الشق إنما يتحقق في تكسير الخماسي وتصغيره مع كونهما مستكرهين فإنهما إنما يكونان بحذف حرف واحد منه على الصحيح، مثل فرازد وسفارج وهريرد وسفيرج على الأصح، ومثل: فرازد، وجحارش، وفريزق، وجحيرش، على الصحيح[2].

---

(١) الحاربردي، ص: ١/ ٢٩ و ١/ ٢٧، والاسترابادي، ص: ١/ ٣٠ وما بعدها، وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ١/ ٢٧، والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤، والمنصف، ص: ٢/ ٩٤، وابن عصفور، الممتع، ص: ٢/ ٥١٣، وما بعدها

(٢) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠ و٣١٤، والاسترابادي، ص: ١/ ٣١، والحاربردي، ص: ١/ ٢٧، ونقره كار الأنصاري، ص: ٢/ ١٣، والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٥

٤ ــ لزوم الإخلال بالمعنى، لو لم يفرض الحذف أيضاً كما في جُمَعٍ المنسوبِ، مثل أشاعرة وأشاعثه في جمع أشعري، فلو لم نقل بحذف ياء النسبة فيها لأدى اللفظ إلى خلاف المراد»[1].

ثم استطرد ابن الحاجب قائلاً[2] «إلاّ أن يُبَيَّنَ فيهما»، أي يبين الأصل في المقلوب والمحذوف بأن يقال مثلاً وزن: قاض: فاعل في الأصل، ووزن آدر أفعل في الأصل، وذلك بغية الأصل في المقلوب والمحذوف فلا تقلب في الوزن ولا تحذف منه

ويعلق الاستراباذي على هذا الاستطراد بقوله[3] «وهو وَهْمٌ؛ لأنك لا تقول إنّ أشياء مثلاً عند سيبويه فَعْلاء، إذا قصدت بيان أصله، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب، تقول أصل أشياء على وزن فعلاء وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض إن قاض فاعل، بل تقول. أصل قاض فاعل فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلاّ مقلوباً ومحذوفاً، فلا معنى للاستثناء بقوله إلاّ أن يبين فيهما».

❑❑❑

---

(١) الكرمياني، منظومة الشافية وشرحها (مجموعة الشافية)، ص: ٢/ ٢٨٥.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص. ٣٠١.

(٣) شرح الشافية، ص: ١/ ٣٢.

الفصل الثاني

الفعل الماضي

يقسم الفعل الماضي قسمين: ماضي الثلاثي وماضي الرباعي،

وينقسم كل منهما قسمين:

- الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد فيه،
- والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه

أولاً ـ أبنية الماضي الثلاثي المجرّد

«للماضي الثلاثيّ المجرّد ثلاثةُ أبنية: فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ»[1]، ويلاحظ أنّ «فاء» الفعل مفتوحة ـ هنا دائماً ـ حتى «يحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامعُ إليه، لأنس المسامع بالأخفّ، بخلاف الاسم، فإنه لمّا كان خفيفاً يحوّزون الابتداء فيه بالثقيل»[2].

أمّا «عينُ» الفعل فلها ـ هنا ـ «ثلاثةُ أحوال: الفتحة، والكسرة، والضمة، ولا يكون السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالمعن الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص. ٣٠٤.

(٢) نقره كار، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص٢/ ٢٠.

سبما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر، فلو كان العين ساكناً لزم اجتماع الساكنين»[1].

لذلك كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أحوال نتيجة ضرب حالة «الفاء» الواحدة بحالات «العين» الثلاثة، فيحصل عندنا. فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ

١ ــ فَــعَــلَ:

يكون متعدّياً ولازماً، وقد مَثَّلَ ابنُ الحاجب للحالتين[2]،

ــ فالمتعدّي، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، على وزن. فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ،
وَقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، على وزن: فَعَلَهُ يَفْعُلُهُ[3].

ــ واللازم، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، على وزن: فَعَلَ يَفْعِل،
وقَعَدَ يَقْعُدُ على وزن: فَعَلَ يَفْعُلُ،
ومَزَحَ يَمْزَحُ، على وزن: فَعَلَ يَفْعَلُ[4].

وقد جاء «فَعَلَ» لجميع المعاني تقريباً؛ لأنه أخفُّ أبنية الأفعال، ولا يجيء غير «فَعَلَ» بمعنى من المعاني إلاّ ونرى هذا المعنى موجوداً فيه، لأن اللفظَ إذا خفّ وكثر استعماله واتّسع التصرفُ فيه استعمل لمعانٍ لا تنضبط[5].

وبابُ «المغالبة يبنى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ ــ بالضم ــ نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ

---

(١) المصدر السابق

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، ينظر أيضاً حول التعدي واللزوم الكتاب لسيبويه، ص: ٤/٥ وما بعدها.

(٣) ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ٤/٥ و ٤/٣٧ حيث استعمل ابن الحاجب أمثلة الكتاب نفسها في ص: ٣٠٥ من الشافية.

(٤) المصدران نفسهما

(٥) الاستراباذي، شرح الشافيه، ص: ١/ ٧٠، والجاربردي، ص: ١/ ٤١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢١

أَكْرُمُهُ»[1]، وخاصَمَني فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ، وغالَبَني فَغَلَبْتُهُ أَغْلِبُهُ

ومعنى المغالبة أن يغلب أحدُ الأمرين الآخر في المصدر، فيذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب. فلا يكون، إذاً، إلا متعدّياً، سواءٌ أكانَ في الأصل متعدياً أم لازماً؛ لأنّ الفعل قد يكون من غير هذا الباب، كَصَرَ وحصم وكرم، فإن قصدت هذا المعنى نقلته إليه. واستثنى من هذه القاعدة باب «وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ»، فإنه أَفْعِلُهُ ـ بالكسر ـ[2]؛ أي استثنى منه. المثال لواوي، والأجوف والناقص اليائيين، وما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية:

(أ) فالمثال سواء أكانَ معتلّ «الفاء» بالواو نحو. وَعَدَ، أم بالياء، نحو يَسَرَ، فإنه لا ينقل من باب: فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ إلى باب فَعَلَهُ يَفْعُلُهُ لئلا يلزم خلاف لغتهم، إذ لم يجيء منه مِثالٌ مضموم العين فيقال: وَاعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعِدُهُ، وَيَاسَرَنِي فَيَسَرْتُهُ أَيْسِرُهُ.

(ب) الأجوف والناقص اليائيّان: نحو. بَاعَ ورَمَى، فلا يُنْقَلُ الأجوفُ لِيائيٌّ أو الناقصُ اليائيُّ من باب «فَعَلَ يَفْعِلُ» إلى باب «فَعَلَ يَفْعُلُ، بل ينقلان إليه إنْ كانا من غيره، فيقال: بَايَعَنِي فَبِعْتُهُ أَبِيعُهُ، وَرَامَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيه، ثم يجيء أجوف ولا ناقص يائيٌّ من «يَفْعُلُ ـ بالضم ـ لأنك لو ضممت العين لانقلبت الياء واواً فيلتبس بذوات الواو.

(ج) ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية[3] ـ عن الكسائي ـ لأنه عده

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٣٠٥، وابن عصفور الممتع، ص ١/ ١٧٣

(٢) المصدران منهما.

(٣) الحروف الحلقية هي: الهاء ـ الحاء ـ العين ـ الغين ـ الفاء ـ و «الهمزة» و «الألف»

ـ الهمزة، والهاء، والألف. . من أقصى الحلق

ـ والعين، والحاء. . من وسط الحلق.

ـ والغين، والخاء . من أدنى الحلق

ـ بالفتح ـ وأشار ابنُ الحاجب إلى ذلك[1] بقوله: «وعن الكسائي في نحو شَعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ ـ بالفتح ـ «وذلك غيرُ مستقيم؛ لأنّ حرف الحلق لا يمنعُ عنها الضمّ، لأن ما فيه أحد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح، بل كثير منه يأتي على الأصل، نحو. بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنِيءُ، وقد حكى أبو زيد: شَعَرْتُهُ بشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ ـ بالضم ـ وكذا فَاخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ ـ بالضم ـ وهذا نصٌّ في عدم لزوم الفتح في مثله»[2].

٢ ـ فَـعِـلَ:

يكون متعدياً ولازماً، وقد مَثّلَ ابنُ الحاجب للحالتين[3]

ـ فالمتعدّي، نحو: شَرِبَهُ يَشْرَبُهُ، على وزن: فَعِلَهُ يَفْعَلُهُ،
وَوَمِقَهُ يَمِقُهُ، على وزن: فَعِلَهُ يَفْعِلُهُ.

ـ واللازم، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، على وزن: فَعِلَ يَفْعَلُ،
وَوَرِثَ يَرِثُ، على وزن فَعِلَ يَفْعِلُ.

ولازم فَعِلَ أكثر من متعديه.

وفَعِلَ «تكثر فيه العِلَلُ والأحزانُ وأضدادها، نحو سَقِمَ وَمَرِضَ (في العلل) وَحَزِنَ (في الأحزان) وفَرِحَ (في أضداد الأحزان) كما يقول ابن الحاجب[4]، ومعنى تكثر فيه «أي هذه المعاني تكون في «فَعِلَ» أكثر منها في غيره، لا أن «فَعِلَ» يكون فيها أكثر منه في غيرها، لأنه في غيرها أكثر منه فيها[5].

---

(١) المصدران السابقان والكتاب لسيبويه، ص. ٤/ ١٠١.

(٢) الشافية، ص: ٣٠٥، والاسترابادي، ص: ١/ ٧١، والجاربردي، ص. ١/ ٤١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢١، والكتاب، ص: ٤/ ١٠١.

(٣) الشافية، ص ٣٠٥، ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص. ٤/ ٥ و ٤/ ٣٧، و ٤/ ١٧

(٤) الشافية، ص: ٣٠٥، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ١٧.

(٥) نقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٤.

ويجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه، أي يجيء:

ـ الألوان . كَأَدِمَ وسَمِرَ.

ـ والعيوب. كَعَجِفَ (من عيوب الجسد) وَحَرِقَ وعَجِمَ (من عيوب النفس)[1].

ـ والحليّ . كَبِلِجَ.

ويجيء أيضاً عليه:

فَزِعْتُ فَزَعاً. وهو فَزِعٌ، وفَرِقَ يَفْرَقُ فرقاً وهو فَرِقٌ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ وَجَلاً وهو وَجِلٌ[2]، كل هذه تأتي على «فَعِلَ»، وليس معنى ذلك أن «فَعِل» مختصٌّ بها، «قال ابن الحاجب في شافيته[3]: وقد جاء أَدِم وسَمِر وَعَجِف وَحَمِق وخَرِق وَرَعِن ـ بالكسر والضم ـ».

٣ ـ فَعُلَ:

نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، ولم يذكر له ابنُ الحاجب إلاّ مثالاً واحداً، لأنه لازمٌ دائماً، ومضارعه مضمومُ العين[4]، ولأنه إنّما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيءٍ يفعله قصداً لغيره، نحو: شَرُفَ وظَرُفَ[5].

ومعنى «فَعُلَ لأفعال الطبائع» ما جبل عليه الإنسان من الأفعال الصادرة عن الطبيعة، وذلك نحو: حَسُنَ، وَقَبُحَ، وَوَسُمَ، وَقَسُمَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، وَطَوُلَ، وَقَصُرَ، وَغَلُظَ، وَسَهُلَ، وَصَعُبَ، وَسَرُعَ، وَبَطُأَ، وَحَلُمَ، وَرَقُقَ... فهذه

---

(١) ينظر الكتاب أيضاً لسيبويه، ص: ٤/١٧

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/١٨.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٩٠، والكتاب لسيبويه، ص. ٤/٣٨

(٥) ابن جني، المنصف، ص: ١/٢١.

الأوصاف مخلوقةٌ، وتدلُّ على الصفة التي طبع فيها صاحبها؛ أي الحسن، والقبح، والوسامة، والقسامة، والكبر، والصغر، والطول، والقصر، والعبط، والسهولة، والصعوبة، والسرعة، والبطء، والثقل، والحلم، والرفق، كما يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لبث ومكث، نحو: حَلُمَ، وَبَرُعَ، وَكَرُمَ، وَحُشَ[1]. ويلاحظ أن عينه قد ضُمَّت لأنها كانت خلقة وطبيعة، وصاحبها مسلوب الاختيار، لذا جعل الضم علامة للخلقة[2].

وهذا البناء لازم دائماً ــ كما مرّ ــ وقد اعترض ابنُ الحاجب على القائلين بأن «فَعُلَ» جاء متعدياً في حالتي التضمين والتحويل[3]؛

(أ) اعترض على التضمين عند من قال: رَحُبَتْكُم الدارُ؛ أي وسعتكم على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي حين قال أنّ هذيلاً تجعل الكلمة التي على وزن «فَعُلَ» متعدية، إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها[4]، كقول علي بن أبي طالب. «إن بشراً قد طَلُعَ اليمن»؛ أي بَلَغَ، فَضَمَّنَهُ معنى البلوغ[5].

لكن ابن الحاجب يجعله شاذاً، ويقول[6]: «وشذَّ رَحُبَتْكَ الدارُ: أي رَحُبَتْ بك»، مكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصاراً، فهو في الحقيقة غير متعدٍّ، فإنك لو قلت في شَرُفت بكذا: لا يكون متعدياً، فشذوذه من جهة

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/ ٧٤

(٢) الكتاب، ص ٤/ ٢٨، والجاربردي وابن جماعة، ص ١/ ٤٤، ونشره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٤.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٤) لسان العرب، مادة رحب، ص: ١/ ١١٣٩، تصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي.

(٥) ابن جماعة، ص: ١/ ٤٤، والأشموني، شرح الألفية، ص: ٣/ ٧٨٥، ولكني عدتُ إلى نهج البلاغة فوجدت عباره الإمام، عليه السلام، هي: «أَتَيْتُ بُشْراً قَدِ اطَّلَعَ اليمن»، راجع نهج البلاغة، الخطبه ٢٥.

(٦) الشافيه، ملحق رقم واحد، ص ٣٠٥، وينظر كذلك لسان العرب، مادة رحب.

استعماله على صورة المتعدي، قال الخليل: قال نصرُ بنُ سيار. أرحكم لدحول في طاعة الكرمياني: أي أوسعكم، فعدّاها، وهي شاذة»[1].

(ب) كما اعترض ابنُ الحاجب على فكرة التحويل أو النقل عند سيبويه والكسائي وجمهور النحاة في باب «سُدْتُهُ»، وقال[2]: «إنّ سُدْتُهُ ليس من باب «فَعُلَ» في الأصل لأنه لم يجيء في الصحيح «فَعُلَ» متعدياً في الأصل، ولا هو منقول إلى هذا الباب على رأي من قال:

إن أصل «سُدْتُهُ»: سَوَدْتُهُ ــ بفتح العين ــ على وزن: فَعَلْتُهُ،

وإن أصل بِعْتُهُ بَيَعْتُهُ ــ بفتح العين ــ على وزن: فَعَلْتُهُ.

لأنه لما عُلِمَ أنّ «العين» منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً، فلا يتميّز الواويّ من اليائي، حوّلوا الواويّ إلى «فَعُلَ» ــ بضم العين ــ أي سَوَدْتُهُ إلى سُدْتُهُ، واليائيّ إلى (فَعِلَ) ــ بكسر العين ــ أي بَيَعْتُهُ إلى بِعْتُهُ. ثم نُقلت حركةُ حرف العلة إلى «الفاء» فصارا إلى: سُوْدْتُهُ وبِيْعْتُهُ، ثم حُذِفَ حرفُ العلة لالتقاء الساكنين، فصارا إلى: سُدْتُهُ وبِعْتُهُ»[3].

وقد رفض ابنُ الحاجب أن يكون الضّمُّ والكسرُ فيهما «للنقل» من العين إلى الفاء، لسببين: مخالفة الأصل لفظاً ومعنى،

أمّا لفظاً: فظاهر:

وأمّا معنى: فلاختلاف معاني الأبواب.

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٤٤، ولسان العرب مادة رحب.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٣) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/ ٧٨، والجاربردي، ص. ١/ ٤٤ ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٣٣٩ وما بعدها، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٥٢/ ٥٨، وابن جني المنصف، ص: ١/ ٢٣٣ وما بعدها.

وقال[1]: «وأمّا باب سُدْتُهُ، فالصحيح أن الضَّمَّ لبيان بنات الواو لا للنقل، وكذلك باب بِعْتُهُ، وراعوا في باب «خِفْتُ» بيان البنية»، وقد تحركت الواو والياء فيهما، فانقلبتا ألفين، وحُذفتا.. ثم ضُمَّ «العاء» في الواويّ، وكُسِرَ «العاءُ» في اليائيّ دلالة عليهما[2].

وقد ارتكب الأولون المحذورَ المذكور لمَّا رَأَوا أنهم لم يفرقوا في نحو: خِفْتُ وهِبْتُ بين الواويّ واليائيّ، فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم «في خِفْتُ»، لأنَّهُ من الخوف.. وقد رد عليهم ابنُ الحاجب بأنّ كسر «عاء» نحو «خِفْتُ» إنّما هو لبيان البنية؛ لأن الدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ، ولمّا لم يمكنهم الدلالة على البنية في «قلت وبعت»، لأنّ أصلهما «قَوَلَ وبَيَعَ» ــ بفتح العاء والعين ــ فالفتح فيهما لا يدل على حركة العين، فتركوا ذلك، ولكنهم لم يتركوا ــ أيضاً ــ بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع، وذلك بخلاف نحو: خِفت وهِبت فإن كسرة «العاء» تدل على كسرة «العين»، فراعو فيه بيان البنية[3].

ولم يجيء من «فَعُلَ» أجوف يائيّ إلا في كلمة واحدة، وهي: هَيُؤَ الرَّجُلُ: أي صار ذا هيئة، «ولم تقلب الياء في الماضي ألفاً»، إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واواً؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال، فكنت تقول. هَاءَ يَهُوءُ، فيحصل الإنتقال من الأخفّ إلى الأثقل[4]

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٢) الجاربردي، ص: ١/ ٤٥، والاستراباذي، ص: ١/ ٧٩.

(٣) الجاربردي، ص ١/ ٤٥

(٤) الاستراباذي، ص ١/ ٧٦، والأشموني، ص. ٣/ ٧٨٥.

وكذلك لم يجيء من «فَعُلَ» الناقص اليائيّ إلاّ: يَهُوَ الرَجُلُ يَهُو، بمعنى نَهِي يَنْهَى. أي صار بهياً، ونَهُوَ الرجل: أي صار ذا نهية، لأنه من «النهية» أي العقل[1].

وقد يجيء «فَعُلَ»، على قلة، في باب التعجب من الناقص اليائيّ، ولا يتصرف كنَعُمَ، وبِئْسَ، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو قَضُوَ الرجلُ أي ما أَقْضَاهُ، ورَمُوَتِ اليدُ: أي ما أرماها.

ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلاً لثقل الصنة والتضعيف، وحكى يونس. لَبُبْتُ تَلُبّ، ولَبِبْتُ تَلَبّ أكثر، وجاء شَرُرَ ـ أيضاً ـ، وقالوا في: شَرِرَ ـ بكسر العين ـ كما جاء عَرُزَت الشاة. إذا قلّ لبنها[2]. . وأما حَبُبْتُ فمقول إلى هذا الباب للتعجب كقَضُو وَرَمُوَ، ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حَيْنَ تُقْتَلُ

فأصل: حُبَّ: حَبَبَ ـ بفتح العين ـ أو حَبِبَ ـ بكسر العين ـ ثم نقل إلى «فَعُلَ» ـ بضم العين ـ للمدح والتعجب، ثم حذفت الصنة، وأدغم الباء بالباء فصار إلى: حَبّ ـ بفتح الحاء ـ أو حُبّ ـ بضم الحاء ـ[3].

٤ ـ فُعِلَ:

يلاحظُ أنّ ابنَ الحاجب لم يُشر إلى «فُعِلَ»؛ أي إلى الفعل المبني للمجهول، مع أن الأشموني قال[4]. إن «المبرّد، وابن الطراوة، والكوفيين قد

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٧٦، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥

(٢) المصدران نفسهما

(٣) المصدران نفسهما.

(٤) شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، ص: ٤/ ٢٤٢

عدوه أصلاً، ومع أن ابن مالك نقل أنه أصل عن سيبويه». وقد عدّه المازني أصلاً في أبنية الأفعال حين قال[1]: «والأفعال، نحو. ضَرَبَ، وَعَلِمَ، وَضُرِبَ، وَظُرُفَ»، وعدّ ابن الحاجب في ذلك واضح؛ لأن «الفعل المبني للمفعول (أو المجهول)، فَعَلَى مثال واحد، وهو: «فُعِلَ»، نحو. ضُرِبَ وقُتِلَ، وهذا أصله «فَعَلَ أو فَعِلَ» ثم نُقِلَ فَجُعِلَ حديثاً عن المفعول ألَا ترى أن ضُرِبَ منقول من ضَرَبَ، وزُكِبَ من رَكِبَ، ولا يكون «فُعِلَ» منقولاً من «فَعُلَ» أبداً؛ لأنَّ «فَعُلَ» لا يتعدّى، والفعل لا يُنقل إلى «فُعِلَ» حتى يكون متعدياً قبل النقل»[2].

فـ «فُعِلَ»، إذاً، ليس بناء أصلياً، ولكنه فرع من «فَعَلَ أو فَعِلَ»، على مذهب البصريين، الذين اقتدى بهم ابن الحاجب في هذه القضية.

ثانياً ـ أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه

أبنية الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أضرب:

ـ موازن للرباعي على سبيل الإلحاق،

ـ وموازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق،

= وشرح ألفية ابن مالك للأشموني، بيروت دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ص: ٣/ ٨٧٦

(١) المنصف، ص. ١/ ١٧ كذلك فقد عده ابن مالك أصلاً حين قال: «وزنه نحو ضُرِبَ» وذلك في الفتية.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢٣، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٠ شرح الأشموني للألفية، ص. ٣/ ٧٨٦، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة عشرة (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م)، ص: ٢/ ٥٣٢ حيث يعتبر أبنية الثلاثي المجرد أربعة أوزان، منها: فعل للمبني للمفعول.

ـ وغير موازن للرباعي.

كما أن الزيادة إما أن تكونَ من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها[1]

١ ـ الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق:

معنى الإلحاق في الفعل الثلاثي المزيد فيه، أن تزيد حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، على أصول الكلمة «زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة، والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفه من الماضي، والمضارع، والأمر»[2]، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً

وفائدة الإلحاق أنه ربّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر، أو سجع[3]. وليس معنى ذلك أنَّ زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً، على ما يُتَوَهَّمُ؛ لأن معنى «حَوْقَلَ»، مثلاً، مخالف لمعنى «حَقَلَ»، ومعنى «شَمْلَلَ» مخالف لمعنى شَمَل، ومعنى «كَوْثَرَ» مخالف لمعنى «كثر». وإنّما يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كزيادة الهمزة في «أكرم»، و «أكبر»، و «أفضل» للتفضيل، وكتكرير العين في «كرّم»، وكزيادة الألف في «فاعل»، فلا يقال لهذه الزيادات إنّها للإلحاق، وإنْ صار اللفظُ بواسطتها على وزن الرباعيّ، وذلك لظهورها في معان أُخر، فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي[4]

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، والزمخشري، المفصل، ص: ٢٧٨، والشرح الملوكي، ص. ٦٤.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٥٢.

(٤) الاستراباذي، ص: ١/ ٥٢، وغيره كثر، ص: ٢/ ٢٠.

والموازن للرباعي على سبيل الإلحاق ثلاثة أنواع: ملحق بدحرج، وملحق بتدحرج، وملحق باحرنجم:

(أ) الملحق بدَحْرَجَ:

ذكر له ابنُ الحاجب الأمثلةَ الستةَ نفسَها التي ذكرها الزمخشريُّ وبالترتيب نفسه[1]، هي. «شَمْلَلَ، وحَوْقَلَ، وبَيْطَرَ، وجَهْوَرَ، وقَلْنَسَ، وقَلْسَى». ويلاحظ أنّ الملحق بـ «دَحْرَجَ» منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء، أو قبل العين، أو قبل اللام، أو بعد اللام[2]، ويلاحظ أن الزمخشري، وابن الحاجب لم يستوفيا ذكر كل المُثُل الملحقة بـ «دَحْرَجَ»، وستزاد هذه المُثُل في موضعها استكمالاً للبحث.

١ ــ حرف الإلحاق قبل الفاء[3]:

ــ يَفْمَلَ، نحو: يَرْنَأَ رَأْسَهُ أو لحيته: خضّبهما باليرنا، وهو الحناء.

ــ تَفْمَلَ، نحو. تَرْمَسَ بمعنى رَمَسَه: أي غيّبه في الرمس، وهو القبر، ومنه: تَرْقَلَ ترقلة: إذا جَرّ ديلة وتبختر.

ــ نَفْمَلَ، نحو. نَرْجَسَ الدواء، إذا وضع فيه النرجس.

ــ هَفْمَلَ، نحو: هَلْقَمَ إذا أكبر اللقم

ــ سَفْمَلَ، نحو: سَنْبَسَ، بمعنى نبس، أي: نطق.

ــ مَفْعَلَ، نحو: مَرْحَب.

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) المزهر، ص: ٢/ ٤٠، ٤١، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٢٨٦

(٣) المزهر، ص: ٢/ ٤٠، والممتع، ص: ١/ ١٦٧.

٢ ــ حرف الإلحاق قبل العين[1]:

ــ فَيْعَلَ، نحو: بَيْطَرَ الدَّابَةَ، أصله من البطر، وهو الشق.

ــ فَوْعَلَ، نحو: حَوْقَلَ؛ كبر وعجز عن الجماع، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحلقة.

ــ فَاعَلَ، نحو: تَابَلَ القدر بمعنى تبلها.

ــ فَهْعَلَ، نحو. دَهْبَلَ اللقمة: عظّمها

ــ فَمْعَلَ، نحو: طَرْمَحَ البناء: طوّله، وحَنْظَلَ الرجل إذا جنى الحنطل، أي الحنظل.

ــ فَنْعَلَ، نحو: فَنْرَضَ بمعنى: فَرَضَ الشيء: أي قطعه.

ــ فَنْعَلَ، نحو: فَرْنَضَ بمعنى فرض، ودَنْقَعَ الرجل، أي: افتقر ولزق بالدقعاء وهي الأرض.

لكن ابن عصفور يقول[2] وأمّا ما حكاه بعضُ اللغويين من قولهم سَنْبَلَ الزرع وَأَسْبَلَ (إذا أخرج سنبله)، ودَنْقَعَ الرجل، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: «كَنْثَأَتْ لحيتُه» وَكَثَّأت إذا طالت وغرر شعرها»، فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات «فَنْعَلَ». بل تكون النون أصلية، وهي على وزن «فَعْلَلَ» كـ «دحرج». ويكون «سَنْبَلَ» من «أسبل» كـ «سَبِطَ» من «بِطَر»، وكذلك «دَنْقَعَ» من «الدَّقعاء»، و «كَنْثَأَ» من «كَثَّأَ»

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والكتاب، ص: ٤/٢٨٦، والممتع، ص: ١/١٦٧، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٤.

(٢) الممتع، ص. ١/١٧١.

٣ ــ حرف الإلحاق قبل اللام[١]:

ــ فَعْنَلَ، نحو: قَلْنَسَ وقَلْنَسَتُهُ: أي ألبسته القلنسوة، وهو قلبل.

ــ فَعْهَلَ، نحو: غَلْهَصَهُ، أي قطع غلصمته، أو أخذ بها، والغلصمة: اللحم بين الرأس والعنق.

ــ فَعْيَلَ، نحو: شَرْيَفَ: أي قطع شرياف الزرع، وهو ورقه، إذا طال وكثر حتى خيف فساده، ونحو: طَشْيَأَ رأيه وَرَهْيَأَ: إذا خلّط.

لكن ابن عصفور يقول[٢]. لا حجة في هذه الأمثلة على ثبات «فَعْيَلَ»، لسببين:

أحدهما: أن تكون «الياء» أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في «يَسْتَعُور»، لئلا يؤدّي إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو. «فَعْيَلَ».

والآخر: أن يكون أصل «رَهْيَأَ» «رَهْبَا» و«طَشْيَأَ» «طَشْيَا» على وزن «فَعْلَى» كـ «قَلْسَى»، ثم أبدلت الهمزة من الألف.

ــ فَعْمَلَ، نحو: قَصْمَلَ الشيءَ: إذا قطعه، وأصله القصل؛ وهو القطع وزناً ومعنى، ونحو: جَلْمَطَ الرجل شعره إذا حلقه وأصله الجلط.

ــ فَعْوَلَ، نحو: جَهْوَرَ، إذا رفع صوته وهدف الجهارة.

ــ فَعْأَلَ، نحو: بَرْأَلَ الديكُ، إذا نفش برائله، أي ما استدار من ريش عنقه[٣].

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمزهر، ص: ٢/٤١، والاسترابادي، ص: ١/١٨، الكتاب، ص: ٤/٢٨٦، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) الممتع، ص: ١/١٧٢

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ١٦

ـ فَعْفَلَ، نحو: زَهْزَقَ بمعنى أزهق.

٤ ـ حرف الإلحاق بعد اللام[1]:

ـ فَعْلَلَ، نحو: جَلْبَبَ جلبيةً، لبس الجلباب، وشَمْلَلَ: أسرع، وتأتي شَمْلَلَ النخل، أخذ شماليله وهو ما يبقى بعد لقاطه من ثمر

ـ فَعْلَى، نحو: قَلْسَى، وهو قليل، وقلسيته: ألبسته القلنسوة.

لكن في ألف «قَلْسَى» خلاف؛ فقد ذكر ابنُ الحاجب[2] أنه للإلحاق، وقال غيرُه[3] إن الألف لا يكون للإلحاق أصلاً، وأصل ألف قَلْسَى «ياء» قلبت ألفاً، وإنّما لم يُدْغَم نحو «شَمْلَلَ» مع اجتماع المثلين المتحركين فيه، وأُعِلّ، نحو: سَلْقى، بقلب، يائه ألفاً لأن الإدغام مبطل للإلحاق لانكسار وزن الملحق بالإدغام، بخلاف القلب في الآخر فإنه لا ينكسر وزن الملحق به لأن حركة آخر وسكونه لا يعتبران في الوزن.

ـ فَعْلَسَ، نحو: خَلْبَسَ، أي خَلَبَ.

ـ فَعْلَمَ، نحو: قَرْصَمَ الشيءَ إذا قطعه، وأصله الفرص، وخَنْصَمَهُ: أي غلصه.

ـ فَعْلَنَ، نحو: قَرْصَنَ الشيءَ، إذا قطعه وأصله الفرص وهو القطع ورباً ومعنى، ومنه قَحْزَنَ الرجلَ. إذا ضربه فصرعه، وأصله: قَحَزَ الرجل إذا أهلكه. ومنه: قَطْرَنَ البعير.

---

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والمنصف، ص: ١/٤٢، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/٣٨٦، والممتع، ص: ١/١٦٧، والاستراباذي، ص. ١/١٩، المرهر، ص. ٢/٤١.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص. ٣٠٤.

(٣) نقره كار، مجموعة الشافية، ص: ٢/٢١.

(ب) الملحق بـ «تدحرج»[1]:

ذكر له ابنُ الحاجب أمثلةَ الزمخشري نفسها[2]، وهي:

- «نجلْبَب، تَجَوْرَبَ، تَشَيْطَنَ، تَرَهْوَكَ، تَمَسْكَنَ، تَعَاقَلَ، تَكَلَّم»، وستذكر، هنا، أيضاً، الأمثلةَ التي لم يذكرها ابنُ الحاجب استكمالاً للبحث:

- تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، نحو. تَجَلْبَبَ أي لبس الجلباب، وبناؤه للازم،

- تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً، نحو: تَجَوْرَبَ أي لبس الجورب، وتَحَوْقَلَ، وبناؤه للازم.

- تَفَعْيَلَ يَتَفَعْيَل تَفَعْيُلاً، نحو: تَشَيْطَنَ الرجلُ: أي صار كالشيطان في تمرده، وبناؤه للازم.

- تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً، نحو: تَرَهْوَكَ في المشي كأنه يموج فيه، وبناؤه للازم.

- تَمَفْعَلَ يَتَمَفْعَلُ تَمَفْعُلاً، نحو: تمسْكَنَ: إذا تَشَبَّهَ بالمسكين.

- تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً، نحو. تَفَاقَلَ: أظهر الغفلة، لأنه لمّا لم يُؤَدِّ الأمرُ إلى تحريك الألف وسطاً في العمل حكم الزمخشريُّ وتبعه ابنُ الحاجب بكون ألف تفاقل للإلحاق بـ«تدحرج»، وقد سار على نهجهما ابنُ عصفور والسيوطيّ[3].. ويدلّ على ذلك أن تفاعل يأتي

---

(١) الشافية، ص. ٣٠٤، والمفصل، ص. ٢٧٨، وابن عصفور، الممتع، ص. ١/١٦٨، والدنفري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٦، والكتاب، ص: ٤/٢٨٦.

(٢) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٣) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص ٢٧٨، والاستراباذي، ص: ١/٥٧، ١/٦٨، وابن عصفور، والممتع، ص: ١/١٦٨، و ١/١٦٩، والمزهر للسيوطي، ص: ٢/٤١.

في جميع تصاريفه كتدحرج، وأن المصدر يأتي على تفاعل، مثل تغافل يتغافل تغافلاً.

لكن جماعة من التصريفيين اعترضوا على إلحاق تغافل بتدحرج[1]، لأن الأصل لا نفع ـ عندهم ـ للإلحاق حشواً لا في الاسم ولا في العمل[2]، وزيادة التاء، هنا عالية في إفادة معنى[3] ولو كان للإلحاق لم يدغم في نحو. مَهْدَدَ، ولو كان الألف للإلحاق في تغافل لكان في مصدره وفي اسمي فاعله ومفعوله أيضاً[4]:

ـ تَفَعَّلَ، نحو: تَكَلَّمَ وتَكَرَّمَ، وذلك لموافقة نحو تكلّم وتكرّم لتدحرج في جميع تصاريفه[5] لكن جماعة من التصريفيين اعترضوا على عدّ «تَفَاعَل وتَفَعَّلَ» ملحقين بتدحرج؛ لأن التضعيف في «تَفَعَّلَ» ـ حسب رأيهم ـ ليس للإلحاق[6]، ولأن زيادة التاء والتضعيف في نحو: تكلّم مطردة لإفادة معانٍ[7]، ولأن تفعّل مطاوع فعّل، وفعّل غير ملحق بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه[8]

---

(١) الاستراباذي، ص ١/٥٧، ١/٦٨، والجاربردي، ص. ١/٣٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/٢١.

(٢) الجاربردي، ص: ١/٣٩.

(٣) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/٥٧، ونقره كار، ص: ٢/٢١.

(٤) الاسترابادي، ص: ١/٥٨.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ص ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والممتع، ص: ١/١٦٨، والموهر، ص: ٢/٤١

(٦) الاسترابادي، ص: ١/٥٨، ١/٦٨، والجاربردي، ص: ١/٣٩.

(٧) نقره كار، ص: ٢/٢١.

(٨) الأنصاري، ص: ٢/٢١.

ـ تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِياً، نحو: تَقَلْسَى، إذا لبس القلنسوة، وتَحَبْبَى الجيش اردحم، وبناؤه للازم[1].

ـ تَفَعْلَتَ، نحو: تَعَفْرَتَ[2].

ـ تَفَعْلَلَ، نحو: تَقَلْنَسَ[3].

ـ تَهَفْعَلَ، نحو: تَهَلْقَمَ، مطاوع هَلْقَمَ الشيءَ: إذا ابتلعه، وأصله. تَقَمَّ اللقمة: إذا أخذها بفيه[4].

ـ تَفَيْعَلَ، نحو: تَرَهْيَأَ من رَهْيَأَ، إذا خلَط في رأيه، فإذا كان رهيأ لم يثبت على فَعْيَل، بل يحتمل أن تكون الياء أصلاً؛ أي على وزن «فَعْلَلَ»، أو يكون أصله رهْيَا على وزن فَعْلَى كَقَلْسَى، ثم أبدلت الهمزة من الألف[5] فإن ترهيأ قد تكون تَفَعْلَلَ على اعتبار الياء من أصل الكلمة، وقد تكون: تَفَعْلَى على اعتبار الهمزة مبدلة من الألف.

(ج) الملحق بـ «أحرنجم»:

ذكر له ابنُ الحاجب مَثَلَيْ الزمخشري[6]؛ وهما:

ـ افْمَنْلَلَ يَفْمَنْلِلُ افْمِنْلالاً، نحو: افْمَنْسَسَ رجع وتأخر، واغْمَنْجَجَ؛ أي أسرع، وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: قَعَسَ الرجلُ: إذا خرج

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/١٦٨، والمزهر للسيوطي، ص. ٢/٤١، والأنصاري، ص: ٢/ ٢١، والدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٩٧.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) الاسترابادي، ص: ١/ ٦٩ مع هامش الصفحة نفسها.

(٥) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧٢

(٦) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، ينظر أيضاً المزهر، ص: ٢/٤١، والممتع، ص: ١/١٦٩.

صدره في الجملة ويقال: اقْعَنْسَسَ الرجل: إذا أخرج صدره وخرج ظهره مبالغة.

ـ افْعَلَّى يَفْعَنْلِي افْعِنْلاء، نحو: اسْلَنْقَى مطاوع سلقى، أي صرع، واحْرَنْبَى، أي نام واستلقى على ظهره أو إذا تهيأ للغضب والشر، وبناؤه للازم[1]

لكن قيل. «ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق، بل إحدى سببي افْعَنْسَسَ وألف احْرَنْبَى للإلحاق فقط، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً»[2].

ومع أن إلحاق ما سواهما بأحرنجم نادر[3] فقد ذكر بعضهم بعضَ الأمثلة الملحقة، وهي:

ـ افْعَنْلاَةَ، نحو: احْبَنْطَاةَ[4].

ـ افْوَنْعَلَ، نحو: احْوَنْصَلَ[5] الطائرُ ثنى عنقه وأخرج حوصلته، وعدّه، أيضاً، صاحب المزهر من السداسي غير الملحق[6].

ـ افْعَنْمَلَ، نحو: اهْرَنْمَعَ الرجلخ: إذا أسرع في مشيه، وكذلك إذا كان سريعَ البكاء والدموع. وقالوا: اهْرَنْمَعَ في منطقه إذا انهمك وأكثر، والنون زائدة فيه بلا خلاف، وأما الميم فقال ابنُ سيده: إنها زائدة، وقال ابنُ بري هي أصلية فوزنها افْعَنْلَلَ، وهذا الوزن من النوادر[7].

---

(١) الدنوري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٧

(٢) الاسترابادي، ١/ ٥٤.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص: ٢٠١.

(٤) المزهر، ٢/ ٤١

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الاسترابادي، ١/ ٦٩ مع هامش الصفحة نفسها.

ـ افْعَوْلَلَ، نحو: اعْشَوْجَجَ البعير، أي أسرع[1].

ـ افْعَيَّلَ، نحو: اهْيَبَّخَ الرجلُ، إذا مشى مشية فيها تبختر وتهادٍ[2].

لكن ابنَ عصفور يقول[3] إن «افْعَوْلَلَ، وافْوَنْعَلَ، وافعَيَّل» لم يذكرها أحد إلاَّ صاحبُ العين فلا يلتفت إليها.

وقيل: إن افْعَنْلَلَ كاسْحَنْكَكَ، وافْعَنْلَى كاسْلَنْقَى، وافْعَيَّل كاهْيَبَّخَ، وافْوَنْعَلَ كاخْوَنْصَلَ، وافْعَوْلَل كاعْشَوْجَجَ، وافْعَنْلاَةَ كاخْبَنْطَاةَ، أنية غير ملحقة بالرباعي، ولكنها مماثلة له في الوزن وهي سداسية[4].

(د) الملحق بـ «افْعَلَلَّ»:

ـ افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلْلالاً، نحو: افْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَاراً، وهو ندر، نحو: ابْيَضَضَّ، ألحق بـ «افشعرّ»[5].

وأمّـا:

ـ اكْوَهَدَّ الفرخُ: أي ارتعد إلى أمه لتزقه،

ـ واكْوَأَلَّ الرجلُ: إذا كان قصيراً في غلظة وشدة،

فوزنهما: افْعَلَلَّ، نحو: افشعرّ، والواو أصل في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في «وَرَنْتَل» (الداهية) لأن: افْعَوْعَلَّ بناء لم يستقر في كلامهم[6]، وهو مقتضب وقد يطاوع «فعلل» والإلحاق به نادر[7].

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧١

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الممتع، ص: ١/ ١٧١، وينظر المزهر، ص: ٢/ ٤١.

(٤) المزهر، ص: ٢/ ٤١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الممتع، ص: ١/ ١٧١، و ١/ ١٧٣.

(٧) ابن مالك، التسهيل، ص. ٢٠١.

٢ ــ الموازن للرباعي على سبيل غير الإلحاق:

ذكر ابن الحاجب أَحَدَ عَشَرَ مثالاً؛ وهي الأمثلة نفسها التي ذكرها الزمخشريّ[1]، وهي:

ــ أَفْعَلَ، نحو: أَخْرَجَ يخرج إخراجاً،

ــ فَعَلَ، نحو. جَرَّبَ يجرّب تجريباً،

ــ فَاعَلَ، نحو: قَاتَلَ يقاتل مقاتلة وقتالاً وقيتالاً.

لكن بالرغم من أن هذه الأمثلة الثلاثة موازنة لـ «دحرج» في وزنه، إلاّ أنها غير ملحقة به؛ «لأن مصادرها: إِفْعَال وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ، ولا تكفي مساواة إفعال وتَفْعَال وفِعَّال، كـ «أخرج إخراجاً وقاتل قيتالاً وكذّب كذّاباً، لِفِعْلال مصدر فَعْلَلَ، لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق، ولا سيّما وأشهر مَصْدَرَيْ فَعْلَل. فَعْلَلَة»[2].

لذلك نراهم جعلوا «شَمْلَلَ» ملحقاً بـ «دحرج» دون «أخرج وجرّب وقاتل» لأن المصدرين في شَمْلَلَ ودَحْرَجَ متوافقان، فيقال: دحرجة وشملة، ولم يجيء مصدر أخرج وأخويه على ذلك.

فإن قيل إنهم قالوا: أخرج إخراجاً كما قالوا دحرج دحراجاً، أجيب عنه بوجهين:

(أ) أن الاعتبار إنّما هو بـ «الفعللة» لاطرادها وعمومها في جميع صور «فَعْلَلَ»، وأما «الفِعْلال» فلا اعتداد به لأنه دخيل فيه غير مطرد، فإنهم لم يقولوا [قحطاباً وعرباداً] بل قحطبة وعربدة.

---

(١) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والدنفزي، بناه الأفعال، ص: ٥٥٩، ٥٦٠.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٥٥، والشرح الملوكي، ص: ٦٧.

(ب) إن الشرط توافق المصادر أجمع، وهذا غير متوفر في أخرج وأحويه[1].

ـ إنْفَعَلَ، نحو: انْطَلَقَ.

ـ إنْتَعَلَ، نحو. إقْتَدَرَ، وَاسْتَكَانَ على رأي من قال إن اسْتَكَنَ من السكون، فالمدُّ شاذٌّ، وزيدت الألف لإشباع الفتحة؛ لأن أصله «استكن» كقول عنترة في معلقته (من الكامل):

يُبَاعُ من ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

فأصل يَبَاع: يَبْع، فأشبعت فتحة الباء فصارت ألفاً[2]، إلاَّ أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل بخلاف: يَبْبَاع، وكقول ابن هرمة (من الوافر):

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حَيْثُ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

أي: بمنتزح، فتولدت الألف من إشباع فتحة ما قبلها، وقرأ الحسن وابن هرمز ﴿واعتدت لهن مُتَّكَأً﴾[3] ـ على وزن «مفتعال»[4] ـ ودلك بإشباع فتحة الكاف من (مُتَّكَإٍ)..

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٣٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

(٢) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: ٣٢٢.

(٣) سورة يوسف ١٢، آية ٣١.. وانظر. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي والدكتور عبد الفتاح شلبي القاهرة: لجنة إحياء التراث، (١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٩م)، ص: ٢/ ٣٤٠..

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص. ١/ ٦٩، والجاربردي، ص: ١/ ٤٠، والبغدادي شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٢٤.

لكن اعترض على زيادة الألف ــ هنا ــ لإشباع الفتحة، فلو كان ذلك كذلك لما ثبت في جميع تصاريفه، نحو: يستكين ومستكين.

ويردّ على هذا الاعتراض بأنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا في «مَكَان» وهو: «مَفْعَل»، على توهم أصالة الميم لثباته في جميع تصاريفه[1]

ــ إسْتَفْعَلَ، نحو: إسْتَخْرَجَ، واسْتَكانَ على رأي من قال إنها من «كان» فاسدٌ قياسيّ، وعندهم أن أصل اسْتَكَانَ: استكون قلبت الواو ألفاً[2] فهد لألف عندهم قياسيّ.

وختلفوا في أصل «استكان»، بعدما اتفقوا على وزنها، أي على: إسْتَفْعَلَ، قيل. من «الكون»، وقيل من «الكين» والسين للانتقال كما في ستحجر أي انتقل من كون إلى كون آخر، أي من العزة إلى الذلة، أو صار كالكين، وهو لحم داخل الفرج: أي صار مثل الكين لأنه في أسفل موضع وأدله.

وقد أيّد أبو علي الفارسي هذا الرأي فقال في قوله تعالى. ﴿فما ضعفوا وما استكانوا﴾[3]، لا أقول إنّه: افتعلوا، من السكون، زيد الألف كما في «مُنْتَزَاح»، لكنه عندي: «استفعلوا مثل: استقاموا، والعين حرف علّة، ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو: مستكين وفي نحو: يستكين»[4].

والسبب الذي جعل «استخرج» غير موازن لـ «احرنجم»، وجعل اقنعسس

---

(١) نقره كلر والأنصاري، ص. ٢/ ٢٢.

(٢) المصدر نفسه

(٣) سورة آل عمران ٣، آية ١٤٥

(٤) الحملاوي، ص: ١/ ٤١، والاستراباذي ص: ١/ ٢٠، ونقره كلر والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

موازناً له، أنهم لم يعنوا بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما عنوا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثمّ زيدة فلا بدّ من مماثلته في الملحق «واستخرج» بالنسبة لـ «احرنجم» على خلاف ما ذكره في الأصلية والزيادة جميعاً، أمّا في الأصلية فلأنّ الحاء وهو «فاء» الكلمة وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأمّا في الزيادة، فلأنّ النون واقعة في الأصل بعد «الفاء» والعين وليس في الفرع نون في موضعها[1].

- إفْمَالّ، نحو: إشْهَابّ،
- إفْعَلّ، نحو: إشْهَبّ،
- إفْعَوْعَلَ، نحو. إغْدَوْدَنَ النبتُ: طال، واغْشَوْشَبَ واخشوشن.
- إفْعَوَّل، نحو: اعلوّط، واعلوّطتخ البعيرع: تعلقتُ بعنقِهِ وعَلَوْتُهُ، واجلوّذَ.

وقد أهمل ابن الحاجب بعض الأمثلة وهي:

- افّعل، نحو: ادّبخ..
- افعلى، نحو: اجأوى.

وقد اعتبرهما صاحب المزهر خطأً، لأن ادّبخ. افعل، واجأوى: افعلل[2]

- تَفَعَّلَ، نحو: تَعَلَّمَ وتأثّم وتقيّس وتنزّر وتعرّب[3].
- تفاعل، نحو: تقاتل، وقد اعتبر ابن الحاجب تفعّل وتفاعل من الأبنية

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٤٠، وتقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

(٢) السيوطي، المزهر، ص: ٢/ ٤١

(٣) سيبويه، الكتاب، ص. ٤/ ٧٠، و ٤/ ٧١.
ابن قتيبة، أدب الكاتب، بيروت: دار صادر (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م)، ص: ٤٩٤.

الملحقة بـ «دحرج» مثله في ذلك مثل الزمخشري وابن عصفور والسيوطي[1]

٣ ــ معاني بعض أبنية الماضي المزيد فيه من الثلاثي لغير الإلحاق:

لا بد للمزيد فيه لغير الإلحاق من معنى، لأنها، إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى، كانت عبثاً. لذلك أفرد ابنُ الحاجب لكل واحد من زيادات الإلحاق بحثاً مستقلاً بيّن فيه معانيه التي صار إليها بعد الزيادة وقد قلّد الزمخشريَّ فأخذ عنه المادة والمنهج معاً[2]، فمعاني:

(أ) أفعل:

أي ما دخلته الهمزة عديدة، منها:

١ ــ التعدية غالباً، نحو: أَخَلَسْتُهُ وأَخْرَجْتُهُ وَأَذْهَبْتُهُ، قال تعالى: ﴿أذهبتم طيّباتكم﴾[3].

ومعنى: التعدية أن تُضَمِّنَ الفعلَ معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، كما يقول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه[4]، أي. أن تجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان[5] وذلك:

ــ إذا أردت جعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بإدخال الهمزة

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٨٠.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الأحقاف.

(٤) ابن جماعة وحسين الروني (مجموعة الشافية)، ص. ١/ ٤٥.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص. ١/ ٨٦

عليه، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المُضَمّن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل[1] كقولك، خَرَجَ زيدٌ، فزيد فاعل خرج اللازم، فإذا أدخلت الهمزة أصبح: أَخْرَجْتُ زيداً. فأصبح الفاعلُ مفعولاً.

- وإذا دخلت الهمزة على فعلٍ متعدّ إلى مفعول واحد جعلته متعدياً إلى مفعولين نحو: حَفَرَ زيدٌ النهرَ، فيصير بعد دخول الهمزة. أحفرتُ زيداً النهرَ، أي جعلته حافراً له، فالأول مجعول والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأن فيه معنى الفاعلية[2].

- إذا دخلت الهمزة على فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولين صيرته متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك في فعلين فقط وهما. «أعلم وأرى»، ويكون المفعول الأول للجعل، والثاني والثالث لأصل الفعل[3]، فيقال علمتُ الكتابَ سهلاً، أي أيفته سهلاً، فالكتاب مفعول به أول «وسهلاً» مفعول به ثاني، فإذا أدخلت الهمزة يصير إلى. أعلمتُ زيداً لكتابَ سهلاً.

وقد اعترض الاستراباذيّ على قول ابن الحاجب «الغالب في أَفْعَلَ» أن يكون للتعدية» واقترح قول[4]: «الغالب أن يَجْعَلَ الشيء ذا أصله» لأنه يصبح أعمّ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً، نحو أَفْعَى قِدْرَهُ. أي جعلها ذات

---

(١) الخازرجي، ص ١/٤٥

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/٨٦، ونقره كار، ص: ٢/٢٦.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/٨٧

نحاً وهو الأبزاز (التوابل)، وأجْذَاهُ؛ أي جعله ذا جَذى، ولذهبه: أي جعله ذا ذهب..

وقد «يجيء «أفْعَل» لجعل الشيء نَفْسَ أَصْلِه إن كان الأصل جامداً، نحو أهْدَيْتُ الشيءَ: أي جعلته هَدِيَّةً أو هَدْياً»[1].

٢ ــ التعريض: أي أن يجعل فاعل أفعل مفعوله معرضاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً له أم لا، وذلك نحو: أبَعْتُهُ: أي عرضته للبيع سواء بيع أم لا، أو هي جعل فاعل الفعل الثلاثي معرضاً لمصدره، نحو باعَ زيدٌ فرسَهُ، وأبعته، أي عرضته لأن يبيع فرسه وينسبه للبيع[2]، وكذا أقتلته: أي عرضته للقتل سواء قتل أم لا، وأسقيته. أي جعلت له ماءً وسقياً شرب أو لم يشرب، وسقيته: أي جعلته يشرب، وأقبرته. أي جعلت له قبراً قُبِرَ أولاً[3].

وقال الفراء: تقول. أبَعْتُ الخيلَ، إذا أردت أنك مسكتها للتجارة والبيع، وإن أردت أنك أخرجتها من يدك قلت. بعتُها قال: وكذلك قالت العرب. أعرضتُ المِرْضان، أي أمسكتها للبيع وعرضتها ساومت بها[4].

٣ ــ لصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، فتقول افعل الشيء: صار كذلك وأصابه كذلك، وهو على ضربين[5]:

(أ) إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو: أغَدَّ البعيرُ، أي صار ذا عدة، وألْحَمَ زَيْدٌ، أي صار ذا لحم، وأطْفَلَت المرأةُ. أي صارت

---

(١) الاسترابادي، شرح الكافية، ص: ١/٨٧، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص. ٤٧٥

(٢) الأنصاري، ص. ٢/٢٧.

(٣) الكتاب، ص: ٤/٥٨، والاستراباذي ص ١/٨٦.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، ص: ٤٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص: ٤٧٥، وسيبويه، الكتاب، ص: ٤/٥٩، ٤/٦٠، والاسترابادي، ص: ١/٨٨

ذات طفل، وَأَعْسَرَ وأَيْسَرَ وأَقَلَّ، أي صار ذا عسر ويسر وقلة، وأَرَابَ: أي صار ذا ريبة.

(ب) وإمّا أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو: أَجْرَبَ الرجلُ: أي صار ذا إبل ذات جرب، وَأَقْطَفَ: أي صار ذا خيل تقطف إذا أساءت خيله السير وأبطأت، وَأَخْبَثَ أي صار ذا أصحاب خبثاء، أَلاَمَ: أي صار صاحب قوم يلومونه.

٤ ــ الحينونة، ومنه: أَحْصَدَ الزرعُ: أي حان وقت حصاده، وقال ابن الحاجب وهو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا، أي. صار الزرع ذا حصاد، وذلك بحينونة حصاده، نحو: أَجَدَّ النخلُ وأَقْطَعَ، أي حان له أن يقطع ثمره[1] وَأَرْكَبَ المهر: حان أن يركب، وَأَنْتَجَتْ الخيل، حان نتاجها، وأَشْهَرَ القوم: أتى عليهم شهر، ومنه أجزروا وأجذوا وأضلوا[2].

٥ ــ الدخول في الزمان: وهذا النوع يدخل، أيضاً، في «صيرورته ذا كذا»، وذلك بدخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، نحو: أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَفْجَرَ وأَشْهَرَ أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر[3].

ومنه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أَفْعَل، نحو: أَشْمَلْنَا وأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وأَدْبَرْنَا، أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، وقت ريح الشمال وريح الجنوب وريح الصبا وريح الدبور[4]، قال سيبويه[5] ومنه أَدْنَفَ، أي حصل

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٦٠، والاسترابادي، ص: ١/ ٨٩، و ١/ ٩٠، والشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٦١، و ٤/ ٦٢، والاستراباذي، وشرح الشافية، ص: ١/ ٩٠ ــ ٩٣.

(٤) الاسترابادي ص: ١/ ٩٠، إلى ١/ ٩٣.

(٥) الكتاب، ص: ٤/ ٦١.

في وقت التلفظ، وهو المرض الملازم أو المرض مطلقاً.

٦ ــ **الدخول في المكان**: وهذا النوع يدخل أيضاً في «صيرورته ذا كذا» أي الدخول في المكان الذي هو أصله والوصول إليه[١]، وذلك نحو: **أنجَدَ**، أي وصل إلى نجد ودخلها، **وأجبل**، أي وصل إلى الجبل وتسلقه، **وأمصر**، أي وصل إلى مصر ودخلها[٢].

٧ ــ **الوصول إلى العدد**: وهذا النوع، أيضاً، من «صيرته ذا كذا» ويعني الوصول إلى العدد الذي هو أصله، نحو: أعشر وأتسع وألف، أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف[٣].

٨ ــ **وجود الشيء على صفة معينة**: أي لوجودك مفعول أفعل على صفة هي كونه فاعلاً لأصل الفعل، نحو: **أكرمت فأربط**: أي وجدت فرساً كريماً، **وأسمنت**، أي وجدت سميناً، **وأبخلته** أي وجدته بخيلاً.

أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو: **أحمدته** أي وجدته محموداً[٤]، **وأذممته وأخلفته**: أي وجدته مذموماً ومخلافاً للوعد، **وأقهرته** إذا وجدته مقهوراً[٥].

٩ ــ **الدلالة على السلب أو ضده**: أي إزالة الفعل عن المفعول، نحو: **أشكيته**، أي أزلت شكواه أو أحوجته إلى الشكاية، **وأطلبت** الرجل: أحوجته إلى الطلب، أو أسعفته بما طلب، **وأعجمت الكتاب**، أي أوضحته وأزلت عجمته[٦].

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/ ٩٠، ١/ ٩٣.

(٢) المصدر نفسه

(٣) المصدر نفسه

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٦٠، والاسترابادي، ص: ١/ ٩٠، ١/ ٩٣

(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٣

(٦) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٤٨، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٨٠، والكتاب لسيبويه، ص. ٤/ ٦٢.

١٠ ــ الدلالة على معنى «فَعَلَ»: أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل وهو للزيادة في المعنى، نحو: قلته وأقلته، وشغلته وأشغلته، ووجدَ في الأمر وأجدَ، وصددته وأصددته وبكر وأبكر، وقالوا: أسقاه الله بمعنى سقاه الله، وأنشدوا قول لبيد (من الوافر):

سَقَى قَوْمي بَنِي مَجْدٍ وأَسْقَى نُمَيْراً والقَبائلُ مِنْ هِلاَلِ

ولكن الأصمعي والأعلم قالا، إنهما يفترقان، فمعنى سَقَيْتُهُ: بوته الشراب، ومعنى أَسْقَيْتُهُ جعلت له ماء يشربه أو عرضته لذلك، أو دعوت له[١] وأصل ذلك أنَّ كل واحد منها لغة لقوم، ثم تخلط فتستعمل اللغتان[٢].

وقد يكون أَفْعَلْتُ وفَعَلْتُ متفقين في المعنى، نحو وَحَى وَأَوْحَى، وَأَنْهَجَ الثوب وَنَهَجَ[٣].

وقد يكون أَفْعَلْتُ وفَعَلْتُ متفقين معنى مختلفين في التعدّي، نحو. رفقت به وأرفقته، وزريت عليه وأزريته، وذهب بالشيء وأذهبته[٤].

١١ ــ الدلالة على الدّعاء[٥]، نحو أَسْقَيْتُهُ؛ أي دعوت له بالسُّقْيَا، ومنه قول ذي الرمة (من الطويل):

وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أبكي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ ومَلاَعِبُهْ

فَأَسْقَيْتُهُ في معنى سَقَيْتُهُ، مدخلت على «فعلت».

---

(١) الكتاب، ص: ٤/٥٩، والبغدادي، وشرح شواهد الشافية، ص: ٤/٤١

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٠

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص. ٤٧١

(٥) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٥٨، ٤/٥٩، وشرح الاسترابادي ص: ١/ ٩١، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ١/ ٤١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٩

١٢ ــ **الدلالة على الكثرة والقلة**: نحو: أَشْجَرَ المكانُ: إذا كثر شجره، وتقول: أكْثَرَ اللَّهُ فينا مثلك، أي أدْخَلَ الله فينا كثيراً مثلك، وكذلك: **أقَلَلْتُ في** معنى القلة[١].

١٣ ــ **أفعل الشيء أتى بذلك**، نحو: أَخسَّ الرجلُ، أتي بخسيس من الفعل، وَأَذَمَّ: أتى بذميم، وأَقْبَحَ أتى بقبيح[٢].

١٤ ــ **أفعل الشيء اتخذه**، نحو. أَتْلَدَ الرجلُ، اتخذ تلداً من المال، وَأَهْرَبَ الرجلُ. إذا جدّ في الذهاب مذعوراً فهو مُهْرِبٌ[٣].

١٥ ــ **وقد يجيء فعل الشيء في نفسه وأفعل الشيء غيره**، نحو: أضاءت النارُ، وأضاءت النارُ غَيْرَهَا، وأفضَ عليه المضجعُ، وأفضّ عليه الهمُّ المضجعَ، وأفَدْتُ مالاً. أي استفدته وأفَدْتُ فلاناً مالاً. أعْطَيته إياه[٤].

١٦ ــ **وقد يجيء بمعنى فَعَّل فيما يراد فيه التكثير**، يقال: **فَتَحْتُ** الأبوابَ وأغْلَقْتُها وغَلَّقْتُها[٥] وأنشد سيبويه قول المرردق (من البسيط)[٦].

مَـ رِلْـتُ أَفْتَـحُ أَبْـوَابـاً وأُغْلِقُهَـا حَتَّـى أَتَيْـتُ أَبَـا عَمْـرِو بْـنَ عَمَّـارِ

وقالوا أغلقتُ البابَ وغَلَّقْتُ الأبوابَ حين كثروا العمل، وإن قلت أغْلَقْتُ لأبوابَ كان عربياً جيداً[٧].

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٦٢، وشرح الاستراباذي ص: ١/ ٩٠، ١/ ٩٣.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٤٧٨

(٤) المصدر نفسه، ص: ٤٨١

(٥) الكتاب، ص: ٤/ ٦٥، الشرح السلوكي، ص: ٧١، والاستراباذي، ص: ١/ ٩٣، والعدادي، ص: ٤/ ٤٣ (من شرح شواهد الشافية)

(٦) الكتاب، ص. ٤/ ٦٥.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٦٥.

وقد يجيء أفعَل لغير هذه المعاني، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كأَبْصَرَهُ: أي رآه: وَأَوْعَزْتُ إليه: أي تقدمت، وقد يجيء مطاوع فعَّل، كفَطَّرْتُهُ فأَفْطَر وبَشَّرْتُهُ فأبشر وهو قليل[1]

(ب) معاني فَعَّلَ (بتضعيف العين):

يشارك (فَعَلَ) «أَفْعَل» في أكثر معانيها، إلاَّ أن أحدهما قد يكثر في معنى ويقل في الآخر[2]، وله معان كثيرة، وهي:

١ ـ الدلالة على التكثير: الأغلب في فَعَّلَ أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل، نحو. ذَبَّحْتُ الغنمَ، وغَلَّقْتُ الأبوابَ، وقَطَّعْتُ الأثوابَ، ومَوَّتَ المالَ: أي وقع الموتان في الإبل فكثرفيها الموت، وجَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ: أي أكثرت الجولان والطواف..

ويلاحظ أن التكثير يكون:

(أ) في المتعدى كما في غَلَّقَ وقَطَّعَ.

(ب) وقد يكون في اللازم كما في جَوَّلَ وطَوَّفَ ومَوَّتَ[3].

٢ ـ التعدية، نحو: فَرَّحْتُهُ «وفَعَّلَ» يواخي «أَفْعَل» في التعدية[4] نحو. جعل اللازم متعدياً، مثل: فَرَّحْتُهُ، أي جعلته فرحاً،

جعل المتعدي إلى مفعول متعدياً إلى اثنين، نحو: لَبَّسَ الرجلُ الثوبَ،

---

(١) الكتاب، ص: ٤/٥٨

(٢) المصدر نفسه، ص: ٤/٥، ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٦٢ و ٤/٦٣، والاستراباذي، ص ١/٩٢ و ١/٩٣، والشرح الملوكي، ص: ٧١.

(٤) الزمخشري، المفصل، ص ٢٨١، والشرح الملوكي، ص: ٧٢، وسيبويه الكتاب، ص: ٤/٥٨

نصح: أَلْبَسْتُ الرجلَ الثوبَ ولبّسته الثوبَ.

لكنه لا يتعدى إلى ثلاثة كأفْعَل إلاَّ محمولاً على أَفْعَل؛ كَحَدَّثَ وحَبَّر، والأولى أن يقال في مقام التعدية ــ هنا ــ وهو بمعنى جعل الشيء ذا أصله، ليعم، نحو: فَحَّى القِدْرَ: أي جعلها ذات فح، وشَسَّعَ النعلَ[1].

٣ ــ نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به[2]، نحو: فَسَّقْتُهُ: أي نسبته إلى الفسق، وسمَّيْتُهُ فاسقاً، وكذا كفَّرْتُهُ، فقال ابن الحاجب يرجع معناه إلى التعدية، أي: جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق[3].

٤ ــ للدعاء على المفعول بأصل الفعل، نحو: جَدَّعْتُهُ وعَقَرْتُهُ، أي قلت له: جَدَعَكَ اللّهُ وعَقَرَكَ اللّهُ. وَأَفَّفْتُ به، أي قلت له أفّ[4].

٥ ــ الدعاء للمفعول بأصل الفعل، نحو. سَقَّيْتُهُ. اي قلت له: سقياً لك: سَقَاكَ اللّهُ، وَرَعَّيْتُهُ، أي قلت له: رعاك الله[5]

٦ ــ للسلب والإزالة، نحو. جَلَّدتُ البعيرَ وَقَرَّدْتُهُ. اي أَزَلْتُ جلده بالسلع، وأزلت قُرادَه[6]، وقَذَّيْتُ عَيْنَيْهِ: أَزَلْتُ قَذاهما، ومَرَّضْتُهُ: قمت عليه في مرضه وَوَلِيتُهُ[7].

٧ ــ الدلالة على معنى فَعَلَ، نحو: زَيَّلْتُهُ؛ أي زِلْتُهُ أُزِيلُهُ زَيْلاً: أي

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/٩٣، والشرح الملوكي، ص: ٧٢.

(٢) سيبويه الكتاب، ص: ٤/٥٨، والاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/٩٤.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص ٣٠٤، والاستراباذي، شرح الشافية، ص ١/٩٣، والشرح الملوكي، ص: ٧٢

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٥٨. والاستراباذي، ص: ١/٩٤

(٥) المصدران أنفسهما.

(٦) الاسترابادي، ص: ١/٩٤، والشرح الملوكي، ص: ٧٢

(٧) الشرح الملوكي، ص: ٧٢؛ والكتاب لسيبويه، ص ٤/٦٢

فرُتُهُ، وهو أجوف يائيّ، وليس من الزوال؛ فهما مثل قِلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ، ويلاحظ أنه يكون بمعنى نسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة، ويلاحظ أيضاً في «رتنّتُهُ» مبالغة لم تكن في «رلته» لأنه لا بد للزيادة من فائدة وإن لم تكن إلاّ التأكيد والمبالغة[1].

٨ ــ بمعنى صار ذا أصله، كَوَرَّقَ، أي: أَوْرَقَ: أي صار ذا ورق، وقَبَّحَ الجرحُ: أي صار ذا قبح[2].

٩ ــ بمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه، كَرَوَّضَ المكانُ؛ أي صار رَوْضاً، وعَجَّزَتِ المرأة وَثَيَّبَت، وَعَوَّنَت؛ أي صارت عجوزاً وثيباً وَعَوَاناً[3].

١٠ ــ بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه، نحو قوله . سبحان الذي ضَوَّأَ الأضواءَ، وَكَوَّفَ الكُوفَة، وبَصَّرَ البَصْرَةَ؛ أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة[4].

١١ ــ بمعنى عمل شيءٍ في الوقت المشتق هو منه، كَهَجَّرَ أي سار في الهاجرة، وَصَبَّحَ أي أتى صباحاً، ومَسَّى، وغَلَّسَ: أي فعل في الوقتين شيئاً[5].

١٢ ــ بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه، نحو كَوَّفَ، أي مشى إلى الكوفة، وفَوَّزَ وعَوَّرَ؛ أي مشى إلى المفازة والعَوْرِ[6]

---

(١) تقره كلو والأنصاري، ص: ٢/ ٢٨.

(٢) الاسترابادي، ص. ١/ ٩٤ وما بعدها

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٩٥.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

وقد يجيء لمعانٍ غير ما ذكر، غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو خرَّبَ وكلَّمَ[1].

(ج) معاني فاعل:

يأتي فَاعَلَ ـ بزيادة الألف بين الفاء والعين ـ لمعانٍ كثيرة، هي[2]:

١ ـ المشاركة: نحو ضَارَبَ زَيدٌ عمراً. فالأصل، هنا، هو الضَّرْبُ، وهو منسوب إلى زيد ومتعلق بعمرو، أي وقع على عمرو صريحاً مع أنه، أيضاً، منسوب إلى عمرو ومتعلق بزيد، أي واقع عليه ضمناً. فكل منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه آخر، أي أن زيداً ضرب عمراً وكذلك ضرب عمرو زيداً في الوقت نفسه.

ولأن «فَاعَلَ» وضع لنسبه الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره على المفعولية مع أن الآخر فعل ذلك، فجاء غير المتعدّي متعدياً، نحو «كَرُمَ»، فهو فعل لازم، فإذا زيد عليه ألف بين «الفاء والعين» صار إلى مثل: كارم زيد عمراً..

ولأجل ذلك، أيضاً، جاء الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد غير صالح للمشاركة بالمفاعلة إلى مفعولين، نحو: جَذَبَ زيدٌ الثوب، فالثوب هو المفعول لكنه غير صالح للمشاركة، فإذا نقل الفعل إلى «فاعل» صار إلى مثل: جاذب زيدٌ عمراً الثوبَ، وكذلك بزيادة مفعول آخر صالح للمشاركة وهو هنا «زيد».

أما إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد صالح للمشاركة، فيكتفي به،

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/٩٥

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/٩٦، والجاربردي ص: ١/٤٧ وتقره كثير، والأنصاري، والكرماني، ص: ٢/٢٨٨، والزمخشري، والمفصل، ص: ٢٨١.

نحو: شاتم زيد عمراً[1].

٢ ــ بمعنى فَعَّل: وذلك للتكثير، نحو: ضَاعَفْتُ الشيءَ، بمعنى: ضَعَّفْتُهُ وباعدتُ وبَعَّدْتُ[2].

٣ ــ بمعنى فَعَلَ، نحوَ سَافَرْتُ بمعنى سَفَرْتُ، أي خرجت للسفر، لكن فيه مبالغة وهي المكابدة والمقاساة في السَّفَر، وقَاتَلَهُم الله: أي قَتَلَهُم[3]،

٤ ــ بمعنى أفْعَل، نحو: عَافَاكَ اللَّهُ بمعنى أَعْفَاكَ، ورَاعِنَا سَمْعَكَ، أي أَرْعِنَا أي: اجعله ذا رِعَايةٍ لنا[4].

٥ ــ بمعنى جعل الشيء ذا أصل، نحو: صَاعَرَ خَدَّهُ، أي جعله ذا صَعَر، وعَافَاكَ اللَّهُ، أي جَعَلَكَ ذا عافية، وعَاقَبْتُ فلاناً، أي جعلته ذا عقوبة[5].

٦ ــ بمعنى المتابعة، نحو: تَابَعَ زيدٌ السَّيرَ، أي اسْتَمَرَّ في السير ولم يتوقف.

(د) معاني تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً:

يأتي «تفاعل» لمعانٍ عِدّة، منها:

١ ــ لمشاركة أمرين فصاعداً، نحو: تَضَارَبَ زيدٌ وعمرو، وتَضَارَبَ زيدٌ وعمرٌو وعليٌّ، والفرق بين «فاعل» «وتفاعل» أورده ابن الحاجب[6]، فقال «وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً، نحو،

---

(١) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٣

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٣

(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٩٢، وابن يعيش الشرح الملوكي، ص: ٧٣

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٢

(٥) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/٩٦، والجاربردي، ص ١/٤٧

(٦) شافية ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص ٣٠٦

ضَارَبْتُهُ وشَارَكْتُهُ؛ وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو «تَشَارَكَا»؛ أي أن «فاعل» وضع لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره، مع أن الغير فعل ذلك، و «تفاعل» لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له، فلذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول[1].

وإن كان «تفاعل» من «فاعل» المتعدي إلى مفعول واحد كضارب لم يَتَعدَّ.

وإن كان من «فاعل» المتعدّي إلى مفعولين تعدّى إلى مفعول واحد، نحو: نَازَعْتُهُ الحديثَ، وتَنَازَعْنَا الحديثَ، وجَاذَبْتُهُ الثوبَ، وتَجَاذَبْنَا الثوبَ[2].

ويفرق بينهما أيضاً من حيث المعنى، لأن البادىء في «فاعل» معلوم دون «تفاعل» ولذلك يقال: أضارب زيدٌ عمراً أم ضارب عمرو زيداً؟ ولا يقال ذلك في «تضارب»[3].

ولكن الإستراباذي[4] لا يعترف بهذا الفرق بين «فَاعَل» و «تَفَاعَلَ»؛ ويعده «تَخليطاً ومَجْمَجَة، وذلك أن التعلق المذكور، في الباب الأول، والمشاركة المذكورة ههنا، أمران معنويان، لا لفظيان، ومعنى ضارب زيدٌ عمراً، وتضارب زيد وعمرو، شيء واحد (...) فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت؛ فكما أن للمضاربة تعلقاً بمر صريحاً، في قولك «ضارب زيد عمراً»، فكذا للتضارب في «تَضاربَ زيد وعمرو»، تعلق صريح به، وكما أن زيداً وعمراً متشاركان صريحاً في «تضارب زيد وعمرو» في الضَّرب الذي هو الأصل، فكذا هما متشاركان فيه صريحاً في «ضارب زيد عمراً» فلو كان مطلق تعلق الفعل

---

(١) الجاربردي، ص: ١/٤٨، والدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١ ــ ٥٦٢.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٠.

(٣) الجاربردي، ص: ١/٤٨، والأنصاري، ص: ٢/٢٩

(٤) شرح الشافية، ص: ١/١٠٠ وما بعدها.

شيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب عمرو في «ضارب زيد وعمرو»، ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل المعنى يقتضي ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في «ضارب زيد عمراً» فظهر أنه لا يصح قوله. (ابن الحاجب) في الباب الأول «ومن ثم جَاءَ غيرُ المتعدي متعدياً» على التعلق، ولا بناء قوله في هذا الباب «ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل» على المشاركة، وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول: تفاعل لاشتراك أمرين، لأن المشاركة تضاف إمّا إلى الفاعل وإمّا إلى المفعول؛ تقول: أعجبني مشاركة القومِ عَمْراً، أو مشاركة عمرو القوم، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً معه فالحق أن تجيء بباب التفاعل والافتعال نحو: أعجبني تشاركنا، واشتراكنا، هذا، والأولى (. .) أن «فَاعَلَ» لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، «وتَفَاعَلَ» للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيه وفي المفعولية معنًى. واعلم أن الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون ممتنّى، وهو الأكثر، نحو: ضاربته، وتضاربنا، وقد يكون عيناً، نحو: سَاهَمْتُهُ، أي: قارعته وسايفْتُهُ، وسَاجَلْتُهُ، وتَقَارَعْنَا وتَسَايَفْنَا وتَسَاجَلْنَا. ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب «فَاعَلَ» هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب «تَفَاعَلَ» ألا ترى إلى قول الحسن بن علي، رضي الله عنهما، لبعض من خاصمه: «سَفِيهٌ لَمْ يَجِدْ مُسَافِهاً»، فإنه، رضي الله عنه، سَمّى المقابلَ له في السفاهة، مسافهاً، وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول، وتقول: إن شتمتني فما أُشَاتِمُكَ، ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المعنى والمقصد الحقيقي بين البابين، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع وكذا في

إعرابها، كما تقول: جاءني القوم إلاّ زيداً، وجاءني القومُ ولم يجيء بينهم زيدٌ، أو جاؤني وتحلَّفَ زيدٌ، أو لم يوافقهم زيد، ونحو ذلك، والمقصود من الكل واحد، فكذا «ضارب زيدٌ عمراً» أي شاركه في الضرب و«تضارب زيد وعمرو» أي: تشاركا فيه، والمقصود من «شاركه» و «تشاركا» شيءٌ واحدٌ مع تعدّي الأول ولزوم الثاني».

٢ ــ التظاهر، أي ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه، نحو: تَجَاهَلْتُ وتَغَافَلْتُ[1]؛ أي أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه، وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً. قال الشاعر (من الرجز):

«إذا تَخَازَرْتُ وَمَا بِـي مِـنْ خَـزَرْ»

أي كلفتُ نفسيَ إظهارَ الخَزَرَ؛ أي العَرَجَ، وما بي عَرَجٌ، أو أن الخَزَرَ ضيق العين مع صغرها ودلك بأن يضيّق الرجلُ جَفْنَيهِ ليحدّدَ نَظَرَهُ إلى الشيءِ[2].

والفرق بين تَفَاعَلَ» وبين «تَفَعَّل» أن «تَفَعَّل» في معنى التكلّف، نحو: تَحَلَّمَ وتَمَرَّأَ فعلى غير هذا؛ لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه، وفي «تفاعل» لا يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له، بل يوهم الناس أن ذلك فيه تعرض به[3].

٣ ــ بمعنى فَعَلَ: نحو: تَوَانَيْتُ، أي: وَنَيْتُ من الوَنَي وهو الضعف،

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٦.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٤، والزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٠، وابن جماعة، ص: ١/ ٤٩، والشرح الملوكي لابن يعيش، ص: ٧٨، وابن عصفور الممتع، ص: ١/ ١٨٢، وسيبويه الكتاب، ص: ٤/ ٦٩، ولسان العرب، مادة خزر.

(٣) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٠، والاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٣

وتَجَاوَزْتُهُ بمعنى: جُزْتُهُ[1].

٤ ــ مطاوع فَاعَلَ: و «ليس معنى المطاوع هو اللازم، كما ظُنَّ، بل المطاوعةُ في اصطلاحهم، التأثُّرُ وقَبُولُ أثرِ الفعلِ، سواء أكان التأثر.

ــ متعدياً، نحو. عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ؛ أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدٍّ، كما ترى،

ــ أم كان لازماً، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ: أي تأثر بالكسر»[2]

ويكون «تَفَاعَلَ» مطاوع «فَاعَلَ» إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله، نحو. بَاعَدْتُهُ. أي بَعُدْتُهُ، فَتَبَاعَدَ، أي بَعُدَ، وإنّما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل لأثر مكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع، في الحقيقة، هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو· بَاعَدْتُ زيداً فتَبَاعَدَ، المطاوع هو «زيد»، لكنهم سمو فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً[3].

٥ ــ للاتفاق في أصل أفعل، لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك، كقول عليّ ــ رضي الله تعالى عنه ــ : «تَمَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ»؛ أي أنَّ أهل الله قد اتفقوا في العي والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته[4].

٦ ــ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: تَخَاطَأَ؛ بمعنى أَخْطَأَ[5].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/١٠٣، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٨.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/١٠٣، والكتاب، ص: ٤/٦٨.

(٣) المصدران أنفسهما.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٠٣، و ١/١٠٤ مع هامشها ووردت في نهج البلاغة، الخطبة ص: ٢٢١، «ذاته» بدل «ذاته» شرح الشيخ محمد عبده، بيروت، المكتبة الأهلية، ص: ٢/ ٢١٠

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٠٣.

٧ ــ بمعنى تَفَعَّلَ، نحو: تَعَاهَدَ بمعنى تَعَهَّدَ[١]، وكقولهم: تَعَهَّدَ، بمعنى تَعَاهَدَ.

٨ ــ بمعنى الطلب، نحو: تَقَاضَيْتُهُ الدينَ، أي: اسْتَقْضَيْتُهُ[٢].

٩ ــ بمعنى افْتَعَلْتُ، نحو: تَضَارَبْنَا بمعنى. اضْطَرَبْنَا، وتَقَاتَلْنَا بمعنى قُتِلْنَا، وتلاقيا بمعنى التَقَيَا، وتَخَاصَمْنَا واختصمنا[٣].

١٠ ــ الدلالة على التدرج؛ أي حدوث الفعل شيئاً فشيئاً، نحو: تَزَايَدَ المطرُ، وتَوَارَدَتِ الأخبارُ[٤].

* * *

(هـ) معاني تَفَعَّلَ (بالتضعيف):

يأتي «تَفَعَّلَ»، لمعان عِدّة، هي:

١ ــ لمطاوعة فَعَّلَ، بالتضعيف، سواء أكان:

ــ للتكثير، نحو: قطّعته فتقطّع، وكسّرته فتكسّر

ــ أم للنسبة، نحو: قَيْسَتُهُ وبزّرته ونمّمته: أي نسبته إلى قيس وبزار ونمّام فتقيّس وتبزّر وتنمّم،

ــ أم للتعدية، نحو: عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ، والأغلب في مطاوعة «فعّل» الذي للتكثير، وهو الثلاثي الذي هو أصل «فعّل»، نحو: عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ، وفَرَّحْتُهُ فَفَرِحَ[٥].

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/١٠٤.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٩.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٣.

(٤) الراجحي (عبده، الدكتور)، التطبيق الصرفي، بيروت، دار النهضة العربية، ص ٣٨

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٠٤ والجاربردي، ص. ١/١٠، وابن عصفور الممتع، ص. ١/١٨٣، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٤.

٢ ــ **للتكلف:** قال سيبويه[١]: إذا أراد الرجلُ أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه، ويكون من أهله، فإنك تقول «تَفَعَّلَ»؛ مثل تَشَجَّعَ، وتَنَصَّرَ، وتحلّم، وتَمَرَّأَ، قال حاتم طَيِّىء (من الطويل).

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُم ... ولَن تَستطيعَ الحِلمَ حَتَّى تَحَلَّما

ومعنى التكلف أن فاعل «تفعّل» يتعاني في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد في الزيادة، فتشجّع معناها: أنّ الفاعل استعمل الشجاعة، وكلّف نفسه إيّاها لتحصل له، ولما كان هذا ملتبساً بـ «تفاعل» من حيث أن كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب إليه فرق بينهما بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصله بل ليظهر أنه عليه. فإن الفاعل في تحلّم زيدٌ، يطلب أن يكون حليماً، والفاعل في تحالم زيد، لا يطلب أن يكون حليماً، بل أظهر زيد الحلم وليس هو كذلك[٢].

٣ ــ **للاتخاذ،** «وتَفَعَّلَ» الذي للاتخاذ مطاوع «فَعَّلَ» الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إذا كان أصله اسماً لا مصدراً[٣]، ويكون الاتخاذ باتخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل، ولا بدّ أن يكون «تَفَعَّلَ» بهذا المعنى متعدياً، نحو: تَدَيَّرْتُ المكان، أي اتخذت المكان ديراً، وتَوَسَّد الرجلُ الحَجَرَ، أي اتخذ الحَجَرَ وسادة[٤] أي صار ذا وسادة هي الحجر، مطاوع «وسدته الحجر» فهو مطاوع «فعّل» المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل، لأن

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٧١. وانظر: الشرح الملوكي، لابن يعيش، ص: ٧٥ ــ ٧٦.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٧١، والجاربردي، ص: ١/ ٤٩، ونقره كار، ص: ٢/ ٤٠، وأدب الكاتب، ص: ٤٩٥، والدنعزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٥.

(٤) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٦، والجاربردي، ص: ١/ ٤٩.

الحجر بيان الوسادة، فلا جرم يتعدي هذا المطاوع إلى مفعول واحد[1].

٤ ــ للتجنب: **وتفعّل**، الذي للتجنب مطاوع «فعّل» الذي للسلب تقديراً، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل: أَثَّمْتُهُ، وحَرَّجْتُهُ بمعنى جنّبته عن الحرج والإثم وأزلتهما عنه كَفَرَّدْتُهُ، فَتَأَثَّمَ وتَحَرَّجَ؛ أي تجنّب الإثمَ والحرجَ[2]

٥ ــ **للعمل المتكرر في مُهْلَةٍ**، ويكون «تفعّل» مطاوع «فعّل» الذي للتكثير، ويدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة، نحو: جَرَّعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعْتَهُ، أي كَثَّرْتُ لك جرع الماء جرعة بعد جرعة، فتقبلت ذلك التكثير، ولَوَّقْتُهُ اللبن فَتَلَوَّقَهُ، وحَسَّيْتُهُ المَرَقَ فَتَحَسَّاهُ: أي أكثرت له فِيقَهُ وهو جنس الفِيقَة: أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكَثَّرْتُ له حَسَاءَهُ.. هذا **في الأمور الحسية أو الخارجية**، ومنه: تَحَسَّسْتُ وتَلَمَّسْتُ.

«ومنه تَفَهَّمَ»؛ أي ويكون في الأمور المعنوية أو الذهنية، لأن معنى الفعل المكرر في مهلة ليس بظاهر فيه، لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرّع والتَّحَسّس، فتبيّن أنه منه، وهو من الأفعال الباطنية المتكررة في مهلة، هذا، والظاهر أن تَفَهَّمَ للتكلف في الفهم كالتَّسَمُّع والتَّبَصّر، فَتَفَهَّمَ: أي فَهِمَ مرةً بعد مرة؛ أي فهم بالتدرج، ومنهُ تَأَمَّلْتُ وتَبَيَّنْتُ وتَثَبَّتُ[3].

٦ ــ بمعنى استفعل: ويكون «تَفَعَّلَ» بمعنى «اسْتَفْعَلَ» في معنيين مختصين باستفعل؛ وهما الطلب والاعتقاد:

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٥.

(٢) الاسترابادي، ص: ١/ ١٠٥، والجاربردي، ص: ١/ ٤٩، وقره كلر والأنصاري، ص: ٢/ ٣٠، والممتع، ص: ١/ ١٨٠، والشرح الملوكي، ص: ٧٧

(٣) المصادر أنفسها.

ـ فالطلب، نحو: تَنَجَّزْتُهُ، أي: اسْتَنْجَزْتُهُ، أي طلبت نَجَازَهُ، أي حُضُورَهُ والوفاء به.

ـ والاعتقاد، في الشيء أنه على صفة أصله نحو: اسْتَعْظَمْتُهُ، وتَعَظَّمْتُهُ؛ أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واسْتَكْبَرَ وتكَبَّرَ، أي: اعتقد في نفسه أنها كبيرة[1]، ومنه: تَبَيَّنَ وَاسْتَبَانَ، وتَفَهَّمَ وَاسْتَفْهَمَ، وتَنَصَّرَ وَاسْتَنْصَرَ، وتَأَمَّلَ وَاسْتَأْمَلَ..

٧ ـ بمعنى فَعَلَ: قالوا: تَظَلَّمَنِي، بمعنى ظَلَمَنِي، ومنه قول الشاعر[2] (من الطويل):

تَظَلَّمَنِي حقِّي كذا، ولَوَى يَدِي ... لَوَى يَدَهُ اللَّهُ، الذي هو غَالِبُهْ

٨ ـ بمعنى صيرورة الشيء ذا أصله، فيكون مطاوع «فَعَّلَ» الذي لجعل الشيء ذا أصله؛

إمّا حقيقة كما في: أَلَّبْتُهُ، فَتَأَلَّبَ: أي صار ذا ألب، والأَلْبُ. الجمعُ الكثيرُ من الناس، وَأَصَّلْتُهُ فَتَأَصَّلَ، أي صَيَّرْتُهُ ذا أَصْلٍ، فصار ذا أصلٍ.

وإمّا تقديراً كما في تَأَهَّلَ الرجلُ: أي صار ذا أهلٍ، إذا لم يستعمل «أَهَّلَ» بمعنى: جَعَلَ ذا أهل[3].

٩ ـ وقد يجيء تفعّل مطاوع فَعَّلَ الذي معناه جعل الشيء نفس أصله: إمّا حقيقة وإمّا تقديراً، نحو: تَرَبَّبَ العِنَبُ: وتَأَجَّلَ الوَحْشُ. أي صارت آحالاً، والإِجْلُ ـ بكسر الهمزة وسكون الجيم ـ القطيع من بقر الوحش والظباء، وتَكَلَّلَ أي صار إكليلاً: أي محيطاً[4]

---

(١) المصادر السابقة

(٢) الشرح الملوكي، ص: ٧٧، والشاعر هو: فرعان بن الأعرف.

(٣) الاسترابادي، ص: ١/١٠٧

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/١٠٧

١٠ ــ وتأتي تفعّلت وتفاعلت بمعنى واحد، تقول: تَعَطَّيْتُ وتَعَاطَيْتُ، وتحوَّزْتُ عنه وتَجَاوَزْتُ[١].

(و) معاني «انفعل»[٢]:

انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً لا يكون إلاّ لازماً دائماً[٣]، ويكون:

١ ــ مطاوع «فَعَلَ» المتعدّي لواحد، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وحطمته فانحطم، ويشترط في «فَعَلَ» أن يكون مختصاً بالعلاج والتأثير؛ أي أن يكون من الأفعال الظاهرة القابلة للمطاوعة، أي لقبول الأثر، وذلك فيما يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو من الأعضاء، وفيما يظهر للعيون، كالضرب والكسر والقطع والجذب، وذلك بعكس الفعل غير العلاجي؛ كالعلم والظن، فلا يقال [علمته فانعلم ولا ظننته فانظن]، ولذلك كان قولهم [عدمته فانعدم] خطأ، بالرغم من أن هذا الفعل ينصب مفعولاً، لأن الإعدام استئصال الموجود، فلم يبق ثمة علاج وتأثير؛ ولأن المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار الظاهر في المنكسر، ولأنه بمنزلة «لم أجده»، فله معنى انتفاء الوجود ويؤول إلى قولك «فات وزال» فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم[٤].

ولا يكون «فَعَلَ»، الذي «انفعل» مطاوع له، إلاّ متعدياً، نحو. كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وأمّا قول الشاعر (يزيد بن الحكم الثقفي) (من الطويل).

---

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٥.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص. ٢٨١، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص. ٥٦٠، والاستراباذي، ص: ١/١٠٨، والجاربردي، وابن جماعة والرومي، ص: ١/٥٠، والأنصاري، وغيره كثير، ص: ١/٣٠.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٥٠٠، والمستع، ص: ١/١٨٩، والشرح الملوكي، ص: ٧٩

(٤) الشافية، ص: ٣٠٧، والاستراباذي، ص: ١/١٠٨، والشرح الملوكي، ص: ٨٠.

وَكَمْ مَنْزِلٍ، لولايَ، طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ، مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ، مُنْهَوِي

فاستعمله من «هَوَى يَهْوِي» وهو غير متعدٍّ، كما ترى، ضرورةً، مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب.. وقد استعمل هنا ضرورة لأنه غير متعدٍّ، وقد جاء في هذه القصيدة «مُنْهَوٍ». قال أبو علي (الفارسي): إنّما بُنِيَ من هَوَى وغَوَى متعملاً لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: «شَوَيْتُ اللحمَ فَانْشَوَى»، وقد قالوا انْشَوَى وليس في كثرة انْشَوَى[1].

ويجوز ــ عند ابن عصفور ــ[2] أن يكون «مُنْغَوٍ» و«مُنْهَوٍ» مُطَاوِعَيْ «أَغْوَيْتُهُ وَأَهْوَيْتُهُ»، فيكون مثلَ «أَدْخَلْتُهُ فَانْدَخَلَ» و«أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ» ولا يكونان، على هذا، «شاذين».

٢ ــ مطاوع أفعل: وهو قليل عند ابن الحاجب، وشاذ عند الزمخشري[3] نحو: أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، أي أقلقته وقلعته من مكانه، ومنه قول الكميت (من البسيط):

لا خَطْوتي تَتَعاطَى غيرَ مَوْضِعِهَا وَلاَ يَدي في حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

وهو مطاوع «أَدْخَلْتُهُ» وهو من باب «انقطع الحبل» لأن اليد لا تكون فاعلة إنّما هي آلة فاعلة يفعل بها[4].

وأما أَسْفَقْتُهُ فَانْسَفَقَ، فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب فَانْسَفَقَ،

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٧٢ و ١/ ٧٣، وابن عصفور، الممتع، ص ١/ ١٩١، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٠

(٢) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٢.

(٣) الشافيه، ملحق رقم (١)، ص ٣٠٧، والمفصل، ص: ٢٨١.

(٤) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٧٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٠ و ١/ ١٩١

أو مطاوع أَسْفَقْتُ الباب أي رددته فانْسَفَقَ؛ لأن سَفَقْتُ أو أَسْفَقْتُ بمعنى واحد[1]

٣ ــ «انْفَعَلَ» غير مطاوع: فقد جاء «انفعل» غيرَ مطاوع؛ أي: قد يأتي غير متعدٍّ، أي يكون بناء لازماً للفعل، وذلك نحو: انْسَلَخَ الشَّهرُ، وانْكَدَرَت النجومُ إن تناثرت، وفي كتاب سيبويه في «باب ما لا يجوز فيه فَعَلْتُهُ» إن من ذلك انْفَعَلْتُ، نحو: انْطَلَقْتُ، وَانْكَمَشْتُ، وَانْجَرَدْتُ، وَانْسَلَلْتُ، قال: وهذا موضعٌ قد يُستعملُ فيه «انْفَعَلْتُ وليس ممّا طاوع «فَعَلْتُ»، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، ولكنه بمنزلة: ذَهَبَ ومَضَى[2].

* * *

(ز) معاني «افْتَعَلَ»:

تكون «افْتَعَلَ» متعدية وغير متعدية:

ــ فالمتعدية، نحو: «اكتسبه» و «افتلعه».

ــ وغير المتعدية نحو: «انتثر» و «استقى»، ولها معانٍ عدّة هي:

١ ــ لمطاوعة «فَعَلَ» غالباً، سواء أكانَ علاجاً أم لا، نحو: جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ (في العلاج)، وغَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ (في غير العلاج)، وانْغَمَّ عربيةٌ.

«وافتعل» يشارك «انفعل» في المطاوعة، كقولك غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وشويته فَاشْتَوَى، ويقال: «انْغَمَّ وانْشَوَى»؛ لأن «انْفَعَلَ» أكثر مطاوعة من «افتعل»؛ ولأنه يكثر إغناء «افتعل» عن «انفعل» في مطاوعة ما فاؤه «لام أو راء أو نون أو ميم»، نحو: لأمْتُ الجُرْحَ، أي أَصْلَحْتُهُ فَالْتَأَمَ، ولا تقول (ائتلام)، وكذا رَمَيْتُ به فَارْتَمَى، ولا تقول (ائْرَمَى)، ووصلته فاتّصل، ولا تقول «ائوصل»،

---

(١) الاسترابادي، ص. ١/١٠٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص. ٤/٧٦، و ٤/٧٧، وحسين الرومي، ص: ١/٥٠.

وبفيه فانتقى، لا [اتّقى]، وجاء: امْتَحَى وامَّحى، وذلك لأن هذه الحروف ممّا تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعل» علامة المطاوعة، فكره طمسها، وأما «ت» «افتعل» في نحو «اذكر واطّلب» فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون «انفعل» صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص[1].

وحكم «افتعل» ألاّ تُبْنَى إلاّ مِمّا كان «فعَلَ» منه متعدياً. وقد يجيء من غير المتعدّي، وذلك قليل فيها، قال الراجز:

حَتّى إذا اشْتَالَ سُهَيْلٌ في السَّحَرْ
كَشُعْلَةِ القَابِسِ تَرمي بِالشَّرَرْ

فهذا من «شَال يَشُول»، وهو غير متعدٍّ، بدلالة قول الراجز.

تَرَاهُ تَحْتَ الفَنِّ الوَرِيقِ
يَشُولُ بِالمِخْجَرِ كَالمَخْرُوقِ

ولو كان متعدياً، لقال: «يَشُولُ المِخْجَرَ»[2].

٢ ــ لمطاوعة «أفعل»، نحو: أَنْصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ[3].

٣ ــ للاتخاذ، أي لاتخاذك الشيءَ أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدراً، نحو. اشْتَوَيْتُ اللحمَ، أي اتخذته شواء لنفسك، وشويت أنضجت، وَاطَّبَخَ الشيءَ: أي جعله طبيخاً، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك، فاشتوى اللحم أي عمله شواء لنفسه، وامتطاه: جعله مطية لنفسه

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٦٥، وابن الحاجب، الشافية، ص. ٣٠٧. والمفصل، ص ٢٨١، والمنصف، ص: ١/ ٧٤، والممتع، ص: ١/ ١٩٢، والشرح الملوكي، ص: ٨١، والدفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(٢) المصادر نفسها، ولسان العرب، مادة (حرق).

(٣) الأنصاري، ص: ٢/ ٣١.

وكذلك. اعْتَدَى، وارْتَشى، واعتادَ[1]

٤ ــ **بمعنى تفاعل، الذي للاشتراك**، نحو: اجتوروا واختصموا، فبينهما بمعنى تجاوروا، وتخاصموا، ولهذا لم يقلب واو «اجتوروا» ألفاً وإن كانت قبله، لقلب حاصلة فيه لأنه لما كان تابعاً لتجاورُوا في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال[2].

٥ ــ **للتصرف والاجتهاد والاضطراب في تحصيل الفعل**، نحو. كَسَبَ: أي أصاب الشيء على أية وجه كان سواءٌ بولغ فيه أم لا واكْتَسَبَ. أي اضطرب واجتهد في تحصيل الإصابة بأن زوال أسبابها، فإن في معنى اكتسب زيادة ليست موجودة في كسب[3]، ولهذا كان الزمخشريُّ أكثرَ دقة من ابن الحاجب حين قال[4]: «إن افْتَعَلَ تأتي للزيادة على معناه، كقولك اكْتَسَبَ في كَسَبَ، واعْتَمَلَ في عمل». ومن هذه الزاوية نظر التصريفيون إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[5]؛ أي لها ما كسبت من الحسنات سواء اجتهدت في الخير أم لا، فإنه لا يضيع عليها، وعليها ما كتسبت من السيئات التي اجتهدت وبالغت في تحصيلها، والله أعلم، وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه[6]، وما قالوا من الفرق بحاجة إلى ثبت[7]، وقد قال تعالى. ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً

---

(١) الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ص: ١/١٠٩.

(٢) المصدر السابق، ص: ١/١٠٩

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٧٥.

(٤) المفصل، ص: ٢٨٢، والشافية، ص: ٢٩١

(٥) البقرة، آية ٢٨٦.

(٦) الاسترابادي، ص: ١/١١٠، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/٥٠، وفقره كار، والأنصاري، ص: ٢/٣١.

(٧) حسن الرومي، ص: ١/٥٠.

يره﴾[1]، خاصة وأنّ «افتعل» تأتي بمعنى «فعل» كما سيأتي.

٦ ــ بمعنى فَعَلَ، نحو: قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ، وخَطَفَ واخْتَطَفَ، وجَدَبَ واجْتَدَبَ[2].

وقد يجيء «افتعل» لغير ما ذكر مما لا يضبط، نحو: ارتجل الخطبة ونحوه[3]

* * *

(ح) معاني اسْتَفْعَلَ:

اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالاً، نحو: اسْتَخْرَجَ يستخرج استخراجاً، وبناؤه للتعدية غالباً، نحو: استخرج زيدٌ المالَ، وقد يكون لازماً نحو: اسْتَحْجَرَ الطينُ[4]، وقد تكون مبنية من فعل متعدّ، نحو: اسْتَعْصَمَ، واستعلم من «عصم وعلم» أو من فعل غير متعدٍّ، نحو: اسْتَحْسَنَ، واستقبح، من «حسن وقبح»[5].. وله معان عدّة وهي:

١ ــ للسؤال، غالباً، أي للطلب والاستدعاء، ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل المشتق هو منه وذلك قد يكون:

صريحاً، نحو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أي طلبت منه الكتابة، وَاسْتَوْهَبْتُهُ كذا: سألته هبة، وَاسْتَعْطَيْتُهُ: سألته العطية، وَاسْتَعْتَبْتُهُ: سألته العتبى، وَاسْتَعْفَيْتُهُ: سألته الإعفاء، وَاسْتَفْهَمْتُهُ: سألته الإفهام.

---

(١) الزلزلة (٩٩)، آية: ٧ و ٨.

(٢) الزمخشري، والمفصل، ص ٢٨١، والممتع، ص ١/١٩٤، والشرح الملوكي، ص: ٨١، والأنصاري، ص: ٢/٣١.

(٣) شرح الاستراباذي، ص: ١/١١٠.

(٤) الدقري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٢.

(٥) ابن يعيش، والشرح الملوكي، ص. ٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص. ١/١٩٤

أو تقديراً، نحو: اسْتَخْرَجْتُ الوتَد من الحائط، فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج فنزل ذلك منزلة الطلب، ولكنّ في قولنا: «استخرجت زيداً» طلباً حقيقياً[1].

٢ ــ للتحول: أي لتحول الفاعل إلى أصل الفعل، أي أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذي اشتق هو منه، ويكون التحول:

حقيقة، نحو: اسْتَحْجَرَ الطين، أي صار حجراً حقيقة.

أو مجازاً، نحو: استحجر الطين أي صار كالحجر في الصلابة، ومنه [مصراعُ بيتٍ من الكامل]:

«إنّ البُغَـاثَ بِـأَرْضِنَـا يَسْتَنْسِـرُ»

أي يصير كالنَّسْرِ في القوة، والبُغاث والبِغاث والبَغاث: ضعاف الطير، وهو مصراع بيت من البحر الكامل، وهو من أمثال العرب، وقد يكون معناه: أن الضعيف يصبح قوياً بأرضنا، لأنه عزّ بنا، ومنه: استنوق الجمل، واستتيست الشاة[2].

٣ ــ بمعنى «فَعَلَ»، نحو اسْتَقَرَّ في مكان، وقرّ، وعلا قرنه واستعلاه، ولا بدّ في استقر واستعلاه من مبالغة ليست موجودة في قرّ وعلا[3]، ومنه قوله

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص ٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، والاستراباذي، ص: ١/ ١١٠

(٢) سيبويه، الكتاب، ص. ٤/ ٧١، الزمخشري، المفصل، ص ٢٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والاستراباذي، ص: ١/ ١١١، والجاربردي، ص: ١/ ٥٠

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧١، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والمفصل، ص ٢٨٢، والاستراباذي، ص: ١/ ١١١، وقره كار، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٢

تعالى: ﴿وإذا رَأَوْا آيةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾[1]، أي يَسْخَرُونَ، ومنه يَسْتَهْزِئون، أي يهزؤون[2].

٤ ــ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: اسْتَخْلَفَ لأهله وَأَخْلَفَ[3]

٥ ــ للاتخاذ، نحو: اسْتَلأَمَ الرجلُ، أي لبس اللأْمَةَ؛ وهي الدرع أو جميع أدوات الحرب[4].

٦ ــ للإصابة على صفة: أي للاعتقاد أنه على صفة أصله، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ، أي اعتقدتُ فيه الكرم، وَاسْتَسْمَنْتُهُ، أي عددته ذا سمن، وَاسْتَعْظَمْتُهُ، أي عددته ذا عظمة، وَاسْتَجَدْتُهُ، أي أصبته جيداً، وَاسْتَخْفَفْتُهُ وَاسْتَثْقَلْتُهُ، إذا وجدته كذلك[5].

وقد يدخل «اسْتَفْعَلْتُ» على بعض حروف «تَفَعَّلْتُ»، قالوا. تَعَظَّمَ واستعظم، وتكبّر وَاسْتَكْبَرَ، وَتَيَقَّنَ واسْتَيْقَنَ، وتثبّت واستثبت، وَتَنَجَّزَ حوائجه وَاسْتَنْجَزَ[6].

* * *

هذه هي الصيغ التي ذكر ابنُ الحاجب معانيها، وبقي عددٌ من الصيغ،

---

(١) الصافات، الآية ١٤.

(٢) ابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، وسيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، والاسترابادي، ص: ١/ ١١١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٤، والشرح الملوكي، ص ٨٣، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، والمفصل، ص: ٣٨٢، والاسترابادي، ص: ١/ ١١١.

(٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٦.

ذكرها غيرُهُ، وهي[1]:

(ط) معاني افعلّ يفعلّ افعلالاً:

نحو. احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَاراً، والأغلب كونه للون أو للعيب الحسي اللازم لذي لا يزول، نحو: اشْهَبَّ اشْهِبَاباً للمبالغة، وقد يكون في اللون والعيب العارض أي الذي يزول، وقد يكون مرتجلاً، نحو: اقْطَرَّ، أي أخذ في الجفاف.

* * *

(ي) معاني افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيلَالاً:

نحو احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَاراً، وبناؤه للازم، ويستعمل في اللون والعيب الحسي العارض أو اللازم، نحو: اشْهَابَّ اشْهِيبَاباً، وقد يجيء مرتجلاً نحو: اقْطَارَّ: أي أخذ في الجفاف، وَابْهَارَّ الليلُ: إذا أظلم، وَابْهَارَّ القمرُ: إذا أضاء وليست هذه من الألوان. .

وليس شيء يقال فيه «افْعَالَّ» إلاّ يقال في «افْعَلَّ» إلاّ أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم: احمرّ واصفرّ واحضرّ وابيضّ أكثر من احمارّ واصفارّ واخضارّ، وابياضّ، وقولهم اشهابّ وادهامّ أكثر من اشهبّ وادهمّ[2].

* * *

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/١٩٤، والشرح الملوكي، ص. ٨٣، والاستراباذي، ص. ١/١١٢، والجاربردي، وابن جماعة، ص. ١/٥٢، والأنصاري، ص: ٢/٣٢، والمنصف، ص: ١/٨١

(٢) الكتاب، ص: ٤/٧٦، والممتع، ص. ١/١٩٥، والشرح الملوكي، ص: ٨٤، والدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(ك) معاني افْعَوْعَل يَفْعَوْعِلُ افْعِيعَالاً:

نحو. اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِب اعْشِيشَاباً، وبناؤه لمبالغة اللازم، أي للمبالغة فيما اشتق منه، نحو: أعشبت الأرضُ، فتصير للمبالغة اعْشَوْشَبَت الأرضُ؛ أي صارت ذات عشب كثير، وكذا اغْدَوْدَنَ البَيْتُ. إذا احمر وضرب إلى السواد من شدة ريه، وَاغْدَوْدَنَ الشَّعرُ، إذا كان شديد السواد ناعماً وطويلاً، وحَلاَ وَاحْلَوْلَى، وقد جاء منه لفظان متعديان، هما اعْرَوْرَيْتُ الفرسَ: أي ركبته وَاحْلَوْلَيْتُهُ: أي اسْتَطَبْتُهُ، قال الشاعر (حميد بن ثور) (من الطويل):

فَلَمَّا أَتَى عَامَانِ بَعْدَ انفصالِهِ عَنِ الضَّرْعِ، وَاحْلَوْلَى دِمَاثاً يَرُودُها

وروى ابنُ مِقْسَم عن ثعلب (من الطويل):

فَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسألُ سامحتْ لكَ النَّفْسُ وَاحْلَوْلاكَ كلُّ خَلِيلِ.

وقد يجيء مرتجلاً، نحو: اذْلَوْلَى: أي استتر[1].

(ل) معاني افْعَوَّلَ يُفْعَوِّلُ افْيِوَّالاً:

نحو اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً، وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: جَلَذَ الإبل، إذا سار سيراً بسرعة[2].. وهو بناء مرتجل، ليس منقولاً من فعل ثلاثي

وقد يكون متعدياً، نحو: اعْلَوَّطَهُ: أي علاه، وقد يكون بمعنى لزم من

---

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٩، والممتع، ص: ١/١٩٦، و ١/١٩٧، والشرح الملوكي، ص: ٨٦.

(٢) الدنقري، بناء الأفعال، ص: ٥٦٣.

قولك اعْلَوَّطِني فلانٌ: لزمني[1]..

وقد يكون لازماً نحو . اجْلَوَّذَ بهم السيرُ: أي امتدّ[2].

* * *

(م) معاني افْعَنْلَى، وهو بناء مرتجلٌ أيضاً:

نحو اعْرَنْدَى، يقال اعْرَنْدَاه وَاعْرَنْدَى عليه، إذا علاه بالشتم والضرب و نقهر، وإذا غلبه، ويلاحظ أن هذا الفعل جاء متعدياً وغير متعد، ومنه قول الراجز:

إنِّي أَرَى النُّعَاسَ يَعْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

على أن يَعْرَنْدِيني وَيَسْرَنْدِينِي قد جاءا متعديين في الظاهر، والأصل يعرندي عليّ ويسرندي عليّ: أي يغلب ويتسلط . وقد خرّج ابنُ هشام تَعدّي هذين الفعلين على الشذوذ حين قال إنَّ افْعَنْلَى لازم كَاحْرَنْبَى الديكُ إذا انتفش، وشذّ يعرنديني ويسرنديني ولا ثالث لهما. ولكنَّ ابنَ جني يقول[3]. افْعَنْلَيْتُ على ضربين: متمدٌّ وغيرُ متمد، فالمتمدّي نحو قول الراجز:

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَعْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

وغير المتمدي، نحو قولهم: احْرَنْبَى الديكُ وَابْرَنْشَى الرجلُ.

وجميع الأبواب المذكورة تجيء متعدية ولازمة إلاّ «انفعل وافعلّ

---

(١) الشرح الملوكي، ص: ٨٦، والممتع، ص. ١/١٩٦، وأدب الكاتب، ص. ٤٩٩

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) معني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت- دار الكتاب العربي، ص. ٢/٥٢٠.

وافعالّ». وليعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها، وما يمكن ضبطه، وقد يجيءُ كلُّ واحدٍ منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة[1]

* * *

ثالثاً ـ الفعل الماضي الرباعي[2]

ينقسم الفعل الماضي الرباعي قسمين: المجرّد، والمزيد فيه:

١ ـ الفعل الرباعي الماضي المجرد:

وله بناء واحد على وزن «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلالاً»، وقد التزموا فيه لفتحات لخفتها، ولما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، فسكنوا الثاني؛ لأن التسكين في غيره متعذّر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما اللام الأولى فلئلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر لمتصلة المرفوعة المتحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات لأخر وسكونه لأن الماضي مبني على الفتح.

والفعل الرباعي المجرد قد يكون متعدياً غالباً، وقد يكون لازماً.

فالمتعدي، نحو: دَحْرَجْتُهُ، وسَرْهَفْتُهُ، أي: أحسنت عذاءه ونعمته

---

(١) المنصف، ص: ١/ ٨٦، والممتع، ص: ١/ ١٨٥.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٧، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، والشرح الملوكي، ص. ٨٩، والممتع، ص: ١/ ١٧٨، ١/ ١٧٩، والمنصف، ص: ١/ ٢٤، و ١/ ٢٨، والتسهيل، ص: ١٩٨، والمفصل، ص: ٢٨٢، والدنوري، شاء الأفعال، ص: ٥٦٥، والاستراباذي، ص: ١/ ١١٣، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٢، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٣، والأشموني والصبان، ص: ٤/ ٢٤٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ص: ٤/ ٣٦٢.

واللازم، نحو: دَرْبَخَ: أي خضَعَ، يقال: دَرْبَخَتِ الحمامةُ، إذ خضعت لذكرها وطاعوته للسفاد، ودَرْبَخَ الرجلُ: إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره.

وعدّ بعضُهم «فُعْلِلَ» ــ المبني للمجهول ــ بناءً أصلياً، نحو زُلْزِلَ وقُلْقِلَ

٢ ــ الفعل الرُّباعيّ الماضي المزيد فيه:

للمزيد فيه ثلاثة أبنية لازمة، وهي:

(أ) تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ، وهو مطاوع فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ المتعدّي، نحو. دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ بزيادة تاء في أوله، وكَرْدَسْتُهُ فتكَرْدَسَ

(ب) افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالاً، بزيادة همزة وصل ونون بين العين واللام الأولى، نحو: احْرَنْجَمَ القومُ: أي اجتمعوا، وهو في الرباعي كانفعل في الثلاثي في أنه للمطاوعة، تقول: حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَت: أي رددتها فارتدّ بعضُها على بعض، وليس في الكلام احْرَنْجَمْتُهُ لأنه نظير «انفعلت» في بنات الثلاثة، أي أنه لا يأتي إلاّ لازماً[1]

(ج) افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلاَلاً، وأصله: أفْعَلْلَّ ــ بإسكان اللام الأولى ــ بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية، وذلك نحو اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ، من القشعريرة والطمأنينة

وهذا البناء في الرباعي كـ «افعلّ» في الثلاثي، وهو لا يأتي إلا لازماً،

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٥

لأنه ليس في الكلام «افعنللته وافعنليته ولا افعالته ولا افعللته»[1].

وساؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال قَشْعَرّ جلدُ الرّجل - إذا انتشر شعر جسده في الجملة، ويقال اقشعرّ جلدُه. إذا انتشر شعرُ جلده مبالغة

❑❑❑

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧.

الفصل الثالث

الفعل المضارع

١ ــ تمهيد:

(أ) معنى المضارعة:

سُمِّيَ هذا الفعلُ مضارعاً لمشابهته الاسم بأحد حروف «نأيت»، ومعنى لمضارعة في اللغة، المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، يقال تضارع الـحلان إذا أخذ كلُّ واحد منهما بحملة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع[١].

وبيان مضارعة الفعل المضارع للاسم، وقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين وسوف، إذ زيادة أحد حروف «نأيت» على أول الفعل الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة وقوعه مشتركاً، فهو يشبه الاسم عامةً، واسم الفاعل خاصةً، أمّا مشابهته لاسم تفاعل خاصةً فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال[٢]

(ب) حروف المضارعة: أربعة، وهي[٣]:

ــ الهمزة: للمتكلم مفرداً، مذكراً كان أم مؤنثاً.

---

(١) الاسترابادي، شرح الكافية، (تصوير) دار الكتب العلمية في بيروت، ص. ٢/٢٢٦

(٢) المصدر نفسه

(٣) ابن الحاجب، الكافية في النحو: قسطنطنة- مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص ٣٣

ـ والنون: للمتكلم مع غيره، سواء أكانا مذكرين أو مؤنثين أم مختلفين

ـ والتاء. للمخاطب، مذكراً كان أم مؤنثاً، مفرداً كان أم مثنى أم مجموعاً، وللمؤنث والمؤنثين غيبة.

ـ والياء: للغائب غير المؤنث والمؤنثين.

وحروفُ المضارعة:

مضمومة في الرباعي، سواء أكانت حروفه أصلية كـ «يُدَحْرِجُ» أم فيه زائد كـ «يُقَطِّعُ ويُقَاتِلُ»..

ومفتوحة في الثلاثي، لأن الفتح لخفته هو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى،

ويُسَكَّنُ ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبداً، نحو: «يَضْرب، ويَعْلم، ويُشْرف»، وإنّما سُكِّنَ لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم، وذلك معدوم في كلامهم[1].

وأمّا نحو «يَعِدُ ويَقُولُ ويَشُدُّ» فإنّ ما بعد حرف المضارعة غير مسكّن؛ لأنّ «يَعِدُ» وشبهه قد حذفت منه «الهاء» الساكنة، وأصله: يَوْعِدُ . وأمّا «يَقُولُ ويَشُدُّ» ونحوهما من المضاعف والممثل العين، فالحركة فيه عارضة، لأنها منقولة من العين إلى الفاء، وأصلها «يَقْوُل ويَشْدُدُ»[2].

وأمّا الرباعيُّ فلا يلزم إسكان «الفاء» منه كما لزم في الثلاثي؛ لأنّ السكون قد لزم عينَهُ، فاستُغني عن إسكان الفاء منه[3].

---

(١) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وينقسم الفعل المضارع قسمين: مضارع الثلاثي المجرد ومضارع غير الثلاثي.

أولاً ـ مضارع الفعل الثلاثي المجرد

للفعل الماضي الثلاثي المجرد ثلاثةُ أبنية، هي: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، ولكلٍّ بناءٍ منها صيغةُ مضارعٍ واحدة أو أكثر، ولكني سأبدأ بمضارع «فَعُلَ»، و«فَعِلَ»، فـ«فَعَلَ»، مخالفاً بذلك ترتيب ابن الحاجب[1]؛ لأني سأنطلق من قاعدة ما هو محدّد إلى الأكثر اتساعاً وتأويلاً.

١ ـ فَعُلَ يَفْعُلُ:

وذلك، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، بضم العين في الماضي والمضارع، لأن ضمّ عين مضارع «فَعُلَ» قياسٌ في الماضي والمضارع ولا ينكسر؛ لأن هذا الفعل لا يكون متعدياً أبداً، بل هو لازم دائماً، نحو: حَسُنَ زَيْدٌ[2]، إنّما يكون للهيئة التي يكون الشيءُ عليها، نحو: «ما كان ظريفاً ولقد ظَرُفَ» فتَباعَدَ هذا الفِعْل من باب «فَعَلَ يَفْعِلُ» و«فَعِلَ يَفْعَلُ»، حيث خالفت حركة عين مضارعهما حركة ماضيهما، لأنّ كلّ واحدٍ منهما قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً. فَأُقِرَّتْ في عينِ المضارعِ من «فَعُلَ» حركةُ عينِ الماضي، لأنه باب على حياله.

كذلك لم يدخل في مضارع (فَعُلَ) كَسْرٌ ولا فَتْحٌ، كما جاء الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، لأنّ «فَعُلَ» لا يتعدّى، فلم يَقْوَ قوةَ «فَعَلَ»، و«فَعِلَ» المتعديين، فدخلا عليه ولم يدخل عليهما. كذلك فإن ما يتعدّى من الأفعال أكثر مما لا يتعدّى، فَحُمِلت الضمّةُ في عين ما لا يتعدّى لِقِلَّتِهِ، وخصُّوا المتعدِّيَ

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

(٢) المولى عبد الله الدنقري، متن بناء الأفعال، ص: ٥٦٩.

بالفتح والكسر لكثرته، وخفّةِ الفتحة والكسرةِ هرباً من أن يكْثُرَ في كلامهم ما يستثقلونه[1].

أما قول بعض العرب، «كَدْتُ تَكادُ» على وزن: فَعُلْتَ تَفْعَلُ، فهو شاذ عند سيبويه ومن اتبعه[2]، ومتداخل عند بعض التصريفيين[3]، الذين يقولون إنّ هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً،

فأمّا الواويّ، فجاء منه: كِدْتُ أَكادُ ـ بكسر كاف الماضي ـ مثل: خِفْتُ أَخافُ من الخوف، على وزن: فَعِلْتُ أَفْعَلُ.

وكُدْتُ أكادُ ـ بضم كاف الماضي ـ مثل: قُلْتُ أقول من القول، على وزن: فَعَلْتُ أَفْعِلُ

وأمّا اليائيّ، فجاء منه: كِدْتُ أَكادُ ـ بكسر كاف الماضي ـ مثل هِبْتُ أَهابُ من الهيبة، على وزن: فَعِلْتُ أَفْعَلُ.

وجاء منه أيضاً: كاد يكيد كيداً، مثل باع يبيع بيعاً ـ فكما أن أصل «باع» بَيَعَ على «فَعَلَ»، ويبيعُ (يَبْيِعُ) على ورد: يَفْعِلُ، أي: كاد يكيد، على وزن: فَعَلَ يَفْعِلُ. لكن المعنى هنا مختلف فهو بمعنى: دبّر له.

فيجوز أن يكون كُدْتُ أكاد من التداخل، ودلك بأن يكون الماضي من كدت أكاد على وزن: قلت أقول، وبأن يكون المضارع من كدتُ أكاد على وزن: خفت أخاف، كما يجوز أن يؤخذ تداخل آخر وهو كدت تكود، ماضيه من باب كاد على مثال قلت أقول، ومضارعه من باب كاد على مثال خفت أخافه.

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ١٨٨ و ١/ ١٨٩.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠، والمنصف، ص: ١/ ١٨٩، والخصائص، ص: ١/ ٢٥٢ والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٣٨

(٣) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢٥٢ و ١/ ٢٥٧ و ٢٥٨

وبذلك ينتفي وجه الشذوذ، وتقعّد القاعدة، ويعلم أن مضارع (فَعُلَ) يفْعُلُ دائماً، لأن «فَعُلَ» يدلّ على الانضمام، فاختير في الماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى[1]، وإنّ ما جاء غير مضموم العين في المضارع يكون من التداخل أو من الشذوذ[2].

ويلاحظ أنه لم يرد في القرآن الكريم من هذا الباب سوى فعلين صحيحين، هما: كَبُرَ يَكْبُرُ، وبَصُرَ يَبْصُرُ.

كما يلاحظ أنه لم يرد منها في «القاموس المحيط» للفيروزآبادي سوى سبعين فعلاً تقريباً، معظمها غريبة نادرة الاستعمال باستثناء عشرين فعلاً مشهوراً، وهذه الأفعال هي: جَرُؤَ، صَعُبَ، سَمُجَ، رَمُثَ، صَرُحَ، غَزُرَ، نَزُرَ، فَحُشَ، سَخُفَ، ظَرُفَ، عَنُفَ، كَثُفَ، نَظُفَ، ضَؤُلَ، جَسُمَ، صَحُمَ، فَخُمَ، جَسُنَ، حَسُنَ، وكَرُمَ[3].

* * *

٢ ــ مضارع فَعِلَ:

(أ) فَعِلَ يَفْعَلُ:

لقياسُ في حركة مضارع «فَعِل» ــ المكسور العين في الماضي ــ فتحها في المضارع «يَفْعَلُ»، كما أنّ قياس حركة مضارع «فَعَلَ» ــ المفتوح العين في

---

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص. ١٩٥، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧٣، وابن الحاجب، ص: ٣٠٨، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٧، وبقره كار والأنصاري، ص. ٢/ ٣٦، والجاربردي، ص: ١/ ٥٧

(٢) سيبويه، الكتاب، ص. ٤/ ١٠٣، والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٨، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٧

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٦م)، ص ٣٥ و ٣٩ و ٤٠

الماضي ــ كسرها في المضارع، والسبب في ذلك أنهم «أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع «فَعِلَ» ــ المكسور العين ــ يَفْعَلُ، ــ بفتح العين ــ ، ومضارع «فَعَل» ــ المفتوح العين ــ في أكثر الأمر «يَفْعِلُ» ــ بكسر العين ــ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتها، نحو قولك «مررت بعمر وضربت عُمَرَ»، ونحو قولك: «ضربت الهند ومررت بالهندات»، وغير ذلك.. فهذا ونحوه يدلّ على مناسبة الكسرة للفتحة، فلذلك تعاقبتا في «فَعِلَ يَفْعَلُ» و «فَعَلَ يَفْعِلُ»؛ لأنّ الياء أيضاً مقاربة للألف، حتى أنهم قد قالوا: «حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، وحَارِيٌّ، وطائيٌّ»، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب، إلاّ القرب، وما ليس بعلّة قطعة[1]. فأصل حاحيت وعاعيت مثلاً: حيحيت وعيعيت، فقلب الياء ألفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة[2]

فالقياس في مضارع «فَعِلَ» «يَفْعَلُ» وبناؤه، أيضاً، للتعدية غالباً وقد يكون لازماً[3]، ويأتي من:

١ ــ الصحيح:

ــ اللازم، نحو. فَرِحَ يَفْرَحُ، وَنَكِلَ يَنْكَلُ، وفَلِقَ يَفْلَقُ، وحَرِدَ يَحْرَدُ،

ــ والمتعدي، نحو: لَحِسَهُ يَلْحَسُهُ، ولَقِمَهُ يَلْقَمُهُ، وشَرِبَهُ يَشْرَبُهُ، ولَزِمَهُ يَلْزَمُهُ[4].

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/١٨٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الملا عبد الله الدنفزي، متن بناء الأمثال، ص. ٥٥٨

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٥، و ٤/٣٨

وقد ورد على هذه الصيغة خمسة وعشرون فعلاً في القرآن الكريم، وهي

نفذ ينفذ، عجل يعجل، شرب يشرب، رحم يرحم، سمع يسمع، شهد يشهد، علم يعلم، حسب يحسب، عمل يعمل، فشل يفشل، بخل يبخل، عهد يعهد، ركب يركب، ثقب يثقب، حبط يحبط، خطب يخطب، سحط يسحط، سحر يسحر، لبث يلبث، ضحك يضحك، عجب يعجب، حفظ يحفظ، كره يكره، طعم يطعم، وفرح يفرح[1].

كما ورد ثلاثمائة وتسعون فعلاً صحيحاً منها في القاموس المحيط للفيروزآبادي[2]

٢ ـ المثال:

وذلك نحو:

ـ وَجِعَ يَوْجَعُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ، في المثال الواوي،

ـ وَيِئِسَ ويَيْأَسُ، في المثال اليائي،

وأَرِجَ يَأْرَجُ، في المثال الذي اعتلت فاؤه بالألف

٣ ـ الأجوف:

ودلك، نحو: حَافَ يَحَافُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وهوى يهوي، وطوى يطوي، ونحو: صيد يصيد، وهام يهام، وحار يحار.

٤ ـ الناقص:

نحو: عَمِيَ يَعْمَى، وخشي يخشى، وشهي يشهى، وقوي يقوى،

---

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢

(٢) المرجع نفسه

٥ ــ المضعّف:

نحو: عَضَّه يَعَضُّهُ

فالقياس إذاً، في مضارع فَعِلَ يَفْعَلُ، وقد خرج عن ذلك أفعال معتلة الفاء، جاء مضارعها بالفتح على القياس وجاز فيها الكسر، وأخرى جاء مضارعها بالكسر وحده.

(ب) فَعِلَ يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ، وجاء منها:

ــ من الصحيح، حَسِبَ يَحْسِبُ ــ لغة قريش ــ، وحَسِبَ يَحْسَبُ ــ لغة تميم ــ، ونَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ[1]، وقد سمع سيبويه امن العرب من يقول (من الطويل):

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

وقال (من البسيط):

وَاعْوَجَّ غُصْنُكَ من لَحْوٍ ومن قِدَمٍ لا يَنْعِمُ الغُصْنُ حَتَّى يَنْعِمَ الوَرَقُ

وقال الفرزدق (من الوافر):

وكَــرِمٍ تَنْعِــمُ الأَضْيَــافَ عَيْنــاً وتُضْبِــحُ فــي مَبَــارِكِهــا ثِقَــالاً

والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس»[2].

ــ ومن المثال اليائي:

يَئِسَ يَيْئِسُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، وتحذف الفاء منها لوقوعها بين ياء وكسرة،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٣٨ و ٣٩، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/١٧٦ وابن مالك، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، ص ١٩٥، ولامية الأفعال (من مجموع مهمات المتون)، ص: ٥٧١

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٣٨ و ٤/٣٩، وديوان امرىء القيس: مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص. ٢٧.

كما حذفت الواو من «يَعِدُ» تشبيهاً بها في أنهما حرفا علة، وقد وقعا بين ياء وكسرة، ولم تحذف الياء باطّراد إذا وقعت بين ياء وكسرة لأنها أخف من الواو[1]. . كما نقول:

يَئِسَ يَيْأَسُ، وَيَئِسَ يَيْأَسُ (وَيَيْئَسُ)، «والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس[2].

ـ ومن المثال الواوي:

وَغِرَ الصدرُ يَغِرُ ويَوْغَرُ: التهب حزناً أو غيظاً[3].

ووَجِرَ يَجِرُ ويَوْجَرُ: في معناه[4]

وَوَجِرَ يَجِرُ ويَوْجَرُ.

وَوَلِهَ يَلِهُ ويَوْلَهُ: كاد يعدم العقل.

وَوَهِلَ يَهِلُ ويَوْهَلُ: اشتد فزعه[5].

وَوَغِمَ يَغِمُ ويَوْغَمُ: حقد.

وَوَرِيَ الزندُ يَرِي وَيَوْرَى. خرجت ناره.

وَوَبِقَ يَبِقُ وَيَوْبَقُ.

---

(١) الكتاب، ص. ٤/٣٨ و ٤/٣٩، والممتع، ص: ١/١٧٦ و ٢/٤٣٧ والتسهيل، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال، ص: ٥٧١، والمنصف، ص: ١/١٩٦.

(٢) الكتاب، ص: ٤/٣٨.

(٣) الممتع، ص: ١/١٧٦، والمزهر، ص: ٢/٣٢ ــ ٣٨، والتسهيل ص: ١٩٥، ولامية الأفعال ص. ٥٧١

(٤) ابن مالك، التسهيل، ص. ١٩٥، ولامية الأفعال، ص: ٥٧١، والممتع، ص: ١/١٧٦

(٥) لامية الأفعال، ص: ١٧٥، والتسهيل، ص: ١٩٥، والمنصف، ص: ١/٢٠٧، وابن جماعة، ص: ١/٥٧

وَوَسِعَ يَسَعُ وَيَسِعُ.

وَوَطِىء يَطَأُ وَيُوْطِىءُ.

«والأصلُ في مضارع وَسِعَ وَوَطِىءَ الكسرُ، بدليل حذف الواو، لكنهم ألزموهما، بعد حذف الواو، فتح العين[1].

ووَحِمَتْ الحبلى تَحِمُ وَتَوْحَمُ: اشتدت شهوتها لطعام معين أو قلت، وَوَلِغَ الكلبُ يَلِغُ وَيَوْلَغُ في الإناء: شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل فيه لسانه وحركه[2]

وَوَهِنَ يَهِنُ وَيَوْهَنُ.

* * *

(جـ) فَعِلَ يَفْعِلُ ـ بكسر العين فيهما ـ :

شَذَّ من «فَعِلَ» عَدَدٌ من الأفعال، فجاء مضارعُه على: «يَفْعِلُ» ـ بكسر العين فيهما ـ منها:

وَرِثَ يَرِثُ من الإرث.

ووَثِقَ يَثِقُ من الثقة، أي قوي اعتماده،

وَوَمِقَ يَمِقُ، أي. أَحَبَّ،

ووَفِقَ يَفِقُ: صار موافقاً،

وَوَزِمَ يَزِمُ: دحله الورم،

وَوَلِيَ يَلِي: تبع، وولي الأمر: صار حاكماً عليه

---

(١) الكتاب ص ٤/٥٥، الممتع، ص: ٢/٤٣٤، والاستراباذي، ص. ١/١٤٥ و ١٣٦

(٢) المرهر، ص: ٢/٣٧، أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصر الطبعة الثانية، ص: ٣٦

وَوَجِدَ عليه يَجِدُ: أي حزن،

وَوعِق عليه يَعِقُ: أي عجل

وَوَقِهَ له يَقِهُ: أي سمع له وأطاع،

وَوَكِمَ يَكِمُ وكماً: أي اغتم،

وَوَرِيَ المخُّ يَرِي: أي سمن واكتنز، وَوَرِيَ الزندُ يَرِي،

وَوَرِعَ يَرِعُ: صار ذا ورعٍ،

وَوَرِكَ يَرِكُ اضطجعَ[1].

وَطَاحَ يَطِيحُ،

وَتَاهَ يَتِهُ،

زعم الخليل أنّ مضارع: طَاحَ، وتَاهَ: «يَفْعِل»؛ أي أنهما بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح، وهي من الواو، ويدلك على ذلك؛ طوّحت وتوّهت، وهو أتوه منه وأطوح[2]، فالأصل عنده طَوِحَ يَطْوِحُ وَتَوِهَ يَتْوِهُ، فنقلت الكسرة لأصبية من عين الفعل إلى فائه، فأصبحت العين ساكنة وقبلها كسرة فانقلبت ياء[3]

وَنَى يَنِيُ من الأوان[4].

وَوَسِعَ يَسِعُ،

---

(١) لأبية الأمثال، ص ٥٧١، والمشوع، ص. ١/١٧٦، والمزهر، ص: ٢/٣٧، والاسترابادي، ص: ١/١٤٥، وشفا العرف، ص: ٣٦، وابن جماعة، ص: ١/٥٧.

(٢) الكتاب، ص: ٤/٣٤٤، والمنصف، ص: ١/٢٦

(٣) الكتاب، ص: ٤/٣٤٥، والمنصف، ص: ١/٢٦١ و ١/٢٦٢

(٤) الكتاب، ص: ٤/٣٤٥، والاسترابادي، ص ١/١٣٦.

وَوَطِىءَ يَطِىءُ

والأصل في مضارع «وَسِعَ» و «وَطِىءَ» الكسر، بدليل حذف الو و، لكنهم ألزموهما، بعد حذف الواو، فتح عين المضارع[1]، لأجل حرف الحلق، والفتحة عارضة[2]، فأصل يَسَعُ. يَوْسِعُ، فلزم الواو الحذف لأنه جاء ساكناً بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت السين في «يَسَعُ»، لأن العين التي هي لام الفعل حرف حلق، وكذلك حصل في «يَطَأُ»، فأصله: يَوْطِيءُ»، حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت الطاء؛ لأن الهمزة ــ التي هي «لام» الفعل ــ حرفُ حلق[3].

وَوَبِقَ يَبِقُ، وقد رُوِيَ فيه الفتح أيضاً[4].

وَوَغِمَ يَغِمُ: حَقَدَ.

وَوَعِمَ يَعِمُ[5] وعماً الدبار: بمعنى وَعَمَها: أي حيّاها، وقال لها: انعمي

* * *

(د) فَعِل يَفْعَلُ ــ بكسر عين الماضي وضم عين المضارع ــ

هذا البناء شاذ[6]، أو من التداخل[7]، وقال سيبويه إنه جاء في حرفين؛ نَعِمَ يَنْعَمُ، ومثٌ تَمُوت[8].

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٥٥، والممتع، ص: ١/ ١٧٧، والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٦

(٢) المنصف، ص: ١/ ٢٠٩، والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٠.

(٣) المنصف، ص: ١/ ٢٠٩، والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٦، والمزهر، ص: ٢/ ٣٧

(٤) الاسترابادي، ص: ١/ ١٣٥

(٥) المزهر، ص: ٢/ ٣٧.

(٦) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧٧.

(٧) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٨) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠

ـ **أمّا فضِل يَفْضُل**: فمركب من اللغات التالية:

ـ مضارع «فَضَل» ـ بفتح العين ـ . **يَفْضُلُ** ـ بضم العين ـ ، كَدَخَلَ يدْخُلُ

ـ مضارع «فَضِل ـ بكسر العين ـ **يَفْضَل** ـ بفتح العين ـ كَحَذِرَ يَحْذَرُ

فيكون **فَضِل** ـ بكسر العين ـ **يَفْضُل** ـ بضم العين ـ ماضيه من اللغة الثانية ومضارعه من اللغة الأولى.

وهذا الفعل معناه من الفضلة، لا من قولك: فَضَلْتُهُ، إذا عَلَبْتُهُ في الفضل، لأن ذلك ليس فيه إلاّ فتح الماضي وضمّ المضارع؛ لأنه من المغلبة، وفَضَلَ يَفْضُلُ ـ بفتح عين الماضي وضم عين المضارع أقيس[1]، وهذا الباء شاذ عند ابن عصفور[2].

وأما نَعِمَ يَنْعَمُ: فمركّب من اللغات التالية:

ـ نَعِمَ يَنْعَمُ، كَحَذِرَ يَحْذَرُ،

ـ نَعُمَ يَنْعُمُ، كـ «كَرُمَ يَكْرُمُ»،

فالماضي من اللغة الأولى، والمضارع من اللغة الثانية[3]

وأمّا حَضِرَ يَحْضُرُ، فشاذ[4]، لأنه يقال: حَضَرَ يَحْضُرُ حضوراً، وقد يُعدّى فيقال: حَضَرَهُ وحَضِرَهُ: يَحْضُرُهُ، وجاء في لسان العرب[5] أن الأزهري قال: «واللغة الجيدة حَضَرَتْ تَحْضُرُ، وكلهم يقول: تَحْضُرُ، بالضمّ، قال

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠، ولسان العرب، مادة فضل.

(٢) الممتع، ص ١/ ١٧٧

(٣) الاستراباذي، ص. ١/ ١٣٦، والجاربردي، ص: ١/ ٥٧، ونقره كار والأنصاري، ص. ٢/ ٣٦

(٤) لسان العرب، مادة، موث،

(٥) مادة: حضر، ينظر أيضاً، الكتاب، ص: ٤/ ٤٠.

الجوهري، وأنشدنا أبو ثروان العكلي لجرير على لغة «حَضِرَت» (من البسيط):

مَا مَنْ حَفَانَا إذا حَاجَاتُنَا حَضِرَتْ، كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ واللُّطَفُ

وأما دِمْتَ تَدُومُ فمركبة من:

ـ دُمْتَ تَدُومُ، كقُلْتَ تَقُولُ،

ـ وَدِمْتَ تَدَامُ، كخِفْتَ تَخَافُ،

ثم تركبت اللغتان؛ فظن قومٌ أن تدوم على دِمْتَ، وَتَدَامُ على دُمْتَ، وما ذهبوا إليه من تشديد دِمْتَ تَدُومُ، أخفّ مما ذهبوا إليه من تسوّع دُمْتَ تَدَامُ، إذ الأولى ذات نظائر، ولم يعرف من هذه الأخيرة إلاّ كُدْتَ تَكَادُ، وباب اللغة المركبة من لغتين باب واسع كَفَطَ يَفْطُ ـ بفتح العين فيهما ـ ووَكَنَ يَوْكُنُ ـ بفتح العين فيهما ـ فيحمله جهّال أهل اللغة على الشذوذ[1].

وقيل إن دام يدوم، فعل يفعل، ليس بقوي، وفي هذه الكلمة نظر، وذهب أهل اللغة في قولهم: دِمْتُ تَدُومُ إلى أنها نادرة كَمِتَّ تَمُوتُ، ويقال: دَامَ الشيءُ: يَدُومُ ويُدَامُ، قال الشاعر (من الرجز):

يَا مَيّ، لاَ غَرْوَ وَلاَ مَلاَمَا في الحُبِّ إنَّ الحُبَّ لَنْ يَدَامَا[2]

وإما مِتَّ تَمُوتُ،

فقال ابن سيده لا نظير لها من المعتل[3]، وقال سيبويه: اعتلت من فعل يفعل، ولم تحولْ كما يحول، وقال إنّ نظيرها من الصحيح فصل يفصل[4]،

---

(١) لسان العرب، مادة دوم،

(٢) لسان العرب، مادة دوم، والخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٣) لسان العرب، مادة موت،

(٤) الكتاب، ص ٤/ ٤٠، ولسان العرب مادة، موت.

ومت تموت مركبة من[1]

ـ مَتَّ تَمُوْتُ، كَقَالَ يَقُوْلُ،

ـ ومن مِتَّ تَمَاتُ، كَخِفْتَ تَخَافُ، قال الشاعر[2] (من الرجز):

بُنَيَّ، يَا سَيِّدَةَ البَنَاتِ، عِيْشِيْ، وَلاَ يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وأما قَنِطَ يَقْنَطُ، فمركب من[3]:

ـ قَنِطَ يَقْنَطُ، كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

ـ قَنَطَ يَقْنِطُ، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، وَقَنَطَ يَقْنُطُ كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»

وأما شَمِلَ يَشْمَلُ، فمركب من[4]:

ـ شَمِلَ يَشْمَلُ، كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

ـ شَمَلَ يَشْمِلُ، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»،

ـ شَمَلَ يَشْمُلُ، كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»،

وأما كِدْتَ تَكُوْدُ، وَجِدْتَ تَجُوْدُ، فمركب من[5]

ـ كَادَ يَكُوْدُ، وَجَادَ يَجُوْدُ، مثل: قال يقول

ـ كَادَ يَكَادُ، وَجَادَ يَجَادُ، مثل: خاف يخاف،

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٨١.

(٢) لسان العرب، مادة موت، والخصائص، ص: ١/ ٣٨١؛ والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٧، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٧.

(٣) لسان العرب مادة «قنط» والخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٤) لسان العرب مادة شمل، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٧.

(٥) لسان العرب مادة «كود وجود» والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٧، والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٦.

وأما نَكِلَ يَنْكُلُ، فمركب من[1]:

- نَكَلَ يَنْكِلُ كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»،
- نَكَلَ يَنْكُلُ كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»،
- نَكِلَ يَنْكَلُ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

فيكون التركيب من ماضي الثالثة ومضارع الثانية.

أما نَجِدَ يَنْجُدُ، أي عرف فجاء منه[2].

- نَجَدِ يَنجَدُ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،
- نَجِدِ ينجُد، صارَ ذا نجدةٍ.
- نَجِدَه ينجُدُه، أعانه،

ويلاحظ أن التركيب لا يتحقق لاختلاف المعاني في هذه اللغات،

وإذا كان الماضي على «فَعِلَ» ـ بكسر العين ـ فجميع العرب، إلاّ أهل الحجاز، يجوّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل فيقولون: أنا إعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو «إيْجَل وإحَال وإشْقَى وإعَضّ»، والكسرة في همزة «إحَال» وحده أكثر وأفصح من الفتح ـ وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيهاً على كسر العين لئلا يلتبس «يَفْعَلُ ـ المفتوح العين ـ يَفْعِلُ ـ» المكسور العين، فلم يبقَ إلاّ كسر حروف المضارعة، ولم يكسروا الياء استثقالاً، إلاّ إذ كان «الفاء» واواً، نحو: يَيْجَلُ، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخفّ الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب

---

(١) لسان العرب، مادة «نكل» والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٧.

(٢) لسان العرب، مادة «نجد» والاسترابادي، ص: ١/ ١٣٧، مع هامش الصفحة نفسها.

يقلب الواو ياء، نحو: يَتْجَلُ، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى الألف التي هي الأخف أولى، فكسر الياء ليتقلب الواو ياء لغة جميع العرب إلاّ الحجازيين، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم في كل مثال واوي وهي قليلة[1].

* * *

٣ ــ مضارع فَعَلَ:

إن الأفعال الماضية الثلاثية المجردة على مثال «فَعَلَ» المفتوح العين، قد يكون مضارعها: يَفْعِل ــ بكسر العين ــ كَضَرَبَ يَضْرِبُ، أو «يَفْعُل ــ بضم العين ــ كَقَتَلَ يَقْتُلُ، أو يَفْعِلُ ــ بكسر العين، ويَفْعُل ــ بضم العين، في وقت واحد كـ «عَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرُشُ؛ ونَفَرَ يَنْفِرُ وَيَنْفُرُ، وشَتَمَ يَشْتِمُ وَيَشْتُمُ، ونسل ينسِلُ ويَنْسُلُ، وعلف يعلِفُ ويَعْلُفُ، وفسق يفسِقُ ويَفْسُقُ، وحسد يحسِدُ ويَحْسُدُ، ولمز يَلْمِزُ ويَلْمُزُ، وعَتَلَ يَعْتِلُ ويَعْتُلُ، وطمث يَطْمِثُ ويَطْمُثُ، وفتر يفتِرُ ويَفْتُرُ، وعكف يعكِفُ ويَعْكُفُ، وقد يكون مضارع «فَعَلَ» ــ المفتوح العين ــ يَفْعَل «بفتح العين ــ إذا كانت العين أو اللام من «فَعَلَ» حرف حلق غير ألف[2].

وقال بعض النحاة: «قياس مضارع «فَعَلَ» المفتوح عينه إمّا الضم وإمّا الكسر. وتعدّى بعض النحاة ــ وهو أبو زيد ــ هذا، وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلاّ أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلاّ

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ١٤١، والمكتاب، ص: ٤/ ١٠٦ إلى ٤/ ١١٥.
ابن الحاجب، ص: ٣٠٨، وابن جني المنصف، ص: ١/ ١٨٥، والممتع، ص: ١/ ١٧٥، والمرهر، ص: ٢/ ٣٩، والشرح الملوكي، ص: ٣٩، والاستراباذي، ص. ١/ ١١٧.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١١٨

استعملا معاً، وليس على المستعمل شيء، وقال بعضهم، بل القياس الكسر، لأنه أكثر، وأيضاً هو أخف من الضم[1].

لكن الأرجح أن يكون قياس مضارع «فَعَلَ» المفتوح عينه، يَفْعِل ـ بكسر العين ـ وأما يفْعُل ـ بضم العين ـ فداخل عليه»، وإنما جاز قَتَلَ يَقْتُلُ ونحوه، لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي، إلاّ باب نَصَرَ، يَنْصُرُ ـ بضم العين في الماضي والمضارع ـ جاز قَتَلَ يَقْتُلُ، لأن الخلاف في حركة العين قد وقع، ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب «فَعَلَ» إنما هو «يَفْعِل»، و «يَفْعُل» داخل عليه، وشيء آخر يدل على أن «يَقْتُلُ» داخل على «يَضْرِبُ» وأن الباب للكسر دون الضم، وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه «فَعُل» نحو: ظَرُفَ يظْرُفُ وكَرُمَ يَكْرُمُ. «أفلا ترى أن الضم قد يستبد به «فَعُلَ» كما استبد «فَعِلَ» بـ «يَفْعَل»؟ فكذلك كان القياس أن يستبد «فَعَلَ» بـ «يَفْعِل»، فمن هنا كان «يَفْعُلُ» داخلاً على «يَفْعِل»، كما أن «يَحْسِبُ» داخل على «يَضْرِبُ»، وكما أن يَقْلَى ويَسْلَى، ويَأْسَى، داخل على «يَرْكَبُ»[2].

ويلاحظ ذلك، أيضاً، من متابعة ما كتبه أئمة الصرف... فسيبويه[3]، مثلاً، يقدم «يَفْعِلُ على يَفْعُلُ» مضارع «فَعَلَ»، كذلك فعل المازني[4]، وكذلك فعل ابن الحاجب[5] حين قال: «فإن كان مجرداً على «فَعَلَ» كسرت عينه أو ضمت أو فتحت»، وكذلك فعل ابن مالك[6].

---

(١) المنصف، ص: ١/١٨٦.

(٢) الكتاب، ص: ٤/٣٨

(٣) المنصف لابن جني، ص: ١/١٨٥.

(٤) المنصف لابن جني، ص: ١/١٨٥.

(٥) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٦) التسهيل، ص: ١٩٧.

وكرر ابن جني في خصائصه[1] أن قياس مضارع «فَعَلَ، يَفْعِل»، وأنّ «يَفْعُل» داخل عليه، ولكنه يخلص بعد ذلك إلى نتيجة يحاول بها تقعيد قاعدة للفصل بين مضارعي «فَعَلَ» فيقول: وكان باب «يَفْعُل» إنما هو لما مصدره «فُعْل»، ثم دخلت «يَفْعُلُ» في «فَعَلَ» على «يَفْعِل»، لأن «ضَرَبَ يَضْرِبُ» أقيس من. قَتَلَ يَقْتُلُ، «ألا ترى أن ما ماضيه «فَعِلَ» إنما بابه فتح عين مضارعه، نحو: رَكِبَ يَرْكَبُ، وشَرِبَ يَشْرَبُ، فكما فتح المضارع لكسر الماضي، فكذلك أيضاً ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي. وإنما دخلت يَفْعُلُ في باب «فَعَلَ» على «يفْعِل» من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، ولما آثروا خلاف حركة عين الماضي ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها، عدلوا في بعض ذلك إليها، فقالوا: قَتَلَ يَقْتُلُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وخَرَجَ يَخْرُجُ وأنا أرى أن «يَفْعُلُ» فيما ماضيه «فَعَلَ» في غير المتعدّي أقيس من «يَفْعِلُ»، فَضَرَبَ يَضْرِبُ، إذاً، أقيس من قَتَلَ يَقْتُلُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ أقيس من جَلَسَ يَجْلِسُ، وذلك أن «يَفْعُلُ» إنما هي في الأصل لما لا يتعدّى، نحو كَرُمَ يَكْرُمُ (. .) فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه «فَعَلَ» أولى وأقيس. فإن قيل: فكيف ذلك، ونحن نعلم أن «يَفْعُل» في المضاعف المتعدّي أكثر من «يَفْعِلُ»، نحو: شدَّه يَشُدُّه، ومدَّه يَمُدّه، وفكَّه يَفُكّه، وحزَّه يَحُزُّه، وعزَّه يَعُزُّه، وَأَزَّهُ يَؤُزُّه، وعَمَّه يَعُمُّه، وأمَّه يَؤُمُّه، وضمَّه يَضُمُّه، وحلَّه يَحُلُّه، وسلَّه يَسُلُّه، وتلَّه يَتُلُّه، و «يَفْعِلُ»، في المضاعف قليل محفوظ، نحو: هَرَّه يَهِرّه، وَعَلَّه يَعِلّه، وأحرف قليلة، وجميعها يجوز فيه «أَفْعُلُه» نحو: علَّه يُعِلُّه، وهرَّه يَهُرُّه، إلاّ حَنَّهُ يَحِنّه، فإنه مكسور المضارع لا غير[2]، قيل إنما جاز هذا في

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٧٩.

(٢) الصحيح أن يقال «لا غيرها» أو «ليس غير»، لأن «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، =

المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثيراً ما يأتي مخالفا للصحيح*.

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ:

ويأتي من

١ ـ الصحيح[١]:

ـ اللازم، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ،

ـ والمتعدي، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ،

وقد ورد تسعةٌ وثلاثون فعلاً في القرآن الكريم من هذا الباب وهي[٢]: عقل يعقل، ظلم يظلم، عرف يعرف، فرض يفرض، عزم يعزم، ضرب يضرب، حرص يحرص، ربط يربط، قبض يقبض، سبق يسبق، بطش يبطش، كسب يكسب، ملك يملك، حلف يحلف، لَبَسَ يلبس، كذب يكذب، صبر يصبر، صدف يصدف، صرف يصرف، نبذ ينبذ، غلب يغلب، كنز يكنز، نفر ينفر، سرق يسرق، حمل يحمل، قدر يقدر، كشف يكشف، خسف يخسف، فصل يفصل، غفر يغفر، ختم يختم، فتن يفتن، قذف يقذف، عدل يعدل، نعم يَنْعِمُ، قسم يقسم، هلك يهلك، نكص ينكص، نزل ينزل.

كما ورد منها أربعمئة وثمانية وأربعون فعلاً في القاموس المحيط للفيروزأبادي[٣]

---

* ويجوز أن يقطع عنها لفظاً في كلمة واحدة هي «ليس»، وقولهم «لا غير» لحن، ينظر، مغني اللبيب لابن هشام، ص: ١/ ٢٥٧ تحقيق محمد محيي الدين

(١) الكتاب، ٤/ ٥.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مصر- المكتبة الأنجلو المصريه، الطبعة الثالثه (١٩٦٥م)، ص: ١٧١. ومن أسرار اللغة، ص: ٣٠ وما بعدها

(٣) المرجعان السابقان.

٢ ــ ومن المثال الواوي:

نحو وثب يثب، ووهب يهب، ووجد يجد، ووعد يعد، ووزن يزن، فكل فعل معتل «الفاء» بالواو على «فَعَلَ» مضارعه على «يَفْعِلُ» ــ بكسر العين ــ ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي الفاء ( ) لأن أصل «يعد ويزن ويثب»، و «يوعد ويوزن ويوثب»، فحذفوها استخفافاً، لأنهم ثقلوا وقوع الواو الساكنة بين ياء وكسرة فحذفوه، وجعلوا سائر المضارع تابعاً ــ «يَفْعِلُ» فحذفوه ــ لئلا يختلف المضارع في البناء، فقالوا. وَعَدَ يَعِدُ أَعِدُ ونَعِدُ، وإن لم تكن هناك ياء، لأنهم لو قالوا: «أنا أَوْعِدُ وهو يَعِدُ»، لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، وهذا مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يجعلوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»[1].

لذلك لم يضموا في المثال عين مضارع «فَعَلَ» الواوي واليائي[2]؛ لأنه إذا ضُمَّ عينه لم يحذف فاؤه لارتفاع علة حذفه، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، ويجوز اتصال الضمائر المنصوبة به، لأن «فَعَلَ» يجيء متعدياً فيلزم ياء بعده واو بعدها ضمة بعدها ضمة بعدها واو في نحو: يوعده[3].

وقد شذّ عن هذا الحكم: وَجَدَ يَجُدُ ــ بالضم ــ ولم يقولوا: يُوْجِدُ، وهو القياس، ليعلموا أن أصله يَجِدُ بالكسر[4]، ومنه قول جرير (من الكامل):

---

(١) المصنف، ص: ١/ ١٨٤ و ١/ ١٩١، والممتع، ص: ٢/ ٤٦٢ و ١/ ١٧٢.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨

(٣) نقره كار، ص: ٢/ ٣٥.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٣٤١، والممتع، ص: ١/ ١٧٧.

لَـوْ شُـئْـتِ قَـدْ نَقَـعَ الفُـؤَادُ بِشَـرْبَـةٍ تَـدَعُ الصَّـوادي لا يَجُـدْنَ غليـلاً[1]

وهذه اللغة ضعيفة[2]، قليلة[3]، بل عارضة شاذة، ولذلك حذفت الهمزة كما حذفت في «يقع ويزع»، وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتح عارض[4]، على الرغم ممّا زعمه ابن مالك، في التسهيل، حيث قال[5] إنّ الكسر يلتزم ــ عند غير بني عامر فيما فاؤه واو من «فَعَلَ» ــ وهو زعم غير صحيح، كما قال أبو حيان[6].

٣ ــ من المثال اليائي:

أما المثال اليائي من «فَعَلَ» فلا تحذف فاؤه في المضارع، لأن الياء أخف من الواو، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو[7] فيه، وهي أخفّ

وقد شذّ: يَسَرَ يَسِرُ، ويَمَنَ يَيْمِنُ، من هذا الباب.

وحكم المثال اليائي من «فَعَلَ» يَفْعِلُ، نحو: يَسَرَ يَيْسِرُ ويَنَعَ يَيْنِعُ ويَمَرَ الجدي يَيْمِرُ ويَمَنَ يَيْمِنُ[8].

---

(١) الأستراباذي، ص ١/ ٣٢، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص. ٤/ ٥٣، والمنصف، ص: ١/ ١٨٧، والممتع، ص: ١/ ١٧٧ و ٢/ ٤٢٧، والجاربردي، ص: ١/ ٥٤، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٣٥.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) الكتاب، ص: ٤/ ٥٤.

(٤) المنصف، ص: ١/ ١٨٧ والممتع ص: ٢/ ٤٢٨.

(٥) ص ١٩٧

(٦) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٤.

(٧) الكتاب، ص: ٤/ ٥٤.

(٨) الكتاب، ص ٤/ ٥٤، والمنصف، ص: ١/ ١٩٥.

٤ ــ من المعتل الفاء بالألف:

مضارع المعتل الفاء بالألف من «فَعَلَ» «يَفْعِلُ»، نحو: أَسَرَ يَأْسِرُ، وأَتَى يأتي، وَأَمَنَ يأمِنُ.

٥ ــ من الأجوف اليائي:

ودلك، نحو: صَادَ يَصِيْدُ، حَادَ يَحِيدُ، صَاحَ يَصِيحُ، هَامَ يَهِيْمُ، وهَاجَ يهِيْجُ، وبَاعَ يَبِيْعُ..

وقد التزم التصريفيون كسر عين مضارع الأجوف والناقص اليائيين لمناسبة الكسرة لدياء، وحتى لا يلتبس عندهم اليائي بالواوي؛ لأنه لو جاء الضمُّ فيهما لا تقلب الياء واواً، فيلتبس الواوي باليائي؛ لأن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي، فكان يلتبس، إذاً، الواوي باليائي في الماضي والمضارع، إذ لو قالوا في باع ورمى: يَبْيُعُ ويَرْمُيُ، لوجب قلب اليائين واوين لبيان البنية، فكان يلتبس الواوي واليائي في الماضي والمضارع[1].

وقالوا أيضاً: طَاحَ يَطِيحُ وَنَاهُ بَتِيهُ، عد من قال طَيْحت وتَيْهت[2] لأنهم لو كانا من الواو لقالوا. توّه وطوّح، كما حكى الخليل[3]، وقد أنشد لأصمعي، عن عيسى بن عمر، عن رؤبة بن العجاج:

«تُيِّهُ فِي تِيْهِ المُتَيِّهِينْ»

تَيَّهَ نفسه حيّرها، والتِّيْهُ: المفازة التي يضلُّ فيها السالك.

ويحور أن يكون طاح يطيح وتاه يتيه ــ في لغة ثانية ــ من الواو على

---

(١) الاسترابادي، ص. ١/ ١٢٥، والجاربردي، ص ١/ ٥٤، والحسني والأنصاري، ص ٢/ ٣٤.

(٢) ابن الحاجب، الشافة، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، والكتاب، ص: ٤/ ٤٤

(٣) هذا البحث، ص: ٢٤٤ وما بعدها

فعِلَ يَفْعَلُ، ويجوز أن يكون من الياء على مثال باع يبيع بوزن فَعَلَ يَفْعِلُ»[1].

ومن قال طوّحت وأطوح، وتوّهت وأتوه، فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل[2]، لأن طاح، عند هذا القائل، من الأجوف الواوي، من «فَعَلَ» - بفتح العين - مع أن مضارعه بكسر العين، علماً أن الأجوف الواوي من «فَعَلَ» يكون مضارعه، دائماً، مضموم العين، فهنا من الشواذ لأن قياسه أن يكون طاح يطوح وتاه يتوه.

أما من قال طيّحت وتيّهت، وأتيه وأطيح، فلا شذوذ فيه ولكن قد يكون من «التداخل بأن يكون الماضي من الواوي من «فَعَلَ» والمضارع من اليائي من «فَعَلَ»»[3].

٦ ـ من الناقص اليائي:

نحو: جَبَى يَجْبِي، ورمى يرمي، ومشى يمشي، وجرى يجري، ومضى يمضي، وعلى يغلي، وروى يروي، ودرى يدري، وشفى يشفي، ذلك لأن لمعتل اللام بالياء تكون حركة عينه في المضارع من الحرف الذي بعده، فهي أبداً «يَفْعِلُ، بكسر العين، نحو: رمى يرمي»[4].

٧ ـ من المضاعف اللازم:

نحو: عَفَّ يَعِفُّ، وكَلَّ يَكِلُّ، وخبّ يخبّ، وضجّ يضجّ، وهبّ يهبّ، وخفّ يخفّ، وقلّ يقلّ، فكل ما كان لازماً من المضعّف من «فَعَلَ» فمضارعه على يَفْعِلُ ـ بكسر العين ـ إلاّ ما شذّ في: عَضَضْتُ تَعَضُّ، وكَمَمْتُ ـ أي

---

(١) المنصف، ص: ١/ ٢٦١ وما بعدها

(٢) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) المنصف، ص: ١/ ٢٦١ وما بعدها، والكتاب، ص: ٤/ ٣٤٤، والاسترابادي، ص: ٢/ ١٢٧.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨٢، والمنصف، ص. ١/ ٢٣٣، والممتع، ص: ١/ ١٧٤

جست ــ في نَكِعُ ــ بالفتح والكسر ــ لكن الكسر أجود، فمن فتح فلأجل حرف الحلق، قال سيبويه[1] لما كان العين في الأغلب ساكناً بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثّر في: صَنَعَ يَصْنَعُ، ومن فتح فلأنها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز، نحو: لم يَكْنَع وفي يَكْنَعْن اتفاقاً كيصنع وصنعن[2].

٨ ــ من المضاعف المتعدي:

نحو: حَبَّه يَحِبُّه وهو قليل[3].

* * *

(ب) فَعَلَ يَفْعِل ويَفْعُل: ويأتي:

(أ) من المضعف اللازم: وقد ذكر ابن مالك في «لامية الأفعال»[4] ثمانية عشر فعلاً مضعّفاً لازماً يجوز في عين مضارعها الكسر والضم، وهي:

ــ صَدَّ يَصِدُّ صدوداً عن الشيء: أعرض، وصدّ يَصُدُّ صديداً من الشيء: ضحك.

ــ وأَثَّ النباتُ يَئِثُّ أَثاثةً: أي كثر، وفي لسان العرب: أثّ يأثّ ويثّ ويؤثّ أثّاً وأثاثة فهو أثّ، والأثاث والأثاثة والأثوث: الكثرة والعظم[5].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/١٠٧، والاسترابادي ص: ١/١٣٤.

(٢) ابن جماعة، ص: ١/١٥٩.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص٣٠٨، وابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٨٠

(٤) نشرت مع «مجموع مهمات المتون المشتملة» مصر المطبعة البهية (١٣٠٤هـ)، ص: ١٨٢، وفي الطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ)، ص: ٤٧٠.

(٥) لسان العرب مادة (أثث)

ـ وَخَرَّ يَخُرُّ: سقط.

ـ وحَذَّت المرأة تَحُذُّ: تركت الزينة.

ـ وثَرَّت العين تَثُرُّ: غزرت

ـ وجَدَّ في الأمر يَجُدّ.

ـ وتَرَّت النواة تَتُرُّ من مرضاخها: ندرت.

ـ وطَرَّت اليدُ تَطُرُّ: طارت عند القطع.

ـ ودَرَّت الناقةُ تَدُرُّ: جرى لبنها.

ـ وَجَمَّ الشيءُ يَجُمُّ: كَثُرَ.

ـ وشَبَّ الفرسُ يَشُبُّ: ارتفع على رجليه.

ـ وعَنَّ الشيءُ يَعُنُّ: عَرَضَ.

ـ وفَحَّت الأفعى تَفِحُّ: صوتت بفيها

ـ وشَذَّ الشيءُ يَشِذُّ شذوذاً: انفرد.

ـ وشَحَّ يَشُحُّ شحّاً: بخل.

ـ وشَطَّت الدار تَشُطُّ: بعدت

ـ ونَشَّ الخبزُ واللحم يَنُشُّ: يبس.

ـ وحَرَّ النهارُ يَحُرُّ: حميت شمسه.

(ب) من المضعّف المتعدّي:

وذلك في نحو: يَشُدُّه ويَعُلُّهُ ويَنُمُّهُ ويَبُثُّه[1]، وهَرَّهُ يَهُرُّهُ، وجميعها يجوز فيها «يَفْعُلُ» ـ بالضم ـ وهو الأصل، و «يَفْعِلُ» ـ بالكسر ـ، فيقال: شَدَّهُ

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

بَشِدُّهُ ويَشُدُّهُ، وعَلَّهُ يَعِلُّهُ ويَعُلُّهُ، وهَرَّهُ يَهِرُّهُ ويَهُرُّهُ: أي كرهه، ونَمَّ الحديثُ يَنِمُّهُ ويَنُمُّهُ، وبَثَّهُ ويَبِثُّهُ ويَبُثُّهُ[1].

وقد روي: صَرَّهُ يَصِرُّهُ ويَصُرُّهُ[2]؛ لأن الزمخشري ذكر في الكشاف[3] أن ابن عباس، رضي الله عنه، قرأ: ﴿فخذ أربعة من الطير فَصُرَّهن﴾[4] ــ بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة ــ أمراً من صرّه إذا جمعه[5].

وروي: صَدَّهُ يَصِدُّهُ ويَصُدُّه، وهو وَهْمٌ، لأنَّ صَدَّ التي تأتي بالكسر والضم، هي من اللازم وليست من المضاعف المتعدّي، فصدّه يصدّه، صرفه ومنعه، وأما صَدَّ يصدّ صدوداً عنه: أعرض ومال، وصدّ يصدّ صديداً من الشيء: ضجّ[6].

* * *

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ ــ بفتح عين الماضي وضم عين المضارع ــ :

يأتي من:

١ ــ الصحيح:

ــ اللازم نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ: وثَبَتَ يَثْبُتُ، ورَقَصَ يَرْقُصُ، وهَرَبَ يَهْرُبُ، ومَهَرَ يَمْهُرُ[7].

---

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم (١)، ص ٣٠٨، وابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٢) الأنصاري، ص: ٢/ ٣٥، والجاربردي، ص: ١/ ٥٩.

(٣) الكشاف، بيروت. دار الكتاب العربي، ص: ١/ ٣٠٩ ولسان العرب مادة «صرر»

(٤) البقرة ٢، آية ٢٦٠.

(٥) الكشاف، ص. ١/ ٣٠٩

(٦) الجاربردي، ص: ١/ ٥٦، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٥

(٧) الكتاب، ص: ٥/ ٤ ــ ٥، و ٤/ ٣٨.

ـ والمتعدّي : نحو قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، وخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ، ودَقَّهُ يَدُقُّهُ[1]، ونَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وطَلَبَهُ يَطْلُبُهُ، ونَشَدَهُ يَنْشُدُهُ، وجَلَبَهُ يَجْلُبُهُ، وكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ، ورَسَمَهُ يَرْسُمُهُ.

وقد ورد واحدٌ وثلاثون فعلاً من الصحيح على وزن فَعَلَ ـ بفتح العين يَفْعُلُ ـ بضم العين، في القرآن الكريم، ذكر ماضيها ومضارعها، وهي[2] خلف يخلف، كتم يكتم، مكث يمكث، عمر يعمر، حسد يحسد، نكث ينكث، سكن يسكن، سلك يسلك، شكر يشكر، طرد يطرد، نظر ينظر، ترك يترك، سجد يسجد، حشر يحشر، مكر يمكر، دَرَسَ يدرس، عبد يعبد، بسط يبسط، خرج يخرج، حكم يحكم، حضر يحضر، ذكر يذكر، فسق يفسق، نقص ينقض، نصر ينصر، دخل يدخل، حلق يخلق، رزق يرزق، قتل يقتل، كتب يكتب، كفر يكفر..

كما ورد في القاموس المحيط أربعمئة وثمانية عشر فعلاً صحيحاً من هذا الباب[3].

٢ ـ من المثال الواوي:

جاء كلمة واحدة وهي: وَجَدَ يَجِدُ، وهي لغة شاذة[4].

٣ ـ من المثال اليائي:

رويت كلمة واحدة هي: يَمَنَهُ يَيْمُنُهُ[5]: أي جعله مباركاً.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٠ وما بعدها

(٣) المصادر السابقة نفسها.

(٤) هذا البحث، ص: ٢٥٥

(٥) لسان العرب، مادة (يمن)، ومحمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٩٧٤م)، ص: ٢٠٧.

٤ ــ من الأجوف الواوي:

وذلك، نحو: قال يقول: وساء يسوء، جال يجول، ثار يثور، صات يصوت، ساد يسود، فاق يفوق، جاع يجوع، صام يصوم.

وقد لزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها من «فَعَلَ» ــ المفتوح العين ــ[1] لمناسبة الضمة الواو، ولئلا يلتبس الواوي باليائي، لحرصهم على بيان كون الفعل واوياً لا يائياً، إذ لو قالوا في قال وغزا: يَقْوِلُ ويَغْزِوُ، لوجب قلب واو المضارعين ياء، فكان يلتبس، إذاً، الواوي باليائي في الماضي والمضارع[2].

٥ ــ من الناقص الواوي:

وذلك نحو: غَزَا يَغْزُو، وعدا يعدو، وعلا يعلو، ودنا يدنو، وبدا يبدو، ورشا يرشو، وحبا يحبو، وسطا يسطو، وزها يزهو، ودها يدعو؛ لأن المعتل اللام بالواو تكون حركة عينه في المضارع من المعتل الذي بعده، فهي أبداً «فَعَلَ يَفْعُلُ»[3] ــ بضم عين المضارع ــ أي أنهم جعلوا حركة ما قبل الواو من الواو[4].

٦ ــ من المضاعف المتعدّي:

وذلك نحو: شَدَّهُ يَشُدُّهُ، ومَدَّهُ يَمُدُّهُ، وجزّه يجزّه، وعزّه يعزّه، وأزّه يؤزّه، وعنّه يعنّه، وأتّه يؤتّه، وضنّه يضنّه، وحلّه يحلّه، وسلّه يسلّه، وتلّه يتلّه[5]

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨، والممتع، ص: ١/ ١٧٤

(٢) الاسترابادي، ص: ١/ ١٢٥، والجاربردي، ص: ١/ ٥٤، والحسيني والأنصاري، ص: ٢/ ٣٤.

(٣) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨٢، والممتع، ص: ١/ ١٧٤.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٣٤٠، والمنصف، ص: ١/ ٢٣٣.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨، والخصائص، ص: ١/ ٣٧٩.

والسبب في التزامهم ضم عين المضاعف المتعدّي من «فَعَلَ» في المضارع أنهم علموا أن المضاعف المتعدّي تلحقه الضمائر المنصوبة، فلو جاء الكسر في عين مضارعه للزم الخروج من الكسرة إلى ضمتين متواليتين، والفتح في مضارع «فعَل» غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو في اللام، كما سيأتي، فلم يبق إلا الضم[1].

وقد شذّت خمسةُ أفعالٍ ــ جاز في عين مضارعها الكسر مع الضم ــ وهي: شَذَّهُ يَشُذُّه ويَشِذُّهُ، عَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، نَمَّ الحديثَ يَنُمُّهُ ويَنِمُّهُ، وبَثَّه يَبُثُّهُ ويَبِثُّهُ[2]، وعن المبرد: هَرَّهُ يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ[3].

وخرج عن الضمّ فعلٌ واحد، وجب في عين مضارعه الكسر، وهو حَبَّهُ يَحِبُّهُ[4].

٧ ــ من المضاعف اللازم:

ذكر ابنُ مالك، في لامية الأفعال، ثمانية وعشرين فعلاً مضعّفاً لازماً يجب ضمّ عين مضارعها[5]، وهي:

ــ مَرَّ يَمُرُّ: من المرور.

ــ وجَلَّ يَجُلُّ عن منزله: أي رحل عنه

---

(١) الجاربردي، والرومي، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٤، و ١/ ٥٦، ونثره كار، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٥.

(٢) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨

(٣) المصدر نفسه. والخصائص، ص: ١/ ٣٨٠، والاستراباذي، ص ١/ ١٣٤، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٥

(٤) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وهذه الدراسة، ص: ٢٥٩.

(٥) مجموع مهمات المتون المستعملة، المطبعة البهية (١٣٠٤هـ)، ص: ١٨٢، والطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ)، ص. ٥٧٠

— وهَبَّت الريحُ تَهُبُّ:
— وَذرَّت الشمسُ تَذُرُّ. طلعت.
— وأَجَّت النارُ تَؤُجُّ أجيجاً: صوتت، وأجَ الرجل يَؤُجُّ. أسرع.
— وكرَ يَكُرُّ: رجع.
— وهَمَّ به يَهُمُّ: قصد بهمة.
— وَعَمَّ البيتُ يَعُمُّ: طال.
— وزَمَّ بأنفه يَزُمُّ: تكبر.
— وسَحَّ المطرُ يَسُحُّ: نزل بكثرة.
— ومَلَّ يَمُلُّ: إذا ذمل، أي أسرع.
— وألَّ السرابُ يَؤُلُّ: أي لمع وبرق، وألَّ الإنسان يَؤُلُّ اليلاً: صوت
— وشَكَّ في الأمر يَشُكُّ:
— وأَبَّ يَؤُبُّ أبّاً وأباباً: تهيأ للذهاب.
— وشَدَّ يَشُدُّ شدّاً:
— وشَنَّ عليه الأمر يَشُنُّ:
— وخَشَّ في الشيء يَخُشُّ: دخل.
— وعَلَّ فيه يَعُلُّ: أي دخل.
— وقَشَّ الرجلُ يَقُشُّ: حَسنت حاله بعد بؤس.
— وجَنَّ الليل عليه يَجُنُّ: ستره.
— ورَشَّ المزن يَرُشُّ: أمطر.
وطَشَّ المزن يَطُشُّ: أمطر.
— وثَلَّ الحيوان يَثُلُّ: راث
— وطَلَّ دمه يَطُلُّ. أهدره.

ـ وخبّ الفرس يَخُبُّ من الخبب، وهو ضرب من العدو، وخَبَّ الست يَخُبُّ: طال.

ـ وكَمَّ النخل يَكُمُّ: طلع.

ـ وعَسَّت الناقة تَعُسُّ: رعت وحدها

ـ وقسّت الناقة تَقُسُّ: رعت وحدها.

* * *

(د) فَعَلَ يَفْعَلُ ـ بفتح عين الماضي والمضارع ـ :

يشترط في يَفْعَلُ ـ بفتح العين ـ من فَعَلَ ـ بفتح العين ـ أن يكون عينُ الكلمة أو لامُها أحدَ حروف الحلق الستة، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والغين، والحاء، والخاء، واستثني الألف مع أنه من حروف الحلق[1]. وهذا البناء للتعدية غالباً ودلك نحو: فَتَحَ ربدٌ البابَ، وقد يكون لازماً، ودلك نحو: وذهب زيد[2].

فَيَفْعَلُ مما كانت عَيْنُهُ حرفَ حلقٍ غيرَ ألف، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَنَأَرَ يَنْأَرُ، وذأل يذأل، ودهب يدهب، وقهر يقهر، ومهر يمهر، وبعث يبعث، وفعل يفعل، وثمل يثمل، ونحر ينحر، وشحج يشحج، ومغث يمغث، وفغر يفغر، وشغر يشغر، وذخر يذخر، وفخر يفخر.

ويَفْعَلُ مما كانت لامُهُ حرفَ حلقٍ غير ألف، نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وبَدَأَ يَبْدَأُ، وخأ يخأ، وذبح يذبح، ومنح يمنح، وسلخ يسلخ، ونسخ ينسخ، وجه يجبه، وقلع يقلع، ومنع ينفع، وفرغ يفرغ، وسبع يسبع، وضبع يضبع. إلخ

---

(١) الشافية، الملحق رقم (١)، ص ٣٠٨، والاستراباذي، ص: ١/١١٨، والمستع، ص: ١/ ١٧٥، والدنتري، بناء الأفعال، ص: ٥٥٨

(٢) الدنقزي، بناء الأفعال، ص ٥٥٨.

وقد وَرَدَ، في القرآن الكريم، من هذه الأفعال، اثنان وعشرون فعلاً، جاء مضارعُها مفتوحَ العين، بسبب حرفٍ من حروف الحلق، وهي[1]: ذَهَبَ يذْهبُ، نَفَعَ يَنْفَعُ، لعن يلعن، فعل يفعل، بعث يبعث، قطع يقطع، فتح يفتح، طبع يطبع، جحد يجحد، نصح ينصح، سحر يسحر، خشع يخشع، جمع يجمع، رفع يرفع، ذبح يذبح، جعل يجعل، صنع يصنع، ظهر يظهر، جهر يجهر، زهق يزهق، شرح يشرح، منع يمنع.

كما ورد في القاموس المحيط منها خمسمئة وستة أفعال[2]

وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سافلة في الحلق، ويتعسر النطق بها، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها، بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا ما قبلها إن كانت لامَ الفعل، الفتحةَ، التي هي جزء الألف، التي هي أخفُّ الحروف؛ فتعدل خفتها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق، فيكون قبلها جزءٌ من الحرف الذي من حَيِّزها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عيناً الفتحةُ الجامعةُ، للوصفين؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلقي إن كان لاماً، وبعده إن كان عيناً؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة[3].

أمّا إذا كان حرفُ الحلق فاءَ الفعل فلم يفتحوا عينَ المضارع؛

ـ إمّا لأن فاء الفعل تكون ساكنة، في المضارع، فهي ضعيفة بالسكون وبحكم الميّتة،

ـ وإمّا لأن فتحة العين تبعد من الفاء؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي

---

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٩.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص. ١٦٨ وما بعدها، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٦ وما بعدها

(٣) الكتاب، ص ٤/١٠١، والاستراباذي، ص. ١/١١٨ وما بعدها.

بعد الهاء، وليس تغيير حرف الحلق من الضَّم أو الكسرِ إلى الفتح بِضَرْبَةِ لازِبٍ، بل هو أمرٌ استحساني، ولأن فتح الحرف معناه الإتيان ببعض الألف عقيبها، وكسره الإتيان ببعض الياء عقيبها، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبها، ومن شدة تعقُّب أنفاس هذه الحروف الحرف المتحرك التبس الأمرُ على بعض الناس، فظنوا أن الحركة على الحرف، وبعضهم تجاوز ذلك، وقال هي قبل الحرف، وكلاهما وَهْمٌ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده، ألَا ترى أنك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك «الغَزْوُ ــ بإسكان الزاي والواو ــ وبين قولك «الغَزُو» ــ بحذف الواو وضم الزاي ــ وكذا قولك الرَّمْيُ ــ بإسكان الميم والياء ــ والرَّمِ ــ بحذف الياء وكسر الميم ــ وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مَدٍّ ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف[1].

ولذلك قالوا فيما فاؤه أحد حروف الحلق الستة: أَمَرَ يَأْمُرُ، وأَبَقَ يَأْبَقُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ، وأَفَلَ يَأْفَلُ، ولكن أَبَى يَأْبَى ــ بفتح العين في الماضي والمضارع ــ شاذّ؛ لأنّ لامه ألف، والقاعدة هي أن عين المضارع تفتح من «فَعَلَ» إذا كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف[2]. وليس عين الكلمة في أَبَى يَأْبَى أحدَ حروف الحلق الستة، وقد علّلَ سيبويه ذلك، فقال[3]: قالو أَبَى يَأْبَى، فشبّهوه بقَرَأَ يَقْرَأُ، ولا نعلم إلاّ هذا؛ أي أنهم شبهوا ما فاؤه همزة بالذي لامه همزة، فأخذ حكمه؛ أي كـ: هَدَأَ يَهْدَأُ، وقد أنشد أبو زيد (من الرجز)

يَـا إِبِلِـي مَـا ذَامَّـهُ فَتَـأْبَـهْ مَـاءٌ رَوَاءٌ ونَصِـيٌّ حَـوْلِيَّـهْ

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/١١٨ وما بعدها.

(٢) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨

(٣) الكتاب، ص: ٤/ ١٠٥، و ٤/١٠٦.

فجاء به على القياس كَأَتَى يَأْتِي[1] على وزن: فَعَلَ يَفْعِلُ ــ بكسر عين المضارع ــ .

ولكن ابن سيده قال: إن قوماً قالوا في الماضي: أَبِيَ ــ بكسر العين ــ يَأْبَى ــ بفتح العين على لغتهم، فيكون جارياً على القياس، على وزن «فَعِلَ يَفْعَلُ»، كَنَسِيَ يَنْسَى[2] فيجوز أن تكون «أَبَى يَأْبَى على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ من التداخل، بأن يكون الماضي من اللغة التي رواها ابن جني «أَبَى يَأْبِي»، والمضارع من اللغة التي حكاها ابن سيده «أَبِيَ يَأْبَى».

أمّا الاستراباذي فيقول[3] عن جواز فتح عين يَأْبَى من أَبَى، بحجة أن الألف حرف حلقي. قال بعضُهُم إنّما ذلك لأنّ الألفَ حلقية، وليس بشيء (. . .) لأن الفتحةَ سببُ الألف، فكيف يكون الألف سببها؟

وَأَمّا قَلَى يَقْلَى فعامرية عند ابن الحاجب[4]، ولكن سيبويه قال[5]: قالوا جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبهوا هذا بِقَرَأَ يَقْرَأُ ونحوه (. . .) (لكنهما) غير معروفين إلاّ من وجه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما «بعكس أَبَى يَأْبَى. واللغة المشهورة: قَلِيَ يَقْلَى على وزن: فَعِلَ ــ بكسر العين ــ يَفْعَلُ ــ بفتح العين ــ .

وأمّا غَسَى يغْسَى، فإنه أيضاً كَأَبَى يَأْبَى، وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ، وهَدَأَ يَهْدَأُ. وقد قالوا: غَسِيَ يَغْسَى، فقد يجوز أن

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٣٢، و ١/ ٣٨٢

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٢٣ (هامش الصفحة).

(٣) شرح الشافيه، ص: ١/ ١١٩، و ١/ ١٢٣.

(٤) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٥) الكتاب، ص: ٤/ ١٠٥، و ٤/ ١٠٦.

يكون عَسَى يَعْسَى من التركيب[1].

وكذلك جَبَى الخراج يَجْبَاه ويَجْبِيه: جمعه، وجَبَاهُ يَجْبَاهُ ممّا جاء نادرٌ، مثل أَبَى يَأْبَى وذلك أنّهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ، وهَدَأَ يَهْدأُ. وكذلك عَثَى يَعْثَى، وَشَجَا يَشْجَى، وسَلاَ يَسْلاَ، ويجوز أن تكون طائية؛ لأنهم يجوِّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها، نحو: بَقَى في بِقِيَ، ويجوز أن تكون من التداخل[2]

وأمّا رَكَنَ يَرْكَنُ على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ ـ بفتح العين فيهما ـ مع أن عينها ولامها ليسا من حروف الحلق، فهي من التداخل، لأن اللغة المشهورة. رَكَنَ ـ بفتح العين ـ يَرْكُنُ ـ بضم العين ـ أو رَكِنَ ـ بكسر العين ـ يَرْكَنُ ـ بفتح العين ـ فركّب من اللغتين: رَكَنَ ـ بفتح العين ـ يَرْكَنُ ـ بفتح العين ـ وذلك بأن أخذ من اللغة الأولى الماضي، ومن اللغة الثانية المضارع[3].

وكذلك قَنَطَ يَقْنَطُ، جاء بالفتح، مع أن العين واللام ليسا من حروف الحلق الستة، فهما لغتان تداخلتا . ذلك أن قَنَطَ يَقْنِطُ ـ بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع ـ لغة، وقَنِطَ يَقْنَطُ ـ بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع ـ لغة أخرى، ثم تداخلتا، فتركبت لغة ثالثة «قَنَطَ ـ بفتح العين ـ يَقْنَطُ ـ بفتح العين ـ[4].

* * *

(هـ) فَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعَلُ:

كلّ ما كان مضعّفاً لازماً من فَعَلَ ـ بفتح العين ـ فمضارعه على يَفْعِلُ

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٨٢.

(٢) لسان العرب، ماده (جبى).

(٣) والاسترابادي، ص: ١/ ١٢٤، والممتع، ص: ١/ ١٧٨.

(٤) الخصائص، ص: ١/ ٣٨٠، والممتع، ص: ١/ ١٧٨، وهذا البحث «فَعِل يَفْعَل»

ـ بكسر العين ـ وذلك نحو: عَفَّ يَعِفُّ، وَكَلَّ يَكِلُّ إلاّ ما شذّ في عَضَضْتَ تَعِضُّ وتَعَضُّ، وَكَمَمْتَ ـ أي جننت ـ تَكِمُّ ـ بالفتح والكسر ـ لكن الكسر أجود وأشهر، فمن فتح فلأجل حرف الحلق، قال سيبويه[1]: لما كان العين في الأعلى ساكناً بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق، كما أثر في: صَنَعَ يَصْنَعُ، ومن فَتَحَ فلأنها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز، نحو: لم يَكْعَمْ، وفي يَكْعَمْنَ اتفاقاً كـ يَصْنَعُ ويَصْنَعْنَ[2]

ثانياً ـ مضارع غير الثلاثي

إن مضارع الفعل الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه، يكون بزيادة حرف المضارعة في أوله، وبكسر ما قبل آخره، سواءٌ أكانَ ما قبل الآخر عينَ الفعل، كما في الثلاثي المزيد فيه أم اللام الأولى، كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه، ما لم يكن أول ماضيه تاءٌ زائدة أو لاماً مكررة، وذلك، نحو: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ، وَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وَاحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ، وَتَرَجْمَ يُتَرْجِمُ

والسبب في كسر ما قبل الآخر أنه لما غيّر أوله في المضارع عما كان عليه في الماضي إمّا بإسقاط همزة الوصل فيما كانت فيه، وإما بضم أوله فيما كان على أربعة أحرف، نحو: يُدَحْرِجُ، يُقَاتِلُ، يُقَطِّعُ.. غُيّر آخره بالكسرة؛ لأن التغيير يجرّ إلى التغيير ويجرىء عليه.

وأمّا ما كان أوله تاء زائدة من غير الثلاثي المجرد، فإن آخره لم يغيّر؛ لأن أوله لم يغيّر، إنما زيد عليه حرف المضارعة الذي لا بدّ منه لذلك بقي آخره كما كان ولم يكسر، وذلك، نحو: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، تَجَاهَلَ يَتَجَاهَلُ، وتَدَحْرَجَ

---

(١) الكتاب، ص: ٤/١٠٧، والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٣٤

(٢) ابن جماعه، ص: ١/٥٦.

يتدَحْرَجُ. وهناك سبب آخر منعهم من كسر ما قبل الآخر ممّا كان أوله تاء زائدة. وذلك لأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب: تَعَلَّمْ، بمضارع «علَّم»، والتبس أمر مخاطب تَجَاهَلْ، بمضارع جَاهَلَ، وأمر مخاطب تَدَحْرَجْ بمضارع دَحْرَجَ، ولا يرفع الالتباس بضمة المضارعة في مضارع عَلَّمَ وجَاهَلَ ودَحْرَجَ لاحتمال الغفلة عنها.

كذلك لم يجوروا ضم ما قبل الآخر استثقالاً لاجتماع الصمتين فلا يقال. [قاتل يُقَاتِلُ]، أو للفرق بينها وبين مصادرها كالتعلّم والتجاهل والتّدحرج[1]

وأمّا ما كانت لامه مكررة، نحو: احْمَرَّ واحْمَارَّ، فيدغم الحرف ما قبل لآخر بإسكانه بالذي يليه، فيقال: احْمَرَّ يَحْمَرُّ، وَاحْمَارَّ يَحْمَارُّ، هذا نظراً للحال الظاهرة[2]. أمّا في الأصل فإن ما قبل الآخر فيها كان مكسوراً فأدغم، أي أن أصل يَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ: يَحْمَرِرْ ويَحْمَارِرُ، أسكنت الراء الأولى منها وأدغمت الثانية، بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، نحو: يَحْمَرِرْنَ ويَحْمَارِرْنَ، وفي الناقص منهما: نحو: يَرْعَوِي مضارع ارْعَوَى، وَيَحْوَاوِي مضارع احْوَاوَى، وأصلهما يرعوو ويحيواو، قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة، وإنما لم يدغم لأن القلب مقدم على الإدغام، لأنه إعلال في الآخر، والإدغام إعلال في الوسط، وإعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير[3]. ولكن وردت بعض الكلمات المكرّرة اللام، المكسورة ما قبل آخرها، نحو: اسْحَكَكَ الليل أي اشتد ظلامه، يَسْحَكِكُ، وجَلْبَبَ يُجَلْبِبُ وَاقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ،

---

(١) المنصف، ص: ١/٩٣، و ١/٩٤، والاسترابادي، ص: ١/١٤٠، والصاغاني، ص: ١/٥٧، و ١/٥٨، والحسني والأنصاري، ص: ٢/٣٧، والممتع، ص: ١/١٧٨.

(٢) الشافية، الملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

(٣) الحسيني، ص: ٢/٣٧، و ٢/٣٨

وكذلك يوجد كلمات مدغم فيها، نحو: شَاقَّهُ في الأمر: خالفه وعاداه، يُشَاقُّهُ (فاعلَ يُفَاعِلُ)، وعَازَّهُ يُعَازُّهُ، ومَادَّهُ يُمَادُّه، فهذه الكلمات ليست مكررة اللام وليست مدغمة بل مدغم فيها، لذلك فاستثناء ابن الحاجب[1]: «إن كان مكرر اللام لا يكسر آخره» صحيح إذا حصل الإدغام على الظاهر، وبذلك يكون اعتراض المعترضين عليه غير وجيه، لأنهم قالوا: لو قال بدل قوله. «أو لم تكن مكررة اللام» «أو تكن اللام مدغمة» والقاعدة تكون: إن مضارع غير الثلاثي يكسر ما قبل آخره تحقيقاً: كَيَسْتَغْفِرُ، أو تقديراً كَيَحْمَرُّ، باستثناء ما كان أوله مضعيه ياء زائدة فلا يغيّر[2]

ولكن إذا كان المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فلماذا يقال في مضارع أَكْرَمَ يُكْرِمُ؟ وأين ذهبت الهمزة؟ وكان القياس أن يقال: أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ، على وزن: أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ، كقول الشاعر (من الرجز):

شيخ على كرسيّه معممٌ ... فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا[3]

وكقول الآخر[4] (من السريع):

وغيرُ ودّ جاذلٍ أو ديّنٍ ... وَصَالِيَاتٍ، كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

---

(١) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٤٠، وهامش الصفحة نفسها، والجاربردي، وابن جماعة، ص. ١/ ٥٨، و١/ ٥٩

(٣) لم يعرف قائل هذا الرجز، وفيه رواية ثانية ليس فيها لأن «يُؤَكْرَما» كما قال البغدادي في شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٦٠، وروى البيتين بالشكل التالي:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما ... شيخاً على كرسيه معمما

لو أنه أبصر أو تكلّما ... لكان إيّاه، ولكن أعجما

لكني وجدت في كتاب المرتجل لابن الخشاب، محمد عبد الله بن أحمد، تحقيق علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، «أنه أهل لأن يؤكرما» ونسب البيت «لأبي حيان الفقسي»، ص: ١٢١.

(٤) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٦٠، وابن الخشاب، المرتجل، ص. ١٢١

وفي الحقيقة، أنهم أتوا بمثل هذين المعلين على الأصل تنبيهاً على أن أكْرَمَ يُكْرِمُ أصل بابه «أَكْرَمَ يُؤْكْرِمُ»[1]، لأنهم يقولون: أنا أُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة التي كانت في «أَكْرَمَ» لئلا يلتقي همزتان، لأنه كان يلزم: أنا أُؤْكْرِمُ، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاؤوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو «خُذْ وكُلْ»، فهم بأن يحذفوا الزائدة إن كانت معها أخرى زائدة أجدر في كلامهم. وجاؤوا به في نحو يُؤْكْرِمُ على الأصل، للتنبيه على هذا الأصل، ولضرورة الشعر، وكذلك حصل في يُؤَنْفَيْنَ على أحد الاحتمالين، أي:

١ ــ يُؤَفْعَلْنَ، على لغة من قال «نَفَيْتُ الفِدْرَ، فَأَنْفِيَةٌ: أَفْعُولَةٌ، واللام واوٌ.

٢ ــ أو يُفَعَّلَيْنَ، بمنزلة يُسَلَّفَيْنَ، ويُجَعْبَيْنَ، فتكون أُنْفِيَة على هذه «أُفْعُلِيَة»، وتكون على لغة من قال أَنْفَتُّ الفِدْرَ»[2].

فأصل مضارع «أَفْعَلَ» «يُؤْفْعِلُ» إلاّ أنه رفض لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم فَخُفِّفَ في الجميع[3]

❑❑❑

---

(١) الخصائص، ص: ١/١٤٣، و ١/١٤٤

(٢) المنصف، ص: ١/١٩٢، و ١/١٩٣، و ٢/١٨٤، و ٢/١٨٥، والخصائص، ص: ١/١٤٤، والتصريف الملوكي، ص: ٥٤، والشرح الملوكي، ص: ٣٣٨، و ٣٤١ وما بعدها. والجاربردي وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ١/٥٨، و ١/٥٩، من مجموعه الشافية، والحسيني والأنصاري، ص: ٢/٣٨، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/٦٠، و ٤/٥٨.

(٣) ابن الحاجب، الشافيه، ملحق رقم واحد، ص. ٣٠٨.

الفصل الرابع
فعل الأمر

الأمرُ «مِثَالٌ أو صِيغَةٌ»، يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم[1]، في حذف الحركة وبنائه على السكون وفي حذف حرف العلة والنون.

فإن كان ما بعد حرف المضارعة الممتوح حرفٌ ساكن وجب إدخال همزة الوصل في أول الفعل توصلاً إلى النطق بالساكن، بعد حذف حرف المضارع لئلا يلتبس الأمر بالخبر، ولأنه غير ممكن الابتداءُ بالساكن في الطاقة فضلاً عن القياس، فجيء بالهمزة، فقالوا: اِنْطَلِقْ، اِضْرِبْ، اُقْتُلْ.

وأصل حركة همزة الوصل الكسرة على ما يجب في الساكنين إذا التقيا، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلاَّ بعلَّةٍ.

ـ فإذا كان الحرف الذي بعد الساكن ممتوحاً أو مكسوراً فالهمزةُ مكسورةٌ، نحو: اِعْلَمْ، وَاضْرِبْ، وَاسْتَخْرِجْ، وَانْطَلِقْ. ـ إلخ

ـ أما إذا كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً فَتُضَمُّ همزةُ الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلاَّ حرف

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص ٣٥

ساكن، والساكن ضعيف غير حصين، فكأن لا حاجز بينهما، وذلك نحو: اُقْتُلْ[1]، وحكى قطرب «اِقْتِلْ» بالكسر وهو شاذ[2].

ـ أما إذا كان بعد حرف المضارعة حرف متحرك، فيبدأ الأمر به بعد حذف حرف المضارعة، نحو: تَكَلَّمْ ـ من تَتَكَلَّمُ ـ وَتَقَاتَلْ ـ من تَتَقَاتَلُ ـ ودحرِجْ ـ من تَدَحْرَج وَقَاتِلْ ـ من تَتَقَاتَلُ ـ .

ـ أما إذا كانت حركة الحرف الذي يلي حرف المضارعة منقولة إليه من متحرك فإن لم يكن حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك ابتدىء بالمتحرك بالحركة المنقولة، نحو. قُلْ، من تقول، وعُدْ، من تَعُوْدُ، وَبِعْ من تبيع.

ـ أما إذا كان قد حذف بعد حرف المضارعة متحرك، فَيُرَدُّ ذلك المتحرك لِأجل زوال علة حذفه، وهي حرف المضارعة، وذلك كما تقول في: تُقِيْمُ وَتُعِيْدُ. «أَقِمْ وَأَعِدْ»، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة. . أمّا في أُقِيْمُ فلاجتماع الهمزتين، وَأمّا في تُقِيْمُ وَيُقِيمُ وَنُقِيْمُ فطرداً للباب وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة[3].

ويستعملُ الأمر[4]:

١ ـ للأمر على سبيل الاستعلاء، نحو: اُقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَاعْلَمْ.

٢ ـ للدعاء، وهو طلب الفعل به على وجه الخضوع من الله تعالى، نحو. «اللّٰهُمَّ ارْحَمْنِي ووالديَّ كما ربياني صغيراً».

٣ ـ للشفاعة، ويسمّيه النحويون التماساً ـ وهو طلب الفعل من غير الله تعالى

---

(١) المنصف، ص: ١/٥٣ إلى ١/٥٦، والشرح الملوكي، ص: ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٦٥.

(٣) شرح الكافية في النحو، للاسترابادي، ص ٢/٢٦٧

(٤) المصدر نفسه.

على وجه الخضوع، نحو: سَامِحْ ـ أستاذيَ ـ تلميذَكَ.

٤ ـ للإباحة، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[1].

٥ ـ للتهديد، نحو: ﴿اعملوا ما شئتم﴾[2].

وجدير بالذكر أن ابن الحاجب لم يثبت نصاً بفعل الأمر وباسم الفاعل وباسم المفعول وبأفعل التفضيل، في شافيته، بل أحال القارىء إلى كافيته في النحو، حين قال بعد عدّها «تقلعت في الكافية»[3]، وسأثبت نصوص هذه المباحث في ملحق الشافية، الرقم (٢).

أما الأمر ممّا كانت فاؤه همزة، فقد تبدل الهمزة الثانية ياء أو واواً

* تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة، إن كانت همزة الوصل مكسورة، نحو:

ـ أَتَى يَأْتِي إِيْتِ، وأصله: إِئْتِ

ـ أَئِمَ يَأْئَمَ إِيْثَمْ، وأصله: إِئْثَمْ،

* وتبدل الهمزة الثانية واواً خالصة إن كانت همزة الوصل مضمومة، نحو:

ـ أُوْسُ الجرحَ، أُوْسُ بينَ القوم، والأصلُ: أُؤْسُ، فقلبوا الهمزة الثانية فراراً من الجمع بين الهمزتين، لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة الواحدة، وجب في همزتين إلاّ أنه شذّ عن هذا القياس ثلاثة أفعال هي. خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، تسمع ولا يقاس عليها، والقياس: أُؤْخُذْ، أُؤْكُلْ، أُؤْمُرْ، فحذفوا الهمزة التي هي

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٣١)

(٢) سورة فصلت: الآية (٤٠)

(٣) الشافيه، الملحق رقم (١)،

فاء الفعل تخفيفاً لاجتماع الهمزتين، فيما يكثر استعماله، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما بعده، وهو الخاء في «خُذْ» والكاف في «كُلْ»، والميم في «مُرْ»، فحذفوها، فبقي: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ووزنه من الفعل: عُلْ، محذوف الفاء، ولزم هذا الحذف لكثرة استعمال هذا الكلم[1].

ولكن أثبتت الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾[2]، فقد ورد فيها الأمران، يقال: مُرْ زيداً بكذا، وأْمُرْهُ بكذا، إلاَّ أن الحذف أكثر، وإنما جيء فيه الأمران لنقصه عن مرتبة خُذْ وكُلْ في كثرة الاستعمال[3].. و «مُرْ» أفصح من أُؤْمُرْ، وأمّا إذا وقع في الدرج، نحو: «وَأْمُرْ» أوْ «فَأْمُرْ» أو «قلت لك أُؤْمُرْ» فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو «وَمُرْ» و «فَمُرْ» أيضاً على قلة، لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنه حذفت الهمزة في الابتداء أولاً، ثم وقعت الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها[4].

وقد حذفت «فاء» فعل أَتَى، في الأمر، في قول بعض العرب، «تِ زيداً» وذلك على «حدّ الحذف في «خُذْ وكُلْ»، وحذفت الياء التي هي لام للأمر، كما تحذف في «اِرْمِ» فبقيت الكلمة على حرف واحد، وهو التاء، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

تِ لِي آلَ زَيْدٍ، فَانْدُهُمْ لِي جَمَاعَةً وسَلْ آلَ زَيْدٍ: أَيُّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا؟

---

(١) التصريف الملوكي، ص. ٥٨، والشرح الملوكي، ص: ٣٦٥ ــ ٣٦٩، وابن الحاجب الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٤٥، والاسترابادي شرح الشافية، ص: ٣/ ٥٠

(٢) سورة طه، الآية (١٣٢).

(٣) الشرح الملوكي، ص: ٣٦٨.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٤٥، والاسترابادي، ص: ٣/ ٥٠.

وروى «تِ لي آلَ عَوْفٍ» بدل «تِ لي آلَ زَيدٍ»[1]

أمّا إذا وقفتَ على الأمر من أتَى قلت «تِه». أي يُجاءُ بهاء السكت، كما يقال: عِهْ، وشِهْ، وصِهْ، وقِهْ، من وَعَيْتُ الحديث، وَوَشَيْتُ الثوب، وَوَقَيْتُ الأمر؛ لأن العرب تبتدىء بالمتحرك وتقف على الساكن ولا يمكن أن يكون الحرف الواحد متحركاً وساكناً في الوقت نفسه، فلذلك جاؤوا بهاء السكت عند الوقف[2].

ويلاحظ أن فِعْلَ الأمر، قد يكونُ:

١ ــ على حرفين:

(أ) محذوف الفاء، نحو: ضَعْ، دَعْ، ذَبْ ← وعلى وزن: عَلْ.

(ب) محذوف العين، نحو: قُلْ، بِعْ، سَلْ ← على وزن:

قُلْ ← فُلْ،

بِعْ ← فِلْ،

سَلْ ← فَلْ،

٢ ــ على حرفٍ واحدٍ، وذلك كقولك.

عِ كلامَك ← على وزن. عِ ← من وَعَى يَعِي

قِ نَفْسَك ← على وزن. قِ ← من وَقَى يَقِي.

فإذا أَمَرْتَ من

١ ــ وَأَى يَئِي ــ أي وَعَدَ ــ قلت ← يا زيدُ إِعَمراً. . أي. عِدْ عمراً

وأنتما: إِيا ← عِدا

وأنتم: أُوْا ← عِدُوا

---

(١) التصريف الملوكي، ص ٥٨، والشرح الملوكي ص: ٣٦٨

(٢) المصدران أنفسهما

وللمرأة أنتِ: إِي [والأصل إِيِي] عِدِي

وللمرأتين أنتما: إِيا ← عِدا

وللنساء أَنتُنَّ: إِينَ ← عِدْنَ

* * *

٢ ــ بَأَى الرجلُ يَبْأَى ــ إذا فخر ــ قلت:

أَبَا ــ يا رجلُ ← أي: افْخَر.

بَ ــ يا رجلُ ← إذا خففت الهمزة.

وأنتما: ابْأَيا ← على التحقيق.

بَيَا ← على التخفيف.

وأَنتُم: ابْأَوا ← على التحقيق.

بَوْا ← على التخفيف.

وللمرأة: ابْأَيْ ← على وزن: ابْعَيْ ← على التحقيق.

بَيْ ← على التخفيف

وللمرأتين: ابْأَيا ← على التحقيق.

بَيَا ← على التخفيف.

ولجماعة النساء: ابْأَيْنَ ← على وزن: ابْعَيْنَ ← على التحقيق.

بَيْنَ ← على التخفيف.

* * *

والأمرُ من الفعل: أَتَى يأتي:

تِ . زيداً. فتحذف الهمزة تخفيفاً كما حُذفت من خُذْ، كُلْ، ومُرْ.

تِيَا ← للاثنين.

تُوْا ← للجماعة.

وللمؤنث: نِيْ ـ نِيَا ـ نَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: تَأَى الخَرَزُ يَتْأَى إذا غَلُظَ الإِشْفَى ودقَّ السيرُ. وأصل التأي: الفساد.

أَنْتَ ـ اتْأَ ـ يا خَرَزُ ← على التحقيق.

ـ تْ ـ يا خَرَزُ ← على التخفيف.

وأنتما تْيَا.

وأنتُم: تْوْا.

وللمؤنث. تْيْ ـ تْيَا ـ تْيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: جَنِيَ الفرسُ ـ يَجْأى جَأْيً وجُؤْوَةً. ضربَ لونُه إلى لون صدأ الحديد.

أَنْتَ ـ اجْأَ ـ يا فرسُ ← على التحقيق.

ـ جْ ـ يا فرسُ ← على التخفيف.

وأنتما: جْيَا.

وأنتُم: جْوْا.

وللمؤنث: جْيْ ـ جْيَا ـ جْيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: وَحَى إليه يَحِي، وأَوْحَى إليهِ يُوْحِي.

ـ حِ ـ يا رجلُ ـ وحِيَا.. وحُوْا..

ـ وللمؤنث: حِيْ ـ حِيَا ـ حِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَخَيْتُ الشيءَ أخيه: قصدته وتعمدته:
للمذكر: خِ ــ يا رجلُ ــ خِيَا ــ خُوْ.
للمؤنث: خِيْ ــ يا امرأةُ ــ خِيَا ــ خِيْنَ.

* * *

والأمرُ من. وَدَى العرقُ يَدِي: سَالَ.. ومنه الوادي لأنه سيلُ الماء:
للمذكر: دِ ــ يا رجلُ ــ دِيَا ــ دُوْا.
للمؤنث. دِيْ ــ يا امرأةُ ــ دِيَا ــ دِيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: دَأَيتُ للشيءِ أدْأَى: خَتَلْتُهُ.
للمذكر: ادْأَ ــ يا رجلُ ــ وعلى التخفيفِ. دَا ــ يا رجلُ ــ دَيَا ــ دَوْ.
وللمؤنث. دَيْ ــ يا امرأةُ ــ دَيَا ــ دَيْنَ

* * *

والأمرُ من الفعل: ذَأى المرسُ يَذْأى ذَأْياً: إذا كان كثير الجري سريعه خفيفه.
للمذكر إذْأَ ــ يا فرسُ ــ وعلى التخفيف← ذَمْ ــ ذَيَا ــ ذَوْا.
للمؤنث: ذِيْ ــ يا امرأةُ ــ ذَيا ــ ذَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: رأى:
للمذكر. رَ ــ يا زيدُ ــ رَيَا ــ رَوْا.
للمؤنث: رِيْ ــ يا هندُ ــ رَيَا ــ رَيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَرَتْ بك زِنادي:

للمذكر: رَ ــ يا رجلُ ــ رِيَا ــ رُوْا.

للمؤنث: رِيْ ــ يا امرأةُ ــ رِيَا ــ رِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَزَى الشيءُ يزي: إذا اجتمع وتَقَبَّضَ:

للمذكر: زِ ــ يا رجلُ ــ زِيَا ــ زُوا.

للمؤنث: زِيْ ــ يا امرأةُ ــ زِيَا ــ زِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَشَيْتُ الثوبَ أشِيه: إذا نَقَّشته وحسنته.

ووَشيتُ الحديثَ أشيه: إذا نَمَّقْتُهُ وزينته:

للمذكر: شِ ــ يا رجلُ ــ شِيَا ــ شُوْا.

للمؤنث: شِيْ ــ يا امرأةُ ــ شِيَا ــ شِيْنَ

* * *

والأمرُ من: شَأَوْتُ الرجلَ: سبقته.. وشَأَوْتُهُ: هَزَزْتُه ــ ومضارعهما: يَشْأى:

للمذكر: اشْأَ ــ يا رجلُ ــ . . و: شَ ــ على التخفيف ــ شَيَا ــ شَوْا.

للمؤنث: شِيْ ــ يا امرأةُ ــ شَيَا ــ شَيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَصَى الشيءُ يَصِي، فهو: وَاصٍ: أي: متصل:

للمذكر: صِ ــ يا رجلُ ــ صِيَا ــ صُوْا.

للمؤنث: صِيْ ــ يا امرأةُ ــ صِيَا ــ صِيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعلُ: وَعَيْتُ العِلمَ أو الكلام: حفظته:

للمذكر: عِ. يا رجلُ ــ عِيَا ــ عُوْا.

للمؤنث: عِيْ ــ يا امرأةُ ــ عِيَا ــ عِيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: وَفَى بالعهد يَفِي.. وأَوْفَى يُوْفِي:

للمذكر. فِ ــ يا رجلُ ــ فِيَا ــ فُوْا.

للمؤنث فِيْ ــ يا امرأةُ ــ فِيَا ــ فِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَقِيْتُ الرجلَ أَقِيْه:

للمذكر: قِ ــ يا رجلُ ــ قِيَا ــ قُوْا.

للمؤنث: قِيْ ــ يا امرأةُ ــ قِيَا ــ قِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: أَوْكَيْتُ السِّقَاء وَوَكَيْتُهُ← شددته بالوكاءِ:

للمذكر: كِ ــ يا رجلُ ــ كِيَا ــ كُوْا.

للمؤنث: كِيْ ــ يا امرأةُ ــ كِيَا ــ كِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَلِيتُ الأمرَ إلى فلان:

للمذكر. لِ ــ يا رجلُ ــ لِيَا ــ لُوْا.

للمؤنث. لِيْ ــ يا امرأةُ ــ لِيَا ــ لِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: مَأَتِ الهرةُ تَمْؤُ:

للمذكر: مُ ــ يا هرُّ على التخفيف ــ وامْؤُ ــ يا هرُّ على التحقيق ــ مُوَا ــ مُوْا

للمؤنث: مِيْ ــ يا هِرَّةُ ــ مُوَا ــ مُوْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَنَيْتُ في الأمرِ أَنِي وُنْياً:

للمذكر: نِ ــ يا رجلُ ــ نِيَا ــ نُوْا.

للمؤنث نِيْ ــ يا امرأةُ ــ نِيَا ــ نِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: نَأَيْتُ حولَ البيت نُؤياً وَأَنَيْتُ حوله نُؤياً.

للمذكر: من نايتُ أنأى ← انَأْ نُؤياً ــ يا رجلُ ــ مثل: انْعَ نُعْياً.

فإن خففت قلت: نَ ــ يا رجلُ ــ نَيَا ــ نَوْا.

للمؤنث: نَيْ ــ يا امرأةُ ــ نَيَا ــ نَيْنَ

* * *

والأمرُ من الفعل: وَهَى الأمرُ يهي، فهو: واهٍ:

للمذكر: هِ ــ يا رجلُ ــ هِيَا ــ هُوْا.

للمؤنث: هِيْ ــ يا امرأةُ ــ هِيَا ــ هِينَ[1].

❑❑❑

(١) ابن جني (أبو الفتح، عثمان)، سرُّ صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م)، ص: ٢/ ٨٢١ ــ ٢/ ٨٢٢

الفصل الخامس

الصحيح والمعتل

مرّ أنّ أبنيةَ الأفعال الأصول ثلاثية ورباعية، وكذلك فهي قد تكون صحيحة أو معتلة. وتقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل له أهمية كبيرة في الدرس الصرفيّ، إذ على أساسه نستطيع أن نفهم معظم ما يترتب عليها من تجرد وزيادة وإسناد واشتقاق وإعلال وإبدال[1].

أولاً ـ الفعل الصحيح[2]

هو ما خلت حروفه الأصول «الفاء والعين واللام» من حروف العلة» الألف والواو والياء، وذلك، نحو: عَلِمَ، وَذَهَبَ، وَكَرُمَ.

وينقسم الفعل الصحيح إلى سالم، ومضاعف، ومهموز:

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٢٩٩ ـ ٣٠١، وعباس حسن، النحو الوافي، ص: ٤/ ١٧٦.

(٢) الشافية، ملحق رقم (١)، ص. ٣٠٠، والمنصف، ص. ١/ ٩٩، والتصريف الملوكي، ص: ١٥، والاستراباذي ص: ١/ ٣٢، والعلايلي، جامع الدروس العربية، ص: ١/ ٥٠، وشذا العرف في فن الصرف، ص: ٢٧، والغمزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٨، والشرح الملوكي، ص: ٤٦.

١ ــ الصحيح السالم:

وهو ما خلت حروفه الأصول من حروف العلة، ومن الهمز، ومن التضعيف، وذلك نحو، عَلِمَ، وَذَهَبَ، وَرَجِعَ، وَكَرُمَ، وحَفِظَ، فكُلُّ ذلك صحيح سالم

٢ ــ الصحيح المضعّف:

ويقال له الأصمّ لشدته ــ وينقسم إلى قسمين:

(أ) مضعّف الثلاثي ومزيده، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، وذلك نحو: عَدَّهُ، وَاسْتَعَدَّ، وَرَدَّهُ، واسْتَرَدَّ.

(ب) مضعّف الرباعي ومزيده، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، أي هو ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين، وذلك نحو: زَلْزَلَ يَتَزَلْزَلُ، وصَرْصَرَ يَتَصَرْصَرُ..

٣ ــ الصحيح المهموز:

وهو ما كان أحد أصوله همزة، سواء أكانت ألف الفعل أم عينه أم لامه، وذلك نحو[1]:

(أ) مهموز الفاء، نحو: أَسَرَ يَأْسُرُ، وأخذ يأخذ، وأهب يأهب، وأمن يأمن، وأسل يأسل، ويكون ذلك في الثلاثي، أمّا الرباعي، فلا يكون مهموز الفاء، لأن الهمزة في أول الكلمة إذا كان بعدها ثلاثة أصول فقط تكون زائدة دائماً، نحو: أَحْمَدُ اللَّهَ رَبِّي[2].

---

(١) التصريف الملوكي، ص: ١٥، والاستراباذي، ص: ١/ ٣٢ و ٣٣.

(٢) التصريف الملوكي، ص: ١٦، والشرح الملوكي، ص: ٤٧، والاستراباذي، ص ١/ ٦٨

(ب) مهموز العين، يكون في الثلاثي وفي الرباعي،

ـ فمن الثلاثي، نحو. سَأَلَ يَسْأَلُ، وسَئِمَ يَسْأَمُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ

ـ ومن الرباعي: نحو: بَرْأَلَ الدّيكُ، أي نفش عرفه[1].

(ج) مهموز اللام، نحو: بَرَأَ يَبْرَؤُ، وهَنَأَ يَهْنِيءُ (فَعَلَ يَفْعِل بكسر عين المضارع)، وقَرَأَ يَقْرَأُ، وصَدِيءَ يَصْدَأُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ.

* * *

ثانياً ـ الفعل المعتل:

الفعل المعتل هو ما كان أحد حروفه الأصول حرف علة، أي أن حرف العلة إما أن يكون في موضع الفاء، أو في موضع العين، أو في موضع اللام، أو في موضع الفاء والعين، أو في موضع الفاء واللام، أو في موضع العين واللام، حتى لا ينتقض بنحو: حَوْقَلَ وبَيْطَرَ ويَضْرِبُ.

ـ فما حروف العلة؟ ولماذا سميت بذلك؟

حروف العلة هي: الواو، والياء، والألف، وسميت حروف علة لأنها لا تسلم ولا تصح، أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف، فهي كالمليل، المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، بل تتميز بالحذف، والقلب، والإسكان، لطلب الخفة، ولكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها أي من الحركات، محال، وكل كثير مستثقل وإن خفّ، ولم يجر الاصطلاح بتسمية الهمزة حرف علة وإن شاركتها في المعنى[2].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/٣٣ و ٣/٦٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/١٨٥.

(٢) أحمد المراغي، تهذيب التوضيح، الجزء الثاني، قسم الصرف، ص ١٣، وعبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، هامش صفحة ١٩، وعباس حسن، النحو الوافي، ص: ٤/٧٦

وحروف العلة لها أسماء علة، حسب حركتها وحركة ما قبلها:

ـ فإن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف: علة ولين ومدّ، نحو: طال، ويقول، ويطير.

ـ وإن سكنت بعد حركة لا تجانسها سميت حرف علة ولين، نحو: فردوس، وغرنيق،

ـ وإن تحركت سميت حروف علة فقط، نحو: صدى، وغرى.

فكل مَدٍّ لِينٌ، وكل لين علة، ولا عكس، ولذلك فإن الألف يعتبر حرف مدّ وعلة ولين دائماً، لأن ما قبله لا يكون إلاّ مفتوحاً بخلاف الواو والياء، فهما حرفا لين إن سكنا وانفتح ما قبلهما وهما حرفا مدّ أو علة إن كانت حركة ما قبلهما من جنسهما[1].

وتقع حروف العلة في[2]:

١ ـ الفعل، نحو: قال: وباع، وحاول، وبايع،

٢ ـ وفي الاسم، نحو: مال، وناب، وسوط، وبيض.

٣ ـ وفي الحرف، نحو: لا، ولو، وكي.

وينقسم الفعل المعتل إلى أقسام عدّة «فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق»[3].

---

(١) الزمخشري، المفصل، ص: ٣٧٤.

(٢) الشافيه، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠١

(٣) المصدر نفسه، وشذا العرف، ص: ٢٨، وبناء الأفعال، ص: ٥٦٨.

١ ــ فالمثال:

ما كانت فاؤه حَرْفَ علة، سواء كان حرف العلة واواً أم ياء، نحو: وَعَدَ، ويسر[١]، وسمّي مثالاً لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال[٢]، أي أنه يماثل الصحيح في الصحة[٣]، أي في احتمال الحركات وإثباتها[٤]، وترك إعلالها غالباً[٥]، أو لمماثلته الصحيح في الماضي واسم الفاعل والمفعول في عدم الإعلال، نحو: وعد واعد موعود، مثل ضرب ضارب مضروب، أو لمماثلة أمره الأمر من الأجوف في الزِنة، نحو: عِدْ من وعد كما تقول (بِعْ) من باع[٦]، فالمماثلة هنا أنهما على حرفين، لكن الأول على وزن (عِلْ) والثاني على وزنِ: (فِعْ).

ويجيء المثال من الأبواب التالية[٧]:

(أ) فَعَلَ يَفْعِل، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَيَسَرَ يَيْسِرُ،

(ب) فَعَلَ يَفْعَل، نحو: وَهَبَ يَهَبُ، وَيَنَعَ يَيْنَعُ،

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو. وَجَدَ يَجُدُ، في كلمة واحدة كما في قول جرير[٨] (من الكامل):

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غليلا

---

(١) الاسترابادي، ص. ١/ ٣٤.

(٢) الجاربردي، ص: ١/ ٢٨.

(٣) الأنصاري، ص ٢/ ١٣

(٤) حسين الرومي، ص: ١/ ٢٨

(٥) نقره كار، ص: ٢/ ١٣.

(٦) شذا العرف، ص: ٣٦، والشرح الملوكي، ص: ٤٨.

(٧) هذا البحث، ص. ٢٥٥.

(٨) محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، الطبعة الأولى، ص: ٢٠٧

وقيل: يَمَنَهُ يَيْمُنُهُ إذا جعله مباركاً[1].

(د) فَعِلَ يَفْعَل، نحو: وَسِعَ يَسَعُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ،

(هـ) فَعِلَ يَفْعِل، نحو: وَرِثَ يَرِثُ،

(و) فَعُلَ يَفْعُل، نحو: وَضُوءَ يَوْضُوءُ وَيَسُرَ يَيْسُرُ،

٢ ــ والأجوف:

هو ما كان عينه حرف علة و «سمي أجوف تشبيهاً بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً، وذلك نحو قلت وبعت، ولم يقل ولم يبع، وقل وبع[2].

وسمي الأجوف ذا الثلاثة إذا أخبرت فيه عن نفسك[3]، ونحوه في لمضي، فيصبح على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: قلتُ وقلتَ وقلتِ، وبعتُ وبعتَ وبعتِ، وإنما قالوا في حالة الماضي «لأن الغالب عند التصرفيين إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس، نحو: ضربتُ وبعتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف، نحو: قلتُ وبعت[4].

ويجيء الأجوف من الأبواب التالية[5]:

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: باع يبيع، إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع.

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٤.

(٢) الرومي، ص: ١/ ٢٨.

(٣) الجاربردي والرومي ص: ١/ ٢٨، ونقره كا والأنصاري، ص: ٢/ ١٣.

(٤) الاستراباذي، ص. ١/ ٣٤، ونقره كار، ص ٢/ ١٤.

(٥) الشرح الملوكي، ص: ٥٢، وشذا العرف، ص: ٢٥.

(ب) فَعَلَ يَفْعَلُ، نحو: شَاءَ يَشَاءُ.

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: قَالَ يَقُولُ: بالألف في الماضي وبالواو في المضارع ما عدا طَالَ يَطُوْلُ فإنه من باب شَرُفَ.

(د) فَعِلَ يَفْعَلُ، إذا كان بالألف أو بالياء أو بالواو في الماضي والمضارع، نحو: غَيِدَ يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ وخَافَ يَخَافُ (من الخوف) وهَابَ يَهَابُ من (الهيبة).

(هـ) فَعِلَ يَفْعِلُ، نحو: طَاحَ يَطِيْحُ ونَاهَ يَنِيْهُ،

(و) فَعُلَ يَفْعُلُ، نحو: هَيُؤَ الرجلُ، صار ذا هيئة، يَهْيُؤُ، وطَالَ يَطُوْلُ.

٣ ــ الناقص:

الناقص أو المنقوص ما كانت لامه حرف علة، وقيل إنّه سمّي منقوصاً لنقصانه عن قبول بعض الإعراب[1]، نحو. خَشِيَ يَخْشَى. وَرَمَى يَرْمِي، وَدَعَا يَدْعُو، وسَعَى يَسْعَى، وسرو يسرو.. لكن الصحيح أن «المعتل باللام قد سمّي منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمّي له في باب الإعراب منقوصاً فإنه سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمّي ههنا (في التصريف) لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف، نحو: أَغْزُ، وَارْمِ، وَاخْشَ، ولا تَغْزُ، ولا تَرْمِ، ولا تَخْشَ[2].

وسمّي المنقوص «ذا الأربعة لأنه إذا أخبرت به عن نفسك ونحوه أصبح على أربعة أحرف[3] وذلك نحو: غَزَوْتُ وغزوتَ وغزوتِ، ورميتُ ورميتَ ورميتِ، ودعوتُ ودعوتَ ودعوتِ. ولكن قد يعترض على تسمية المنقوص بذي الأربعة بالقول: إن كل فعل على ثلاثة أحرف ــ غير الأجوف ــ إذا أخبرت

---

(١) الجاربردي والرومي، ص. ١/ ٢٨، والأنصاري، ص ٢/ ١٤، وبناء الأفعال، ص ٥٦٨

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٤ ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٤، والرومي، ص ١/ ٢٨

(٣) الجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٨، والأنصاري، ص: ٢/ ١٤.

فيه بالماضي عن نفسك صار على أربعة أحرف مثل: ضَرَبَ: ضربتُ وضربتِ، فلماذا لا يسمّى الصحيح والمثال أيضاً بذي الأربعة؟

الجواب أن الصحيح والمثال على الأصل بخلاف الناقص، فإن كونه على ثلاثة أولى منه في الأجوف لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محلّ التغيير فلما حالف وبقي على الأربعة سمّي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به[1].

ويجيء المنقوص في الأبواب التالية[2]:

(أ) فَعَلَ يَفْعُلُ، إذا كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، نحو: دَعَا يَدْعُو، وغَزَا يَغْزُو.

(ب) فَعَلَ يَفْعِلُ، إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع: نحو: رَمَى يَرْمِي.

(ج) فَعَلَ يَفْعَلُ، إذا كان بالألف فيهما، نحو: سَعَى يَسْعَى.

(د) فَعُلَ يَفْعُلُ، إذا كان بالواو فيهما، نحو: سَرُوَ يَسْرُو، وذَكُوَ يَذْكُو.

(هـ) فَعِلَ يَفْعَلُ، أذا كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، نحو: رَضِيَ يَرْضَى.

(و) فَعِلَ يَفْعِلُ، إذا كان بالياء فيهما، نحو وَلِيَ يَلِي

٤ ــ اللفيف المقرون:

وسمي لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران[3]، أي لعدم الانفصال بينهما ويقال للمجتمعين من قبائل شتى: لفيف.

---

(١) الأنصاري، ٢/ ١٤، والجاربردي، ص: ٢٨١

(٢) شذا العرف، ص: ٣٥.

(٣) الجاربردي، ١/ ٢٩، وتقرء كار، ٢/ ١٤.

وقد يكون اللفيف المقرون في:

(أ) الفاء والعين، قيل: لم يُبْنَ فِعْلٌ مما فاؤه وعينه حرفا علة[1]، ولكن وَرَدَ قولُهم[2]:

تَوَيْلَ إذا مَلأْتُ يَدِيَ وكفي، وكانت لا تعلك بالقليل

وقد ورد البيت بصيغة أخرى هي:

تويل إن مَدَدْتُ يَدِيَ وكانت يَمِينِي لا تُعَلَّلُ بِالفَلِيلِ

فَتَوَيْلَ، قال: يَا وَيْلِي.. وجاء أيضاً «يَاوَيْتَهُ»، وهذا من الشاذ النادر في الأفعال، وقد جاء أيضاً في أسماء وألفاظ معلومة هي: وَيْل (دعاء بالعذاب) وَوَيْس وَوَيْح (كلمتا رحمة)، وَوَيْب (الويل)، ويوم ــ بوح (اسم من أسماء الشمس) وَيَيْن (وهي عين أو واد ضاحك وضويحك)، وهما جبلان بأرض الفرس[3]، والواو، والياء.

(ب) بالعين واللام: قد يكون حرفا العلة واوين أو يائين أو تكون عين الفعل واواً ولامه ياء[4]

ــ ما فاؤه وعينه واوان، وهو لفظ (أَوَّلَ من وَوَّل)، والدليل عليه أن وزن أوّل أفعل، ووول لم يستعمل في غير هذا اللفظ[5].

---

(١) الجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٢٩، ونقره كار والأنصاري، ص. ٢/ ١٤، وابن عصفور، ص: ٢/ ٥٦٢

(٢) الرومي، ص: ١/ ٢٩، والاستراباذي ص: ١/ ٣٥ (هامش الصفحة).

(٣) الاسترابادي، ص: ٣/ ٧٢، والجاربردي، والرومي، ص: ١/ ٣٨

(٤) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص. ٢٤٧، والاسترابادي، ص ٣/ ٧٣، والجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٦٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٨٦.

(٥) الاسترابادي، ص: ٢/ ٣٤٠، و ٣/ ٧٣، ونقره كار والأنصاري، ص. ٢/ ١٨٧، والجاربردي، ص: ١/ ٢٦٩.

ـ **ما فاؤه وعينه ياءان**، كما في بَيَّتُ ياءً حسنة، أي كتبت ياء، فالفعل: بيي، ويلاحظ أن لام الفعل أيضاً هي ياء[1].

ـ **ما فاؤه ياء وعينه واو**، وهو فعل: يوى عند أبي علي الفارسي، فتقول يَوَيْتُ ياءً حسنة؛ أي كتبت ياء وهو مخالف للآخرين في هذا الفعل[2].

ـ **ما عينه ولامه واوان**، نحو: قوو (قوى)[3]

ـ **ما عينه ولامه ياءان**، نحو عيي وحيي في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[4]. بالإدغام، في حيي، وقرأ نافع عن ابن كثير بالفك في حيي[5].

ـ **ما عينه واو ولامه ياء**، وهو كثير، نحو: طويت ونويت وغويت، ولم يأت العين ياء واللام واواً لأن الوحه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله، لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معتقب الأعراب، ولكن ذكر ابن عصفور[6] حيوت.

---

(١) الاستراباذي، ص: ٣/ ٧٣، وابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧.

(٢) ابن الحاجب، ص: ٢٤٧، والاستراباذي، ص ١/ ٧٥، والجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٦٩.

(٣) الاستراباذي، ص: ٢/ ١٢٢.

(٤) سورة الأنفال ٨، الآية ٤٨، أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، مصر الهيئة العامة للتأليف (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م)، ص: ١/ ٣٨٨، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، ليبيا- منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، ص: ٣١٠.

(٥) الممتع، ص: ٢/ ٥٧٧، والمنصف، ص: ٢/ ١٨٨ و ١/ ١٨٩، والكتاب، ص: ٤/ ٣٩٥.

(٦) الممتع، ص: ٢/ ٥٦٢.

ويأتي اللفيف من[1]:

(أ) فَعَلَ يَفْعِل، نحو: طَوَى يَطْوِي، ولَوَى يَلْوِي،

(ب) فَعِلَ يَفْعَل، نحو: هَوِيَ يَهْوَى، وقَوِيَ يَقْوَى،

٥ ـ اللفيف المفروق:

وهو المعتل بالفاء واللام، وسمّي بذلك لالتفاف حرفي العلة فيه واقتراقهما بحرف صحيح يفصل بينهما[2]، وقد جاء مما:

(أ) فاؤه ولامه ياءان، وهو يَدَيْتُ، أي أصبت يَدَهُ وانعمت[3]، وقال الشاعر[4] (من الوافر):

بَدَيْتُ على ابنِ حَسْحاسٍ بنِ وَهْبٍ بِأَنْعَلَ ذي الجَنَاحِ يَدَ الكَرِيمِ

(ب) فاؤه ولامه واوان، لم يأت في الكلام العربي ما فاؤه ولامه واوان إلاّ في لفظة واحدة هي «الواو» وهي لا تدخل في مبحث الأفعال[5]، ولكنك تقول: وَيْتُ واواً على مذهب أبي علي، وَوَيْتُ واواً على مذهب ثعلب[6]، حملاً لها على باب وعوت[7].

---

(١) شذا العرف في فن الصرف، ص: ٣٥.

(٢) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧، والجاربردي، ص: ١/٢٨، وبقر، كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٤.

(٣) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص. ٢٤٧، والاستراباذي ص: ٣/ ٧٤، والجاربردي، ص: ١/ ٢٦٩، وابن عصفور، ص: ٢/ ٥٦٢.

(٤) الشرح الملوكي لابن يعيش، ص. ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ص. ٤/ ١٥٢، و ٥/ ٨٤، ولسان العرب، مادة (يدي).

(٥) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧.

(٦) الاستراباذي، ص. ٣/ ٧٣.

(٧) الممتع، ص: ٢/ ٥٦٢.

(ج) فاؤه واو ولامه ياء، نحو: ولي يلي وَرِيَ الزُّنْدُ يَرِي،

(د) فاؤه واو ولامه ألف في الماضي، نحو: وعى يعي، ووفى يفي، وهذا الكلام كثير في كلامهم وأمّا عكسه فلم يجيء.

ويجيء اللفيف المفروق في ثلاثة أبواب[1] هي:

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: وَفَى يَفِي ـ كَضَرَبَ يَضْرِبُ ـ

(ب) فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو وَجِيَ يَوْجَى ـ كَفَرِحَ يَفْرَحُ ـ .

(ج) فَعِلَ يَفْعِلُ، نحو: وَلِيَ يَلِي؛ ـ كَحَسِبَ يَحْسِبُ ـ

وقد يكون الفعل المعتل

(أ) مهموزاً، نحو: آلَ، وَوَأَلَ، وَرَأى،

(ب) غير مهموز، نحو: وَعَدَ، قَالَ، سَمَا،

وقد يكون:

(أ) مضاعفاً، نحو: وَدَّ، وحيّ،

(ب) غير مضاعف، نحو: وَعَدَ،

وأمّا الفعل الرباعي فلا يكون معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموزاً. . وسبب امتناع الرباعي عن الاعتلال كون الواو والياء لا يكونان مع ثلاثة أصول إلاّ زائدتين، ولأن الألف لا تقع أولاً، ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلاّ وهي زائدة أيضاً. .

وأمّا سبب امتناع الرباعي عن التكرير فلأن لامه الأولى والثانية لا تكونان من جنس واحد، نحو. هجفّ ـ اللام الثانية مزيدة للإلحاق بهزبر

ولكن قد يكون فاء الرباعي ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من

---

(١) شذا العرف، ص: ٣٥.

حسن، نحو. زلزل وشقشق وزقزق، ويلاحظ أن الحرف الأصلي يفصل بين المتماثلين:

وسبب كون الرباعي غير مهموز الفاء أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلاَّ زائدة وذلك نحو: أحمد[1].

❑❑❑

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٢، و ١/ ٣٣، والتصريف الملوكي، ص: ١٥.

الملحق الأول

[الشَّافِيَةُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* خطبة المؤلف:

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاَةُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ،

فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ لاَ تَسَعُنِي مُخَالَفَتُهُ[1] أَنْ أُلْحِقَ بِمُقَدِّمَتِي فِي الإِعْرَابِ مُقَدِّمَةً فِي التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا، وَمُقَدِّمَةً فِي الخَطِّ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلاً مُتَضَرِّعاً أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا، كَمَا نَفَعَ بِأُخْتِهِمَا، وَاللَّهُ المُوَفِّقُ.

* تَعْرِيفُ التَّصْرِيفِ:

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ بِأُصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ.

* أَنْوَاعُ الأَبْنِيَةِ:

- وَأَبْنِيَةُ الاِسْمِ الأُصُولُ: ثُلاَثِيَّةٌ، وَرُبَاعِيَّةٌ، وَخُمَاسِيَّةٌ.

وَأَبْنِيَةُ الفِعْلِ: ثُلاَثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ

---

(١) في بعض النسخ: «من لا يَسَعُنِي مُضَايَقَتُهُ، ولا يُوَافِقُنِي مُخَالَفَتُهُ».

* **المِيـزَانُ الصَّرْفِـيُّ:**

وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالفَاءِ وَالعَيْنِ واللاَّمِ، وَمَا زَادَ بِلاَمٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ.

وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، إِلاَّ المُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الافْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وَإِلاَّ المُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلاَّ بِثَبَتٍ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ.

حِلْيِتٌ فِعَلِيلاً، لاَ فِعْلِيتاً.

وَسَحْنُونٌ، وَعُثْنُونٌ: فَعَلُولاً، لاَ فُعْلُوناً، لِذَلِك وَلِعَدَمِهِ

وَسَحْنُونٌ ـ إِنْ صَحَّ المَنْحُ ـ : فَفَعْلُونٌ لاَ فَعَلُولٌ، كَحَمْدُونٍ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالعَلَمِ، لِلدَّوَرِ فَعَلُولٍ، وَهُوَ: صَعْفُوقٌ، وخَزَنْوبٌ ضَعِيف.

وَسَمْنَانٌ: فَعْلاَنٌ، وَخَزْعَالٌ. نَادِرٌ.

وَيَطْنَانٌ: فُعْلاَنٌ، وَقُرْطَامٌ ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ بَيِّضُ ظُهْرَانَ.

* **القَلْـبُ المَكَانِـيُّ:**

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي المَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ، كَقَوْلِهِم: فِي آدُرٍ: أَفْعُلٍ، وَيُعْرَفُ القَلْبُ:

ـ بِأَصْلِهِ: كَنَاءَ بِنَاءُ مَعَ النَّأْيِ،

ـ وَبِأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ: كَالجَاهِ، وَالحَادِي، وَالقِـيِّ،

ـ وَبِصِحَّتِهِ: كَأَيِسَ،

ـ وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ: كَآرَامٍ، وَآدُرٍ،

ـ وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَتَيْنِ، عِنْدَ الخَلِيلِ، نحو: جَاءٍ،

ـ أَو إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ، عَلَى الأَصَحِّ، نحو: أَشْيَاءَ، فَإِنَّهَا لَفْعَاءُ، وَقَالَ الكِسَائِيُّ: أَفْعَالٌ، وقَالَ الفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ، وَأَصْلُهَا أَشْيِلاَءُ،

ـ وكَذَلِكَ الحَذْفُ، كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ: قَاضٍ، إلاَّ أَنْ يُبَيَّنَ فيهما.

* الصَّحِيْحُ وَالمُعْتَلُّ:

وَتَنْقَسِمُ إلى صَحِيْحٍ وَمُعْتَلٍّ؛

ـ فَالْمُعْتَلُّ ما فيه حرفُ عِلَّةٍ،

ـ والصَّحِيْحُ بِخِلَافِهِ.

ـ فَالْمُعْتَلُّ بِالفَاءِ: مِثَالٌ،

وَبِالعَيْنِ: أَجْوَفٌ،

وَذُو الثَّلَاثَةِ، وَبِاللَّامِ: مَنْقُوْصٌ.

وَذُو الأَرْبَعَةِ، وَبِالفَاءِ والعَيْنِ، أَوْ بِالعَيْنِ وَاللَّامُ: لَفِيْفٌ مَقْرُوْنٌ.

وَبِالفَاءِ وَاللَّامَ: لَفِيْفٌ مَفْرُوْقٌ.

أَبْنِيَةُ الأَسْمَاءِ

* أَبْنِيَةُ الاسْمِ الثُّلاَثِيِّ المُجَرَّد:

وَلِلاسْمِ الثُّلاَثِيِّ المُجَرَّدِ عَشْرَةُ أَبْنِيَةٍ، وَالقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَي عَشَرَ، سَقَطَ مِنْهَا: فِعِلٌ وَفِعُلٌ اسْتِثْقَالاً، وَجُعِلَ الذِّئْبُ مَنْقُولاً، وَالحِبْكُ، إِنْ ثَبَتَ، فَعَنَى تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ فِي حَرْفَيِ الكَلِمَةِ، وَهِيَ. فَلْسٌ، وَفَرَسٌ، وَكَتِفٌ، وَعَضُدٌ، وَجِبْرٌ، وَصِنَبٌ، وَإِبِلٌ، وَقُفْلٌ، وَصُرَدٌ، وَعُنُقٌ.

* رَدُّ بَعْضِ الأَبْنِيَةِ إِلى بَعْضٍ:

وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلى بَعْضٍ، فَفَعِلٌ مِمَّا ثَانِيه حَرْفُ حَلْقٍ، كَفَخِذٍ، يَجُوزُ فيه: فَخْذٌ، وَفِخْذٌ، وَفِخِذٌ، وكذا الفِعْلُ، كَكَبِدٍ، ونحو كَتِفٍ يجوز فيه: كَتْفٌ وَكِتْفٌ، وَنَحْوُ. عَضُدٍ يَجور فِيهِ عَضْدٌ، ونحو: عُنُقٍ، يجوز فيه عُنْقٌ، ونحو: إِبِلٍ وَإِبِلٍ، يجوز فيهما. إِبِلٌ وَإِبْلٌ، وَلاَ ثَالِثَ لَهُمَا، وَنَحْوُ: قُفْلٍ، يجوز فيه قُفُلٌ عَلَى رَأْيٍ، لِمَجِيءِ عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

* أَبْنِيَةُ الاسْمِ الرُّبَاعِيِّ:

وَلِلرُّبَاعِيِّ خَمْسَةٌ: جَعْفَرٌ، وَزِبْرِجٌ، وَبُرْثُنٌ، وَدِرْهَمٌ، وَقِمَطْرٌ، وَزَادَ الأَخْفَشُ نحو. جُخْدَب، وَأَمَّا جَنَادِلُ وَعُلَيِّطٌ فَتَوَالِي الحَرَكَاتِ حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلَ وَعُلاَبِط.

* أَبْنِيَةُ الاسْمِ الخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ:

وَلِلْخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ أَرْبَعَةٌ: سَفَرْجَلٌ، وَقِرْطَعْبٌ، وَجَحْمَرِشٌ، وَقُدَعْمِلٌ

* أَبْنِيَةُ الاسْمِ المَزِيدِ فِيهِ:

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أَبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَمْ يَجِىء فِي الخُمَاسِيِّ إِلاَّ عَضْرَفُوطٌ، وَخُزَعْبِيلٌ، وَقِرْطَبُوسٌ، وَقَبَعْثَرَىٰ، وَخَنْدَرِيسٌ عَلَى الأَكْثَرِ.

* أَحْوَالُ الأَبْنِيَةِ:

وَأَحْوَالُ الأَبْنِيَةِ.

ـ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ: كَالمَاضِي، وَالمُضَارِعِ، وَالأَمْرِ، وَاسْمِ الفَاعِلِ، وَاسْمِ المَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَالمَصْدَرِ، وَاسْمَيِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ وَالآلَةِ، وَالمُصَغَّرِ، وَالمَنْسُوبِ، وَالجَمْعِ، وَالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالابْتِدَاءِ، وَالوَقْفِ.

ـ وَقَدْ تَكُون لِلتَّوَسُّعِ كَالمَقْصُورِ والمَمْدُود وَذِي الزِّيَادَةِ.

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ، كَالإِمَالَةِ،

وَقَدْ تَكُونُ لِلاسْتِثْقَالِ، كَتَخْفِيفِ الهَمْزَةِ، وَالإِعْلاَلِ، وَالإِبْدَالِ، وَالإِدْغَامِ، وَالحَذْفِ.

❑❑❑

المَاضِي وَأَبْوَابُهُ

* أَبْنِيَةُ المَاضِي المُجَرَّد الثُّلاثِي:

لِلْمَاضِي الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، نَحْوُ: ضَرَبَهُ، وَفَتَنَهُ، وَجَلَسَ، وَقَعَدَ، وَشَرِبَهُ، وَوَمِقَهُ، وَفَرِحَ، وَوَثِقَ، وَكَرُمَ.

* أَبْنِيَةُ المَاضِي الثُّلاثِيِّ المَزِيد فِيهِ:

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ.

مُلْحَقٌ بِدَحْرَجَ، نَحْوُ: شَمْلَلَ، وَحَوْقَلَ، وَبَيْطَرَ، وَجَهْوَرَ، وَقَلْنَسَ، وَقَلْسَى.

وَمُلْحَقٌ بِتَدَحْرَجَ، نَحْوُ: تَجَلْبَبَ، وَتَحَوْرَبَ، وَتَشَيْطَنَ، وَتَرَهْوَكَ، وَتَمَسْكَنَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَكَلَّمَ.

وَمُلْحَقٌ بِٱحْرَنْجَمَ، نَحْوُ: ٱقْعِنْسَسَ، وَٱسْلَنْقَى.

وَغَيْرُ مُلْحَقٍ، نَحْوُ: أَخْرَجَ، وَجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَانْطَلَقَ، وَٱقْتَدَرَ، وَٱسْتَخْرَجَ، وَٱشْهَابَّ، وَٱشْهَبَّ، وَٱغْدَوْدَنَ، وَٱعْلَوَّطَ، وَٱسْتَكَانَ. قِيلَ: ٱفْتَعَلَ، مِنَ السُّكُونِ، فَالمَدُّ شَاذٌّ، وَقِيلَ: ٱسْتَفْعَلَ، مِن كَانَ[1]، فَالمَدُّ قِيَاسِيٌّ.

---

(١) وفي نسخ: «مِنَ الكَوْنِ»

* فَعَل (بالفتح) وَمَعَانِيهِ:

فَفَعَلَ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ المُغَالَبَةِ يُبْنَى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ ـ بِالضَّمِّ ـ نَحْوُ. كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ، إِلاَّ بَابَ: وَعَدْتُ، وَبِعْتُ، وَرَمَيْتُ، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ ـ بالكسر ـ وَعَنِ الكِسَائِيِّ فِي نَحْو: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ ـ بالفتح ـ

* فَعِلَ (بالكسر) وَمَعَانِيهِ:

وَفَعِلَ تَكْثُرُ فِيهِ العِلَلُ وَالأَحْزَانُ، وَأَضْدَادُهُمَا، نَحْوُ: سَقِمَ، وَمَرِضَ، وَحَزِنَ، وَفَرِحَ، وَتَجِيءُ الأَلْوَانُ وَالعُيُوبُ وَالحِلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ: أَدِمَ، وَسَمِرَ، وَعَجِفَ، وَحَمِقَ، وَخَرِقَ، وَعَجِمَ، وَرَعِنَ ـ بالكَسْرِ والضَّمِّ ـ .

* مَعَانِي فَعُلَ (بالضم):

وَفَعُلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا، كَحَسُنَ، وَقَبُحَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لَازِماً،

وَشَذَّ: وَجُبِنَكَ الدَّارُ: أَيْ وَجُبِتْ بِكَ

وَأَمَّا بَابُ شَذَنَهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الوَاوِ لاَ لِلنَّقْلِ، وَكَذَا بَابُ. بِعْتُهُ. وَرَاعَوا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ البِنْيَةِ.

* مَعَانِي أَفْعَلَ:

وَأَفْعَلَ

لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، نَحْوُ: أَجْلَسْتُهُ،

وَلِلتَّعْرِيضِ، نَحْوُ: أَبْعَتُهُ،

وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا، نَحْوُ: أَعَدَّ البَعِيرُ، وَمِنْهُ: أَحْصَدَ الزَّرْعُ،

وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: أَحْمَدْتُهُ، وَأَبْخَلْتُهُ،

وَلِلسَّلْبِ، نَحْوُ: أَشْكَيْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: قِلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ.

* مَعَانِي فَعَّلَ (بالتضعيف):

وَفَعَّلَ

لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، نَحْوُ: غَلَّقْتُ، وَقَطَّعْتُ، وَجَوَّلْتُ، وَطَوَّفْتُ، وَمَوَّتَ المَالُ،

وَلِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: فَرَّحْتُهُ، ومنه فَسَّقْتُهُ،

وَلِلسَّلْبِ، نَحْوُ: جَلَّدْتُهُ، وَقَرَّدْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: زِلْتُهُ وَزَيَّلْتُهُ.

* مَعَانِي فَاعَلَ:

وَفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقاً بِالآخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحاً، فَيَجِيءُ العَكْسُ ضِمْناً، نَحْوُ: ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ ثَمَّ

جَاءَ غَيْرُ المُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً، نَحْوُ: كَارَمْتُهُ، وَشَاعَرْتُهُ

والمُتَعَدِّي إِلى واحِدٍ مُغَايِرٍ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّياً إِلى اثْنَيْنِ، نَحْوُ: جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ، بِخِلافِ: شَاتَمْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَّلَ، نَحْوُ. ضَاعَفْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ: سَافَرْتُ.

* مَعَانِي تَفَاعَلَ:

وَتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِداً فِي أَصْلِهِ صَرِيحاً، نَحْوُ: تَشَارَكَا، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولاً عَنْ فَاعَلَ، وَلْيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ، وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ، نَحْوُ: تَجَاهَلْتُ، وَتَغَافَلْتُ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: تَوَانَيْتُ، وَمُطَاوِعُ فَاعَلَ نَحْوُ: بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ.

* مَعَانِي تَفَعَّلَ (بالتضعيف):

وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةِ فَعَّلَ، نَحْوُ: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكَلُّفِ، نَحْوُ: تَشَجَّعَ،

وَتَعَلَّمَ، وَلِلاتِّخَاذِ، نَحْوُ: تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنُّبِ، نَحْوُ: تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ، نَحْوُ: تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ: تَفَهَّمَ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ، نَحْوُ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ.

* مَعَانِي انْفَعَلَ:

وَانْفَعَلَ لَازِمٌ، مُطَاوِعُ فَعَلَ، نَحْوُ: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَقَدْ جَاءَ مُطَاوِعُ أَفْعَلَ، نَحْوُ: أَسْفَقْتُهُ فَانْسَفَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ قَلِيلاً، وَيَخْتَصُّ بِالعِلاَجِ وَالتَّأْثِيرِ، وَمِن ثَمَّ انْعَدَمَ خَطَأً.

* مَعَانِي افْتَعَلَ:

وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِباً، نَحْوُ: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتخاذ، نَحْوُ: اشْتَوَى، وبمعنى تفاعل، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، وللتصرف، نَحْوُ: اكْتَسَبَ.

* مَعَانِي اسْتَفْعَلَ:

وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِباً: إِمَّا صَرِيحاً، نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، وإِمَّا تَقْدِيراً، نَحْوُ: اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ

وَ «إِنَّ الْبَنَاتَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ. قَرَّ وَاسْتَقَرَّ.

* بِنَاءُ الفِعْلِ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ:

وَلِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ بِنَاءٌ واحِدٌ، نَحْوُ: دَحْرَجْتُهُ وَدَرْبَخَ.

* أَبْنِيَةُ الفِعْلِ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ:

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلاَثَةُ أَبْنِيَةٍ، نَحْوُ: تَدَحْرَجَ، وَاحْرَنْجَمَ، وَاقْشَعَرَّ، وَهِيَ لاَزِمَةٌ.

❑❑❑

المُضَارِعُ وَأَبْوَابُهُ

* مُضَارِعُ فَعَلَ (مفتوح العين):

المُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ عَلَى المَاضِي،

* مُضَارِعُ فَعَلَ:

فَإِنْ كَانَ مُجَرَّداً عَلَى فَعَلَ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ العَيْنُ أَوْ اللاَّمُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرَ أَلف، وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الأَجْوَفِ بِالوَاوِ، وَالمَنْقُوصِ بِهَا، وَالكَسْرَ فِيهِمَا بِاليَاءِ، وَمَنْ قَالَ: طَوَحْتُ وَأَطْوَحُ، وَتَوَهْتُ وَأَتْوَهُ، فَطَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ، شَاذٌّ عنده، أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ، وَلَمْ يَضُمُّوا فِي المِثَالِ، وَوَجَدَ يَجِدُ ضَعِيفٌ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي المُضَاعَفِ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ، وَجَاءَ الكَسْرُ فِي: يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ وَيَبِتُّهُ، وَيَنِمُّهُ، وَلَزِمُوهُ فِي: حَبَّهُ يَحِبُّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ.

* مُضَارِعُ فَعِلَ (مكسور العين):

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِلَ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالاً، وَطَبِيٌّ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى، بَقَى يَبْقَى، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضَلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنَ التَّدَاخُلِ

* مُضَارِعُ فَعُلَ (مضموم العين):

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعُلَ ضُمَّتْ عَيْنُهُ.

* مُضَارِعُ الأَكْثَرِ مِن الثُّلاَثِيّ:

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً، نَحْوُ تَعَلَّمَ، وَتَجَاهَلَ، وَتَدَحْرَجَ، فَلاَ يُغَيَّرُ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللامُ مُكَرَّرَةً، نَحْوُ احْمَرَّ وَاحْمَارَّ فَتُدْغَمُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفْعِلُ، إِلاَّ أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الهَمْزَتَيْنِ فِي المُتَكَلِّمِ، فَخُفِّفَ فِي الجَمِيعِ. وَقَوْلُهُ:

«فَإِنَّهُ أَفْعَلُ لِأَنْ يُؤْكَرَمَا» شَاذٌّ. وَالأَمْرُ، وَاسْمُ الفَاعِلِ، وَاسْمُ المَفْعُولِ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمَتْ (في الكافية)[1].

❑❑❑

(١) راجع الملحق الثاني، من هذا الكتاب، ص: ٣٧٧

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ

* **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من (فَعِلَ):**

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوَ: فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ غالِباً، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا الضَّمُّ، نَحْوَ: نَدُسٍ، وَحَذُرٍ، وَعَجُلٍ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ، وَشَكْسٍ، وَحُرٍّ، وَصِفْرٍ، وَغَيُورٍ، وَمِنَ الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ والحُلَيِّ عَلَى. أَفْعَلَ.

* **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِن فَعُلَ (بالضم):**

وَمِنْ نَحْوُ: كَرُمَ عَلَى كَرِيمٍ غَالِباً، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ، وَحَسَنٍ، وصَعْبٍ، وَصُلْبٍ، وَجَبَانٍ، وَشُجَاعٍ، وَوَفُورٍ، وَجُنُبٍ.

* **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِن فَعَلَ (بالفتح):**

وَهِيَ مِن فَعَلَ قَلِيلَةٌ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ: حَرِيصٍ، وَأَشْيَبَ، وَضَيِّقٍ

الصِّفَةُ المُشَبَّهَة مِن الجَمِيع:

وَنَجِيءُ مِنَ المَجِيْعَ بِمَعْنَى الجُوعِ وَالعَطَشِ وَضِدُّهِمَا عَلَى. فَعْلَانَ، نَحْوُ: جَوْعَانَ، وَشَبْعَانَ، وَعَطْشَانَ، وَرَيَّانَ.

❑❑❑

المـــصـــدر

* أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّد مِنْهُ كَثِيرَةٌ:

نَحْوُ: قَتْلٍ، وفِسْقٍ، وَشُغْلٍ، وَرَحْمَةٍ، وَبِشْدَةٍ، وَكُذْبَةٍ، وَدَعْوَى، وَذِكْرَى، وَبُشْرَى، وَلِيَانٍ، وَحِرْمَانٍ، وَغُفْرَانٍ، وَنَزَوَانٍ، وَطَلَبٍ، وَخَنِقٍ، وَصِغَرٍ، وَهُدَىً، وَغَلَبَةٍ، وَسَرِقَةٍ، وَذَهَابٍ، وَصِرَافٍ، وَسُؤَالٍ، وَزَهَادَةٍ، وَدِرَايَةٍ، وَبُغَايَةٍ، وَدُخُولٍ، ووَجِيفٍ، وَفَتُولٍ، وَصُهُوبَةٍ، وَمُدْخَلٍ، وَمَرْجِعٍ، وَمَسْعَةٍ، وَمَحْمَدَةٍ، وَكَرَاهِيَةٍ.

إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ فِي فَعَلَ اللَّازِمِ، نَحْوُ رَكَعَ عَلَى رُكُوعٍ، وَفِي المُتَعَدِّي، نَحْوُ: ضَرَبَ، عَلَى ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِها، نَحْوُ: كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ، وَفِي الِاضْطِرَابِ، نَحْوُ. حَمَقَ، على خَفَقَانٍ، وَفِي الأَصْوَاتِ، نَحْوُ. صَرَخَ، على صُرَاخٍ،

وَقَالَ الفَرَّاءُ: إِذَا جَاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ فَعْلًا لِلْجَحَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ، وَنَحْوُ. هُدًى وَقِرًى مُخْتَصٌّ بِالمَنْقُوصِ، وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِيَفْعُلُ، إِلَّا جَلَبَ الجُرْحِ وَالغَلَبَ.

* مَصْـــدَرُ فَعِلَ:

وَفَعِلَ اللَّازِمُ، نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ.

وَالمُتَعَدِّي، نَحْوُ: جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ.

وَفِي الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ، نَحْوُ: سَمِرَ وَأَدِمَ على سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٍ.

* مَصْـدَرُ فَعُـلَ:

وَفَعُلَ، نَحْوُ: كَرُمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِباً، وَعِظَمٍ وَكَرَمٍ كثيراً

* مَصْدَر المَزِيد فِيهِ والرُّبَاعِيُّ:

وَالمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ، فَنَحو: أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ، وَنَحْوُ: كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ، وَجَاءَ كِذَابٌ وَكِذَّابٌ، وَٱلْتَزَمُوا الحَذْفَ وَالتَّعْوِيضَ فِي نَحْوِ، تَعْزِيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَٱسْتِجَارَةٍ، وَنَحْوُ: ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضِرَابٍ، وَمِرَاءٌ شَاذٌّ، وَجَاءَ: قِيتَالٌ، وَنَحْوُ. تَكَرَّمَ عَلَى تَكَرُّمٍ، وَجَاءَ تِمِلَّاقٌ. وَالبَاقِي وَاضِحٌ، وَنَحْوُ: التَّرْدَادِ، وَالتَّجْوَالِ، والحِثِّيثَى، والرَّمَّيَا لِلتَّكْثِيرِ.

* المَصْـدَر المِيمِـيُّ:

وَيَجِيءُ المَصْدَرُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ أَيضاً عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاساً مُطَّرِداً، كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ، وَلَا غَيْرُهُمَا، فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الفَرَّاءُ جَمْعَ لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ.

وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ المَفْعُولِ، كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ، وَكَذَا البَاقِي.

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالمَيْسُورِ، وَالمَعْسُورِ، وَالمَجْلُودِ وَالمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ.

وَفَاعِلَةٌ كَالعَافِيَةِ، وَالعَاقِبَةِ، وَالبَاقِيَةِ، وَالكَاذِبَةِ أَقَلُّ.

* مَصْـدَرُ الرُّبَاعِـيِّ

وَنَحْوُ: دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بالكسر، وَنَحْوُ: زَلْزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ وَزِلْزَالٍ بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ.

اسم المَرَّة

وَالْمَرَّةُ من الثلاثيّ المجرّد الذي لا تَاءَ فيه على فَعْلَة، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ

وبكسر الفاء للنّوع، نحو ضِرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ،

وما عداه على المصدر المستعمل، نحو إِبَاخَة، فإن لم تكن تَاءٌ زِدْتَهَا.

ونحو أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَامَةً شاذٌّ.

أَسْمَاءُ الزَّمَان والمَكَان

أَسماءُ الزّمان والمكان، ممّا مُضَارِعُهُ:

مفتوحُ العين أو مضمومُها، ومن المنقُوص على مَفْعَلٍ، نحو مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمَىً،

ومن مكسورها والمثال على مَفْعِل، نحو مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ.

وجاء المَنْسِكُ، والمَجْزِرُ، والمَنْبِتُ، والمَطْلِعُ، والمَشْرِقُ، والمَغْرِبُ، والمَفْرِقُ، والمَسْقِطُ، والمَسْكِنُ، والمَرْفِقُ، والمَسْجِدُ، والمَنْخِرُ.

وأَمّا مِنْخِرٌ فَفَرْعٌ كَمِنْبَرٍ، ولا غيرهما.

ونحو المَظِنَّةِ والمَقْبَرَة، فتحاً وضماً، ليس بقياس.

وما عداه فعلى لفظ المفعُول.

اسْمُ الآلة

الآلةُ على مِفْعَلٍ، وَمِفْعَالٍ، وَمِفْعَلَةٍ، كالمِحْلَبِ، والمِفْتَاح، والمِكْسَحَة.

ونحو المُنْعُطِ، والمُنْخُل، والعُذُقّ، والمُدْهُن، والمُكْحُلَة، والمُحْرُصَةِ لَيْس بقياس.

التَّصْغِير

المُصَغَّرُ المزيدُ فيه ليَدُلَّ على تقليل؛ فالمتمكن يُضَمُّ أَوَّلُهُ ويُفْتَحُ ثانيه، وبعدهما يَاءٌ ساكِنة، وَيُكْسَرُ ما بعدها في الأربعة إلاَّ في تَاءِ التَّأْنِيث، وَأَلِفَيْ (ألفي التأنيث)، والألفِ والنُّونِ المشبَّهتين بهما، وَأَلِفِ أَفْعَالٍ جمعاً

ولا يُزَادُ على أَربعةٍ، ولذلك لم يَجِيءْ في غيرها إلاَّ فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ، وإِذَا صُغِّرَ الخُمَاسيُّ على صَغْيِه فالأولى حذفُ الخامس، وقيلَ. ما أَشْبَهَ الزائدَ، وَسَمِعَ الأَخفشُ سُفَيْرِجَلٌ.

وَيُرَدُّ نحو بَابٍ، وَنَابٍ، وَمِيزَانٍ، وَمُوقِظٍ إلى أَصلِهِ لذهاب المُقتضى، بخلاف قائِمٍ، وَتُرَاثٍ، وَأُدَدٍ، وقالوا عُيَيْدٌ لقولهم أَعْيَاد.

فإن كانت مدَّةُ ثانيةً فالواو لازمةً، نحو ضُوَيْرِبٍ في ضَارِبٍ، وَضُوَيْرِيب في ضِيرَاب.

والاسمُ على حرفين يُرَدُّ محذوفُه، تقول في عِدَةٍ، وَكُلُ اسْماً وُعَيْدَة، وَأُكَيْلٌ، وفي سَهٍ، وَمُذٍ اسماً سُتَيْهَةٌ، وَمُتَيْذٌ.

وفي دَمٍ، وحِرٍ. دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ، وكذلك بابُ ابْنٍ، واسمٍ، وأُخْتٍ، وبِنْتٍ، وهَنْتٍ، بخلاف باب مَيْتٍ، وَهَارٍ، وَنَاس.

وإِذَا وَلِيَ يَاءَ التصغير واوٌ، أو ألفٌ منقلبة، أو زائدةً قُلِبَتْ يَاءً، وكذلك الهَمْزَةُ المنقلبةُ بعدها، نحو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، وَرُسَيْلَةٍ، وتصحيحها في باب أُصَيِّد، وَجُدَيِّلٍ قليلُ، فإن اتفقَ اجتماعُ ثلاثِ ياءات حذفت الأخيرةُ نَسْياً على الأصح، كقولك في عَطَاءٍ، وَإِدَاوَاةٍ، وَغَاوِيَةٍ، وَمُعَاوِيَةَ: عُطَيٌّ، وَأُدَيَّةٌ، وَعُوَيَّةٌ، وَمُعَيَّةٌ، وقياس أَحْوَى: أُحَيٌّ، غيرَ منصرف، وعِيسَى يَصْرِفُه، وقال أبو عمرو، أُحَيٌّ، وعلى قياس أُسَيْوِدَ: أُحَيْوٍ.

ويرادُّ في المؤنث الثلاثيُّ بغير تاءٍ تاءٌ كعُيَيْنَةَ، وأُذَيْنَةَ، وعُرَيْب، وعُرَيْس شاذّ، بخلاف الرّباعيّ كعُقَيْرِب، وقُدَيْمة ووُرَيْنَةٌ شاذّ. وتحذفُ ألفُ التأنيث مقصورةً غيرُ الرابعة كـ: جُحَيْجِبٍ وحُوَيْلِيّ، في جَحْجَبَى، وحَوْلاَيَا، وتثبتُ الممدودةُ مطلقاً ثبوت الثّاني في بعليكٌ.

والمدّةُ الواقعةُ بعد كسرةِ التصغيرِ تنقلبُ يَاءً إنْ لم تكنها، نحو. مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيس، وذُو الزّيادَتَين غيرها من الثلاثيّ يحذف أقلهما فائدة، كَمُطَيْبِقٍ، ومُغَيْلِم، ومُصَيْرِب، ومُقَيْدِم، في: مُنْطَلِقٍ، ومُعْتَلِم، ومُضَارِب، ومُقْدَم، فإنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقُلَيْسِيَّة وقُلَيْنَسِيَة، وحُبَيْطٍ وحُبَيْطٍ، وذُو الثلاثِ غيرها تبقَّى الفُضْلى منها، كمُقَيْعِس في مُقْعَنْسس، وتحذفُ زياداتُ الرباعيّ كلها مطلقاً غيرَ المدّةِ، كَقُشَيْعِرٍ في مُقْشَعِرٌ، وحُرَيْجِيم في احْرِنْجام، ويجوز التعويضُ من حذف الزيادة بمدّةٍ بعدَ الكسرة فيما ليست فيه، كمُغَيْلِيم في مُعْتَلِم.

ويُرَدُّ جمعُ الكثرةِ لا اسمُ الجمعِ إلى جمع قِلَّتِه؛ فَيُصغَّر نَحْوُ غُدَيْمَةَ في غِلْمَان، أو إلى واحده، فيصغّرُ ثُمّ يُجمع جمع السلامة، نحو: غُدَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ.

وما جاء على غير ذلك كأُبَيْيَانٍ، وعُشَيْشِيَة، وأُعَيْلِمَةٍ، وأُصَيْلِيَة شاذّ، وقولهم أُصَيْغِرُ مِنْكَ، ودُوَيْنَ هذا، وفُوَيْقَ ذاك لقليل ما بينهما. ونحو ما أُحَيْسِنَهُ شاذٌّ، والمُرادُ المتعجب مِنْه. ونحو جُمَيْلٍ، وكُمَيْتٍ لطائرين، وكُمَيْتٍ لفَرَس مَوضُوعٌ على التصغير.

* تصغير الترخيم:

وتصغيرُ الترخيم أَن تَحْذِفَ كلَّ الزوائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ في أَحْمَدَ.

* تصغير المبنيات:

وَخُولِفَ باسم الإشَارَة والمَوصُول فَأُلحِقَ قَبْل آخِرِهِمَا يَاءٌ، وزِيدَتْ بعد آخرهما أَلِفٌ. فَقِيل: ذَيَّا، وَتَيَّا، وأولَيَّا، واللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وَاللَّذَيَّانَ، وَاللَّتَيَّانِ، و للَّذِيُّون، واللَّتَيَّات.

ورفضوا تصغير الضمائر، ونحو: مَتَى، وَأَيْنَ، وَمَنْ، وما، وَحَيْثُ، وَمُنْذُ، وَمَعَ، وَغَير، وَحَسْبُكَ، والاسم عاملاً عَمَل الفِعْل؛ فمن ثَمَّ جاز: ضُوَيْرِبٌ زَيدٍ، وامْتَنَعَ: ضُوَيْرِبٌ زَيْداً.

❑❑❑

المَنْسُوبُ

المنسوبُ الملحقُ بآخره ياءٌ مشدّدةٌ ليدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها، وقياسُهُ حذفُ تاءِ التأنيث مطلقاً، وزيادة التثنية والجمع إلاّ عَلَماً قد أُعرِبَ بالحركات؛ فلذلك جاء: قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِينِيٌّ.

ويفتحُ الثاني من نحو: نَمِرٍ، والذُّئِلِ، بخلاف تَغْلِبِيٍّ، على الأفصح.

وتحذفُ الواوُ والياءُ من فَعُولَة وفَعِيلَةَ بشرط صحة العين، ونفي التضعيف، كَحَنَفِيٍّ، وَشَنِئِيٍّ، ومن فُعَيْلَة غيرَ مضاعفٍ، كَجُهَنِيٍّ، بخلاف طَوِيلِيٍّ، وشَدِيدِيٍّ، وسَلِيقِيٍّ، وَسَلِيمِيٍّ في الأَرْدِ، وَعَمِيرِيٍّ في كلب؛ شاذ، وَعُبَدِيٍّ وجُذَمِيٍّ في بني عَبِيدَةَ وجذيمةَ أشدّ، وَخُرَيْبِيٍّ شاذٌّ، وثَقَفِيٍّ وَقُرَشِيٍّ، وَنُقَمِيٍّ في كِنَانَةَ، وَمُلَحِيٍّ في خُزَاعة؛ شاذٌّ.

وتُحذفُ الياءُ من المعتل اللاّم من المذكر والمؤنث، وتقلبُ الياءُ الأخيرةُ واواً، كَغَنَوِيٍّ، وَقَصَوِيٍّ، وأُمَوِيٍّ، وجاء أُمَيِّيٌ بخلاف غَنَوِيٍّ، وأُمَوِيٍّ شاذٌّ. وأُجري تَحَوِيٌّ في تَحِيَّة مُجْرَى غَنَوِيٍّ،

وأمّا في نحو عَدُوٌّ فَعَدُوِيٌّ اتّفاقاً، وفي نحو عَدُوَّةٍ. قال المبردُ: مثلُهُ، وقال سيبويه: عَدَوِيٌّ.

وتحذفُ الياءُ الثانيةُ في نحو: سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ ومُهَيِّمٍ، من هَيَّمَ ــ، وطَائِيٌّ شاذٌّ فإنْ كان نحوُ مُهَيِّمٍ تصغيرَ مُهَوِّمٍ، قيل: مُهَيِّمِيٌّ بالتعويض.

* النسب لما آخره ألف:

وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ والرابعةُ المنقلبةُ واواً كَعَصَوِيٍّ، وَرَحَوِيٍّ، وَمَلْهَوِيٍّ، وَمَرْمَوِيٍّ، ويحذف غيرهما، كحُبْلِيٍّ، وَجَمزَيٍّ، وَمُرَامِيٍّ، وقَعْثَرِيٍّ، وقد جاء في نحو: حُبْلى: حُبْلَوِيٌّ وَحُبْلاَوِيٌّ، بخلاف نحو: جَمَزَى.

* النسب لما آخره ياء:

وتقلبُ الياءُ الأخيرةُ الثالثةُ المكسورُ ما قبلها واواً، ويفتح ما قبلها، كَعَمَوِيٍّ، وشَجَوِيٍّ، وتحذفُ الرابعةُ، على الأفصح، كقاضٍ، ويحذفُ ما سواهما، كمُشْتَرِيٍّ، وبابُ مُحَيٍّ جاء على مُحَوِيٍّ، وَمُحْيِي، كأُمَيِّيٍّ، وأُمَوِيٍّ.

* النسبُ لما آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما:

وَنَحْوُ طَيِّيءٍ، وَقُيَّيءٍ، وَرُفْيَةٍ، وَغُزْوَةٍ، وَرِشْوَةٍ، وَعُرْوَةٍ على القياس عند سيبويه، وَزِنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ شاذ عنده، وقال يُونُس طَيَرِيٌّ، وَغَرَوِيٌّ، وَقَنَوِيٌّ، واتفقا في باب غَزْوٍ وظَبْيٍ. وبَكَوِيٌّ شاذٌّ.

* النسب لما آخره ياء من قبلهما حرف علة:

وباب طَيٌّ وَحَيٌّ ترَدُّ الأولى إلى أصلها وتفتح، نحو: طَوَوِيٌّ، وَحَيَوِيٌّ، بخلاف دَوِيٌّ وَكَوِيٌّ.

* النسب لما آخره ياءٌ مشدَّدة بعد ثلاثة:

وما آخرُهُ ياءٌ مشددةٌ بعد ثلاثةَ.

إن كانت أَصلية كما في نحو: مَرْمِيٌّ، قيل: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ. وإنْ كانت زائدة حذفتْ، ككُرْسِيٍّ، وبَخَاتِيٍّ في بَخَاتِيَّ اسم رجل.

* النسب لما آخره همزة قبلها ألف:

وما آخره همزةٌ بعد ألفٍ إن كانت للتأنيث قلبت واواً. وصَنْعَانِيٌّ، وَبَهْرَانِيٌّ، وَرَوْحَانِيٌّ، وَجَلُولِيٌّ، وَحَرُورِيٌّ شاذٌّ، وإن كانت أصليةً ثبتَتْ على الأكثر، كقُرَّائِيٌّ، وَإلاَّ فالوجهان، كَكِسَائِيٌّ [وَكِساوِيٌّ، وَعِلْبَائِيٌّ] وَعِلْبَاوِيٌّ.

* النسب إلى ما آخره واو أو ياء قبلها ألف:

وبابُ سِقَايَةٍ: سِقَائِيٌّ بالهمزة.

وباب شَقَاوَةٍ شَقَاوِيٌّ بالواو

وبابُ رَايٍ وَرَايَةٍ: رايِيٌّ وَرَائِيٌّ وَرَاوِيٌّ.

* النسب إلى ما جاء على حرفين:

وما كان على حرفين إن كان متحركَ الأوسط أصلاً، والمحذوفُ هو اللاّمُ، ولم يعوضْ همزةَ الوصل، أو كان المحذوفُ فَاءً، وهو معتلُّ اللام، وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، وَسَنَهِيٌّ، في سَتٍ، وَوِشَوِيٌّ في شِيَةٍ، وقال الأخفشُ: وِشْيِيٌّ على الأصل، وإن كانت لامُهُ صحيحةً، والمحذوف غيرُها، لم يردَّ، كَيَدِيٌّ، وَزِنِيٌّ، وَسَهِيٌّ، في سَهٍ، وجاء عِدَوِيٌّ، وليس بَرَدٌ، وما سواهما يجوز فيه الأمران، نحو: غَدِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وابنيٌّ، وبَنَوِيٌّ، وَحِرِيٌّ، وَحِرَحِيٌّ، وأبو الحسن يسكّنُ ما أصله السكون، فيقول. غَدْوِيٌّ، وَحِرْحِيٌّ، وأخْتٌ، وبنْتٌ كأخٍ وابنٍ عند سيبويه، وعليه كِلَوِيٌّ، وقال يُونُسُ: أَخَيٌّ، وَبِنِيٌّ، وعليه كِلْتِيٌّ، وَكِلْتَوِيٌّ، وَكِلْتَاوِيٌّ.

* النسب للمركب:

والمركبُ ينسبُ إلى صدره، كَبَعْلِيٍّ وَتَأَبَّطِيٍّ، وَخَمْسِيٌّ في خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَماً، ولا يُنْسَبُ إليه عدداً. والمضافُ إنْ كان الثاني مقصوداً أصلاً كانَ

«الزُّبَيْرِ، وأبي عَمْرو، قيل: زُبَيْرِيٌّ، وَعَمْرِيٌّ، وإنْ كان كَعَبْدِ مَنَافٍ، وَامْرِئ القَيْس، قيل: عَبْدِيٌّ، وَمَرَئِيٌّ.

* النسب للجمع:

والجمعُ يُرَدُّ إلى الواحد، فيقالُ في: كُتُبٍ، وصُحُفٍ، وَمَسَاجِدَ، وفرائِضَ: كِتَابِيٌّ، وَصَحَفِيٌّ، وَمَسْجِدِيٌّ، وَفَرَضِيٌّ، وأما باب مَسَاجِدُ، عَلَماً، فَمَسَاجِدِيٌّ، كَكِلَابِيٍّ وَأَنْصَارِيٍّ.

* شواذ النسب:

وما جاء على غير ما ذكر فشاذٌّ.

* النسب بغير الياء:

وَكَثُرَ مجيءُ «فَعَّال» في الحِرَفِ، كَبَتَّاتٍ، وَعَوَّاجٍ، وَثَوَّابٍ، وَجَمَّالٍ، وجاء «فَاعِلٌ» أيضاً بمعنى ذي كذا، كتَامِرٍ، وَلَابِنٍ، وَدَارِعٍ، وَنَابِلٍ، ومنه: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] وطَاعِمٌ كاسٍ.

❑❑❑

(١) سورة الحاقة: الآية (٢١)، و سورة القارعة: الآية (٧).

الجمع

* جمع التكسير للاسم الثلاثيّ:

الجَمْعُ؛ الثلاثيُّ: الغالبُ في نحو: فَلْسٍ على أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ، وبابُ ثوبٍ على أَثْوَابٍ، وجاء زِنَادٌ في غيرِ بابِ سَبْلٍ، وَرِئْلانٌ، وَبُطْنَانٌ، وَعِرَدَةٌ، وسُقُفٌ، وأَنْجِدَةٌ شاذٌّ.

ونحو: جِمْلٍ على أَجمالٍ وجُمُولٍ، وجاءَ على فِدَاحٍ، وأَزْجُلٍ، وعلى صِنْوَانٍ، وَذُؤْبَانٍ، وَقِرَدَةٍ

ونحو: قُرْءٍ على أَقْراءٍ وقُرُوءٍ، وجاء على قِرَطَةٍ، وخِفَافٍ، وفُلْكٍ، وباب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ.

ونحوُ: جَمَلٍ على أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ، وبابُ تَاجٍ على تِيجَانٍ، وجاء على ذُكورٍ، وأَرْمٍ، وَحِزْبَانٍ، وَحُمْلانَ، وَجَيْرَةٍ، وحِجْلَى.

ونحو: فَخِذٍ على أَفْخَاذٍ فيهما، وجاء على نُمُورٍ وَنُمُرٍ.

ونحوَ: عَجُزٍ على إِعْجَازٍ، وجاء سِبَاعٌ، وليس رَجْلَةٌ بتكسيرٍ

ونحو: عِنَبٍ على أَعْنَابٍ فيهما، وجاء أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ.

ونحو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهما

ونحو. صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهما، وجاء أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فيهما.

ونحو - عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهما.

وامتنعوا من أَفْعُل في المعتلِّ العينِ، وَأَقْوسٌ، وأَثْوبٌ، وأَعْيُنٌ، وَأَبْيُتٌ شاذٌّ، وامتنعوا من فِعَالٍ في الباء دون الواو، كفعُولٍ في الواو دون الياء، وفُؤُوحٌ وسُؤُوقٌ شاذٌّ.

* جمع تكسير الثلاثيّ المؤنّث:

المؤنَّثُ نحو. قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ، وَبُدُورٍ، وبِدَرٍ، وَنُوَبٍ.

ونحو لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غالباً، وجاء على لِقَاحٍ، وأَنْعُمٍ.

ونحو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غالباً، وجاءَ على حُجُوزٍ وَبِرامٍ.

ونحو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وجاء على أَبْنُقٍ، وبِيرٍ، وبُدْنٍ.

ونحو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ.

ونحو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ.

* حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التأنيث:

وإذا صحَّ بابُ تَمْرَةٍ قيل: تَمَرَاتٌ بالفتح، والإسكانُ فيه ضرورةٌ. والمعتلُّ العين ساكنٌ، وَهُذَيْلٌ تُسَوِّي، وبابُ كِسْرَةٍ على كِسَرَاتٍ بالفتح و لكسر. والمعتلُّ العينِ، والمعتلُّ اللام بالواو يُسْكَن وَيُفْتَح، ونحو. حُجْرَةٍ على حُجُرَاتٍ بالضم والفتح. والمعتلُّ العين والمعتلُّ اللام بالياء يُسَكَّن وَيُفْتَحُ، وقد يُسَكَّنُ في تَمِيمٍ، نحو: حُجُرَاتٍ وكِسِرَات، والمضاعفُ سَاكِنٌ في الجميع. وأمّا الصفاتُ فبالإسكانِ، وقالوا: لَجَبَاتٌ، ورَبَعَاتٌ، لِلَمْحِ اسميةٍ أصليةٍ، وَحُكْمُ أَرْضٍ، وأَهْلٍ، وَعُرْسٍ وَغِيْرِ كذلكَ، وبابُ سَنَةٍ جاء فيه سِنُونَ، وَقِلُونَ، وَثُبُونُ، وجاء قُلُونَ، وَسَنَوَاتٌ، وعِضَواتٌ، وَثُبَاتٌ، وهَنَاتٌ، وجاء آمٍ كآكُمٍ.

* جمع التكسير للثلاثيّ الصفة:

الصفة: نحوُ: صَعْبٍ على صِعَابٍ غالباً، وبَابُ شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وحـــاء ضِيفَانٌ، ووُغْدَانٌ، وكُهُولٌ، وَرِطْلَةٌ، وشِيخَةٌ، وَوَرْدٌ، وَسُحُلٌ، وَسُمَحَاءُ

ونحو: جِلْفٍ على أَجْلَافٍ كثيراً، وأَجْلُفٌ نادر.

ونحو: حُرٌّ على أَحْرَارٍ.

ونحو. بَطَلٍ على أَبْطَالٍ، حِسَانٍ، وَإِخْوَانٍ، وَذُكْرَانٍ، وَنُصُفٍ.

ونحو: نَكِدٍ على أَنْكَادٍ، ووِجَاعٍ، وَخُشُنٍ، وَجَاءَ وَجَاعَى، وَحَبَاطَى، وَحَذَارَى.

ونحو: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ، وبابه التصحيح

ونحو: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ.

* جَمْعُ الصفـات:

ويجمعُ الجميعُ جمعَ السلامةِ للعقلاءِ الذكورِ، وَأَمَا مؤنثُهُ فبالألف والتاء لا غيرُ، نحو. عَبْلَاتٍ، وحُلْوَاتٍ، وَحَذِرَاتٍ، وَيَقُظَاتٍ، إلاَّ نحوَ: عَبْلَةٍ، وَكَمْشَةٍ فإنه جاء على عِبَالٍ وَكِمَاشٍ، وقالوا: عِلَجٌ في جمعِ عِلجَةٍ.

* جمع الثلاثي المزيد فيه بمدّة ثالثة:

وما زيادته مدَّةٌ ثالثةٌ:

ـ في الاسـم:

حو ّ زَمَانٍ على أَزْمِنَةٍ غالباً، وجاء قُذُلٌ، وَعِزْلانٌ، وعُنُوقٌ.

ونحو: حِمَارٍ على أَحْمِرَةٍ وَحُمُر غالباً، وجاء: صِيَرانٌ، وشَمَائِلُ.

ونحو: غُرَابٍ على أَغْرِبَةٍ، وجاء قُرُدٌ، وَغِرْبَانٌ، وَزُقَّانٌ، وَعِلْمَةٌ قليلٌ، وَذُبٌّ نادرٌ.

وجاء في مؤنث الثلاثة: أَعْنُقٌ، وَأَذْرُعٌ، وأَعْقُبٌ غالباً، وأَمْكُنٌ شاذٌّ

ونحو رَعِيفٍ على أَرْغِفَةٍ، وَرُغُفٍ، وَرُغْفَانٍ عالباً، وجاء أَنْصِبَةٌ، وَفِصَالٌ، وَأَفَائِلُ، وظِلْمَانٌ قليلٌ، وربّما جاء مضاعَفُهُ على سُرُرٍ

ونحو: عَمُودٍ على أَعْمِدَةٍ وعُمُدٍ، وجاء قِعْدَانٌ وَأَفْلاءٌ وَذَنَائِبُ.

ـ الصِّفة:

نحو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وَصُنُعٍ، وجِبَادٍ.

ونحو: كِنَازٍ على كُرٍ، وَهِجَانٍ.

ونحو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ، وشُجْعَانٍ، وَشِجْعَةٍ.

ونحو: كَرِيمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَامٍ، وَنُكُرٍ وثُنْيَانٍ، وَخِصْيَانٍ، وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقاء وَأَشِحَّة وظُرُوف، ونحو صَبُور على صُبُر غالباً، وعلى وُدَدَاء وَأَعْدَاء

ـ وفَعِيل بمعنى مَفْعُولٍ بابُهُ فَعْلَى، كَجَرْحَى، وأَسْرَى، وَقَتْلَى؛ وجاء أَسْرَى، وشذَّ قُتَلاءُ، وَأُسَرَاءُ، ولا يجمعُ جمعَ الصحيح، فلا يقالُ: جَرِيحُونَ، ولا جَرِيحاتٌ، ليتميَّز من فَعِيلِ الأصلِ.

ونحو: مَرْضَى محمولٌ على جَرْحَى، وإذا حملوا عليه، نحو هَلْكَى، ومَوْتَى، وَحَرْبَى، فهذا أَجْدَرُ، كما حَمَلوا أَيَامَى، وَيَتَامَى، على وَحَعَى وَحَبَاطَى.

* جمع المؤنث من الصفة:

والمُؤَنَّثُ، نحو: صَبِيحَةٍ على صِبَاحٍ وصَبَائِحِ، وجاء خُلَفَاءُ، وَجَعْدَةُ جمع حَلِيفٍ أوْلَى، ونحو عَجُوزٍ على عَجَائِزَ.

* جمع فاعل الاسم:

وفاعلٌ الاسمُ، نحو: كَاهِلٍ على كَوَاهِلَ، وجاء حُجْرَانٌ، وَجِنَّانٌ، والمؤنث، نحو: كائِنَةٍ على كَوَائِنَ، وقد نزّلوا فَاعِلاءَ منزلتَهُ، فقالوا: قَوَاصِعُ، وَنَوَافِقُ، وَدَوائِمُ، وسَوَابٍ

* جمع فاعل الصفة:

الصِّفَةُ، نحو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وَجُهَّال غالباً، وفَسَقَةٍ كثيراً، وعلى قُضَاة في المعتلّ اللام، وعلى بُزُلٍ، وشُعَرَاءَ، وَصُحْبَانٍ، وَتِجَارٍ، وَقُعُودٍ، وأمّا فَوَارِسُ فشاذٌّ

والمؤنث، نحو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ وَنُوَّمٍ، وكذلك حوائِضُ وَحُيَّضٌ.

* جمع ما آخره ألف التأنيث:

والمؤنث:

بالألف رابعة: نحو. أُنْثَى على إِنَاثٍ، ونحو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

والصفة، نحو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، ونحو: حَرْمَى على حَرَامَى.

ونحو: بَطْحَاءَ على بِطَاحٍ.

ونحو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وَفُعْلَى أَفْعَلَ، كالصُّغْرَى على الصُّغَرِ.

وبالألف خامسة، نحوَ: حُبَارَى على حُبَارِيَات.

* جمع أفْعَل اسماً وصفةً:

وَأَفْعَلُ: الاسمُ كيفَ تَصَرَّفَ، نحوُ: أَجْدَلٍ، وإصْبَعٍ، وَأَحْوصٍ، على أَجَادِلَ، وَأَصَابِعَ، وَأَحَاوِصَ، وقولهم: حُوْصٌ لِلَمْحِ الوصفيةِ الأصلية.

وأفعلُ الصفةُ، نحو: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ وحُمْرٍ، ولا يقال: أَحْمَرُونَ لتميزه من أَفْعَلِ التفضيلِ، ولا حَمْرَاواتٌ لأنه فَرْعَهُ، وجاء الخَضْرَاوَاتُ لغلبتِهِ اسماً، ونحوُ: الأفضلِ على الأَفَاضِلِ والأَفْضَلِينَ.

* جمع فعلان اسماً:

وفعلانُ الاسمُ، نحوُ: شَيْطَانٍ، وسُلْطَانٍ، وسِرْحَانٍ، على شَيَاطِينَ، وسَلاطِينَ، وسَرَاحِينَ، وجاء سِرَاحٌ

* جمع فعلان صفةً:

الصفة، نحوُ: غَضْبَانَ على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وقد شُمِّيَت أربعة. كُسَالَى، وسُكَارَى، وعُجَالَى، وَغُيَارى.

* جمع سائر الصفات:

وَفَيْعِلٌ، نحوُ: مَيِّتٍ على أَمْوات، وجِيَادٍ، وَأَبْيِنَاءَ.

نحو. شَرَابُونَ، وَخُثَّانُون، وَفُسَيْقُون، وَمَضْرُوبُونَ، وَمُكْرِمُون، وَمُكَرَّمون، امْتُنِعَ فيها بالصَّحيح.

وجاء هَوَاوِيرُ، ومَلاعِينُ، ومَيَامِينُ، ومَشَائِيمُ، وَمَيَاسِيرُ، وَمَعَاطِيرُ، وَمَنَاكِيرُ، وَمَعَاقِلُ وَمَشَادِنُ.

* جمع تكسير الرباعيّ والمشبّه به:

والرباعيُّ، نحو: جَعْفَرٍ وغيره، على جَعَافِرَ قياساً، ونحو قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيسَ، وما كان على زِنَتِهِ ملحقاً، أو غيرَ مُلْحَقٍ، بمدَّةٍ، أو بغير مدَّةٍ،

أو مَعها، يجري مَجْرَاهُ، نحو: كَوْكَبٍ، وَجَدْوَلٍ، وَعِثْيَرٍ، وَتَنَضُبٍ ومِدْعَسٍ، وقِرْوَاحٍ، وَمُرْطَاطٍ، ومِصْبَاحٍ، ونحو: جَوَارِيَةٍ، وأشاعِثَةٍ في. الأَعْجَمِيِّ والمَنْسُوبِ.

* جمع الخماسي:

وتكسيرُ الخماسيِّ مُنْتَكِرَةٌ كتصغيرِهِ بحذفِ حامِسِهِ.

ونحو: تَمْرٍ، وَحَنْظَلٍ، وَبَطِّيخٍ، ممّا يتميَّزُ واحدُهُ بالتاء ليسَ بجمعٍ، على لأصحِّ، وهو غالبٌ في غير المصنوعِ.

ونحو. سَفِيْنٍ، ولَبِنٍ، وَقَلَنْسٍ ليس بقياسٍ، وكَمْأَةٌ، وَكَمْءٌ، وَجَبَأَةٌ، وَجَبْءٌ، عكس تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ.

* جمع اسم الجمع:

ونحو: رَكْبٍ، وَحَلَبٍ، وَجَامِلٍ، وسَرَاةٍ، وَفُرْهَةٍ، وَغَزِيٍّ، وَتُؤَمٍ ليس بجمعٍ، على الأصحِّ.

* شواذ الجمع:

ونحو: أَرَاهِطَ، وأَنَاطِيلَ، وَأَحَادِيثَ، وَأَعَارِيضَ، وَأَقَاطِيعَ، وَأَهَالٍ، ولَيَالٍ، وَحَمِيْرٍ، وأَمْكُنٍ، على غير الواحد منها.

* جمع الجمع:

وقد يُجمعُ الجَمْعُ، نحو: أَكَالِبَ، وَأَنَاعِيمَ، وجَمَائِلَ، وَجِمَالَاتٍ، وكلاَبَاتٍ، وبُيُوتَاتٍ، وَحُمُرَاتٍ، وَجُزُرَاتٍ.

❑❑❑

التقاءُ الساكنين

التقاء الساكنين يُغْتَفَرُ في الوقف مُطلقاً، وفي المُدغم قَبْلَهُ لِينٌ في كلمة، نحوُ. خُوَيْصَة والضَّالِّينَ، وَتَمُودَ الثَّوْبُ، وفي نحوِ مِيمْ، وقافْ، وعيْنْ، ممّا بُنِيَ لعدمِ التركيبِ، وقفاً ووصلاً، وفي نحو آلحَسَنُ عندك؟ وآيْمُنُ اللّهِ يمينُكَ؟ بلالتباسِ، وفي نحوِ. لاَهَا اللّهِ، وَإِي الله جائِزٌ، وحَلْقَنَا البِطَانِ شادٌّ.

فإن كان غيرَ ذلك وأولُهما مدَّةٌ حُذفتْ، نحوُ: خَفْ، وَقُلْ، وَبِعْ، وَتَخْشَيْنَ، واغزُوا، وارْمِي، وَاغزُنَّ، وارْمِنَّ، وَيَخْشَى القومُ، وَيَغْزُو الجيشُ، ويَرْمِي العرضَ.

والحركةُ في نحو. خَفِ اللّهَ، واخْشَوُا اللّهَ، واخْشَيِ اللّهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غيرُ متعدٍّ بها، بخلافِ، نحو: خَافَا، وخَافَنَّ.

فإنْ لم يكن مدّةَ حُرِّكَ، نحوُ: اذْهَبِ اذْهِبْ، ولم أُبْلَهْ، و ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾[1] واخْشَوُا اللّهَ، واخْشَيِ اللّهَ، ومن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ؛ لأنه كالمنفصل.

إلاَّ في نحو انْطَلَقَ، ولم يَلْدَهْ، وفي نحو: رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ، في تميم، ممّا قُرَّ من تحريكه للتخفيفِ فَحُرِّكَ الثاني، وقراءةُ حَفْصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[2] ليست منه على الأصحّ.

---

(١) سورة آل عمران: الآيتان (١ ــ ٢).

(٢) سورة النور. الآية (٥٢).

والكسرُ الأصلُ فإنْ خُولفَ فلعارضٍ: كَوُجُوبِ الضمّ في ميمِ الجمعِ، وَمُذ، وكاختيارِ الفتحِ في ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾[1].

وكجوازِ الضمّ إذا كان بعد الثاني منهما ضمّةٌ أصليةٌ في كلمتِهِ، نحوُ: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾[2]، وقالتُ اغزي، بخلافِ ﴿إِنِ امْرُؤٌ﴾[3]، وقالتِ ارْمُوا ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾[4].

واختيارِه في نحو: اخْشَوُا القومَ عكسَ ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[5].

وكجوازِ الضمّ والفتحِ في نحو: رُدُّ، ولم يَرُدُّ، بخلاف رُدَّ القَوْمَ، على الأكثر

وكوجوبِ الفتحِ في نحو: رُدَّهَا، والضمّ في نحو: رُدُّهُ، على الأفصح. والكسرُ لُغَيَّةٌ، وغُلِّطَ ثعلبٌ في جوازِ الفتحِ لكونه ضعيفاً.

والفتحِ في نونِ مِنْ معَ اللامِ نحوُ: مِنَ الرَّجُلِ، والكسرُ ضعيفٌ، عَكْسُ مِنِ ابْنِكَ، وعَنْ عَلَى الأصلِ، وعَنُ الرَّحلِ، بالضَّمّ، ضعيفٌ.

وجاء في المُعْتَمَرِ: النُّمُرْ، ومِنَ النَّمِرْ، واضْرِبُهْ، وَدَأَبَةٌ، وَشَأَبَةٌ، و ﴿جَأَنٌ﴾[6]، بخلاف نحو: ﴿تَأْمُرُونِّي﴾[7].

❑❑❑

---

(١) سورة آل عمران: الآيتان (١ ــ ٢).

(٢) سورة يوسف. الآية (٣١).

(٣) سورة النساء الآية (١٧٦)

(٤) سورة يوسف: الآيتان (٤٠، و ٦٧)، وسورة الأنعام، الآية (٥٧)

(٥) سورة التوبة: الآية (٤٢).

(٦) سورة الرحمن: الآيه (٣٩)

(٧) سورة الزمر: الآية (٦٤).

الابتـداء

* **همـزة الوصـل:**

الابتداءُ. لا يبتدأُ إلاَّ بِمُتَحَرِّكٍ، كما لا يُوقفُ إلاَّ على ساكنٍ، وإنْ كان لأولُ ساكناً ــ وذلك في عَشَرَةِ أسماءٍ محفوظةٍ، وهي ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَابْنُمٌ، وَاسْمٌ، وَاسْتٌ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَايْمُنُ اللَّهِ، وهي كلُّ مصدرٍ بعدَ ألفِ فعلِهِ الماضي أربعةٌ فصاعداً، كالاقتدار، والاستخراج، وهي أفعالِ تلك المصادرِ من ماضٍ، وأمرٍ، وفي صيغةِ أمرِ الثلاثيّ، وفي لامِ التعريفِ، وفي ميمِهِ ــ ألحقَ في الابتداء خاصةَ همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، إلاَّ فيما بعد ساكنِهِ ضمةٌ أصليةٌ، فإنها تُضمُّ، نحو، اقْتُلْ، اُغْزُ، اُغْزِي، بخلافِ: اِرْمُوا، وإلاَّ في لام التعريف، وايْمُنِ، فإنها تُفتحُ

وإثباتُهَا وصلاً لحنٌ، وشذَّ في الضرورةِ، والترموا جعلها ألفاً، لا بَيْنَ بَيْنَ، على الأفصح، في نحو آلحسَنُ عندك؟، وآيْمُنُ الله يَمْنُكَ؟ لَلَّبْسِ

وأمّا سكونُ هَاءِ: وَهْوَ، وَوَهْيَ، وَفَهْوَ، وَفَهْيَ، وَلَهْوَ، وَلَهْيَ، فعارضٌ فصيحٌ، وكذلك لامُ الأمرِ، نحوُ: ﴿وَلْيُوفُوا﴾[1]، وَشُبِّهَ به: أَهْوَ، وَأَهْيَ، وَ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾، ونحو. ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾[2]، قليلٌ.

❑❑❑

---

(١) سورة الحجّ: الآية (٢٩)

(٢) سورة الحجّ: الآية (٢٩).

الوقف

الوَقْفُ قطعُ الكلمةِ عَمّا بعدها، وفيه وجوهٌ مختلفةٌ في الحُسنِ والمَحَلّ.

فالإسكانُ المجرّدُ في المتحرّكِ.

والرَّوْمُ في المتحرّكِ، وهو أنْ تأتيَ بالحركةِ خَفِيّةً، وهوَ في المفتوحِ قليلٌ.

والإشْمَامُ في المضمومِ، وهو أن تَضُمَّ الشفتين بعد الإسكانِ

والأكثرُ على أنْ لا رومَ، ولا إشمامَ في هاءِ التأنيث، وميمِ الجمعِ، والحركةِ العارضةِ.

وإبدالُ الألفِ في المنصوبِ المنوّنِ، وفي إذَنْ، وفي نحو اضْرِبَنْ، بخلافِ المرفوعِ والمجرورِ في الواوِ والياءِ، على الأصح.

ويُوقفُ على الألفِ في باب: عَصَاْ، وَرَحَىْ باتفاق وقلبُهَا وقفُ كلّ همزة ضعيف.

وكذلك قلبُ ألفِ التأنيث في نحو: حُبْلَى همزةً، أو واواً، أو ياءً

وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاءً في نحو: رَحْمَةٍ على الأكثر، وتشبيه تاء هَيْهَاتَ به قليل، وفي الصَّارِبات ضعيف، وعِرْقاتٌ إنْ فُتحتْ تاؤه في النّصب

فالهاء، وإلا فبالتاء، وأمّا ثَلاثَةَ أَرْبَعَةَ فيمن حرّك فلأنه نقل حركة همزة القطع لمّا وصل، بخلاف ﴿الٓمٓ اللهُ﴾[1]، فإنه لما وُصِلَ التقى ساكنانِ.

وزيادةُ الألفِ في أنَا، ومِنْ ثَمَّ وُقِفَ على: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ربي﴾[2]، بالألف، ومنهُ، وأنَهْ قليلٌ.

وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ لازمٌ في نَحوِ: رَهْ وَقِهْ، ومجيءَ مَهْ، وَمِثْلُ مَهْ (في مجيءِ مَ جِئْتَ، ومِثْلُ مَ أنتَ)، وجائزٌ في مثل. لمْ يَخْشَهْ، ولمْ يغزُهْ ولم يَرْمِهْ، وغُلامِيَهْ (وعلى مَهْ)، وحَنَّامَهْ، وإلامَهْ، ممّا حركتُهُ غيرُ إعرابية ولا مشبَهةٌ بها، كالماضي، وبابِ يَا زَيْدُ، ولا رَجُلَ، وفي نحو: هَهُنَاهْ، وَهَؤُلاهْ.

وحذفُ الياءِ في نحوِ القَاضِي، وغُلَامِي، حُرِّكَتْ أو سُكِّنَتْ، وإثباتُها أكثرُ، عكس قَاضٍ، وإثباتُهَا في نحو يَأْمُرِي اتّفاقٌ.

وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفهُمَا في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ، وحذفُهُمَا فيهما في نحو: لَمْ يَغْزُوا، ولم تَرْمِي، ومَشَوْا قليلٌ.

وحذفُ الواو في ضرَبَهْ، وضَرَبَهُم، فيمن أَلْحَقَ. وحذفُ الياءِ في نحو: بِهِ، وعَلَيْهِ.

وإبدالُ الهمزةِ حرفاً من جنسِ حركتها عندَ قومٍ، مثلُ: هذا الكَمُوْ، والخَبُوْ، والتُّطُوْ، والرُّدُوْ، ورأيتُ الكَلَا، والخَبَا، والبُطَا، والرُّدَا، ومررتُ بكَمِيْ، والخِبِي، والبُطِي، والرُّدِي، ومنهم من يقولُ: هذا الرُّدِيّ، ومِنَ البُطُو، فيُتْبِعُ.

---

(١) سورة البقرة. الآيه (١ ــ ٢)

(٢) سوره آل عمران: الآيتان (٢٨٢).

والتضعيف في المتحرّكِ الصحيحِ غيرِ الهمزةِ المتحركِ ما قَبْلَهُ، نحو جَعْفَرٌ، وهو قليلٌ، ونحوُ: القَصَبَّا شاذٌّ ضرورةً.

ونقلُ الحركةِ فيما قبلَهُ ساكنٌ صحيحٌ إلاَّ الفتحةَ إلاَّ في الهمزةِ، وهو أيضاً قليلٌ، مثلُ: هذا بَكُرْ، وخَيُوْ، ومررتُ ببَكِرْ وَخَبِيءْ، ورأيتُ الخَبَأْ، ولا يُقالُ رأيتُ البَكرْ، ولا هذا خِبُرْ، ولا مِنْ قُفِلْ، ويُقالُ: هذا الرَّدُوْ، ومِنَ البُطِيءْ، ومنهم من يَقِرُّ فَيُتْبِعُ.

❑❑❑

المقصورُ والممدود

* **المقصورُ:**

المقصورُ: ما آخرُهُ ألفٌ مفردةٌ كالعَصَا والرَّحى.

* **الممدود:**

والممدودُ ما كان بعدها فيه همزة كالكِسَاءِ والرِّدَاءِ.

والقياسيُّ من المقصور: أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحةً.

ومن الممدود: ما يكون ما قبله ألفاً.

فالمعتل اللّام من أسماءِ المفاعيلِ من غيرِ الثلاثيّ المجرّدِ مَقْصُورٌ، كمُعْطىً، ومُشْتَرىً؛ لأن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ.

ولأسماءِ الزّمانِ والمكانِ والمصدرِ ممّا قياسُهُ مَفْعَلٌ، وَمُفْعَلٌ كَمَغْزىً، وَمُلهىً، لأن نظائرهما مَقْتَلٌ، وَمُخْرَجٌ.

والمصدرِ من فَعِلَ فهو أَفْعَلُ أو فَعْلاَنُ، أو فَعِلٌ، كالعَشَى، والطَّوَى، والصَّدَى؛ لأن نظائرها: الحَوَلُ، والعَطَشُ، والفَزَعُ، والعَرَاءُ شاذٌّ، والأصمعيُّ يَقْصُرُهُ.

وجَمْعِ فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ، كَعُرَىً وَجِرَىً؛ لأن نظائرهما: عُرَبٌ، وقِرَبٌ.

وبحو: الإعطاءِ، والرِّمَاءِ، والاشتِرَاءِ، والاختِطَاءِ، مَمْدُودٌ؛ لأنّ نظائرهما: الإكْرامُ، والطلابُ، والافتتَاحُ، والاختِتَامُ.

وأسماءِ الأصواتِ المضمومِ أوّلُها، كالعُوَاءِ، والثُّغَاءِ، لأنّ نظائرهم شُبَاحٌ، والصُّرَاخُ.

ومفردِ أفْعِلَةٍ، نحو. كِسَاءٍ، وَقَبَاءٍ؛ لأن نظائرهما حِمَارٌ، وقَذَالٌ، وأنْدِبَةٌ شَدٌّ

والسماعي: نحو. العَصَا، والرَّحَى، ونحو الحَمَاء، والأبَاءِ مما ليس له نظيرٌ يُحْمَلُ عليه.

❑❑❑

ذو الزيادة

ذو الزيادة: حُرُوفُها (اليَومَ تَنْسَاهُ)، أو (سألتمونيها)، أو (السُّمانَ هَوِيتُ): أي التي لا تكونُ الزيادةُ لغيرِ الإلحاقِ والتَّضعيفِ إلاَّ منها.

ومعنى **الإلحاق** أنها إنّما زِيْدَتْ لغرضِ جعلِ مثالٍ على مثالٍ أزيدَ منه ليعاملَ معاملته، فنحو: قَرْدَدٍ ملحقٌ (بجعفر)، ونحو مَقْتَلٍ غيرُ ملحقٍ؛ لما ثَبَتَ من قياسها لغيره، ونحو. **أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ، وَفَاعَلَ** كذلك؛ لذلك وَلِمَجيءِ مصادرِها مخالفةً.

ولا يقعُ الألفُ للإلحاق في الاسمِ حشواً، لما يلزَمُ من تحريكها.

* **أدلة الزيادة:**

ويعرفُ الزائدُ بالاشتقاقِ، وعدمِ النظير، وغلبة الزيادة فيه. والترجيحُ عندَ التعارضِ.

والاشتقاقُ المحقَّقُ مقدَّمٌ، فلذلك حُكِمَ بثلاثيةِ: عَسَلٍ، وشَأْمَلٍ، وَشَمْأَلٍ، وَبِتْدِلٍ، وَرَعْشَنٍ، وَفِرْسِنٍ، وَبِلْفَنٍ، وَحُطَائِطٍ، وَدُلَامِصٍ، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وَزُرْقُمٍ، وَفِنْعَاسٍ، وَفِرْنَاسٍ، وَتَرْنُمُوتٍ.

وكان أَلَنْدَدٌ أَفْنَعَلاً، وَمَعَدٌّ فَعَلاً؛ لمجيء: تَمَعْدَدَ، ولم يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ، وتَمَذْرَعَ، وَتَمَنْدَلَ؛ لوضوحِ شذُوذِه، ومَرَاجِلُ: فَعَالِلُ؛ لقولهم ثوبٌ مُمَرْجَلٌ، وضَهْيَأٌ فَعْلاً؛ لمجيء ضَهْيَاء، وَقَبْنَانٌ: فَيْعَالاً لمجيء قَنَنٍ، وَجُرَائِضٌ. فُعَائِلاً؛

لمجيء جِرْوَاض، ومِعْزىً: فِعْلَى؛ لقولهم مَعْزٌ، وَسَنَبَةٌ: فَعَلَةٌ؛ لقولهم سَنَتٌ، وَبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلِيَةٌ: من قولهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، وَالعِرَضْنَةُ: فِعَلَّة؛ لأنه من الاعتراض، وأَوَّلُ: أَفَعَلَ لمجيءِ الأُولَى والأُوَلِ، والصحيحُ أنه من. وَوَلَ، لا من وَأَلَ، ولا من أَوَلَ، وَإِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلاً؛ لأنه من قَحِلَ. أَيْ يَبِسَ، وأُفْعُوَانٌ: أُفْعُلاناً؛ لمجيء: أَقْعىً، وَإِضْحِيَانُ إِفْعِلاناً مِنَ الضُّحَى، وَحَنْفَقِيقٌ فَنْعَلِيلاً من خَفَقَ، وَعَفَرْنَى: فَعَلْنَىً من العَفَرِ.

فإن رَجَعَ إلى اشتقاقين واضحين كأَرْطَىً وَأَوْلَقِي حيثُ قيل: بعيرٌ آرِطٌ وَرَاطٍ، وأَدِيمٌ مأْرُوطٌ وَمَرْطَىً، ورجلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ، جاز الأمران، وكَحَسَّانٍ، وحمارٍ قَبَّانٍ، حيثُ صُرِفَ وَمُنِعَ.

وإلاَّ فالأكثرُ الترجيحُ، كَمَلأَك، قيل. مَفْعَلٌ مِنَ الأُلُوكَةِ، وابنُ كيسانَ: فَعَالٌ مِنَ المُلْك، وأبو عبيدة: مَفْعَل مِنْ لأَكَ: أي أَرْسَلَ، ومُوسى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ: أي حَلَقْتُ، والكوفيون: فُعْلَى مِنْ مَاسَ، وإِنْسَانٌ: فِعْلاَنٌ من الأُنْسِ، وقيل: إِفْعَانٌ من نَسِيَ، لمجيء أُبْيِيَان، وَنَرْبُوتٌ: فَعَلُوتٌ من التُّرَابِ عند سيبويه، لأنه الذُّلُولُ، وقال في سُبْرُوتٍ: فُعْلُول، وقيل: من السَّبْرِ، وقال في تِنْبَالةٍ: فِعْلاَلَة، وقيل: من النَّمْل للصِّغَار؛ لأنه القَصِيرُ، وَسُرِّيَّة قيل: من السَّرِّ، وقيل: من السَّرَاةِ، وَمَوْءُودَةٌ قيل: من مَانَ يَمُون، وقيل: من الأَوْنِ؛ لأنها ثِقَلٌ، وقال الفراء: من الأَيْنِ، وأما مَنْجَنِيقٌ فإن اعْتُدَّ بجَنَقُونَا. فَمَنْفَعِيلٌ، وإلاَّ: فإن اعتدَّ بمَجَانِيقَ: فَمَفْعَلِيلٌ، وإلاَّ فإن اعتدَّ بِسَلْسَبِيلٍ على الأكثر: فَمَفْعَلِيلٌ، وإلاَّ: فَمَفْعَنِيلٌ، وَمَجَانِيقُ يَحتملُ الثلاثة، وَمَنْجُنُونٌ مثلُهُ؛ لمجيءِ مَنْجَنِينٍ، إلاَّ في مَنْفَعِيلٍ، ولولا مَنْجَنِينٌ لكان فَعْلَلُولاً كَعَضْرَفُوطٍ، وخَنْدَرِيسٌ كِمَنْجَنِينٍ.

* الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة:

فإن فقد (الاشتقاقُ) فبخروجها عن الأصولِ، كتاءِ تَفُل، وَتَرْتَبٍ، ونُونِ كُنَتْأَلٍ، وَكَنَهْوَرٍ، بخلاف كَنَهْوَرٍ، ونُونِ خُنْفُسَاءَ، وَقُنْفُخَرٍ، أو بخروج زِنَةٍ أخرى

لها كتاءِ تُنْفُلٍ، وَتُرْتُبٍ، مع تَنْفُلٍ وَتَرْتُبٍ، ونونِ قِنْفَخْرٍ، وَحُنْفُسَاءَ مع هُنَفْحَرٍ وَحَنْفَسَاءَ، وهمزةِ أَلَنْجَجٍ معَ أَلَنْجُوجٍ.

فإن خرجتا معاً فزائدٌ أيضاً، كنونِ نَرْجِسٍ، وَحِنْطَأْوٍ، ونونِ حُنْدَبٍ، إذا لم يثبتْ حُحْدَبٌ، إلاَّ أن تشذَّ الزيادةُ، كميمِ مَرْزَنْوَشٍ دون نونها، إذا لم تُرَدِ الميمُ أولاً خامسةً، ونونِ بَرْنَاسَاءَ. وأمّا كُنَأْيِلُ فمثلُ حُزَعْبِلٍ.

* **الغلبة من أدلة الزيادة:**

فإن لم تحرح (الكلمة) فبالغلبةِ، كالتضعيفِ في موضعٍ أو موضعين مع ثلاثةِ أصولٍ للإلحاقِ وغيرِهِ كَقَرْدَدٍ، وَمَرْمَرِيسٍ، وَعَصَنْصَبٍ، وَهَمَرِشٍ، وعند الأخفش أصله: هَنْمَرِشٌ، كَحَحْمَرِشٍ، لعدم فَعَّلِلٍ، قال ولذلك لم يُظْهِرُوا.

* **تعيين الزائد من حرفي التضعيف:**

والزائدُ في نحو: كَرَّمَ الثاني، وقال الخليلُ: الأوَّلُ، وجوَّزَ سيبويه لأمرين.

* **بيان ما يُضَعَّفُ وما لا يُضَعَّفُ من الأصول:**

ولا تُضَاعَفُ الفاءُ وحدَها، ونحو. زَلْزَلَ، وصِيصِيَة، وَقَوْقَيْتُ، وَضَوْضَيْتُ، رباعيٌّ، وليس بتكريرِ لفاءٍ ولا عينٍ؛ للفصلِ، لا بذي زيادةٍ لأحد حَرْفَي لينٍ لدفعِ التحكُّمِ، وكذلك سَلْسَبِيلٌ خُماسيٌّ على الأكثر. وقال الكوفيون: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، وَدَمْدَمَ من دَمَّ، لاتفاق المعنى.

وكالهمزةِ أولاً مع ثلاثةِ أصولٍ فقط، فَأَفْكَلٌ: أفعَلٌ، والمحالفُ محطىءٌ، وَاصْطَبْلٌ. فِعْلَلٌ، كَقِرْطَعْبٍ.

والميمُ كذلك، ومطردةٌ في المجاري على الفعلِ.

والياءُ زيدتْ مع ثلاثةِ أصول فصاعداً، إلاَّ في أولِ الرباعيّ، إلاَّ فيما

يجري على الفعل، ولذلك كان: يَسْتَعُورق كَعَضْرَفُوطع، وسُلَحْفِية: فُعَلِّية.

والألف والواو زيدتا مع ثلاثةٍ فصاعداً، إلاّ في الأوّلِ؛ ولذلك كان وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ.

والنونُ كَثُرَتْ بعد الألف آخراً، أو ثالثةً ساكنةً، نحو شَرَنْبَثٍ وَعُرَنْدٍ، واطّردت في المضارع والمطاوع.

والتاءُ في التَفعيل ونحوه، وفي نحو: رَغَبُوتٍ (وجَبَرُوتٍ).

والسين اطّردت في اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ في أَسْطَاعَ قال سيبويه هو أطاع، فمضارِعُهُ يُسْطِيعُ بالضمّ، وقال الفراء: الشّاذُّ فتحُ الهمزةِ وحذفُ التاءِ، فمضارعه بالفتح، وعَدُّ سينِ الكسكسةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

وأمّا اللامُ فقليلةً، كَزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حتى قال بعضُهم في فَيْنَلَةٍ: فَيْعَلَة، مَع فَيْنَةٍ، وفي هَيْقَلٍ مع هَيْقٍ، وفي طَيْسَلٍ مع طَيْسٍ للكثير، وفي فَحْجَلٍ ــ كَجَعْفَرٍ ــ مع أَفْحَجَ.

وأمّا الهاءُ فكان المبرّدُ لا يمدُّها، ولا يلزمُهُ نحو: اخْشَهْ، فإنها حرفٌ معنًى كالتنوين وباءِ الجرّ ولامه، وإنّما يلزمه، نحو. أمّهاتٍ، ونحو:

«أُمَّهَتِـيْ خِنْـدِفٌ وإلْيَـاسُ أبـي»

وأمّ: فُعْلٌ، بدليل الأمومة، وأجيبَ بجواز أصالتها، بدليل: تَأَمَّهْتُ، فتكون أُمَّهَةٌ. فُعْلَةٌ، كَأُبَّهَةٍ ثم حُذِفت الهاءُ، أو هما أصلانِ، كَدَمَثٍ، ودَمَثَرٍ، وثَرْوَة، وثَرْثَارٍ، وَلُؤْلُؤٍ، ولأْلٍ، ويلزمه أيضاً نحو: أَمْرَاقَ إمْرَاقَةً، وأبو الحسن يقول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَعِ للمكانِ السهل، وَهِنْلَعٌ للأكولِ من النَّعْتِ، وحُولِفَ، وقال الخليل. الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلَةٌ، لأنها تَرْكَلُ في مشْيِها، وحُولِفَ

فإن تعدَّدَ العالِيُّ مع ثلاثة أصولٍ حُكِمَ بالزيادة فيها أو فيهما، كَحَنْطَىٰ،

فإن تعيّن أحدهما رُجِّحَ بخروجها، كميمِ مَرْيَمَ، وَمَدْيَنَ، وهمزةِ أَيْدَعَ، ويَاءِ نَيْحان، وتاءِ عَزْويتٍ، وطاء قَطَوْطَىً، ولامِ اذْلَوْلَى، دون ألفهما لوجود فَعَوْعَلٍ، وافْعَوْعَلَ، وعدمِ فَعَوْلَىً وافْعَوْلَى، وواو حَوْلَايَا دون يائها، وأوّلِ يَهْيَرَ والتضعيف دون الياء الثانية، وهمزةِ أَرْوَنَانَ دون واوها وإن لم يأتِ إلاَّ انْبَجَانٌ، فإن حرحتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيفِ في تَبَنَّانٍ، والواو في كَوَأْلَلٍ، وبوبٍ حِنْطَأْوٍ وواوها، فإن لم تخرج فيهما رُجِّحَ بالإظهار الشاذِّ، وقيل. بِشُبْهة لاشتقاقٍ، ومن ثَمَّ اختُلِفَ في يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ، ونحو: مَحْبَبٍ عَلَماً بُقَوِّي الضّعيفَ، وأُجيبَ بوضوحِ اشتقاقه، فإنْ ثبتتْ فيهما فبالإظهارِ اتفاقاً، كدالِ مَهْدَدَ، فإن لم يكن فيه إظهارٌ فَبِشُبهةِ الاشتقاقِ كميم مَوْظَبَ، وَمَعْلى، وفي تقديم أعلبهما عليها نظرٌ، ولذلك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ، لغلبتها في نحوِه، فإن ثبتت فيهما رُجِّحَ بأغلب الوزنين، وقيل: بأقسبهما، ومن ثَمَّ اختُلِفَ في مَوْرَقٍ دونَ حَوْمَانٍ، فإن نَدَرَا احتملهما، كأَرْحُوانٍ، فإن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الاشتقاقِ فيهما فبالأعلبِ، كهمزةِ أَفْعَىً، وَأَوْتَكَانٍ، وميم إِمَّعَةٍ، فإن ندرا احتملهما كأَسْطُوَانَةٍ، إن ثبتتْ أَفْعَوَانَةٌ، وإلاَّ فَفَعْلُوَانَةٌ، لا أَفْعَلَانَةٌ، لمجيءِ أَسَاطِينَ.

❑❑❑

الإمالة

* تعريف الإمالة وسببها:

الإمالةُ أن يُنحَى بالفتحةِ نحو الكسرةِ، وسببُهَا قصدُ المناسبةِ لكسرةٍ أو بيءٍ، أو لكونِ الألفِ منقلبةً عن مكسورٍ، أو ياءٍ، أو صائرةً ياءً مفتوحةً، وللفواصلِ أو لإمالةِ قبلَهَا على وجهٍ.

فالكسرةُ قبلَ الألفِ في نحو: عِمَادٍ، وشِمْلَالٍ، ونحو: دِرْهَمَانِ سَوْغَهُ خفةُ الهاءِ مع شذوذِه، وبعدها في نحو: عَالِمٍ، ونحوُ مِنَ الكَلَامِ قليلٌ، لعُرُوضِها، بخلافِ نحو: مِنْ دَارٍ، للرّاء، وليس مقرُّها الأصليُّ كملفوظِهَا، على الأفصحِ، كجَادٌ وجَوادٌ، بخلافِ سكونِ الوقفِ.

* عدم تأثير الكسرة في الألفِ المنقلبة عن واو:

ولا تُؤثِّرُ الكسرةُ في المُنْقَلِبَةِ عن واوٍ، ونحو مِن بَابِهِ، وَمَالِهِ، والكِتَا شاذٌّ، كما شذّ العَشَا، والمَكَا، وبابٌ، ومَالٌ، والحَجَّاجُ، والنَّاسُ لعبرِ سب، وأنا إمالةُ الرِّبا، ومنْ دارٍ، فلأجلِ الرَّاءِ.

* مواضعُ تأثير الياء في إمالة الألف:

والياءُ إنّما تؤثّر قبلها في نحو: مَيَالٍ، وشَيْبَانَ.

* **إمالة الألف المنقلبة عن مكسور:**

والمنقلبةُ:

عن مكسورٍ، نحو: خَافَ.

وعن ياء، نحو: نَابَ، والرَّحَى، وسَالَ، ورَمَى.

* **إمالة الألف الصائرة ياء:**

والصَّائرةُ ياءً مفتوحةً، نحو. دَعَا، وحُبْلَى، والعُلَى، بخلاف حَالَ، وخَالَ.

* **الإمالـة للإمالـة:**

والفواصلُ، نحو: ﴿والضُّحَى﴾[1].

والإمالة قبلها، نحو: رأيتُ عِمَاداً.

* **إمالة ألف التنوين:**

وقد تُمالُ ألفُ التنوين في نحوِ: رأيتُ زَيْداً

* **حروف الاستعلاء تمنعُ الإمالة:**

والاستعلاءُ في غيرِ بابِ خَافَ، وَعَابَ، وَصَعَا، مَانِعٌ قبلَهَا يَلِيَهَ في كلمَتِهَا، وبحرفين على رأيٍ، وبعدَها يلِيَهَا في كلمَتِهَا، وبحرفٍ وبحرفينِ، على الأكثرِ.

* **أثرُ الرَّاءِ في الإمالة:**

والراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَتِ الألفَ قَبْلَهَا، أو بعدها، مَنَعَتْ مَنْعَ لمستعليةِ، وتَغْلِبُ المكسورةُ بعدَها المُسْتَعْلِيَةَ، وغيرَ المكسورة، فيُمَالُ طَارِدٌ، وغَارِم، وَمِنْ فَرَارِك، فإذا تباعدتْ فكالعدمِ في المنعِ والعلبِ عندَ الأكثر،

---

(١) سورة الضحى: الآية (١)

فَيُمالُ هذا كافِرٌ، ويُفتحُ: مررتُ بقادرٍ، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثرُ

* إمالة الفتحة قبل الهاء:

وقد يُمَالُ ما قبلَ هاءِ التأنيثِ في الوقفِ، وَتَحْسُنُ في نحو: رَحْمَةٍ، وَتَقْبُحُ في الرّاء، نحو: كُذْرَةٍ، وتَتَوَسَّطُ في الاستعلاءِ، في نحو: حِقَّةٍ.

* مَا لاَ يُمَالُ:

والحروفُ لا تُمَالُ، فإنْ سُمِّيَ بها فَكَالأَسْمَاءِ، وأُمِيلَ بَلَى، ويَا، وَ(لاَ) في: (إمَّا لا) لتصمنها الجملةَ.

وغيرُ المتمكنِ كالحرفِ، وذَا، وأَنَّى، وَمَتَى، كَبَلَى، وَأُمِيلَ؛ عَسَى؛ لمجيء. عَسَيْتُ.

* إمالة الفتحة منفردة:

وقد تُمَالُ الفتحةُ منفردةً، نحو: مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنَ الكِبَرِ، ومِنَ المُحَذَّرِ.

❑❑❑

تخفيفُ الهمزةِ

تخفيفُ الهمزةِ، يجمَعُهُ الإبدالُ، والحذفُ، وَبَيْنَ بَيْنَ. أي بَيْنَهَا وَبَيْنَ حرفِ حركتها، وقبلَ أو حرفِ حركةِ ما قبلها، وشرْطُهُ أن لا تكونَ مبتدأً بها، وهي ساكنةٌ ومتحركةٌ

* **تخفيفُ الهمزةِ السَّاكنةِ:**

فالسَّاكنةُ تُبدلُ بحرفِ حركةِ ما قبلها، كَرَاسٍ، وَبِيْرٍ، وسُؤْتِ، و ﴿إلى الهُدَى ائتِنَا﴾[1]، وَ ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[2]، و ﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِيْ﴾[3].

* تخفيفُ الهمزةِ المتحركةِ الساكن ما قبلها:

والمتحركةُ إنْ كانَ ما قبلها ساكنٌ، وهو واوٌ، أو ياءٌ زائدتانِ لغيرِ الإلحاق، قُلبت الهمزةُ إليها، وأدغمتْ فيها، كَخَطِيَّةٍ، وَمَقْرُوَّة، وَأُفَيْسٍ، وقولُهُم: التُّرَمَ في نَسِيٍّ، وَبَرِيَّةٍ، غيرُ صحيحٍ، ولكه كثيرٌ.

وإنْ كانَ ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ المَشْهُوْرُ.

وإنْ كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نُقلت حركتُهَا إليه وحُذِفَتْ،

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٧١)

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٨٣)

(٣) سورة التوبة: الآية (٤٩)

نحو: مَسَلَةٍ، وَخَبٍ، وشَيٍ، وَسَوٍ، وجَيَلٍ، وَحَوَيَةٍ، وَأُوَيْوِبَ، وَدُو مرْهِمْ، واتّعي مَرَهُ، وقَاضُوَبِيك؛ وقد جاء بابُ شَيْءٍ، وَسَوْءٍ، مُدْغماً أيضاً، والتُزِمَ دلكَ في باب: يَرَى، وأَرَى يُرِي؛ للكثرة، بخلاف يَنَاى، وَأَنَأَى يُنْئِي، وَكَثُرَ في: سَلْ؛ للمهمزتين.

وإذا وُقِفَ على المتطرفة وُقِفَ بمقتضى الوقف بعد التخفيف؛ فيجيءُ في هذا الحَبُّ، ويَرِيِّ، وَمَقْرُوْ، السّكونُ، والرَّومُ، والإشمامُ،وكذلك (بابُ) شَيْ وَسَوْ، مَثَلْتَ أو أَدْغَمْتَ، إلاَّ أن يكونَ ما قبلها ألفاً، إذا وُقِفَ بالسكون، وجب قَلْبُها ألفاً، إذ لا نَقْلَ، وتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ، فيجورُ القَصْرُ والتطويلُ، وإنْ وُقِفَ بالرَّوْمِ فالتّسهيلُ كالوَصْلِ.

* تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها:

وإذا كان ما قبلها متحركٌ فَبَسْعٌ: مفتوحةٌ وقبلها الثّلاثُ، ومكسورةٌ كذلك، ومضمومةٌ كذلك، نحو سَأَلَ، وَمِائَة، وَمُؤَجِّلٍ، وَسَئِمَ، ومُسْتَهْزِئِينَ، وَسُئِلَ، ورَؤُوفٌ، ومُسْتَهْزِئُونَ، ورُؤُوسٌ، فنحو مُؤَجِّلٍ واوٌ، ونحو: مِائَةٍ ياءٌ، ونحو: مستهزئُونَ وسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ، وقيل: البَعِيدُ، والباقي بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ، وجاء. ﴿مِنْسَاتَهُ﴾[1]، وَ﴿سَالَ﴾[2]، ونحو: الوَاجِي وَصْلاً، وأمّا [من الوافر]:

«يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفَهْرِ وَاجِي»

فَعَلَى القياسِ، خلافاً لسيبويه.

والتزموا (خُذْ، وَكُلْ) على غيرِ قياسٍ للكثرة، وقالوا: (مُرْ)، وهو أفصح من: (أُؤْمُرْ)، وأمّا (وَأْمُرْ) فأفصح من (وَمُرْ).

---

(١) سورة سبأ: الآية (١٤).

(٢) سورة المعارج: الآية (١).

وإذا خُفِّفَ بابُ (الأحمرِ) فبقاءُ همزةِ اللامِ أكثرُ، فيقالُ: (الحَمْرُ) و(لَحْمَرُ)، وعلى الأكثرِ، قيل: (مِنَ لَحْمَرٍ)، بفتحِ النونِ، وَ (فَلَحْمَرِ)، بحذفِ الياءِ، وعلى الأقلِّ جاء ﴿عَادًا لُّولَىٰ﴾[1]، ولم يقولوا: إسَلْ، ولا: اُقُلْ؛ لاتحادِ الكلمةِ.

* تخفيفُ الهمزتينِ المجتمعتينِ:

والهمزتانِ في كلمةٍ إن سَكَنَتِ الثانيةُ وجبَ قَلْبُهَا - كآدَمَ، وَايْتِ، وأُونْمِنَ، وليس آجرَ منه؛ لأنه فَاعَلَ، لا أَفْعَلَ، لثبوتِ: يُؤَاجِرُ؛ ومِمَّا قُلْتُهُ فيه [من التقارب]

دَلَلْتُ ثَلَاثاً عَلَى أنَّ يُوجِـ ـرَ لا يستقيمُ مُضَارِعَ آجَرْ
فِعَالَةُ جَاءَ والافْعَالُ عَزَّ وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ

وإن تحرّكتْ وَسَكَنَ ما قبلها، كَسَآلٍ تَثْبُتُ، وإن تحركت وتحرك ما قبلها، قالوا: وَجَبَ قلبُ الثانيةِ ياءً إن انكسرَ مَا قَبْلَهَا، أو انكسرتْ، وواواً في غيرِه، نحو: جَاءٍ، وأيِمَّة، وَأَوَيْدِمٍ، وَأَوَادِمَ، ومنه: خَطَايا في التقديرِ الأصليّ، خلافاً للخليلِ، وقد صحّ التسهيلُ والتحقيقُ في نحوِ. ﴿أَيِمَّةً﴾[2]، وَ لتُزِمَ في بابِ. أُكْرِمُ، حذفُ الثانيةِ، وَحُمِلَ عليه أخواتُهُ، وقد التزموا قلبها مفردةً ياءً مفتوحةً في باب: مَطَايَا، ومنه: خطايا على القولين، وفي كلمتين يجوز تحقيقهما، وتحقيقهما، وتخفيف إحداهُمَا على قياسِهَا، وجاء في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ﴾[3]، الواوُ أيضاً في الثانية، وجاء في المُتَّفِقَيْنِ حذفُ إحداهما، وقلبُ الثانيةِ كالساكنةِ.

❑❑❑

(١) سورة النجم. الآية (٥٠).
(٢) سورة النور الآية (١٢)، وسورة الأنبياء: الآية (٧٣)، وسورة القصص: الآيتان (٥ و ٤١)، وسورة السجدة: الآية (٢٤)
(٣) سورة البقرة: الآيتان (١٤٢، ٢١٣)، وسورة يونس الآية (٢٥)، وسورة النور: الآية (٤٦)

الإعــلال

* تعريف الإعلال وأنواعه وحروفه :

الإعلالُ: تغييرُ حرفِ العِلّةِ للتخفيفِ.

ويجمَعُهُ القلبُ، والحَذْفُ، والإسكانُ.

وحرُوفُهُ الألفُ، والواوُ، والياءُ

ولا تكونُ الألفُ أصلاً في اسم متمكنٍ، ولا في فِعْلٍ، ولكن عن واوٍ أو ياءٍ.

* مواقع الواو والياء في الكلمات:

وقد اتفقتا فاءين، كَوَعْدٍ، وَيُسْرٍ، وعينين، كَقَوْلٍ، وَبَيْعٍ، ولامين كَعَرَوٍ وَرَمْيٍ، وعيناً ولاماً كَقُوَّةٍ، وَحَيَّةٍ، وتقدمت كل واحدة منهما على الأخرى فاءً وعيناً، كَيَوْم وَوَيْلٍ، واختلفتا في أنَّ الواو تقدمت عيناً على الياء لاماً، بخلاف العكس، وواوُ حَيَوانٍ بدلٌ من الياء، وأنَّ الياء وقعت فاء وعيناً في بَيْنٍ، وفاءً ولاماً في بَيَيْتُ، بخلاف الواو، إلاَّ في أوَلَ على الأصحّ، وإلاَّ في الواو على وَجْهٍ، وأنّ الياءَ وقعتْ فاءً وعيناً ولاماً في بَيَيْتُ، بخلاف الواو إلاَّ في الواو على وجهٍ.

* قلب الواو همزة إذا كانت فاء:

الفاءُ: تُقْلَبُ الواوُ همزةً لزوماً في نحو: أَواصِلَ، وَأُوَيْصِلٍ، والأوَلِ، إذا تحرّكت الثانيةُ، بخلاف وُوْرِيَ، وجوازاً في نحو: أُجُوهٍ، وأُوْرِيَ، وقال المازنيُّ: وفي نحو: إشَاحٍ، والتزموه في الأُوَلَى حملاً على الأوَلِ، وأما أُنَاةٌ، وَأُحَدٌ، وَأُسْمَاءُ فَعَلَى غير القياس.

* قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فاءين:

وتقلبان تاءً في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، بخلاف ايْتَزَرَ.

* قلب الواو ياءً والياء واواً:

وتقلبُ الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، وتقلبُ الياءُ واواً إذا انضمّ ما قبلها، نحو. مِيْزَانٍ، وَمِيْقَاتٍ، وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ.

* حذف الواو والياء فاءين:

وتُحذفُ الواوُ من نحو: يَعِدُ وَيَلِدُ، لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ أصلية، ومن ثَمَّ لم يُبْنَ مثلُ: وَدَدْتُ ــ بالفتح ــ لما يلزمُ من إعلالين في يَدُّ، وحُمِلَ أخوتُهُ نحو: تَعِدُ، ونَعِدُ، وأَعِدُ، وصيغة أمره عليه، ولذلك حُمِلتْ فتحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على العُرُوض، ويَوْجَلُ على الأصل، وشبّهتا بالتَّجَارِيَ، والتَّجارِبِ، بخلاف الباء في نحو: يَيْسِرُ وَيَيْئِسُ، وقد جاء يَئِسُ، وجاء يَاءَسُ، كما جاء يَا تَعِدُ، (وَيَاتَسِرُ)، وعليه جاء. مُوْتَعِدٌ، وَمُوتَسِرٌ، في لغة الشافعيّ، وشَذَّ في مضارع وَجِلَ. يَيْجَلُ وَيَاجَلُ، وَيَجَلُ، وتحذف الواو من نحو: العِدَةِ، والمِقَةِ، ونحو: وِخَهَةٍ قليلٌ.

* قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان:

العين: تُقلبانِ ألفاً إذا تحرّكتا مفتوحاً ما قبلهما، أو في حكمه، في اسم

ثلاثيّ، أو في فعلٍ ثلاثيّ، أو محمولٍ عليه، أو اسمٍ محمول عليهما، نحو بَابٍ، وناب، وَقَامَ، وَبَاعَ، وأقَامَ، وَأبَاعَ، واسْتَقَامَ، واسْتَبَانَ، واسْتَكَانَ منه، خلافاً للأكثر؛ لِبُعْدِ الزيادةِ، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، ونحو: الإقَامَةِ، والإسْتِقَامَةِ، وَمَقَامٍ، ومُقَامٍ، بخلاف قَوْلٍ، وَبَيْعٍ، وَطَائِيٌّ، وَيَاجَلُ شاذٌّ، وبخلاف: قاوَلَ، وبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وبَيَّعَ، (وَبَيَّنَ)، وَتَقَوَّم، وَتَبَيَّعَ، (وَتَبَيَّنَ) وتَقَاوَلَ، وَتَبَايَعَ، ونحو. القَوَدِ، والصَّيَدِ، وأَخْيَلَتْ، وَأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ شاذٌّ.

* تصح العين إذا عتلت اللام:

وصحّ بابُ قَوِيَ، وَهَوَي، للإعلالين، وصحّ باب طَوِيَ وَحَيِيَ؛ لأنه فرعُهُ، أو لِمَا يلزمُ من يَقَايُ، ويَطَايُ، ويَحَايُ، وَكَثْرَ الإدغامُ في باب حَيِيَ؛ لمثلين، وقد يُكْسَرُ الفاءُ، بخلاف باب قَوِيَ؛ لأن الإعلال قبلَ الإدغام، ولذلك قالوا: يَخْيَى، ويَقْوَى، واخْوَاوَى يَخْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فلم يُدغموا، وجاء: اخْوِيَّاءٌ، واخْوِيَّاءٌ، ومن قال: اشْهِيَّابٌ قال. اخْوِوَاءٌ، كاقْتِتَالٍ، ومن أدغم افْتِتَالاً، قال: حِوَّاءٌ، (كقِتَالٍ)، وجازَ الإدغامُ في: أَحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بخلاف: أَحْيَي وَاسْتَحْيَى، وأمّا امتناعُهُم في يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي، فلثلاّ يلتبسَ ما رُفِضَ ضَمُّه، ولم يبنوا من باب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، ولا شَرُفَ؛ كراهةَ قَوَوْتُ وَقَوُوْتُ، ونحوُ القُوَّة، والصُّوَّة، والبُوّ، والجَوّ، محتملٌ للإدغام.

* بعض ما لا يعل من الصيغ وسبب ذلك:

وصحّ بابُ ما أَفْعَلَهُ! ، لعدم تصرّفه، وأَفْعَلُ منه محمولٌ عليه، أو للبْسِ بالفعل، وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا؛ لأنه بمعنى تفاعلوا، وباب اعْوارَّ واسْوادَّ للبْس، وَعَوِرَ وَسَوِدَ، لأنه بمعناه، وما تصرّف ممّا صحّ صحيحٌ أيضاً، كأَعْوَرْتُهُ، واسْتَعْوَرْتُهُ، ومقَاوِل، ومُبَايِع، وعَاوِر، وأسْوَدَ، ومن قال: عَارَ قال: أعَارَ،

و سْتَعَارَ، وعَائِرٌ، وصحّ تَقْوالٌ، وَتَيْسَارٌ للبس، وصحّ مِقْوَالٌ، ومِخْياطٌ للبَس، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ محْذُوفَان منهما، أو لأنهما بمعناهما، وَأُعِلَّ نحو. يقُومُ، وَبِيْعُ، ومَقُوْمٍ، وَمَبِيعٍ بغير ذلك، للبَس، ونحو: جَوَادٍ، وطويلٍ، وَغَيُورٍ، للإلباس بفَاعِلٍ، أو يفْعَلَ، أو لأنه ليس بجارٍ على الفعلِ، ولا موافقٍ، ونحو الجَوَلَانِ، والحَيَوَانِ، والصَّوَرَى، والحَيَدَى، للتنبيه بحركته على حركة مسماه، والمَوْتَانُ؛ لأنه نقيضُهُ، أو لأنه ليس بجارٍ ولا موافق له، ونحو: أَدْوَرٍ وَأَغْيَنٍ، للإلباس، أو لأنه ليس بجارٍ ولا مخالفٍ له، ونحو: جَدْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، وعُلَيْبٍ؛ لمحافظة الإلحاق، أو للسكون المَحْضِ.

* **إعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة:**

وتُقلبانِ همزةً في نحو: قَائِمٍ، وبَائِعٍ المعتلّ فعلُهُ، بخلاف نحو: عَاوِرٍ، ونحو: شَاكٍ، وشَالٌّ شاذّ، وفي نحو: جاءٍ، قَوْلانِ؛ قال الخليل: مقلوبٌ كالشَّاكي، وقيل: على القياس، وفي نحو. أَوَائِلَ، وَبَوَائِعَ، ممّا وقعتا فيه بعد ألفِ بابٍ مساجدَ وقبلَهَا واوٌ أو باءٌ، بخلافِ عَوَاوِيرَ، وَطَوَاوِيسَ، وضَيَاوِنُ شاذٌّ، وصحّ عَوَاوِرُ، وأعلّ عيائل؛ لأنّ الأصل: عَوَاوِير، فحذفت، وعَيَائِلُ، فأشبع، ولم يفعلوه في بابَ معايشَ ومَقَاوِمَ؛ للفرق بينه وبين بابَ. رسائِلَ وعَجَائِزَ، وصَحَائِفَ، وجاء: مَعَائِشُ بالهمزة على ضَعْفٍ، والتُزِمَ هَمْزُ مَصَائِبَ.

* **حكم الياء إذا كانت عيناً لفُعْلَى ـــ بالضم ـــ :**

وتقلبُ باءُ فُعْلَى ـــ اسماً ـــ واواً في نحو: طُوبَى، وكُوسَى، ولا تقلبُ في الصفة، ولكن يُكْسَرُ ما قبلها لتسلمَ الباءُ، نحو: مِشْيَة حِيكَى، و ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[1]، وكذلك بابُ بِيْضٍ، واختُلِفَ في غير ذلك، فقال سيبويه: القياسُ الثاني، فنحو: مضُوفَةٍ شاذٌّ عنده، ونحو: مَعِيْشَةٍ يجوزُ أن يكون؛ مَفْعِلَةً

(١) سورة النجم: الآية (٢٢).

وَمَفْعُلَةٌ، وقال الأخفش: القياسُ الأول، فَمَضُوقَةٌ قياسٌ عنده، ومَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ، ولاَ لزمَ أن يقال. مَعُوْشَةٌ، وعليهما لو بُني من البَيْعِ مثلُ تُرْتُب، لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوعٌ

* حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين:

وتقلبُ الواوُ المكسورُ ما قبلها في المصادرِ ياءً، نحو. قياماً، وَعِيَاداً، وقِيماً؛ لإعلال أفعالها، وحَالَ حِوْلاً شاذٌّ كالقَوَدِ، بخلاف مصدرِ نحوِ لاَوَدَ، وفي نحو: حِيَادٍ، وديَارٍ، وريَاحٍ، وَبَيْرٍ، وديَمٍ؛ لإعلالِ المفردِ، وشذَّ. طِبَالٌ، وصحَّ: رِوَاءٌ جمعُ رَيَّانَ؛ كراهةَ إعلالين، وَبَوَاءٌ: جمعُ بَاوٍ، وفي نحوِ: رِيَاضٍ وثِيَابٍ؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها، بخلاف كِوَزَةٍ وَعِوْدَةٍ، وأمَّا بُيَرَةٌ فشاذٌّ.

* قلب الواو ياء لاجتماعها والياء:

وتُقلبُ الواوُ عيناً، أو لاماً، أو غيرَهما، ياءً إذا اجتمعت مع ياءٍ، وسَكَنَ سابقُ منهما، وتُدغمُ (الياءُ في الياءِ)، وَيُكْسَرُ ما قبلها إن كانَ ضمةً، كَسَيِّدٍ، وأيَّامٍ، ودَيَّارٍ، وقَيَّامٍ، وقَيُّومٍ، ودُلَيِّجٍ، وطَيٌّ، ومَرميٌّ، ونحو: مُسْلِمِيَّ رفعاً، وجاء لُبِيٌّ في جمع ألْوَى ــ بالكسر والضم ــ وأما نحو: ضَيْوَنٍ، وحَيْوَةٍ، ونَهْوٍ، فشاذٌّ، ومُيَم وقُيَم شاذ، وقوله [من الطويل]:

«فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا»

أشاذٌّ.

* الإعلال بالنقل:

وتسكَّنانِ وَتُنقلُ حركتُهُمَا في نحوِ: يَقُومُ، ويبيعُ، لِلَبْسِهِ بابِ يَحَافُ، ومَفْعَلٌ، ومَفْعِلٌ كذلك، وَمَفْعُوْلٌ نحو: مَقُولٍ، ومَبِيعٍ كذلك، والمحذوفُ عند سيبويه واوُ مفعولٍ، وعند الأخفش العين، وانقلبت واوُ مفعولٍ عنده ياءً

للكسرة؛ فخالفا أصليهما، وشذّ مَشِيبٌ، ومَهُوبٌ، وكثُرَ نحوُ: مَبِيُوعٍ، وقَلَّ نحو: مَصْوُونٍ، وإعلالُ نحو: تَلْوُون، ويَسْتَحْيِي قليلٌ، وتحذفانِ في نحو. قُلْتُ، وبِعْتُ، وقُلْنَ، وبِعْنَ، ويكسرُ الأولُ إن كانت العينُ ياءً أو مكسورةً، ويضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في: لَسْتُ؛ لشبهه بالحرف، ومن ثَمَّ سكّنوا الياءَ (والواوَ)، وفي نحو: قُلْ وبِعْ؛ لأنه عن: تَقُولُ وتَبِيعُ، وفي الإقامةِ والاسْتِقَامةِ، ويجوزُ الحذفُ في نحو سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وكَيْنُونَةٍ، وفَيْعُولَةٍ.

وفي باب فَعِلَ، ويَفْعَلَ ثلاثُ لغاتٍ: الياءُ، والإشمامُ، والواوُ، فإن اتّصل به ما يُسكَّنُ لامَه نحو. بِعْتُ، يا عَبْدُ، وقُلْتَ يا قَوْلُ، فالكسرُ والإشمامُ والضمُّ، وبابُ اخْتِيرَ، وانْقِيدَ مثلُهُ فيها، بخلاف باب: أُقِيمَ واسْتُقِيمَ.

وشرطُ إعلالِ العينِ في الاسمِ غيرِ الثلاثيِّ والجاري على الفعلِ ممّا لم يُذْكَرْ موافقةُ الفعلِ حركةً وسكوناً مع محالفَتِهِ بزيادةٍ أو بِنْيَةٍ مخصوصتين به، فلذلك لو بَنَيْتَ من البَيْعِ مثلَ: مَضْرِبٍ، وتَخْلِيءٍ، قُلْتَ: مَبِيعٌ، وتَبِيعٌ، مُعَلاً، ومثلَ تَضْرِبُ، قُلْتَ: تَبَيْعٌ مصحَّحاً.

* إعلال اللام:

اللّام: تُقلبانِ ألفاً إذا تحركتا وانفتحَ ما قبلهما إنْ لم يكنْ بعدهما موجبٌ للفتح، كَعَزَا، ورَمَى، ويَقْوَى، ويَحْيَى، وعَصاً، ورحىً، بخلاف: عَزَوْتُ، ورَمَيْتُ، وغَزَوْنَا، ويَخْشَيْنَ، ويَأْبَيْنَ، وغَزْوٍ، ورَمْيٍ، وبخلاف غَزَوَا، ورَمَيَا، وعَصَوَانِ، ورَحَيَانِ، للإلباس، واخْشَيَا نحوُهُ؛ لأنه من باب لَنْ يَخْشَيَا، واخْشَيَنَّ؛ لشَبَهِهِ بذلك، بخلاف: اخْشَوْا، واخْشَوُنَّ، واخْشَىْ، واخْشَيِنَّ.

* قلب الواو ياءً وهي لامٌ:

وتقلبُ الواوُ ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها، كَدُعِي، ورُضِي، والغَازِي، وأُغْزِيَتْ، وتَغَزَّيْتُ، واسْتَعْزَيْتُ،

ويُعربَانِ، ويَرْضَيَان، بخلاف: يَدْعُو، ويَغْزُو، وقِنْيَةٌ، «وهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا» شاذٌّ، وَطَيِّىءٌ تقلب الياءَ في بابِ: رَضِيَ، وبَقِيَ، ودُعِيَ، ألفاً.

وتقلبُ الواوُ طرفاً بعدَ ضمةٍ، في كل متمكّن، ياءً، فتنقلبُ الضمّةُ كسرةً كما انقلبتَ في. التَّرامِيّ، والتَّجَارِيّ، فيصيرُ من بابِ قَاضٍ، نحو. أدْلٍ، وقَلْسٍ، بخلاف: قَلَنْسُوَةٍ، وقَمَحْدُوَة، وبخلافِ العَيْنِ، كالقُوَيَاءِ، والحُيَلاَءِ، ولا أثَرَ للمدّةِ الفاصلةِ في الجمعِ، إلاَّ في الإعراب، نحو. عُتِيٌّ، وجُثِيٌّ، بخلافِ المفردِ، وقد تُكسرُ الفاءُ للاتباع، فَيُقالُ: عِتِيٌّ، وجِثِيٌّ، ونَحْوُ نُحُوٌّ شاذٌّ، وقد جاءَ نحوُ: مَعْدِيٌّ، ومَغْزِيٌّ كثيراً، والقياسُ الواوُ

* قلب الواوِ والياءِ همزةً طرفاً:

وتقلبانِ همزةً إذا وقعتا طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نحوُ: كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، بخلاف زَايٍ، وثَايٍ، ويُعتدُّ بتاءِ التأنيثِ قياساً، نحو: شَقَاوَةٍ، وسِقَايَةٍ، ونحو: صَلاَءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شَاذٌّ.

* قلبُ الياءِ واواً والواوِ ياءً في الناقص:

وتقلبُ الياءُ واواً في نحو· فَعْلَى، اسماً، كَتَقْوَى وبَقْوَى، بخلاف الصفة، نحو: صَدْيَا وَرَيَّا، وتقلب الواوُ ياءً في نحو: فُعْلى، اسماً، كالدُّنْيَا، والعُلْيا، وشذَّ نحوُ· القُصْوَى، وحُزْوَى، بخلاف الصّفة كالغُزْوَى، ولم يُفْرَقْ في فَعْلى من الواو نحو· دَعْوَى وشَهْوَى، ولا في فُعْلَى من الياء نحو الفُتْيا والفُضْيَا.

* قلبُ الياءِ ألفاً والهمزةِ ياءً في فَعَائِلَ وشبهِهِ:

وتقلبُ الياءُ إذا وقعت بعدَ همزةٍ، بعد ألفٍ في باب مَسَاجِدَ، وليس مفردُها كذلك ألفاً، والهمزةُ ياءً، نحو: مَطَايَا وزَكَايَا، وخَطَايَا على القولين، وصَلاَيَا جمع المهموزِ وغيرِه، وشَوَايَا جمعِ شاوِيَةٍ، بخلاف شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ

من شأوْتُ، وبخلاف شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جمعي شَائِيَة وجَائِيَة على القولين فيهما، قد جاء أدَاوَى، وعَلاَوَى، وَهَرَاوَى، مراعاةً للمفردِ.

* إسكان الواو والياء:

وتُسكَّانِ في بابِ يَغْزُو، ويَرْمي، مرفوعين، والغَازِي والرَّامي، مرفوعاً ومجروراً، والتحريكُ في الرفعِ والجرِ في الياءِ شاذٌّ، كالسّكونِ في النصب والإثباتِ فيهما وفي الألفِ في الجزمِ.

* حذف الواو والياء لامين:

وتُحذفانِ في نحو. يَغْزُون، وَيَرْمُون، واغْزُنَّ، واغْزِنَّ، وارْمُنَّ، وارْمِنَّ.

* حذفُ اللام سماعاً:

ونحو: يَدٍ، ودَمٍ، وَاسْمٍ، وابنٍ، وأخٍ، وأخْتٍ، ليس بقياسٍ.

❑❑❑

الإبــدال

الإبدالُ: جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيرِهِ، ويُعْرَفُ:

- بِأمثلةِ اشتقاقِهِ كَتُرَاثٍ، وَأُجُوْهٍ.
- وبقلّةِ استعماله كالثَّمَالِي.
- وبكونه فرعاً والحرفُ زائد كضُوَيْرِبٍ.
- وبكونه فرعاً، وهو أصل كمُوَيْهٍ.
- وبلزوم بناءٍ مجهولٍ، نحو: هَرَاق، واضْطَبَرَ، وادَّرَاكَ.

* حـروفُ الإبـدال:

وحروفه: أَنْصَتَ يَوْمَ جَدَّ طَاهٍ زَلَّ، وقول بعضهم: «اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ» وهَمٌ في نقص الصّاد والزّاي؛ لثبوتِ صِرَاطٍ وزَقَرَ، وفي زيادة السّين، ولو أورد: اسْمَعَ وَرَدَ: اذْكَرَ، واظْلَمَ.

* إبـدالُ الهمـزة:

فالهمزةُ تبدلُ من حروفِ اللينِ والعينِ والهاءِ، فَمِنَ اللّينِ إعلالٌ لازمٌ في نحو كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، وقَائِلٍ، وبَائِعٍ، وَأَوَاصِلَ، وجائزٌ في نحو: أُجُوْهٍ، وَأُوْرِيَ، وأمّا نحو: دَائِيَةٍ وشَائِيَةٍ، وَالعَالَمِ، وبَأْزٍ، وشِنْمَةٍ، ومُؤَقِدٍ فشاذٌّ، وأُبَاتُ نَحْرٍ أشذُّ، ومَاءٌ شاذٌّ لازمٌ.

* إبـدالُ الألـف:

والألفُ من أُخْتَيْهَا والهمزةِ والهاءِ، فمن أختيها لازمٌ في نحوِ: قَالَ، وبَاعَ، وآلٍ، على رَأْيٍ، ونحو: يَاجَلُ ضعيفٌ، وطائِيٌّ شاذٌّ لازمٌ، ومن الهمزةِ في نحو: رَأْسٍ، ومن الهاءَ في آلٍ على رأيٍ.

* إبـدالُ اليـاء:

والياءُ من أختيها، ومن الهمزةِ، ومن أحد حرفي المضاعف، والنون، والعين، والباء، والسين، والثاء، فمن أختيها لازمٌ في نحو: ميْقَاتٍ، وغَارٍ، وَدُلٍ، وقِيَامٍ، وحِيَاضٍ، ومَفَاتِيحَ، وَمُفَتِّيحٍ، وَدِيَمٍ، وَسَيِّدٍ، وشاذٌّ في نحو: حُبْلَى، وصُيَّمٍ، وصِبْيَةٍ، وَبَيْجَلٌ، ومن الهمزةِ في نحو: ذِيبٍ، ومن الباقي مسموعٌ كثيرٌ في نحوِ: امْلَيْتُ، وقصَّيْتُ، وفي نحو: أَنَاسِيٌّ، وأمّا الضَّفَادِي والنَّعَالِي والسَّادِي والتَّالِي فَضَعِيفٌ.

* إبـدال الـواو:

والواوُ من أُخْتيها، ومن الهمزةِ، فمن أُختيها لازمٌ في نحو: ضَوَارِبَ، وضُوَيْرِبٍ، وَرَحَوِيٌّ، وعَصَوِيٌّ، ومُوقِنٍ وطُوبَى، ومُوطِرَ، وبَقْوى، وشاذٌّ ضعيفٌ، في هذا أمْرٌ مَنْصُوٌّ عليه ونَهْوٌ عنِ المُنكَرِ، وَجِبَاوَةٍ، ومن الهمز في نحو: جُؤْنَة وجُوَن.

* إبـدال الميـم:

والميمُ من الواوِ واللامِ والنونِ والباءِ، فمن الواو لازمٌ في فم وحدَه، وضعيفٌ في لام التعريف، وهي طائيّةٌ، ومن النونِ لازمٌ في نحو: عَنبَر وشَنَاءَ، وضعيفٌ في البَنَامِ وطَامَةُ اللّهُ على الخيرِ، ومن الباءِ في بناتِ مَخْرٍ، وما زالتُ رَاتِماً، ومِنْ كَتَمٍ.

* إبـدال النـون :

والنونُ من الواوِ واللامِ. شاذٌّ في: صَنْعَانِـيٌّ وبهرانيٌّ، وضعيفٌ في لَعَنَّ.

* إبـدال التـاء :

والتاءُ من الواوِ والياءِ والسينِ والباءِ والصادِ، فمن الواوِ والياءِ لازمٌ في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، على الأفصحِ، وشاذٌّ في نحو: أَتْلَجَهُ، وفي طَسْتٍ وحدَه، وفي الذَّعَالِتِ، ولَصْتٍ، ضعيفٌ.

* إبـدال الهـاء :

والهاءُ من الهمزةِ والألفِ والياءِ والتاءِ، فمن الهمزةِ مسموعٌ في نحو: هَرَقْتُ، وهَرَحْتُ، وهِيَّاكَ، ولَهِنَّكَ، وهِنْ فَعَلْتَ، في طيِّـىء، و «هذا الذي» في: «أَذَا الَّذي»، ومن الألفِ شاذٌّ في: أَنَهْ، وَحَيَّهَلَهْ، وفي: مَهْ مستفهماً، وفي يَا هَنَاه، على رأيٍ، ومن الياء في هذه، ومن التاء في باب رَحْمَهْ وقفاً.

* إبـدال الـلام :

واللامُ من النونِ والصادِ، في أَصَيْلَالٍ قليلٌ، وفي الطَّجَعَ رديءٌ.

* إبـدال الطـاء :

والطاءُ من التاءِ لازمٌ في نحو: اصْطَبَرَ، وشاذٌّ في مَحَصْطٌ.

* إبـدال الـدال :

والدالُ من التاءِ لازمٌ، نحو: ازْدَجَرَ، وادَّكَرَ، وشاذٌّ في نحو: فُرْدُدٌ، وادْدَمَغُوا، واجْدَزَّ، ودَوْلَجٍ.

* إبـدال الجيـم :

والجيمُ من الياءِ المشدّدةِ في الوقفِ، في نحو: فُقَيْمِـجٌ، وهو شاذٌّ، وفي

أبو علجّ أشذّ، ومن غيرِ المشدّدةِ في نحو [من الرّجز]:

«لا هُمَّ إنْ كنْتَ قَبِلْت حَجَّتِجْ»

أشذُّ، ومن الياءِ المفتوحةِ في نحو قوله [من الرّجز]:

«حتّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا»

أشذُّ.

* إبـدالُ الصـاد:

والصّادُ من السينِ التي بعدَها غينٌ، أو خاءٌ، أو قافٌ، أو طاءٌ جوازاً، نحو: أَصْبَغَ، وصَلَخَ، و ﴿مَسَّ صَقَرَ﴾[1]، وصِرَاطٍ.

* إبـدال الـزاي:

والزّايُ من السينِ والصادِ الواقعتينِ قبلَ الدالِ ساكنتينَ، نحو: يَزْدُلُ، وهكذا فَزْدِني أنّهُ.

وقد ضُورعَ بالصادِ الزّاي دونَهَا وضُورعَ بها متحركةً أيضاً، نحو: صَدَرَ، وصَـدَقَ، والبيّانُ أكثرُ فيهما، ونحو مَسَّ زَقَر، كَلْبِيَّةٌ، وَأَجْدَرُ، وَأَشْـدَقُ بالمضارعةِ قليلٌ.

❑❑❑

(١) سورة القمر: الآية (٤٨).

الإدغـــام

الإدغامُ. أن تأتيَ بحرفينِ ساكنٍ فمتحركٍ من مُخْرَجٍ واحدٍ من غير فصلٍ، ويكونُ في المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

فَالمِثْلاَن واجبٌ عند سكونِ الأولِ في الهمزتين، إلاّ في نحو: السّآل، والدّآبّة، وإلاّ في الألفِ لتعذُّرِهِ، وإلاّ في نحوِ قُوولَ للإلتباس، وفي نحو تُووِي وَرِيّا ــ على المختارِ ــ إذا خُفِّفْتَ، وفي نحو: قَالُوا ومَا، وفي يَوْمٍ، وعند تحركِهما في كلمةٍ ولا إلحاق، ولا لبسَ، نحوَ: رَدَّ يَرُدُّ، إلاّ في نحو: حَيِيَ فإنه جائزٌ، وإلا في نحو: افْتَلَ، وتَنَزَّلَ، وتَبَاعَدَ، وصَيَأْتي، وَتُنْقَلُ حركتُهُ إن كان قبله ساكنٌ غيرُ لِيِّنٍ نحوُ: يَرُدُّ، وسكونُ الوقفِ كالحركةِ، ونحوَ ﴿مكّنّي﴾[1]، ويُمَكِّنِّي ﴿وَمَنايِحَكُمْ﴾[2]، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾[3]، من باب كلمتين، وممتنعٌ في الهمزة على الأكثر، وفي الألفِ، وعند سكونِ الثاني، لغيرِ الوقفِ، نحو ظَلِلْتُ، وَرَسُولُ الحَسَنِ، وتَمِيمٌ تُدغِمُ في نحو. رُدَّ، ولم يرُدَّ، وعند الإلحاق واللَّبس برنةٍ أخرى، نحو: قَرْدَدَ، وشُرُرٍ، وعند ساكنٍ صحيح قبلهما في كلمتين، نحو: قَرْمُ مَالِكٍ، وَحُمِلَ قولُ القرّاء على الإخفاء، وجائزٌ فيما سوى ذلك.

---

(١) سورة الكهف: الآية (٩٥).

(٢) سورة البقرة. الآية (٢٠٠).

(٣) سورة المدثر: الآية (٤٢).

* مخارج الحروف الأصلية:

المُتقاربانِ: ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفةٍ تقومُ مقامه، ومخارجُ الحروفِ ستَّةَ عَشَرَ تقريباً، وإلاّ فلكلٍ مخرجٌ.

فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق.

وللعين والحاء وسطُهُ.

وللغين والخاء أدناه.

وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك.

وللكاف منهما ما يليهما.

وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك.

وللضاد أوّل إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس.

وللام ما دونع طرف اللسان إلى منتهاه وما فوقَ ذلك.

وللراء منهما ما يليهما.

وللنون منهما ما يليهما.

وللطاء والدال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ الثنايا.

وللصاد والزاي والسين طرفُ اللسان والثنايا.

وللطاء والذال والثاء طرفُ اللسان وطرفُ الثنايا.

وللفاء باطنُ الشفَة السفلى وطرفُ الثنايا العليا.

وللباء والميم والواو ما بين الشفتين.

* مخارج الحروف الفرعية:

ومَخْرَجُ المتفرّع واضحٌ، والفصيحُ ثمانيةٌ:

همزةٌ بَيْنَ بَيْنَ وهي ثلاثةٌ.

والنونُ الخفيةُ نحو: عَنْكَ.

وألفُ الإمالة.

ولام التفخيم.

والصّاد كالزّاي.

والشّين كالجيم.

وأمّا الصادُ كالسين، والطاءُ كالتاء، (والظّاءُ كالثاء)، والفاء كالباءِ، والضّادُ الصعيفةُ، والكافُ كالجيمِ فمستهجنةٌ.

وأمها الجيمُ كالكافِ، والجيمُ كالشينِ فَلاَ يَتَحَقَّقُ.

* صفات الحروف:

ومنها المجهُورَةُ والمهموسةُ، ومنها الشديدةُ والرِّخْوَةُ وما بينهما، ومنها المُطْبَقَةُ والمُنْفَتِحَةُ، ومنها المُسْتَعْلِيَةُ والمُنْخَفِضَةُ، ومنها حروفُ الذَّلاَقَةِ والمُصْمَتَة، ومنها حروفُ القَلْقَلَةِ والصَّفِيرِ، واللِّينَةُ، والمنحرفُ، والمكرّرُ، والهَاوِي، والمَهْتُوتُ.

فالمجهورةُ: ما ينحصرُ جَرْيُ النَفَسِ مع تحرّكِهِ، وهي ما عَدا حروفِ (سَتَشْحَثُكَ خَصْفَةٌ).

والمهموسةُ: بخلافها، ومثلا بِفَقَقْ وكَكَكَ، وخالف بعضُهم فجعلَ الضّادَ، والظاءَ، والذّالَ، والزّايَ، والعينَ، والغينَ، والياءَ من المهموسة، والكافَ، والتاءَ من المجهورة، ورأى أن الشدّة تؤكد الجَهْرَ.

والشديدةُ. ما ينحصرُ جَرْيُ صوتِهِ عند إسكانه في مَخْرَجِهِ فلا يجري، ويجمَعُها: (أجِدُكَ قَطَبْتَ).

والرِّخوةُ: بخلافها.

وما بينهما: ما لا يَتِمُّ له الانحصارُ، ولا الجَرْيُ، ويجمعها: (لِمَ يَرُوعُنا)، وَمُثِّلَتْ بالحَجِّ، والطَّشِّ، والخَلِّ.

والمُطْبَقَةُ: ما ينطبقُ على مَخْرَجِهِ الحَنَكُ، وهي: الصّادُ، والضّادُ، والطاءُ، والظاءُ.

والمُنْفَتِحَةُ: بخلافها.

والمُسْتَعْلِيَةُ: ما يرتفعُ اللسانُ بها إلى الحنكِ، وهي: المُطْبَقَةُ، والخاءُ، والغينُ، والقافُ.

والمُنْخَفِضَةُ: بخلافها.

وحروف الذّلاقة. ما لا يَنْفَكُّ رباعيٌّ أو خماسيٌّ عن شيءٍ منها لسهولتها، ويجمعها: (مرْ بِنَفَلٍ).

والمُصْمَتَةُ: بخلافها؛ لأنَّهُ صُمِتَ عنها في بناءِ رباعيٍّ، أو خماسيٍّ منها.

وحروفُ القَلْقَلَةِ: ما يتضمُّ إلى الشّدةِ فيها ضغطٌ في الوقفِ، ويجمعُها: (قد طُبِخ).

وحروفُ الصّفير: ما يُصْفَرُ بها، وهي. الصّادُ، والزّايُ، والسّينُ.

واللّينةُ: حروفُ اللين

والمُنْحَرِفُ: اللامُ؛ لأنّ اللسانَ ينحرفُ به

والمُكَرَّرُ. الرّاءُ؛ لِتَعَثُّرِ اللسانِ بِهِ.

والهاوي: الألفُ؛ لاتّساعِ هواءِ الصّوتِ به.

والمَهْتُوتُ: التاءُ لخفائها.

* طريق إدغام المتقاربين:

ومتى قُصِدَ إدغامُ أحدِ المتقاربين فلا بُدَّ من القلبِ، والقياسُ قلبُ الأولِ إلاّ لعارضٍ في نحو: ادّثَاقَلْتُمْ، وادّبَّاهِ، وفي جُمْلَةٍ من تَاءِ الافتعال لنحوه، ولكثرة نظيرها، وَمَحْتُمْ في: مَحَهُمْ ضعيفٌ، وَسِتٌّ أصله: سِدْسٌ شاذٌّ لازمٌ.

* امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل:

ولا يُدْغَمُ منها في كلمةٍ ما يؤدّي إلى لَبْسٍ بتركيبٍ آخرَ، نحو: وَطَدَ، ووَتَد، وَشَاةٍ وَنَمَاءَ، ومن ثَمَّ لم يقولوا: وَطْدَاً، ولا وَتْداً، بل قالوا: طِدَةٌ، وتِدة، لما يلزمُ من ثِقَلٍ أو لَبْسٍ، بخلافِ نحو: امَّحَى، واطَّيَّرَ، وجاء وَدٌّ في وَتَدٍ في تميمٍ.

* امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف:

ولم تُدْغَمْ حروفُ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فيما يقاربُها؛ لزيادةِ صفتها، ونحو سَيِّدٍ، ولَيِّةٍ، إنما أُدغما؛ لأنّ الإعلال صيّرهما مِثْلَيْنِ، وأدغمتَ النونُ في اللامِ والراءِ لكراهةِ نبرتها، وفي الميم ــ وإن لم يتقاربا ــ لِغُنَّتِها، وفي الواوِ والياءِ لإمكانِ بقائِها، وقد جاءَ ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[1]، و ﴿اغْفِرْ لِي﴾[2]، وَ ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[3]، ولا حروفُ الصّفير في غيرها، لِمَزَاتِ صفتها، ولا المُطْبَقَةُ في غيرها من غيرِ إطباقٍ على الأفصح، ولا حرفُ حَلْقٍ في أدخلَ منه إلاّ الحاءُ في العينِ والهاءِ، ومن ثَمَّ قالوا فيهما: اذْبَحْنُوْدَاً، واذْبَحْاذِهِ.

* إدغام حروف الحلق:

فالهاءُ في الحاءِ، والعينُ في الحاءِ، والحاءُ في الهاءِ والعين بقلبهما حَاءَيْنِ، وجاء ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[4]، والغينُ في الخاءِ، والخاءُ في الغينِ.

والقافُ في الكافِ، والكافُ في القافِ، والجيمُ في الشينِ.

---

(١) سورة النور: الآية (٦٢).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٥١)، وسورة إبراهيم: الآية (٤١)، وسورة القصص: الآية (١٦)، وسورة ص: الآية (٣٥)، وسورة نوح: الآية (٢٨).

(٣) سورة سبأ. الآية (٩).

(٤) سورة آل عمران: الآية (١٨٥).

* إدغام اللام المعرفة:

واللامُ المعرّفةُ تدغمُ وجوباً في مثلِهَا، وفي ثلاثةَ عَشَرَ حرفاً.

وغيرُ المعرّفةِ لازمٌ، في نحو: ﴿بَلْ رَانَ﴾[1]، وجائز في البواقي

* إدغام النون:

والنونُ الساكنةُ تُدغَم وجوباً في حروف: (يَرْمُلُونَ)، والأفصحُ إبقاءُ غُنَّتِها في الواوِ والياءِ، وإذْهَابُها في اللامِ والرّاء، وتقلبُ ميماً قبل الباءِ، وتُخْفَى في غير حروفِ الحلقِ، فيكونُ لها خمسُ أحوالٍ.

والمتحركةُ تُدغمُ جوازاً.

* إدغام التاء والدال والظاء والثّاء والصّاد والزّاي والسّين:

والتّاءُ، والدّالُ، والذّالُ، والظاءُ، والطّاءُ، والثّاءُ، يُدغمُ بعضُهَا في بعضٍ، وفي الصّاد، والزّاي، والسين، والإطباقُ في نحو: ﴿فَرَّطْتُ﴾[2]، إن كان معه إدغامٌ فهو إتيانٌ بطاءٍ أخرى، وجمعٌ بينَ ساكنين، بخلاف غُنَّةِ النونِ في: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾[3].

والصّادُ والزايُ والسينُ يُدغمُ بعضُها في بعضٍ

والباءُ في الميمِ والفاءِ.

* إدغامُ تاءِ الافتعال والإدغام فيها:

وقد تُدْغَمُ تاءُ افْتَعَلَ في مثلها، فيقالُ: قَتَّلَ، وقِتِّل، وعليها: مُقَتَّلونَ،

---

(١) سورة المطففين. الآية (١٤).

(٢) سورة الزمر. الآية (٥٦).

(٣) سورة البقرة. الآية (٨)، وهي استعمالات كثيرة وردت في مداخل القراءة الكريم

ومُقتَتِلُونَ، وقد جاء: ﴿مُرَدِّفِين﴾[1]، اتباعاً، وتُدغمُ التاءُ فيها وجوباً على الوجهين، نحو: اثَّأَرَ، واتَّأَرَ، وتدغمُ فيها السينُ شاذاً على الشاذِّ، نحو: اسَّمَعَ؛ لامتناع: اتَّمَعَ، وتُقلبُ بعد حروفِ الإطباقِ طاءً، فتدغمُ فيها وجوباً في اطَّلَعَ، وجواراً على الوجهين في: اظْطَلَمَ، وجاءت الثلاثُ في [من البسيط]:

«ويُظْلَم أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ»

وشاداً على الشاذِّ في نحو: اصَّبَرَ، واضَّرَبَ، لامتناعِ: اطَّبَرَ، واطَّرَبَ، وتُقلبُ مع الدّالِ، والذّالِ، والرّايِ، دالاً، فَتُدْغَمُ وجوباً في: ادَّانَ، وقَوِيّاً في: ادَّكَرَ، وجاء. ادَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً في: ازَّانَ، لامتناع: ادَّانَ

ونحو: خَبَطٌ، وحِصْطٌ، وفُزْدٌ، وعُدٌ، في: خَبَطْتُ، وحُصْتُ، وفُزْتُ، وعُدْتُ، شاذٌّ.

* تاء مضارع تفعّل وتفاعل:

وقد تُدْغَمُ تاءُ نحو: تَنَزَّلُ، وَتَنَابَزُوا، وصلاً وليس قبلها ساكنٌ صحيحٌ، وتاءُ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ فيما تُدغم فيه التاء، فَتَجْلَبُ همزةُ الوصلِ ابتداءٍ، نحو: اطَّيَّرُوا، وازَّيَّنُوا، واثَّاقَلُوا، وادَّارأُوا، ونحو. إِسْطَّاع مدغماً مع بقاءِ صوتِ السين نادرٌ.

❑❑❑

(١) سورة الأنفال: الآية (٩)

الحـذف

الحذفُ الإعلاليُّ والترخيميُّ قد تقدَّم، وجاء غيرُه في: تفَعَّلُ، وَتَفَاعَلُ، وفي نحو. مِسْتُ، وأَحَسْتُ، وظَلْتُ، وإسْطَاعَ يَسْطِيعُ، وجاء. يَسْتِيعُ، وقالوا بَلْعَنْبَر، وعَلَمْاءِ وَمِلْمَاءِ في بني العَنْبَر وعلى الماء، ومن الماء.

وأمّا نحو: يَتَسِعُ، وَيَتَقِي فشاذٌّ، وعليه جاء [من الطويل]:

«تق اللَّهِ فِينا والكِتَابَ الَّذي تَتْلُو»

بخلاف: تَخِذَ يَتْخَذُ، فإنّه أصلٌ، واسْتَحَذَ مِنَ اسْتَتْحَذَ، وقيل: أُبْدِلَ من تاءِ اتَّخَذَ، وهو أَشَذُّ، ونحو: وتُبَشِّرُوْنِي (وَتُبَشِّرِينِي)، وَإِنْ، (وإِنَّنِي) قد تقدّم (في الكافية في باب الضمير في نون الوقاية).

❑❑❑

مسائل التمرين

وهذه مسائلُ التمرين. مَعْنَى قولهم: كيف تَبني من كذا مِثْلَ كذا؟ أي إذا رَكَّبْتَ منها زِنَتَهَا، وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياسُ، فكيف تَنْطِقُ به؟ وقياسُ قولِ أبي عليٍّ أن تزيد وتحذِفَ ما حَذَفْتَ في الأصل قياساً، وقياسُ آخرين أن تحذفَ المحذوفَ قياساً، أو غيرَ قياسٍ.

فمثلُ: مُحَوِيّ مِنْ ضَرَبَ: مُضَرِبِيٌّ، وقال أبو علي: مُضَرِبِيٌّ.

ومثلُ: اسْمٍ، وَغَدٍ، من دَعَا. دُعْوٌ، ودَعْوٌ، لا إِدْعٌ، ولا دَعٌ، خلافاً للأخفش.

ومثلُ: صَحَائِفَ منْ دعا: دَعَايا، باتفاقٍ؛ إذ لا حذف في الأصل.

ومثل عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، ومن بَاعَ وقَالَ بَيْعٌ، وَقَنْوَل، بإظهار النون فيهن؛ للإلتباس بفَعْلٍ.

ومثلُ: قَنْفَخْرٍ من عَمِلَ عِنْمَلٌ، ومن بَاعَ وقَالَ: بَنْيَعٌ وقِنْوَلٌ، بالإظهارِ، النون للالتباس بِعَلَنْكَدٍ فيهن.

ولا يُبنى مثل: جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أو جَعَلْتُ، لرفضهم مثلَهُ، لما يلزم من ثِقَلٍ أو لبس.

ومثل أُبَلُّم من وَايَتُ: أُوَيٍّ، ومن أَوَيْتُ: أُوٌّ، مُدغماً؛ لوجوب الواو، بخلاف: تُؤْوِي.

ومثلُ: إجْرِدٍ، من وَأَيْتُ. إيْيٍ، ومن أَوَيْتُ: إيٍّ، فيمن قال: أُحَيٌّ، ومن قال أُحَيٌّ قال: إيٌّ.

ومثلُ: إوَزَّةٍ من وأَيْتُ: إيتاةٌ، ومن أوَيْتُ: إيَّاةٌ، مدغماً.

ومثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: إيأَيَا، ومن أَوَيْتُ: إيَوَيَّا.

وسُئل أبو علي عن مثلِ: ما شاءَ اللَّهُ، من. أَوْلَقَ، فقال: مَا أَلِقَ الالاَقُ على الأصْل، واللاَّقُ على اللفظ، والأَلِقُ على وجْهٍ، بَنَى على أنه فَوْعَلٌ.

وأجاب في باسْمٍ: يالْقٍ، أوْ بأْلَقْ على ذلك.

وسأل أبو عليّ ابنَ خالويه عن مثل: مُسْطَارٍ من: آمَيْ، فظنَّه: مُفْعالاً، وَتَحَيَّرَ، فقال أبو عليّ مُسْتاءٌ، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر مُسْتَآءٌ.

وسأل ابنُ جنيّ ابنَ خالويه عن مثلِ كَوْكَبٍ من: وأَيْتُ، مخففاً، مجموعاً جمعَ السلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم، فتحيّر، أيضاً، فقال ابنُ جني: أَوَيَّ.

ومثلُ: عنكَبُوتٍ من نعْتُ: بَيْعَمُوتٌ.

ومثل: اطمأَنَّ: أَبْيَعْمَعَ مصححاً.

ومثل: اغْدَوْدَنَّ، من قلت: اِقْوَوْلَ، وقال أبو الحسن: اقْوَيْلَ، للواوات.

ومثل. اغْدُودِنَ من قُلْتُ وَيِعْتُ: اقْوُوَوِلَ، وابْيُوِيعَ مظهراً.

ومثل: مَصرُوبٍ، من القوّة. مَقْوِيٌّ.

ومثلُ. عُصْفُورٍ: قُوَّيٌّ، ومن الغَزْوِ: غُزْوِيٌّ.

ومثلُ عَصُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ.

ومثل. قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ كمُعَيَّةٍ في التصغير.

ومثلُ: قُذَعميلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ

ومثل ـ حَمَصِيصَةٍ: قَضَوِيَّةٌ، فتقلب كَرَحَوِيَّةٍ

ومثل ـ مَلَكُوتٍ: قَضَوُوتٌ، ومثل: جَحْمَرِشٍ: قَضْبَيٍ؛ ومن حَيِيتُ. حَيَّوِ.

ومثل: جِلْبَابٍ ـ قِصيضَاءٌ.

ومثل دَخْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ.

ومثل. سِبَطْرٍ: قِرَأيٍّ.

ومثلُ. اطْمَأَنَّتُ: اقْرَأْيَأْتُ، ومضارعه. يَقْرَئِسِيءُ، كَيَقْرِعِيعُ.

□□□

الخـطّ

الخطُّ تصويرُ اللفظِ بحروفِ هجائِه، إلاَّ أسماءَ الحروفِ إذا قُصِدَ بها المسمَّى، نحو قولك: اُكْتُبْ جِيمْ، عَيْنْ، فَا، رَا؛ فإنك تكتبُ هذه الصورة، (جَعْفَر)؛ لأنّها سُمّاها خطاً ولفظاً، ولذلك قال الخليل لَمّا سألهم: كيفَ تنطقونَ بالجيمِ من جَعْفَرٍ؟ فقالوا: جِيْمٌ، فقال: إنما نطقتُم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤولِ عنه، والجوابُ: جَهْ، لأنه المسمّى، فإن سُمّي بها مُسمّىً آخر كُتبتْ كغيرها، نحو يَاسِين وحَامِيم، في المُصْحَف على أصلها على الوجهين؛ نحو. ﴿يٰس﴾[1] و ﴿حٰم﴾[2].

والأصلُ في كلّ كلمةٍ أن تكتبَ بصورةِ لفظها بتقديرِ الابتداءِ بها والوقف عليها، فمن ثَمَّ كُتِبَ نحو. رَهْ زيداً، وقِهْ زيداً، بالهاء، ومثل: مَهْ أنتَ، ومجيءَ مَهْ جِئْتَ، بالهاء أيضاً، بخلافِ الجارّ، نحو حَتَّامَ؟ وإلاَمَ؟ وَعَلاَمَ؟ لشدّة الاتصال بالحرف، ومن ثَمَّ كُتبتْ معها بألفات، وكتب: مِمَّ؟ وَعَمَّ؟ بغير نونٍ، فإن قصدتَ إلى الهاءِ كتبتها ورددتَ الياءَ وغيرها إن شئتَ.

ومن ثَمَّ كُتِبَ: أنا زيدٌ، بالألف، ومنه ﴿لٰكِنَّا هو اللهُ﴾[3]

---

(١) سورة يس: الآية (١)

(٢) سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف. الآية (١)

(٣) سورة الكهف: الآية (٣٨).

ومن ثَمَّ كتبتْ تَاءُ التأنيث في نحو: رَحْمَةٍ وَنُخْمَةَ هاءً، وفيمن وقفَ بالتاءِ هاءً، بخلافِ: أُخْتٍ، وَبِنْتٍ، وبابِ قائماتٍ، وبابِ قَامَتْ هِنْدٌ.

ومن ثَمَّ كُتبَ المنوّنُ المنصوبُ بالألف، وغيرُهُ بالحذف، وإذًا، بالألف على الأكثر، وكذا. وَاضْرِبًا، وكان قياسُ اضْرِبْنَ بواو وألف، واضْرِبْنَ بياء، وهلْ تَضْرِبُنْ؟ بواو ونون، وهل تَضْرِبِنَ؟ بياء ونون، ولكنهم كتبوه على لفظه لعسر تبيُّنِهِ، أو لعدم تبيّن قصدها، وقد يجري اضْرِبَنْ مُجْرَاهُ.

ومن ثَمَّ كُتبَ بابُ قاضٍ بغير ياءٍ، وباب القاضي بالياء على الأفصح فيهما.

ومن ثَمَّ كُتبَ نحو. برَيْدٍ، وَلِزَيْدٍ، وكَزَيْدٍ منفصلاً؛ لأنه لا يوقف عليه، وكُتِبَ نحو: مِنْكَ، ومِنْكُمْ، وضَرَبَكُمْ متّصلاً؛ لأنه لا يُبتدأُ به.

* كتابة الهمزة:

والنظرُ بعدَ ذلك فيما لا صورَةَ له تَخُصُّهُ، وفيما خُولفَ بوصلٍ، أو زيادةٍ، أو نقصٍ، أو بدلٍ.

فالأولُ الهمزةُ، وهو أولٌ، ووسطٌ، وآخرُ.

* كتابة الهمزة أولاً:

الأوّلُ: ألفٌ مطلقاً، نحو: أَحَدٍ، وأُحُدٍ، وَإِبِلٍ.

* كتابة الهمزة وسطاً:

والوسطُ: إمّا ساكنٌ فيُكتبُ بحرفِ حركةِ ما قبله، مثل: يَأْكُلُ، وَيُؤْمِنُ، وَبِئْسَ

ـ وإمّا متحرّكٌ قبله ساكن فيكتبُ بحرفِ حركتِهِ، مثل: يَسْأَلُ، ويَلُؤُمُ، ويُسْئِمُ

ومنهم من يحذفُها إن كان تخفيفها بالنَّقل، أو الإدغام.

ومنهم من يحذفُ المفتوحةَ فقط.

والأكثرُ على حذفِ المفتوحةِ بعد الألف، نحو: سَاَلَ.

ومنهم من يحذفُها في الجميع.

ـ وإمّا متحركٌ وقبله متحرّكٌ فَيكتبُ على نحو ما يُسهَّلُ، فلذلك كُتبَ نحو: مُؤَجِّلٍ، بالواو، ونحو. فِئَةٍ بالياء، وكتب نحو: سَاَلَ، وَلَؤُمَ، وَبِئْسَ، ومن مُقْرِئك، ورُؤُوسٍ، بِحَرْفِ حركته، وجاءَ في: سُئِل، ويُقْرِئُكَ القولان

كتابة الهمزة آخرَ:

والآخرُ: إن كان ما قبلَه ساكناً حُذف، نحو خَبْءٌ، وخَبْءٍ، وخَبْئاً.

وإن كان متحرّكاً كُتبَ بحرف حركة ما قبله كيف كان، نحو: قَرَأَ، ويُقْرِئُهُ، ورَدُوءَ، ولم يَقْرَأْ، ولم يُقْرِئْهُ، ولم يَرْدُؤْ.

والطرفُ الذي لا يُوقفُ عليه لاتّصال غيرِه كالوسطِ، نحو: جُزْؤُكَ، وَجُزْأَكَ، وَجُزْئِك، ونحو رِدْؤُك، وردْأَك، وَرِدْئِك، ونحو: يَقْرَؤُه، ويُقْرِئُك، إلاّ في نحو: مَقْرُومةٍ، وبَرِيئَةٍ، بخلافِ الأوّل المتّصلِ بِهِ غيرُهُ، نحو: بأَحَدٍ، وكأَحَدٍ، ولأحدٍ، بخلاف لئلاّ؛ لكثرته، أو لكراهة صورته، وبخلافِ لَئِنْ؛ لكثرته

وكلُّ همزةٍ بعدها حرفُ مدٍّ كصورتها تُحذفُ، نحلا: خَطَأً، في النّصب، وَمُسْتَهْزِؤن ومُسْتَهْزِئِينَ (مُسْتَهْزِءِينَ)، وقد تكتب بالياءِ، بخلاف قَرَأَا، وَيَقْرَأَان للّبس، وبخلاف نحو: مُسْتَهْزِئَيْن في المثنّى لعدم المدّ؛ وبخلاف نحو. رِدَائي ونحوه في الأكثر، لمغايرة الصّورة، أو للفتح الأصليّ، وبخلاف نحو: جِئْتُ في الأكثر، للمغايرة والتّشديد، وبخلاف لَمْ تَقْرِئِيْ؛ للمغايرة واللّبس.

* الفصل والوصل:

وأمّا الوصلُ فقد وصلوا الحروفَ وشبهَها بما الحرفيّةِ، نحو ﴿إنّما إلهُكُم اللّهُ الذي لا إلَهَ إلاّ هُوَ﴾[1]، وأيْنَما تكُنْ أكُنْ، وَكُلّمَا أتَيْتَني أكرَمْتُك، بخلاف: إنَّ ما عندي حسنٌ، وأين ما وَعَدْتَنِي؟، وكلُّ ما عندي حَسنٌ، وكذلك: عنْ ما، ومِنْ ما، في الوجهين، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً لوجوب الإدعام، ولم يصلوا (متَى)، لِمَا يلزمُ من تغيير الياءِ، ووصلوا (أنْ) الناصبة للفعل مع (لا)، بخلاف المخففة نحو: علمتُ أنْ لا يقومُ، ووصلوا (إنْ) الشرطية بـ (لا)، و (مَا)، نحو: ﴿إلاّ تَفْعَلُوهُ﴾[2]، و ﴿إمّا تَخَافَنَّ﴾[3]، وحذفت النون في الجميع؛ لتأكيد الاتصال، ووصلوا نحو. يومئذٍ، وحينئذٍ، في مذهب البِنَاء، فَمِنْ ثَمَّ كُتبت الهمزةُ ياءً، وكتبوا نحوَ: الرَّجُلِ على المذهبين متّصلاً؛ لأن الهمزة كالعدمِ، أو اختصاراً؛ للكثرة.

* ألِفَـا الزيـادة:

وأمّا الزيادةُ فإنهم زادوا بعدَ واوِ الجمعِ المتطرفةِ في الفعلِ ألفاً، نحو: أكَلُوا، وَشَرِبُوا، فَرْقاً بينهما وبينَ واوِ العطفِ، بخلافِ: يَدْعُو، وَيَغْزُو، ومن ثَمّ: ضَرَبُوا هم، في التأكيد، بألفٍ، وفي المفعول بغيرِ ألفٍ، ومنهم مَنْ يكتبُهُا في نحو: شَارِبُوا الماءِ، ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في (مَائَةٍ) ألفاً فرقاً بينها وبين (مِنَةٍ)، وألحقوا المثنّى به، بخلاف الجمع، وزادوا في: (عَمْرو) واواً، فرقاً بينه وبين (عُمَر) مع الكثرةِ، ومن ثَمَّ لم يزيدوه في النّصب، وزادو في (أولئك) واواً فرقاً بَيْنه وبين (إليك)، وأُجريَ (أولاءِ) عليه، وزادوا في (أُولَى) واواً فرقاً بينه وبين (إلى)، وأُجريَ (أولو) عليه.

---

(١) سورة طه: الآيه (٩٨).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٧٣).

(٣) سورة الأنفال. الآية (٥٨)

* النَّقصُ:

وأمّا النَّقْصُ فإنهم كتبوا كلّ مشدَّدٍ من كلمةٍ حرفاً واحداً، نحو: شَدَّ، ومَدَّ، وادَّكَرَ، وأُجْرِيَ نحو: فَتَتْ مُجْرَاه، بخلاف نحو: وَعَدْتُ، وجَبَهْهُ، وبخلافِ لامِ التعريفِ مطلقاً، نحو: اللَّحْمِ، والرَّجُل، لكونهما كلمتين، ولكثرة اللَّبس، بخلاف الَّذي، والَّتي، والَّذينَ، لكونها لا تنفصلُ، ونحو اللَّذَيْنِ في التثنيةِ بِلاَمَيْنِ؛ للفرق؛ وحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عليه، وكذا: اللاَّؤُنِ وأخواتُهُ، ونحو (عَمَّ) و (مِمَّ) و (إمَّا) و (إلاَّ) ليسَ بقياسٍ، ونَقَصُوا من (بسم الله الرّحمن الرّحيم) الألفَ؛ لكثرته، بخلاف (باسم الله)، و (باسم ربِّك) ونحوِه، وكذلك الألف من اسم (الله) و (الرّحمن) مطلقاً، ونقصوا من نحو: للرَّجُلِ، وللرّجلِ، وللدّار، وللدّار، جرّاً وابتداءً الألفَ؛ لئلاّ يلتبسَ بالنّفي، بخلافِ: بالرّجلِ ونحوِه، ونقصُوا مع الألفِ اللامَ مِنًا في أوّلِهِ لاَمٌ، نحو: لِلَّحْمِ، وَلِلَّبَنِ، كراهيةَ اجتماعِ ثلاثةِ لاماتٍ، ونَقَصُوا من نحو: أبْنُكَ بارٌّ؟ في الاستفهامَ، و ﴿أصطفى البنات﴾[1]؟ ألفَ الوصلِ، وجَاءَ في: أَلرَّجلُ؟ الأمرانِ، ونَقَصُوا من (ابْنٍ) إذا وقع صفةً بين عَلَمَيْنِ أَلِمَهُ، مثل. هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بخلاف: زيدٌ ابْنُ عمرٍو، وبخلاف المنتصبِ، ونقصوا ألفَ (ها) مع اسمِ الإشارةِ، نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاءِ، بخلافِ هَاتَا، وهَاتِي لِقِلَّتِهِ، فإنْ جاءتِ الكافُ، رُدَّتْ، نحو: هَذَاكَ، وَهَاذَانِكَ، لاتّصالِ الكافِ، ونقصوا الألفَ من ذَلِكَ، وأولئك، ومن الثَّلْث والثَّنْتَيْنِ، ومن: لَكِنْ، وَلَكِنَّ، وَنَقَصَ كثيرٌ، الواوَ مِنْ دَاوُدَ، والألفَ من إبرهيم وإسْمَعِيلَ، وإسْحَقَ وبعضُهُم الألفَ من عُثْمَنَ وسُلَيْمَنَ، وَمُعَوِية.

* البـدلُ:

وأمّا البدلُ فإنّهم كتبوا كلَّ ألفٍ رابعةً فصاعداً في اسمٍ أو فعلٍ ياءً إلاَّ فيما

---

(١) سورة الصافات: الآية (١٥٣).

قبلَها ياءٌ، إلاَّ في نحو: يَحْيَى وَرَيَّي، عَلَمَيْنِ، وأمّا الثالثةُ فإن كانت عن ياءٍ كُتبتْ ياءً، وإلاَّ فبالألفِ، ومنهم من يكتبُ البابَ كلَّه بالألفِ، وعلى كَتْبِهِ باليءِ فإن كان منوّناً فالمختارُ أنه كذلك، وهو قياسُ المُبَرِّدِ، وقياسُ المازنيّ بالألف، وقياسُ سيبويه: المنصوبُ بالألفِ، وما سواه باليءِ، ويُتَعَرَّفُ الواوُ من الياءِ بالتثنية نحو: فَتَيَانِ، وعَصَوَانِ.

وبالجمع نحو: الفتياتِ، والقنواتِ.

وبالمرّةِ نحو: رَمْيَةٍ، وغَزْوَةٍ.

وبالنوع، نحو: رِمْيَةٍ وغَزْوَةٍ

وبردِّ الفعلِ إلى نفسك، نحو: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ:

وبالمضارع، نحو يَرْمِي، ويَغْزُو.

ويكونُ الهاءُ واواً، نحو: وَعَى، وبكون العينِ واواً، نحو: شَوَى، إلاَّ ما شذَّ، نحو: القُوَى والصُّوَا، فإن جُهِلَتْ فإنْ أُميلتْ فالياءُ، نحو. متى، وإلاَّ فالألفُ، وإنّما كتبوا (لدى) بالياء؛ لقولهم: لَدَيْكَ، وَكَلاَ، كُتِبَتْ على الوجهين لاحتمالها، وأمّا الحروفُ فلمْ يكتبْ منها بالياءِ غيرُ بَلَى، وإلى، وعَلَى، وحتّى، واللّهُ أعلمُ بالصواب.

❑❑❑

الملحق الثاني

ما يلحق بالشافية من نص الكافية

أولاً ــ فعل الأمر كيفيّة صوغه، وحكم آخره:

«الأمرُ صيغةٌ يُطْلَبُ بها الفعلُ من الفاعلِ المُخَاطَبِ، بحذفِ حرفِ المضارعةِ. وحُكْمُ آخره حكمُ المجزوم،

فإن كان بعدَه ساكنٌ ــ وليس برباعيٍّ ــ ردت همزةَ وصلٍ مضمومةٍ، إن كان بعده ضمة، ومكسورة في ما سواه، مثل. اقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَاعْلَمْ،

وإن كان رباعياً فمفتوحةٌ مقطوعة»[1].

ثانياً ــ اسم الفاعل وشرطه:

ما اشتُقّ من فعلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث، وصيغَتُهُ من الثلاثيّ المجرد على فاعل، ومن غيره على صيغة المضارع، بميمٍ مضمومةٍ، وكسرِ ما قبل لآخر، مثل. مُدْخِل ومُسْتَغْفِر، ويعملُ عملَ فعلِهِ بشرطِ معنى الحالِ والاستقبالِ، والاعتمادِ على صاحبه، أو الهمزة، أو ما، فإن كان للماضي وجبت الإضافةُ معنىً، خلافاً للكسائي، وإن كان له معمولٌ آخر فبفعلٍ مقدّر، نحو زيد مُعْطِي عمرو درهماً أمس، فإن دخلت اللام مثل: مررتُ بالضارب أبوه زيداً أمس، استوى الجميع

---

(١) الكافه في النحو، قسطنطينية (١٣٠٢هـ)، مطبعه الجوائب، ص ٣٥

ثالثاً ــ صِيَغُ المبالغةِ: أوزانها وعملها:

وما وُضِعَ منه للمبالغةِ، كَضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ، ومِضْرَابٍ، وعَلِيمٍ، وحَذِرٍ، مثله، والمثنّى والمجموعُ مِثْلُهُ، ويجوزُ حذفُ النونِ مع العملِ، والتعريف، تحقيقاً»[1].

رابعاً ــ اسم المفعول تعريفُهُ، وعملُهُ، وصِيَغُهُ:

هُوَ ما اشتُقَّ من فِعلٍ، لمن وقع عليه.

وصيغَتُهُ من الثلاثيّ على: مَفْعُولٍ، كَمَضْرُوبٍ، ومن غيره على صيغةِ اسمِ الفاعلِ، بفتح ما قبل الآخر، كمُسْتخرَجٍ،

وأمرُهُ في العمل والاشتراط كأمرِ اسمِ الفاعلِ، مثل: زيدٌ مُعْطَى غلامُهُ درهماً»[2].

خامساً ــ اسم التفضيل تعريفُهُ وأحكامه:

ما اشتُقَّ من فِعلٍ، موصوفٍ، بزيادةٍ على غيرِهِ، وهو: أَفْعَلُ،

وشرطُهُ أن يُبْنَى من ثلاثيٍّ مجرّدٍ، ليمكن بناؤه، وليْسَ بلونٍ، ولا عَيْبٍ؛ لأنّ منهما أَفْعَل، لغيره، مثل: زَيْدٌ أَفْضَلُ الناسِ، فإن قُصِدَ غيره تُوصِّلَ إليه بأشدَّ ونحوه، مثل: هو أَشَدُّ منه استخراجاً، وبياضاً، وعمىً،

وقياسُهُ للفاعل، وقد جاء للمفعول، مثل: أَعْذَر، وأَلْوَم، وأشْهَر، وأشغَلُ، واغرَف، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه؛ مضافاً، أو بمن، أو معرفاً بـلام، فلا يجوز نحو: زَيْدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا زيد أفضل، إلاّ أن يعلم،

---

(١) الكافية في النحو، ص: ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٣٠.

وإذا أضيف فله معنيان؛

أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم، مثل: زيد أفضل الناس، فلا يجوزُ: يُوسُفُ أحسنُ إخوته، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه،

والثاني أن يُقْصَدَ به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوزُ. يوسفُ أحسنُ إخوته، ويجوزُ في الأولِ الإفرادُ والمطابقةُ لمن هو له.

وأما الثاني والمعرّف باللام، فلا بدَّ فيهما من المطابقة، والذي بـ (من) مفردٌ، مذكّر، لا غير ولا يعملُ في مُظْهَر، إلاَّ إذا كان صفةً لشيء، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضل، باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفياً، مثل: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، لأنّه بمعنى: حَسُنَ، مع أنّهم لو رفعوا، لفصلوا بين (أحسنَ) ومعموله بأجنبيّ، وهو (الكحلُ)، ولك أن تقول: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ من عين زيد، فإن قدّمت ذكر (العين) قلت: ما رأيت رجلاً كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ، مثل قول الشاعر (من الطويل):

مَرَرْتُ على وادي السِّباعِ ولا أرَى ... كوادي السِّبَاعِ حين يُظْلِمُ واديَا
أقلُّ بـه رَكْبٌ أتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأخْوَفَ، إلاّ ما وَقَى اللّهُ ساريَا[1]

❑❑❑

(١) «الكافية في النحو» قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣١ ـ ٣٢ و«الكافية في النحو» مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي «مجموع مهمات المتون»، الطبعة الرابعة «١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م» ص: ٣٨١ ـ ٤٢٩ أي نص الكافية.

الخاتمة

إذا كانت الخاتمةُ، في اللغة، ضدَّ الفاتحة؛ لأنّها تعني الفراغَ من الشيء أو نهايته، فإنها عندي محطةُ انطلاقٍ جديدة إلى آفاق الحركة المبدعة إلى تصّرف الدالّ على التغيير من حال إلى حال.. إلى الفعل المتجدّد بالحركة عبر الزمان.

وفي الخاتمةِ يقدّم أفضل ما يوجد، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ، خِتَامُهُ مِسْكٌ، وفي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[1].. والختام: مسك، والمسكُ: طيبٌ تنبعث منه رائحةٌ ذكية.. فهَل ستنبعث من هذه الخاتمة رائحة الصّرف، والحركة، والانطلاق؟

إن خاتمة بحثي: إحياءٌ، وتحديثٌ، وبحثٌ مُمَنْهَجٌ

أمّا الإحياءُ، فكان بطباعة نصّ الشافية مكمّلة، ومبوّبة، ومفهرسة، ومضبوطة، بالشكل التامّ.. توفيراً لوقت القارىء ولجهده.. وإراحةً لأعصابه لتأخذَ الشافيةُ مكانَها الحقيقيّ بين كتب التصريف: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[2]

وأمّا التحديثُ والبحثُ المُمَنْهَجُ فقد تجسدا في بناءِ سيرةِ ابن الحاجب

---

(١) سورة المطففين ٨٣/ ٢٥ ـ ٢٦

(٢) سورة الأنفال ٨/ ٤٢

وفق فن الترجمة المنهجيّ، وفي دراستي «أبنية الفعل» في «الشافية». وإذ كنت اعتبر الدراسة كلها مهمّة فإنّني ألخص القول بالموجز التالي:

أولاً ـ أبنية الفعل الماضي

١ ـ الثلاثي المجرد، الذي جاء على:

ـ «فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وفُعِلَ».

ـ فـ «فَعَلَ» ـ بفتح العين ـ يأتي متعدّياً ولازماً، ولجميع المعاني تقريباً، لأنّه أخفُّ الأبنية، ويُبنى للمغالبةِ، باستثناء المثالِ، والأجوفِ والناقصِ اليائيين، وما كانَ عينُهُ أو لامُهُ أحدَ الحروفِ الحلقيّة عند الكسائي .

ـ و «فَعِلَ» ـ بكسر العين ـ يأتي متعدّياً ولازماً، وتكثُرُ فيه العللُ، والأحزانُ، وأضدادهما، وتجيء الألوانُ والعيوبُ والحليُ كلّها عليه..

ـ و «فَعُلَ» ـ بضم العين ـ يأتي لازماً دائماً، ويكون للهيئة التي يكون عليها الفاعل، وهو للطبائع التي جُبِلَ عليها الإنسان.

ـ وأمّا «فُعِلَ» ـ المبني للمجهول ـ فلم يشر إليه ابنُ الحاجب، ولم يعدّه أصلاً، لكني أوردت أقوال العلماء فيه..

٢ ـ الثلاثي المزيد فيه، الذي قد يكون:

ـ موازناً للرباعي على سبيل الإلحاق بـ «دَحْرَجَ»، و «تَدَحْرَجَ»، و «اَحْرَنْجَمَ»، و «افْعَلَلَّ»، وقد بيّنتُ معنى الإلحاق وشروطه

ـ موازناً للرباعيّ على سبيل الإلحاق، وذكرت معانيَ بعضِ الأبنية المزيد فيها من هذا النوع، وهي: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعْلَلَ، وانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، وَافْعَلَّ، وَافْعَالَّ، وَافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَنْلَى..

٣ ــ الرباعيُّ، الذي قد يكون:

ــ مجرداً على: فَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجَ، وهذا البناءُ متعدٍ غالباً، ولكنه قد يأتي لازماً.

ــ مزيداً فيه على «تَفَعْلَلَ»، و «افْعَنْلَلَ»، و «افْعَلَلَّ».

ثانياً ــ أبنية الفعل المضارع

ذكرتُ معنى المضارعة لغةً واصطلاحاً، كما ذكرتُ حروفَ المضارعة التي يجمعها قولك: «نأيت». وتكون هذه الحروف مفتوحةً في الثلاثي المجرد، ومضمومةً دائماً في الثلاثي المزيد فيه وفي الرباعي المجرّد، وفي الرباعيّ المزيد فيه.

ــ فمضارعُ فَعُل ــ بضم العين ــ يَفْعُل ــ بضم العين ــ، وما جاء خلافَ ذلك شاذٌّ

ــ ومضارع فَعِل ــ بكسر العين ــ يَفْعَل ــ بفتح العين ــ، ويأتي من الصحيح، والمثال، والأجوف، والناقص، والمضعف.

وقد ذكرتُ الأفعال التي جاء مضارعُها على يَفْعِلَ ــ بفتح العين وبكسرها ــ كما ذكرتُ الأفعالَ التي جاء مضارعها على «يَفْعِل» ــ بكسر العين فقط ــ والتي جاء مضارعها على «يَفْعُل» ــ بضم العين فقط ــ.

ــ ومضارع فَعَل ــ بفتح العين ــ يَفْعِل ــ بكسر العين ــ كما يأتي على يفعُل ــ بضم العين ــ لكن القياس كَسْرُ العين.. لأنَّ يفعُل ــ بضم العين ــ داخل عليه، وقيل: يجوز في مضارع فَعَلَ ــ المفتوح العين ــ يَفْعِل ــ بكسر العين ــ ويفعُل ــ بضم العين ــ.. لكني رجّحتُ قول ابن جنيّ، القائل إنَّ مضارعَ المتعدّي إذا جاء على: يفعِل ــ بكسر العين ــ كان أقيسَ ممّا جاء منه على يفعُل ــ بضم العين ــ.

وكذلك فمضارع غير المتعدّي، إذا جاء على يفعُلُ ــ بضم العين ــ كان أقيسَ مما جاء منه على: يفعِل ــ بكسر العين ــ .

وقد أوردت الأفعالَ المضعّفة التي جاءت منها على يفعُلُ ــ بضم العين وكسرها ــ ، كما أوردت الأفعالَ التي جاءت منها على يفعُل ــ بضم العين ــ وبيّنتُ أنها تأتي من الصحيح، اللازم، والمتعدّي، ومن المثال الواوي واليائي، ومن الأجوف الواوي، ومن الناقص الواوي، ومن المضعّف المتعدّي واللازم..

ويأتي مضارع فَعَلَ ــ المفتوح العين ــ على يَفْعَلُ ــ بفتح العين ــ إذا كان العينُ أو اللامُ حرفَ حلقٍ غير ألف.. وقد أوردتُ الأفعالَ التي جاء فتحُ عين مضارعها وكسرها من فَعَلَ المفتوح العين ممّا كان عينه أو لامه حرف حلق غير ألف..

وأمّا مضارع غير الثلاثيّ؛ أي مضارع الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعيّ المجرّد، والرباعيّ المزيد فيه، فيكون بزيادة حرف المضارعة في أوّله، وكسر ما قبل آخره، ما لم يكن أولُ ماضيه تاءً زائدة، أو لاماً مكررة، فلا يغيّر.

ثالثاً ــ بناءُ فعل الأمر

وبيّنتُ طريقةَ صوغه، وذلك بحذفِ حرفِ المضارعةِ من المضارع، ويكونُ حكمُ آخره حكمَ المجزوم.. في حذف الحركةِ، وبنائِهِ على السكون، وفي حذف حرفِ العلةِ والنون..

وذكرتُ قاعدةَ الحرفِ الذي يلي حرفَ المضارعة، فإذا كان ساكناً وجب إدخالُ همزةِ الوصل في أول الفعل بعد حذف حرف المضارعة توصلاً إلى النطق بالساكن؛ لأنّ العربَ لا تبدأُ بالساكنِ أبداً.. وحتى لا يلتبس الأمرُ بالخبر..

وتكونُ همزةُ الوصل مكسورةً إذا كان الحرفُ الذي بعد الساكن ممتوحاً أو مكسوراً.

وتكون مضمومةً إذا كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً. .

أمّا إذا كان بعد حرف المضارعة حرفٌ متحرك فيبدأُ به دون اللجوء إلى همزة الوصل. .

وأمّا إذا كان قد حُذفَ متحركٌ بعد حرف المضارعة فإنّه يردُّ بعد حذف هذا الحرف لأجل زوال علة الحذف.

وقد أوردت استعمال الأمر وحصره على سبيل الاستعلاء، والدعاء، والشفاعة، والإباحة، والتهديد.

كما أوردت الأمرَ ممّا كانت فاؤه همزةً، وبيّنتُ أنّ هذه الهمزة تقلبُ ياءً إذا كانت همزةُ الوصل مكسورةً، وتبدل واواً إذا كانت همزةُ الوصل مضمومةً . وذكرت الأفعال الشاذّة. . كما ذكرتُ حذفَ بعضِ العربِ لفاءِ «أتى»، ثمّ ذكرتُ كيفيةَ الوقوف على هذا الفعل وأمثاله

رابعاً ـ بناءُ الصحيح والمعتلّ

فالصحيحُ ما خلت أصولُهُ من حروفِ العِلّة، ويقسَّم إلى سالمٍ، ومضاعف، ومهموزٍ. .

فالسّالمُ ما خلت حروفُهُ الأصولُ من حروفِ العلّة، ومن الهمز، ومن التضعيف،

والمُضَعّفُ ما كانت عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي، وفاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس في الرباعيّ. .

والمهموزُ ما كان أحد أصوله الفاء أو العين أو اللام «همزة». .

وأمّا الفعلُ المعتلُّ فهو ما كان أحدُ أصوله حرفَ علّة؛ وحروفُ العلّة هي. الألفُ، والواو، والياء.. ثم بيّنتُ سببَ تسميتها بحروف العلة؛ وذلك لاعتلالها وتأثّرها بحركة ما قبلها.. وبيّنتُ أنَّ أسماءها تتغيّرُ بحسبِ حركته وحركة ما قبلها.

والمعتلُّ بالفاء «مثال»؛ لمماثلته الصحيح في خلوّ ماضيه من الإعلال،

والمعتل بالعين «أجوف وذو ثلاثة»؛ تشبيهاً بالشيءِ الذي أُخِذَ من في جوفه، وسمي «ذا الثلاثة»؛ لأنّه يصير على ثلاثة أحرفٍ إذا اتصل بضمير المتكلم أو بضمائر الرفع المتحركة..

والمعتلُّ باللام «ناقص»؛ لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف.. و «ذو الأربعة» لأنّه يصبح على أربعةِ أحرف إذا اتصل بضمير الرفع المتحرك..

وأما الفعلُ الذي يجتمعُ فيه حرفا علّة فيسمى «لفيفاً»، فإنْ كانا متجاورين سمي «لفيفاً مقروناً»، ويكون ذلك في الهاء والعين، وفي العين واللام.. وإن كان مفرّقين بحرف صحيح ثالث سمي «لفيفاً مفروقاً»، ويكون ذلك في الفاء واللام..

وأمّا الفعلُ الرباعيُّ فلا يكونُ ممثلاً، ولا مهموزاً، ولا مضعفاً.. بل يكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُهُ ولامه الثانية من جنس آخر.

❑❑❑

فهـرس المـوضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهـداء	٥
تقديم: بقلم الدكتور أسعد علي	٧
المقدمة	١١

الباب الأول

ابن الحاجب والشافية في التصريف

الفصل الأول: زمان ابن الحاجب وبيئته:	٢٥
أولاً ــ مولده ووفاته	٢٥
ثانياً ــ بيئة ابن الحاجب الطبيعية والاجتماعية	٣٠
١ ــ البيئة الطبيعية	٣٠
٢ ــ الحالة الدينية والسياسية	٣١
٣ ــ الحياة الفكرية	٣٣
الفصل الثاني: نشأة ابن الحاجب وتكوّنه الشخصيّ:	٣٥
أولاً ــ عنصر الوراثة، العائلة أصولاً، والجنس	٣٥
ثانياً ــ صفاته وأخلاقه	٣٧
ثالثاً ــ دراسته، وعلمه، وشيوخه	٣٨

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث: حركة الحياة: ٤٥
أولاً ــ أسرته ٤٥
ثانياً ــ أخباره ٤٥
ثالثاً ــ تلاميذه وتأثيره فيهم ٤٨
رابعاً ــ معاصروه من اللغويين ٥٣
الفصل الرابع: حركة التعبير عن حياته في إنتاجه: ٥٦
أولاً ــ نظم ابن الحاجب وشعره ٥٦
ثانياً ــ مؤلفاته ابن الحاجب النثرية ٦٠
ثالثاً ــ الشافية ٦٨
١ ــ موضوعاتها ٦٨
٢ ــ منهج ابن الحاجب وتأثره بعلمي الأصول والجدل ٧٥
٣ ــ مقارنة بين معالجة الزمخشري وابن الحاجب للتصريف ٧٩
٤ ــ مقارنة بين معالجة ابن عصفور للتصريف وبين
معالجة ابن الحاجب له ٨٧
٥ ــ مقارنة بين أعمال ابن مالك التصريفية ومعالجته
لها وبين شافية ابن الحاجب ومنهجه ٩٥
٦ ــ شروح الشافية وطبعاتها ٩٨

الباب الثاني

علم التصريف وأبنية الفعل

تمهيد: علم التصريف: ١١١
أولاً ــ تعريف الصرف ١١١
١ ــ لغة ١١١
٢ ــ اصطلاحاً ١١٤
ثانياً ــ ميدان علم الصرف ١٢١

الموضوع	الصفحة
ثالثاً ــ نشأة علم الصرف وتطوره	١٢٣
رابعاً ــ أهم كتب التصريف حتى شافية ابن الحاجب	١٣١
الفصل الأول: الميزان الصرفي:	١٣٤
أولاً ــ تعريفه وسبب وضعه على ثلاثة أحرف	١٣٤
ثانياً ــ وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول	١٣٨
ثالثاً ــ وزن الكلمات المزيد فيها	١٤٤
رابعاً ــ وزن الكلمات التي وقع فيها القلب المكاني وطرق معرفته	١٦٠
خامساً ــ وزن الكلمات التي وقع فيها الحذف وطرق معرفته	١٧٥
الفصل الثاني: الفعل الماضي:	١٧٧
أولاً ــ أبنية الماضي الثلاثي المجرد	١٧٧
ثانياً ــ أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه	١٨٩
ثالثاً ــ الفعل الماضي الرباعي	٢٣٣
الفصل الثالث: الفعل المضارع:	٢٣٥
أولاً ــ مضارع الفعل الثلاثي المجرد	٢٣٧
ثانياً ــ مضارع غير الثلاثي	٢٧١
الفصل الرابع: فعل الأمر:	٢٧٥
الفصل الخامس: الصحيح و المعتل:	٢٨٦
أولاً ــ الفعل الصحيح	٢٨٦
ثانياً ــ الفعل المعتل	٢٨٨
الملحق الأول: نصّ الشافية	٢٩٩
الملحق الثاني: ما يلحق بالشافية من نصّ الكافية	٣٧٧
الخاتمة	٣٨١
مصادر البحث ومراجعه	٣٨٧
فهرس الشافية	راجع ص ٦٨

الموضوع	الصفحة
مسرد الآيات القرآنية	٤٠٠
مسرد الشواهد الشعرية	٤٠٣
مسرد الشطور	٤٠٦
مسرد الأعلام	٤٠٧
مسرد أسماء المدن والأماكن	٤٢٠
صدر للمؤلف	٤٢٤
فهرس الموضوعات	٤٢٩